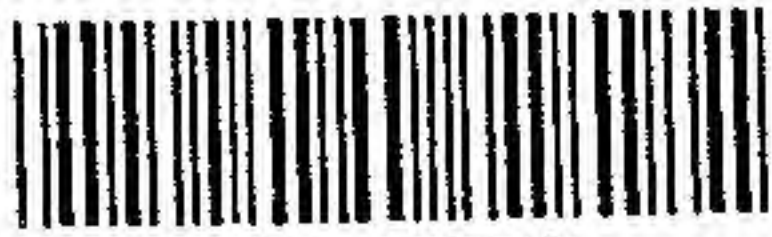


مخطوطات

٣٩٨

الاجتماع

في الدراسات النحوية



GN:10670

ح 415.1.1

398

اللغة العربية - النحو

الدكتور حسين رفاعت حسين

جامعة الكويت
مكتبة كلية
دار العلوم
الرقم المكتبي
١٠٦٧٠
رقم التصنيف
٤١٥١
رقم الرف

عالم الكتب

أصل هذا الكتاب رسالة جامعية نال بها المؤلف درجة الماجستير في « اللغة العربية
مادة النحو والصرف والعروض » من كلية دار العلوم جامعة القاهرة بتقدير « ممتاز »
وذلك في يوم السبت ٢٣ من ذى القعدة ١٤٢١ هـ الموافق ١٧ من فبراير ٢٠٠١ م .

أتقدم بخالص الشكر والتقدير التامين الكاملين إلى أستاذي الدكتور / محمد
عبد المجيد الطويل الذي وسعني بعلمه أيما وسع وشرفني بالإشراف على هذه الرسالة
وأسأل الله أن يجعل ما بذله لهذا العمل من جهد ووقت في ميزان حسناته يوم القيامة
وأن يكثر من أمثاله في مجال البحث العلمي .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

* حسين، رفعت حسين .

* الإجماع في الدراسات النحوية

* حسين رفعت حسين . - طبعة ثانية مزيدة ومنقحة . - القاهرة : عالم الكتب ؛ 2010

* 352 ص ، 24 سم

* تدمك : 1-474-232-977 * رقم الإيداع : 15747

1- اللغة العربية - نحو

أ- العنوان 415.1

عالم الكتب

* الإدارة :

* المكتبة :

16 شارع جواد حسنى - القاهرة

38 ش عبد الخالق ثروت - القاهرة

تليفون : 23924626

تليفون : 23926401 - 2395953

فاكس : 0020223939027

ص . ب 66 محمد فريد

الرمز البريدى : 11518

www.alamalkotob.com -- info@alamalkotob.com

مطبعة أبناء وجهه حسان
٢٤١ (أ) ش الجيش - ميدان الجيش
ت ٢٥٩٢٥٥١

إهداء

إلى روح والدي

رحمهما الله تعالى

مقدمة

هذا كتاب في « الإجماع في الدراسات النحوية » قد دفعني إلى اختيار موضوعه أنه عندما التحقت بالسنة التمهيديّة للماجستير بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، كانت الدراسة فيها مرتبطة بعلم أصول النحو فجذبني هذا العلم، وقرأت كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، وأخذت الفكرة تزداد وضوحاً بعد كل قراءة في الموضوع، وأعجبني كثيراً قول ابن الأنباري في لمع الأدلة في أصول النحو، عند الحديث عن فائدة علم الأصول: « وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل ». فأردت أن تتحقق لي هذه الفوائد، فعزمت - بعد استشارة الله والتوكل عليه - خوض العلم الجليل علم أصول النحو. وإذا كانت أصول النحو محمولة على أصول الفقه، وإذا كان الإجماع في الفقه قد درس بهذه الطريقة التي أدرس بها هذا الكتاب، حيث صنف ابن المنذر المتوفى ٣١٨ هـ كتابه: الإجماع، وفيه سرد مسائل الإجماع في أبواب الفقه المختلفة ثم صنف ابن حزم كتابه: مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، على نهج كتاب ابن المنذر، قال ابن حزم في مقدمة كتابه: « وإنا أملنا بعون الله عز وجل أن نجمع المسائل التي صح فيها الإجماع، ونفردها من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء، فإن الشيء إذا ضم إلى شكله، وقرن بنظيره سهل حفظه، وأمكن طلبه، وقرب متناوله، ووضح خطأ من خالف الحق به، ولم يتعن المختصمون في البحث عن مكانه عند تنازعهم فيه، ورجونا بذلك جزيل الأجر من الله عز وجل، فإن المنفعة بجمع هذه المسائل جليلة جداً ». وما أمله ابن حزم - في عبارته هذه - هو ما أملته من هذا الكتاب، فإذا كان الإجماع في الفقه قد درس بهذه الطريقة. فإن دراسته في النحو بالطريقة نفسها يعد سيراً على النهج وحملًا لأصول النحو على أصول الفقه في التطبيق.

والإجماع في النحو يحتاج إلى وقفة - كالتى حدثت مع الإجماع في الفقه - نتبين منها: هل يوجد إجماع حقاً أو لا؟ وإن كان يوجد فأين مواضعه؟ ومن أشار إليها من النحاة؟ وهل

هذه المواضع نص عليها مصنفو النحاة كلهم أو أن هناك من يقول : هنا إجماع ، ومن يقول : بل الخلاف واقع في المسألة ؟ وما مساحة الإجماع في النحو مقارنة بالخلاف ؟

هذه أمور دفعتني إلى اختيار موضوع الإجماع ، لا إجماع النحاة عامة فقط ، بل إجماع النحاة داخل المدرسة الواحدة أيضا ، فإذا كان الخلاف بين علماء المدرسة الواحدة قد درس ، فلا أقل من أن ندرس إجماعهم .

هذا ، وقد سبق هذا الكتاب - وهو كما سبق كتاب في أصول النحو - بأبحاث في الأصول مثل بحث : المعارضة والتجريح في النحو العربي للباحثة : سناء يوسف فتح الباب ، وبأبحاث في الأصول عند بعض النحاة من خلال مصنفاتهم مثل بحث : أصول النحو في الخصائص لابن جني للباحث : محمد إبراهيم محمد حسين ، وبحث أصول النحو في معاني القرآن للفراء للباحث : محمد عبد الفتاح العمراوى ، وبحث الأصول النحوية عن ابن الأنباري للباحث : محمد سالم صالح سالم ، وبحث أصول النحو عند السيوطي بين النظر والتطبيق للباحث : عصام عيد فهمي ، وهذه الأبحاث موجودة بمكتبة كلية دار العلوم .

أما الإجماع كأصل مستقل من أصول النحو فلم يعالج في بحث مفرد غير هذا الكتاب ، أما عن البحث الموجود في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة بعنران : الإجماع والقياس وأثرهما في ثبوت اللغة ، فهو لم يغلق باب الاجتهاد والبحث في الإجماع ؛ لأنه لم يتناول الإجماع بالبحث الشامل الدقيق عن مواضعه ، وأماكن وجوده ، ومساحته في النحو ، بل اكتفى بالحديث عن أنواع الإجماع ، ونشأة الإجماع ، وفي نفسى أشياء عن هذه النقطة ، أناقشها في حينها من الكتاب ، ثم تحدث عن أعلام المدرستين ، وكذلك مدرسة بغداد ومدرسة الأندلس ، ومثل لإجماع البصرة بأربعة عشر موضعا فقط ، ولإجماع مدرسة الكوفة بشان عشرة مسألة فقط ، ولإجماع المدرستين معا بثلاث مسائل فقط ، ولإجماع مدرستي الأندلس وبغداد بمسألتين فقط ، ومن هنا وجدت أن الإجماع بهذه الصورة لم يأخذ حقه من الدراسة ، فحاولت أن أعطيه حقه .

هذا ، والبحث في موضوع الإجماع لم يكن صعبا في مصادره ، ولا في قلتها ، فهي كثيرة وموجودة ، والصعوبة الحقيقية كانت في كثرة الكتب ، بل مجلدات الكتاب الواحد التي كان

على أن أطلع عليها كلها كاملة ؛ لإخراج مواضع الإجماع ، سواء من حيث إجماع المدرستين أو المدرسة الواحدة ، وإخراج كل مخالفة منسوبة إلى صاحبها مع التحقيق في هذه المواضع ، ومقارنة نقول النحاة فيها .

هذا ، ومن المراجع الرئيسة التي اعتمد عليها الكتاب :

ارتشاف الضرب لأبى حيان ، وجمع الهوامع للسيوطي ، والإنصاف لابن الأنباري ، وشرح التسهيل لابن مالك ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ، وشرح الأشموني على الألفية ، ومغنى اللبيب لابن هشام ، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي .

هذا ، وقد اقتضت طبيعة الكتاب أن يقسم إلى : مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

المقدمة : وتحدث عن دوافع اختيار الموضوع ، والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ، والمراجع الرئيسة التي اعتمد عليها الكتاب ، وخطة الكتاب ، ومنهج البحث .

التمهيد : وفيه حددت المصطلحات الواردة في الكتاب ، ومدلولها على ما توصل إليه الكتاب ، كما تناول الإجماع من حيث : تعريفه ، وأنواعه ، ونشأته ، وظهور المصطلح في كتب النحاة ، ومنزلته بين الأصول عند القدماء والمحدثين الذين كتبوا في علم الأصول ، والإجماع بين الحجية والخرق .

الفصل الأول : وفيه سرد المسائل التي أجمع عليها النحاة عامة ، وبيان أقوال العلماء من النحاة في نقل الإجماع فيها ، ورتبت المسائل فيه حسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو ، والمسائل التي لم تذكر من قريب أو بعيد في الألفية ، وليست لها باب في الألفية جعلت في آخر الفصل تحت عنوان : مسائل متفرقة .

الفصل الثاني : وفيه سرد للمسائل التي أجمع عليها نحاة البصرة ، وبيان أقوال العلماء من النحاة في نسبة هذه المسائل إلى البصريين كلهم أو نقل الخلاف بينهم ، ورتبت مسائله كما رتبت مسائل الفصل السابق .

الفصل الثالث : وفيه سرد للمسائل التي أجمع عليها نحاة الكوفة ، وبيان أقوال العلماء من النحاة في نسبة هذه المسائل إلى الكوفيين كلهم أو نقل الخلاف بينهم ، ورتبت مسائله كما

رتبت مسائل الفصلين السابقين . هذا ، وفي نهاية كل فصل من الفصول الثلاثة وضعت تعقيماً يحمل ما توصل إليه الفصل .

الخاتمة : وبها النتائج التي توصل إليها الكتاب .

الفهارس : وتشمل فهارس لآيات القرآن والأحاديث وأبيات الشعر التي وردت في الكتاب وفهرساً لمراجع الكتاب ، وفهرساً لموضوعات الكتاب .

أما منهج البحث في الكتاب :

فقد اعتمد على الاستقراء ثم التصنيف لهذا المستقراً من خلال الكتب التي اعتمد عليها الكتاب ، وكما قال الأولون : قَمْشُ ثُمَّ فَتَشُ ، فقد قَمْشْتُ كثيراً ثم فَتَشْتُ طويلاً ، فوجدت أن المسائل التي نقل النحاة الاتفاق عليها كثيرة ، ووجدت أني لو سجلت كل مسألة قال فيها نحوي : اتفاقاً أو إجماعاً لمجرد قوله : اتفاقاً أو إجماعاً ، لصعب ذلك كثيراً ، خاصة وأن بعض هذه المسائل لم ينقل الاتفاق عليها إلا نحوي واحد فقط من خلال تتبعي للمراجع التي رجعت إليها ، فكان اجتهدى لوضع نهج أنهجه وأسير عليه في الكتاب يتلخص فيما يلي :

١ - أنه لما كان أقل الجمع والإجماع ثلاثة اخترت حصر جميع المسائل التي نقل الإجماع عليها ثلاثة من النحاة - أعني مصنفى الكتب التي كانت مراجع للبحث - فأكثر ، وأما المسائل التي نقل الإجماع فيها مرجعان فلم أعول عليها ولم أسجلها ، وكذلك ما نقل الإجماع فيها مرجع واحد فقط ، وهذان النوعان الأخيران موجودان بكثرة في ارتشاف الضرب ، وجمع الهوامع ، فهناك مسائل كثيرة نقل الارتشاف الإجماع عليها سواء بين النحاة عامة أو بين نحاة المدرسة الواحدة ، والجمع تابع الارتشاف في نقل هذا الاتفاق - فهناك تشابه واضح بين الجمع والارتشاف - في جميع الأبواب .

هذا هو ما اجتهدت فيه ، ولست أزعم أنه الصواب ، فهو مجرد اجتهد قابل للأخذ والرد ، وعليه فإن أقل المراجع التي ترد في أي مسألة من مسائل الكتاب ثلاثة مراجع تكون هي فقط - من بين ما عدت إليه من مراجع - التي أشارت إلى وجود الإجماع في هذه المسألة سواء في هذا المسائل الواردة في جميع فصول الكتاب .

٢ - أني لم أحمل النحاة ولم أقولهم ما لم يحملوه أنفسهم ولم يقولوه : حيث كنت أشير إلى المرجع الذي نسب المسألة صراحة إلى أصحاب القول فيها ، أو صرح بذكر المخالف ، ولم أشر إلى المراجع التي لم تصرح بذلك ، فإذا قال في المغنى : « ضمير الشأن والقصة نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، ونحو : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، والكوفي يسميه ضمير المجهول » . ففى مثل هذا النص وغيره أشير إلى مذهب الكوفيين فقط ، ولا أشير إلى غيره ، وإن كان للبصريين ، كما صرح به غير هذا المرجع ؛ وذلك لأن المغنى لم يصرح بنسبة مذهب البصريين إليهم ، وأكتفى بالمراجع التي صرحت بنسبته إلى البصريين ؛ وذلك لأن المؤلف مهتم برصد ما هو موجود فعلاً وصراحة في كتب النحاة .

٣ - أني لم أسجل المسائل التي يكون المخالف فيها قومًا أو بعضًا من النحاة ، فلم أسجل إلا المسائل التي حُدِّدَ فيها المخالف اسمًا في المراجع كلها أو في بعضها وكُنِيَ عنه في بعضها الآخر ، أما إن كانت المراجع كلها نصت على كون المخالف قومًا أو بعضًا دون تحديد لهم ، فلم أسجل هذه المسائل ، والسبب في هذا أني أردت أن ترقى المسائل موضوع الكتاب إلى مستوى الاتفاق والإجماع حقيقة لا مجرد تكثير للمسائل فقط ، وعلى ضوء النقاط الثلاث السابقة فقد ترد مسائل في فصل البصريين ، ولا ترد في فصل الكوفيين والعكس .

٤ - أنه عند الاضطراب بين المراجع في نسبة المسألة إلى فريق أو مدرسة أو إلى الجمهور عامة ، فإنني أثبت هذا الاضطراب والاختلاف في حاشية المسألة .

٥ - أن الكتاب لم يهتم بترجيح المذهب المجمع عليه على مذهب المخالف أو العكس بل اكتفى الكتاب بعرض حجج كل فريق ، إذا وجدت حجج له في المراجع ؛ لأن المؤلف مهتم - كما قلت - بما هو كائن .

٦ - أنه إذا كان احتجاج فريق ما طويلاً فإنني كنت أختصر قدر الإمكان بما لا ينقص من فهم المسألة ، وأشير إلى مراجع الاحتجاج لمن يريد المزيد ، هذا ، ولم يكن هناك بد من ذكر الاحتجاج لكل فريق ، سواء المجمع أو المخالف ليفهم المراد من المسألة وتتضح جوانبها .

٧- أنه إذا وجدت مخالفة في المسألة رصدت في الحواشي مع الإشارة إلى مراجعها ، وإذا لم تشر بعض المراجع إلى وجود مخالفة فإنني كنت أشير إليها موضحاً ذلك .

٨- أنه عند ورود كلمة المذهب في الحواشي مطلقة فإن المقصود بها هو المذهب المنسوب إليه الإجماع ، ولا تعنى مذهب المخالف .

٩- أن مسائل الكتاب رتبت حسب تناول الألفية لها : الأولى ثم التي تليها ، وإن وجدت مسائل متعلقة بها ذكر في الألفية ، ولم يصرح بها في الألفية ، ذكرت هذه المسائل مع المتعلقة بها ، وإن وجدت مسائل تابعة للباب النحوي ، ولم تذكر من قريب أو بعيد في الألفية ، ذكرت هذه المسائل في آخر بابها النحوي .

١٠- أنه قد توجد أبواب في الألفية ، ولم أجد فيها إجماعاً فلم تذكر في ترتيبها من الكتاب .

وبعد ، فإنني أرجو من الله - عز وجل - أن يلقي هذا الكتاب القبول من القارئ الكريم وأن أكون بهذا العمل قد أصبت أو دانوت ، كما أرجو أن أكون قد أضفت إلى صرح العربية الشامخ .

د / حسين رفعت حسين عواد

القاهرة في ١/٨/٢٠٠٥ م

تهديد

مصطلحات الكتاب - الإجماع : تعريفه ، وأنواعه ، ونشأته ، ومنزلته بين أصول النحو عند القدماء والمحدثين الذين كتبوا في العلم ، وحجتيه وخرقه .

ترد في هذا الكتاب مصطلحات متعلقة بموضوع الإجماع ، بعضها مرادف للإجماع أو مدلوله نفس مدلول الإجماع ، وبعضها يقارب مدلول الإجماع .

وأعرض في هذه السطور لمدلول هذه المصطلحات على ما توصل إليه الكتاب ؛ لأن هذه المصطلحات أو معظمها لم أجد له تعريفاً اصطلاحياً في كتب النحاة التي اعتنت بالأصول ؛ ولذلك اجتهدت في وضع مدلول لكل مصطلح منها ، مستنداً إلى الواقع اللغوي من خلال معاني هذه الكلمات في اللغة ، وكذلك استندت إلى نصوص من كتب النحاة تؤيد ما توصلت إليه من مدلولات .

وأبدأ بهذا النص المأخوذ من بعض كتب أصول الفقه ؛ لأنني أراه يخدم ما نحن بصددده - من بيان وتحديد مدلول مصطلحات الكتاب - ولأن أصول النحو محمولة على أصول الفقه . « قال الغزالي : والمذهب انعقاد إجماع الأكثر مع مخالفة الأقل ونقله الأمدى عن محمد بن جرير الطبري وأبي الحسين الخياط من معتزلة بغداد ، قال الشيخ أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين : والشرط أن يجمع جمهور تلك الطبقة ووجوههم ، ولسنا نشترط قول جميعهم ، وكيف نشترط ذلك وربما يكون في أقطار الأرض من المجتهدين من لم نسمع به »^(١) . فالغزالي وابن جرير الطبري والجويني الوالد يقولون بانعقاد إجماع الأكثر والجمهور مع مخالفة الأقل .

هذا النص وجدت فيه مسوغاً للإتيان بالمصطلحات التي أوردتها في الكتاب ؛ إذ إنني لم أجد هذا المسوغ في كتب أصول النحو بنفس الصورة من الوضوح ، ولأن معنى الإجماع في النحو هو نفس معنى الإجماع في الفقه من ناحية اللغة - كما سنرى - ومؤدى الإجماع واحد في العلمين من ناحية الاصطلاح ، إلا أن الأول عند النحاة والثاني عند مجتهدي عصر ما .

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني ج ١ / ٢٧٥ .

وإذا كان النص السابق يخدم ما نحن بصدده من الناحية النظرية فإن النصين التاليين يخدمانه من ناحية التطبيق . قال أبو محمد بن إبراهيم بن المنذر : « وأجمعوا على أن رهن المكاتب جائز ، وانفرد الشافعي فقال : لا يجوز »^(١) . وقال أيضًا - ابن المنذر - : « وأجمعوا على أن الحجر على كل مضيع لما له من صغير وكبير ، وانفرد النعمان وزفر فقالا : لا يحجر على الحر البالغ إذا بلغ مبلغ الرجال »^(٢) .

فالنص الأول منهما المخالف فيه : الشافعي ، وهو من هو ، ومع ذلك عد ابن المنذر المسألة من مسائل الإجماع . والنص الثاني المخالف فيه أبو حنيفة وتلميذه زفر ، وهما من هما ، ومع هذا عد ابن المنذر المسألة كذلك من مسائل الإجماع .

هذا ، والمصطلحات التي يقوم عليها الكتاب هي : « الإجماع ، والاتفاق ، ولا خلاف ، وقولا واحدا ، وخلاف ، والجماعة ، والجمهور ، والأكثر ، والبصريون ، والكوفيون ، وأصحابنا ، والخرق » .

والتأمل لهذه المصطلحات يجد بعضها مذكورًا في النص الأول المنقول عن إرشاد الفحول مثل : الأكثر والجمهور ، فقلت : إذا سمح بانعقاد إجماع الأكثر والجمهور في الفقه - وهو في العبادات والشرائع المتعبد بها - ألا يسمح بانعقادها في اللغة والنحو !

ومن هنا أوردت هذه المصطلحات في الكتاب مطمئن القلب .

وبعد ، فإن مصطلحات « الإجماع ، والاتفاق ، ولا خلاف ، وقولا واحدًا » كلها مترادفة ، ومؤداها واحد . فالإجماع : الاتفاق^(٣) ، والاتفاق : الاتحاد^(٤) ، والخلاف : ضد الاتفاق^(٥) ، و« قولا واحدًا » يعني : ألا قول غيره ، واتفاق الكل عليه ، وقد ترد هذه المصطلحات بصور أخرى - والمؤدى واحد - مثل : « إجماعًا ، أو أجمعوا ، واتفاقًا ، أو اتفقوا ، أو وفاقًا ، وبلا خلاف » وقد تقيد بأحد الفريقين كأن يقول النحوي : « اتفق البصريون أو أجمع الكوفيون أو

١٥ لا خلاف بين الكوفيين » ، وهذه المصطلحات قاطعة بعدم وجود الخلاف - عند من يوردها من النحاة - أو بالاتفاق التام .

أما مصطلح « خلافا لفلان أو لفلان و فلان و ... » فإنه يغنى أن فلانا هذا خرج ونحالف باقى النحاة في هذه المسألة قال ابن مالك : « ونصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملا جائز إلا إن ذكر مع الأحد ونحوه مما لا يتضمن عملا خلافا للفراء وهشام » وقال في شرحه : « هذا مذهب النجويين إلا الفراء وهشاما فإنهما أجازا النصب »^(١) ففى التسهيل قال : خلافا للفراء وهشام ، وفي شرحه نص على أنها فقط اللذان خرجا وخالفا النحاة . وقد يقول النحوي : خلافا للكوفيين أو للبصريين فيكون في المسألة مذهبان .

ويلاحظ على ما سبق من مصطلحات عدم اختلاف مدلول أى منها عند النحاة ، فمدلول أى منها عند نحوى هو هو عند أى نحو آخر .

أما مصطلحات « الجماعة ، والجمهور ، والأكثر » فمترادفة ، ويشرح بعضها بعضا فالجماعة : « العدد الكثير من الناس »^(٢) و « الجمهور من الناس : جلهم ومعظم كل شيء »^(٣) و « الأكثر : معظم الشيء »^(٤) وهكذا يشرح بعضها بعضا .

وهذه المصطلحات إن أطلقت أريد بها النحاة عامة كأن يقول النحوي : الجمهور على كذا أو الأكثر على كذا ، فيكون المقصود هنا جمهور النحاة عامة أو أكثرهم ، قال أبو حيان عند الحديث في باب كان وأخواتها : « وخبر هذه الأفعال إذا كان ظرفًا أو مجرورًا أو جملة فهو في موضع نصب ، أو مفردًا فاتفق أكثر النحويين على أنه لا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ محذوف فتقول : كنت قائمًا ولا يجوز كنت أنا قائم »^(٥) ولنلاحظ أنه جعل للأكثر اتفاقًا ، وقد تقيد هذه المصطلحات بفريق من الفريقين : البصرة والكوفة ، كأن يقول النحوي : جمهور البصريين أو أكثر الكوفيين . ويلاحظ على هذه المصطلحات - وإن كان مدلولها العام الكثرة -

(١) شرح التسهيل ج ١ / ٣٢٣ .

(٢) المعجم الوسيط ج ١ / ١٤٠ ، لسان العرب ج ١ / ٦٧٩ مادة (جمع) .

(٣) القاموس المحيط ج ١ / ٤٠٨ ، لسان العرب ج ١ / ٦٩٠ مادة (جمهور) .

(٤) القاموس المحيط ج ٢ / ١٢٩ مادة (كثر) .

(٥) ارتشاف ج ١ / ١٠١ .

(١) الإجماع لابن المنذر / ٥٧ .

(٢) السابق / ٥٩ .

(٣) لسان العرب ج ١ / ٦٨١ ، والقاموس المحيط ج ٣ / ١٥ مادة (جمع) .

(٤) المعجم الوسيط ج ٢ / ١٠٨٩ مادة (وفق) .

(٥) القاموس المحيط ج ٣ / ٣٤١ ، المعجم الوسيط ج ١ / ٢٦٠ مادة (خلف) .

أنها حتى عند النحوى الواحد مضطربة ، فلم يلتزم النحوى فى استخدامها طريقة واحدة . فتارة يورد النحوى لفظة : الجمهور ويكون المخالف عالماً واحداً^(١) ، وتارة يكون المخالف عالماً^(٢) أو أكثر^(٣) ، ونفس الأمر فى مصطلحى الجماعة والأكثر .

أما عن مصطلحات « البصريين ، والكوفيين ، وأصحابنا » فالبصريون « نحاة البصرة »^(٤) والكوفيون « نحاة الكوفة » ، فإذا أطلق المصطلحان فالمقصود نحاة المدرسة كلهم إلا إذا قيد بقيد مما سبق نحو : أكثر الكوفيين أو جمهور البصريين وهكذا ، ومصطلح أصحابنا إذا أطلق فالمقصود به المدرسة التى منها النحوى الذى ساقه . فإذا قال المبرد : أصحابنا يقولون : كذا ، فالمقصود هنا البصريون ، وإذا قال ثعلب : أصحابنا يرفضون كذا ، فالمقصود الكوفيون ، وقد يقصد مصطلح أصحابنا بقيد كأن يقول : أكثر أصحابنا .

أما عن المصطلح الأخير : الخرق ، فالخرق من معانيه « البعد »^(٥) والمقصود منه المخالفة والخروج والبعد عما عليه إجماع النحاة كلهم ، قال الشيخ يس : « قوله : ويكفى فى رده مخالفته للإجماع ، أى : بناء على أن إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه »^(٦) .

وبعد هذا العرض لمصطلحات الكتاب ، قد يقول قائل : من أين فهمت أن النحوى عندما يقول : إن البصريين على كذا ، أو إن الكوفيين على كذا ، أو إن النحاة على كذا ، فإنه يعنى عدم وجود المخالفة بين هؤلاء ؟

والجواب على هذا كما يلى : إنه مما يدل على صدق وقوع كل مصطلح يذكره النحوى على جميع أفراد هذا المصطلح هذه الكثرة من تعقبات النحاة على بعضهم فى نقل الإجماع العام أو الخاص بفريق معين أو النص على مخالفة عالم بعينه فى مسألة ما ، وأسوق أمثلة توضح ما أقوله قال ابن مالك : « ولشبه أفعال المتعجب به بأفعال التفضيل أقدم على تصغيره بعض العرب فقال :

(١) انظر ٥٥ حاشية (١) ، ٦٣ حاشية (١) ، ٦٥ حاشية (١) من هذا البحث .

(٢) انظر ٥٤ حاشية (٤) ، ٥٨ حاشية (١) ، ٨٤ حاشية (٢) من هذا البحث .

(٣) انظر ٥٥ حاشية (٤) ، ٧٢ حاشية (٣) ، ٩٥ حاشية (١) من هذا البحث .

(٤) المعجم الوسيط ج ١ / ٦١ مادة (بصر) .

(٥) لسان العرب ج ٢ / ١١٤٢ مادة (خرق) .

(٦) حاشية يس على شرح التصريح ج ٢ / ٩١ .

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤلائكن الضال والسمر

وهو فى غاية الشذوذ فلا يقاس عليه ... وأجاز ابن كيسان اطراد تصغير أفعال^(١) هذا نص ابن مالك ، وهو يحكم على تصغير أفعال بأنه غاية فى الشذوذ ولا يقاس عليه ونقل قياسه عن ابن كيسان ، وعقب أبو حيان على هذا النقل قائلاً « وجواز تصغير أفعال نحو : ما أحسن زيدا هو نص الكوفيين والبصريين واقتياسه ، وتقول فى تصغير ما أحيا زيدا : ما أحيا أصله ما أحيا . وقول ابن مالك : وشذ تصغير أفعال مقصور على السماع خلافا لابن كيسان فى اطراده ، قول من لم يطلع على كلام النحاة فى هذه المسألة »^(٢) فنص أبى حيان ينقل أن التصغير فى أفعال هو نص الكوفيين والبصريين ، وأنه عندهم مقيس ، وجعل نقل ابن مالك مخالفة ابن كيسان فى القول بقياسه نقل من لم يطلع على كلام النحاة فى المسألة ، هذا عن ابن مالك المشهود له بالدقة والعلم .

بل إن أبا حيان قد تعقبه الأشمونى فى نقل المخالفة ، قال أبو حيان : « وقد وهم الشيخ بدر الدين محمد بن الشيخ جمال الدين محمد بن مالك تابعا لأبيه ، فأجاز أن تقول فى تثنية المؤكد : قام الزيدان نفساهما وكذا عيناها ، ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين »^(٣) فجعل أبو حيان جواز التثنية مذهبا لابن مالك وابنه لم يذهب إليه غيرهما ، وتعقبه الأشمونى قائلاً : « قال أبو حيان : وهم فى ذلك ، إذ لم يقل أحد من النحويين به ، وفيما قاله أبو حيان نظر ، فقد قال ابن إياز فى شرح الفصول : ولو قلت : نفساهما لجاز ، فصرح بجواز التثنية ، وقد صرح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والإفراد والتثنية »^(٤) فتعقب أبا حيان فى نقله المخالفة عن ابن مالك وابنه فقط بإضافة ابن إياز إليهما ، ويدافع الصبان عن نقل أبى حيان فيقول : « ولأبى حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به » لأن النفس والعين لم يضافا إلى المتضمن بل إلى ما هو بمعناها ؛ لأن المراد بهما الذات »^(٥) ويتعقب الشيخ خالد الأزهرى ابن هشام فى نقله الاتفاق ، قال ابن هشام : « وإذا لم يفد

(١) شرح التسهيل ج ٣ / ٤٠ .

(٢) ارتشاف ج ٣ / ٣٥ .

(٣) ارتشاف ج ٣ / ٦٠٨ .

(٤) شرح الأشمونى ج ٣ / ١٠٨ .

(٥) حاشية الصبان ج ٣ / ١٠٨ .

توكيد النكرة لم يجر باتفاق^(١) وعقب الشيخ خالد بقوله : « وفي شرح التسهيل لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقاً فيقدح في دعوى الاتفاق »^(٢) ونقل الشيخ يس عن الدنوشري مدافعة عن ابن هشام في نقله الاتفاق فيقول : « وقد يجاب بأن دعوى المصنف لم يعتد فيها بالمخالف فقال ما قال »^(٣) يعني أن ابن هشام اطلع على مخالفة المخالف ، لكنه لم يعتد بها .

أقول في النهاية : هذه التعتبات والمدافعات والاعتذارات - وهي كثيرة في كتب النحاة - إن كانت تعنى شيئاً فهو في المقام الأول : الدقة كل الدقة في نقول النحاة ونسبة الآراء إلى أصحابها ، وحكاية الإجماع أو المخالفة .

تعريف الإجماع

يأتى الإجماع في اللغة على معنيين :

أحدهما : العزم : « جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه : عزم عليه »^(١) قال الفراء في قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ أَتَتُوا صَفًّا ﴾^(٢) قال : « الإجماع : الإحكام والعزيمة على الشيء ، تقول : أجمعت الخروج وعلى الخروج »^(٣) .

الثاني : الاتفاق : « الإجماع : الاتفاق »^(٤) .

والإجماع في الاصطلاح النحوي :

« إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة »^(٥) قال ابن جنى : « اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص »^(٦) ويلاحظ أن المعنى الاصطلاحي موافق للمعنى اللغوي الثاني وهو الاتفاق ، أى اتفاق نحاة البلدين ، والتعريف الاصطلاحي عليه مدار البحث ، فالمقصود هنا : إجماع نحاة البلدين أو المدرستين : البصرة والكوفة ، إلا أنني أثناء البحث عن المسائل لم أقصر الإجماع في الفصل الأول على نحاة البلدين فقط بل أطلقته ليشمل كل النحاة سواء من البلدين أو من غيرهما أعنى نحاة المدرستين أو غير المدرستين فكان عنوان الفصل الأول - كما سبق - المسائل المجمع عليها من النحاة ، وهذا ما يوضحه قول الشوكاني في تعريف الإجماع : « الإجماع المعتبر في فنون العلم هو إجماع أهل ذلك الفن العارفين به ... وفي المسائل النحوية قول جميع النحويين »^(٧) .

ويطيب لبعض الباحثين أن يفرق بين الإجماع والاتفاق - في النحو - بقوله : « وهناك فرق دقيق بين الإجماع والاتفاق ، فالإجماع : اتفاق جميع العلماء ، والاتفاق : اتفاق معظمهم

(١) لسان العرب ج١/ ٦٨١ ، القاموس المحيط ج٣/ ١٥ ، المعجم الوسيط ج١/ ١٤٠ مادة (جمع) .

(٢) سورة طه آية ٦٤ .

(٣) معاني القرآن للفراء ج٢/ ١٨٥ .

(٤) القاموس المحيط ج٣/ ١٥ ، المعجم الوسيط ج١/ ١٤٠ مادة (جمع) .

(٥) الاقتراح / ٣٥ .

(٦) الخصائص ج١/ ١٨٩ .

(٧) إرشاد الفحول ج١/ ٢٧٤ .

(١) انظر شرح التصريح ج٢/ ١٢٤ .

(٢) السابق .

(٣) حاشية يس ج٢/ ١٢٤ وما بعدها .

أقول : إنه محجوج بالتعريف اللغوي ، فإذا كان الإجماع : الاتفاق ، والاتفاق : اتفاق ، فما الفارق بين الاتفاق في العبارة الأولى والاتفاق في العبارة الثانية .

هذا ، ويعضد ما أراه قول ابن هشام : « اتفق جميع العرب على الفتح في عِيرات جمع غير^(٢) » فقال : اتفق ثم قال : جميع العرب ، فالاتفاق يعنى عدم وجود المخالفة ، ومثل قول ابن هشام كثير في كتب النحاة ، كأن يقول المصنف : اتفق جميع النحاة .

وأصل إلى القول بأن كلمتى الإجماع والاتفاق - في النحو - إذا أطلقنا فهما مترادفتان يعنيان عدم وجود المخالفة .



أنواع الإجماع

يقول الشوكاني : « الإجماع المعتبر في فنون العلم هو إجماع أهل ذلك الفن العارفين به دون من عداهم ، فالمعتبر في الإجماع في المسائل الفقهية قول جميع الفقهاء ، وفي المسائل الأصولية قول جميع الأصوليين ، وفي المسائل النحوية قول جميع النحويين ونحو ذلك »^(١) ويؤخذ من هذه العبارة أن للإجماع أنواعاً عديدة - ولنلاحظ كلمة : ونحو ذلك في النص - عد منها :

- إجماع الفقهاء .

- إجماع الأصوليين .

- إجماع النحاة .

وأشار السيوطي إلى نوع آخر من الإجماع هو إجماع العرب^(٢) ، وهو اتفاقهم على النطق بشيء من كلامهم ومن أمثلة ذلك : « اتفق جميع العرب على الفتح في عِيرات جمع غير بكسر العين وسكون الياء »^(٣) ، « وجميع العرب يقولون : لاة أبوك بالفتح »^(٤) ، « العرب ، مجمعون على الوقوف بالآلف »^(٥) على المقصور المنون .

وهذا النوع من الإجماع وإن أشار إليه السيوطي ، وجعله قسماً من أقسام الإجماع إلا أنه قد نورد على السنة النحاة قبله بكثير : « قلت : لا يترك كتاب الله وإجماع العرب لقول أعرابية رغناء »^(٦) فهذه العبارة جرت على لسان المبرد خلال مناظرة له مع ثعلب ، تعقياً على قول أعرابية : « ألا في السوة أنتنه فطرحت الهمزة »^(٧) فاحتج بإجماع العرب .

وهناك أيضاً إجماع القراء : وهو أن يقع اتفاقهم على قراءة واحدة .

(١) إرشاد الفحول ج١/ ٢٧٤ .

(٢) انظر الاقتراح / ٣٦ .

(٣) شرح التصريح ج٢/ ٢٢٩ .

(٤) الأشباه ج١/ ١٠٤ .

(٥) مع ج٣/ ٣٨٦ .

(٦) مجالس العلماء للزجاجي / ١٢١ .

(٧) السابق .

(١) مسائل الخلاف النحوية بين علماء البصرة حتى نهاية القرن الثالث . رسالة ماجستير للباحث / كريم

سلمان الحمد بكلية دار العلوم رقم ٣٣٢ . عام ١٩٨٠ / ٦٦ وما بعدها .

(٢) انظر شرح التصريح ج٢/ ٢٩٩ .

ونصل بذلك إلى أن هناك أنواعاً من الإجماع ، كل نوع خاص بعلم معين ، والقاسم المشترك فيها هو التعريف اللغوي ، أعني الاتفاق .

نشأة الإجماع وظهور المصطلح في كتب النحاة

قلت من قبل : إن مدار البحث إجماع النحاة ، فهو عمدة البحث ولحمته وعليه مدار الحديث ؛ ومن هنا فإنني أقصد بنشأة الإجماع بداية الإجماع النحوي لا غيره ، هذا ، ولم أصِل إلى مصنف تحدث عن بداية الإجماع ونشأته - إلا البحث الموجود في كلية اللغة العربية الذي سبق أن أشرت إليه ولي عودة إليه - على حين كثرت الكتابات حول نشأة الخلاف وبدايته ، من مصنفات أو رسائل جامعية أو مقالات ، ويحتل الحديث عن نشأة الخلاف فيما سبق باباً أو فصلاً أو أقل أو أكثر ، وما من كاتب في الخلاف إلا وتعرض لأسباب الخلاف وبدايته ومظاهره ونتائجه ، بين مقل ومكثر في جانب أو آخر ، وما يراه هذا سبباً وجوهراً للخلاف قد لا يراه الآخر ، وما يراه هذا بداية الخلاف يعترض عليه الآخر^(١) .

أعود وأقول : لم أصِل إلى كتابة في نشأة الإجماع إلا البحث الموجود بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة بعنوان : الإجماع والقياس وأثرهما في ثبوت اللغة .

قال : « يبدو أن نشأة الإجماع اللغوي مرتبط إلى حد كبير بنشأة النحو وتطوره ، فلقد نشأ النحو صغيراً على يد الإمام علي ... »^(٢) ثم أخذ يتحدث عن نشأة النحو وتطوره وأطواره - وهو في حديثه هذا ينتل معظم كلامه عن الشيخ محمد الطنطاوي في نشأة النحو^(٣) - وفي نهاية حديثه عن نشأة الإجماع قال : « ولم يكد ينتهي هذا الطور حتى فاضت دراساته في المدن الثلاث البصرة والكوفة وبغداد ، وفي هذا نشأ ما يسمى بالإجماع »^(٤) والطور المتحدث عنه هو الطور الثالث : طور النضوج والكمال .

ولي ملاحظة حول حديثه عن نشأة الإجماع ، وهي أن الحديث عنها استغرق ست

(١) انظر في هذا نشأة النحو / ١٢٢ وما بعدها ، مدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمن السيد / ٤٥ وما بعدها ، مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي / ٦٦ وما بعدها ، نشأة الخلاف في النحويين البصريين والكوفيين مقال للأستاذ مصطفى السقا بمجلة مجمع اللغة العربية الجزء العاشر / ٩١ - ١٠٣ ، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف للدكتور محمد خير الحلواني / ٢٧ - ٧٥ ، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف / ٦٥ وما بعدها .

(٢) الإجماع والقياس وأثرهما في ثبوت اللغة / ١٢ .

(٣) انظر / ٣٤ - ٤٨ .

(٤) الإجماع والقياس / ١٧ .

صفحات^(١)، والقارئ لهذه الصفحات يتبين أنه حديث عن نشأة النحو وتطوره لا عن نشأة الإجماع، وكل ما أخذه الحديث عن الإجماع في هذه الصفحات الست هو أول خمس كلمات وآخر خمس كلمات فقط، هي المنقولة في النصين السابقين، والباحث بقوله: «وفي هذا نشأ ما يسمى بالإجماع» لم يحدد لنا ما يعود إليه اسم الإشارة «هذا» وهو بالطبع يعود إلى أطوار النحو، وخاصة الطور الثالث طور النضوج والكمال، هكذا ساق الباحث عبارته، وهكذا جاءت.

وبعد هذا أقول: إن تحديد نشأة الإجماع أمر يحتاج إلى إعمال العقل والفكر فيما وصل إلينا من تراث في الخلاف، والاستدلال بما فيه من أدلة، ولا يزعم أحد أن ما توصل إليه صواب، وما توصل إليه غيره خطأ، ولكنها اجتهادات، والله أعلم بالصواب فيها.

ويمكنني القول بأنه إذا كان النحو البصري سبق النحو الكوفي بظهور طبقتين أو ثلاث طبقات - على خلاف بين الباحثين - من ناحية البصرة قبل ظهور الطبقة الأولى من ناحية الكوفي ممثلة في أبي جعفر الرؤاسي أو الكسائي على خلاف أيضا بين الباحثين^(٢)، فمعنى ذلك أن النحو كعلم قد «وفق العلماء إلى وضع طائفة كبيرة من أصوله»^(٣) هذا عن نحو البصرة، قبل ظهور الطبقة الأولى الكوفية، فمدرسة البصرة - إذن - قد وضعت أصولها واتخذت منهجها المحدد، وشرعت في بناء صرحها النحوي، ثم أتت مدرسة الكوفة - التي تتلمذ شيوخها على يد علماء البصرة^(٤) - بعدما وصلت مدرسة البصرة إلى ما وصلت إليه، وحاولت أن تقيم صرحها النحوي على أصول ومنهج محدد^(٥)، وهي في هذا توافق أو تخالف

(١) الإجماع والقياس ١٢ - ١٧.

(٢) يرى الأستاذ الدكتور / محمد عبد المجيد الطويل أن الطبقة الأولى في الكوفة ممثلة في الكسائي وغيره ظهرت مع الطبقة الرابعة من البصرة ممثلة في سيبويه وغيره، محاضرات ألقاها على طلاب السنة التمهيديّة للماجستير بالكلية عام ١٩٩٧، وهو رأي الأستاذ مصطفى السقا في مقاله: نشأة الخلاف في النحو / ٩٨ وما بعدها، على حين يرى فريق آخر أن الطبقة الأولى من الكوفة ممثلة في الرؤاسي والفراء ظهرت مع الطبقة الثالثة من البصرة ممثلة في الخليل. منهم الشيخ محمد الطنطاوي في نشأة النحو / ٤٠ وما بعدها، الدكتور محمد خير الحلواني في كتابه الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف / ٢٧ وما بعدها، الدكتور / سعيد الأفغاني في كتابه في أصول النحو / ١٦٧.

(٣) نشأة النحو / ٣٩.

(٤) انظر ما ورد من مراجع في حاشية (٢) من هذه الصفحة.

(٥) انظر في منهج المدرستين: الاقتراح / ٨٤، مدرسة البصرة / ٢٨٨ وما بعدها، مدرسة الكوفة / ٣٣٠ وما بعدها، نشأة النحو / ١٦٥ وما بعدها.

ما قد قرر من أصول ومنهج عند البصريين، فما وافقت فيه أصول البصريين ومنهجهم نتج عنه الاتفاق أو الإجماع في المسائل المختلفة، وما خالفت فيه أصول البصريين ومنهجهم نتج عنه اختلافهم معهم في المسائل.

أى: أن الإجماع - من وجهة نظري، وأرى أن المعنيين اللغوي والاصطلاحي للإجماع يؤيداني في هذه الوجهة - نشأ مع نشأة نحو مدرسة الكوفة، ووضعها لأصولها ومنهجها، فالمعنى اللغوي له وهو الاتفاق يقتضي وجود فريقين يتفقان، والمعنى الاصطلاحي يقتضي وجود مدرستين توافق المتأخرة السابقة، فنحن في الفترة قبل ظهور مدرسة الكوفة لا نستطيع أن نقول: إن هذه المسألة فيها إجماع بالمعنى الاصطلاحي في حين أننا نقول ذلك باطمئنان بعد ظهور مدرسة الكوفة.

وما أريد أن أقوله: هو أنه إن كانت هناك نقاط اختلاف بين الفريقين في الأصول والمنهج، فإن هناك نقاط اتفاق في الأصول والمنهج، أو نقول: إن هناك قاسماً مشتركاً بينهما في الأصول والمنهج، هذا القاسم المشترك نتج عنه ونشأ الاتفاق والإجماع بينهما في المسائل.

وعلى سبيل التمثيل فإذا قال السيوطي: «اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية»^(١) وقال الشيخ محمد الطنطاوي: «أما الكوفيون فعلى عكسهم فضلوا القياس على السماع في كثير من مسائلهم»^(٢) فهما متفقان على إثبات أن للفريقين قياساً، وإن صحح النحاة قياس البصريين إلا أن الكوفيين لهم أيضاً قياس، هذا القاسم المشترك بينهما في أصل القياس - وإن اختلفوا في الكم المقيس عليه - نشأ عنه اتفاق وإجماع في المسائل، وإن كان البصريون - كما في عبارة السيوطي - لا يلتفتون إلى كل مسموع، والكوفيون فضلوا القياس على السماع فإن الفريقين لهما مسموع يرجعان إليه، وإن اختلفوا أيضاً في كنهه - هذا القاسم المشترك في المسموع نشأ عنه اتفاق وإجماع في المسائل، هذا، والله أعلم بالصواب.

أما عن ظهور المصطلح في كتب النحاة:

فإن الإجماع كمصطلح ظهر أول ما ظهر على ألسنة النحويين من خلال المناظرات

(١) الاقتراح / ٨٤.

(٢) نشأة النحو / ١٦٦.

التسهيل لابن مالك، وارتشاف الضرب لأبى حيان، والمغنى لابن هشام، وغيرها من الكتب، إلى أن وصل الأمر إلى السيوطى الذى وضع كتابه الاقتراح، وعقد باباً فيه س^١: «الكتاب الثانى فى الإجماع»^(١) كما أن المصطلح يكثر فى كتابيه: الهمع، والأشباه.



والمجالس التى كانت بينهم، كأن يقول النحوى خلال مناظرته: لكن النحويين اجتمعوا على كذا. قال المبرد فى مناظرة له مع ثعلب: «قلت: لا ينسخ القرآن إلا مثله ولا الإجماع إلا مثله»^(١) فهذا النص وإن كان منقولاً عن مجالس العلماء للزجاجى المتوفى ٣٣٧، إلا أن كلمة الإجماع جرت على لسان المبرد المتوفى ٢٨٥.

أو يقول النحوى: «سؤال على أصحاب هذه المقالة: يقال لهم: أولاً ما دليلكم على أن الأفعال كلها نكرات؟ الجواب أن يقولوا: الدليل على ذلك اجتماع النحويين كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات، ولم يكونوا ليجمعوا على الخطأ ولا يعينه واحد منهم مع كثرة علماء الفريقين وفحصهم عن دقائق النحو»^(٢) وهذا النص من الإيضاح للزجاجى أيضاً، وفيه عبارة: اجتماع النحويين كلهم.

وورد المصطلح عند الرماني فى شرحه للكتاب: «فإن التزم هذا خالف جميع النحويين وكفى بذلك عيباً مخالفتة جميع أهل الصناعة»^(٣).

وهكذا، إلى أن أتى ابن جنى ووضع كتابه الخصائص الذى ذكر فى مقدمته سبب تأليفه قائلاً: «وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»^(٤)، وعقد فيه باباً سماه «باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة»^(٥)، فكانت هذه هى أول كتابة عن الإجماع كأصل مفرد مستقل من أصول النحو، وورد المصطلح عنده فى الخصائص كثيراً^(٦)، ثم كثر ورود المصطلح فى الكتب التى اعتنت بالخلاف مثل: كتاب الإنصاف، وكتاب أسرار العربية لابن الأنبارى، فهو خلال معالجة المسائل يدل على صحة رأى فريق بقوله: «أنا أجمعنا وإياكم على...» وهى عبارة تترد كثيراً فى هذين الكتابين، وكذلك كتاب التبيين للعكبرى، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح

(١) مجالس العلماء للزجاجى / ١٢٠.

(٢) الإيضاح / ١١٩.

(٣) انظر الرماني النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيويه للدكتور مازن المبارك / ٢٧٧. والنص قاله ردّاً على من زعم أن همزة «أفكل» أصلية.

(٤) الخصائص ج ١ / ٢.

(٥) السابق ج ١ / ١٨٩ وما بعدها.

(٦) السابق ج ٢ / ٣٢٥ وما بعدها.

(١) الاقتراح / ٣٤ وما بعدها.

منزلة الإجماع بين الأصول

عند القدماء والمحدثين الذين كتبوا في العلم

ذكرت أن ابن جنى أول من وضع كتاباً في أصول النحو ، كما حدد هو الهدف من هذا الكتاب في مقدمته ، ومعلوم أن أصول الفقه استقرت قبل أصول النحو بكثير ، وأصول النحو محمولة على أصول الفقه ، وابن جنى قرر ذلك في كلماته الأولى في الخصائص : « وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه ، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله »^(١) . وكتاب الأصول الذي أشار إليه لابن السراج فهو وإن كان يحمل عنوان الأصول إلا إنه ليس في علم الأصول ، كأصول من سماع وقياس وإجماع وغيرها ، ولكنه معالجة لأبواب النحو المختلفة ، إذن فالخصائص وهو أول مصنف في الأصول ، وإن كان السيوطي قال عنه : « لكن أكثره خارج عن هذا المعنى »^(٢) إلا إنه احتفى كثيراً بالإجماع ، ووضع في نفس المرتبة التي وضعه فيها الفقهاء في أصولهم وترتيب الأدلة عنده هكذا : السماع فالإجماع فالقياس ، وكون الإجماع يأتي في المرتبة الثانية فإن هذا دليل على منزلته ومكانته بين الأصول ، وإنما قدم السماع ؛ لأن اللغة والشرع يؤخذان عنه وبه ، وآخر الإجماع والقياس ؛ لأن كلا من الإجماع والقياس كما يقول السيوطي « لا بد له من مستند من السماع ، كما هما في الفقه كذلك »^(٣) ، وأخر القياس عنهما ؛ لأن القياس عقل يستند إلى سماع أما الإجماع فهو سماع ولا مجال للعقل فيه .

وإفراد الإجماع بباب في الخصائص دليل على إدراك منزلته منذ البداية الأولى لوضع علم أصول النحو . وإن كان ابن الأنباري في لمعه قد قال : « أقسام أدلته ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ومراتبها كذلك »^(٤) فهو بذلك لم يجعل الإجماع قسماً في أدلة النحو أو كما يقول السيوطي : « فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية »^(٥) واللمع ثاني كتاب وضع في الأصول ، فكيف لا يعتد بالإجماع !؟

(١) الخصائص ج ١ / ٢ .

(٢) الاقتراح / ٢ .

(٣) السابق / ٤ .

(٤) لمع الأدلة / ٨١ ، والإغراب / ٤٥ .

(٥) الاقتراح / ٤ .

أقول : إن ابن الأنباري إذا كان من الناحية النظرية لم يعتد بالإجماع ، ولم يجعله قسماً من الأدلة إلا إنه قد اعتد به كثيراً من الناحية التطبيقية ؛ وفي اللمع ذاته ورد مصطلح الإجماع مرأت عديدة ، قال في معرض حديثه عن الرد على من أنكر القياس : « والإجماع حجة قاطعة »^(١) ولتأمل كلمة حجة قاطعة ، بل إنه في حديثه عن قبول نقل أهل الأهواء ذكر مصطلح خرق الإجماع : « وفي العدول عن قبول نقلهم خرق الإجماع »^(٢) .

فإذا كان يستنكر خرق الإجماع فهو مقرر معترف بمكانته ومنزلته ، والأمثلة كثيرة وواضحة في اللمع^(٣) ، وفي الإغراب في جدل الإغراب^(٤) . وقد ذكرت كثرة وجود المصطلح في الإنصاف يقول فيه : « وحكى عن أبي إسحاق الزجاج أن الثنية والجمع مبيان وهو خلاف الإجماع »^(٥) ولتنظر كلمة « خلاف الإجماع » فهل بعد هذا اعتداد وتقدير لمنزلة الإجماع .

هذا ، وقد نبه بعض الباحثين^(٦) من قبل إلى هذه النقطة وأشار إليها ، والسيوطي نفسه القائل : « فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية » نقل عن ابن الأنباري بعض المواطن التي يحتاج فيها بالإجماع منها ما نقله في الاقتراح : « وقال في الإنصاف : أجمع البصريون على عدم تركيب كم ... وقال في موضع آخر منه : احتج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف جر محذوف بلا عوض بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف »^(٧) .

أما عن السيوطي ، فقد وضع كتابه الاقتراح في أصول النحو ، وأفرد للإجماع كتاباً مستقلاً كما سبق أن ذكرت ، وقد جمع السيوطي بين ما ذكره ابن جنى من أدلة ، وما ذكره ابن الأنباري من أدلة فقال : « وقد تحصل مما ذكرناه أربعة وقد عقدت لها أربعة كتب ، وكل من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك ، ودونها الاستعراء

(١) لمع الأدلة / ٩٨ .

(٢) السابق / ٨٨ .

(٣) انظر / ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

(٤) انظر / ٦٦ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٣٣ .

(٦) الدكتور محمود محمد نحلة في كتابه : في أصول النحو / ٧٥ وما بعدها .

(٧) الاقتراح / ٧٢ .

٣٠ **الإجماع في الدراسات النحوية**
والاستحسان وعد النظر وعدم الدليل^(١) إذن هناك أدلة متأخرة في نظر السيوطي عن الإجماع ، وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على إدراك السيوطي لمنزلة الإجماع فهو أصل له منزلته ، هذا عن القدماء الذين كتبوا في العلم .

أما عن المحدثين فإن كلا من الدكتور : تمام حسان ، والدكتور : محمد عيد ، والدكتور : سعيد الأفغاني قد صنف كتاباً في الأصول ، لكن أحداً منهم لم يشر إلى الإجماع كأصل مستقل من قريب أو بعيد ، وكذلك الدكتور : محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه لغة الشعر ، الذي تعرض في أوله للحديث عن الأصول ، لم يشر إلى الإجماع ، إلا أن الدكتور : محمود محمد نحلة في كتابه : في أصول النحو ، أفرد باباً للحديث عن الإجماع^(٢) .

ويلاحظ قلة المعتدين بالإجماع - أصلاً - من المحدثين ، وربما كانت لديهم أدلة مقنعة لترك الحديث عن الإجماع ، لكن هل الإجماع الذي وجد اهتماماً واضحاً من واضعي علم الأصول في النحو فقد هذا الاهتمام عند المحدثين !!؟

ولماذا فقدته ؟ في حين اعتد به واضعو العلم وغيرهم من المصنفين المتقدمين من ناحية التطبيق^(٣) .

بين حجية الإجماع وخرقه

الحجة : الدليل والبرهان ، وحجية الإجماع : أن يكون الإجماع عند الاستدلال به دليلاً مقنعاً وبرهاناً واضحاً يسلم له ، وسبق أن أشرت إلى النص المنقول عن مجالس العلماء والعبارة التي جرت على لسان المبرد في مناظرته مع ثعلب « لا ينسخ القرآن إلا مثله ولا الإجماع إلا مثله »^(١) فالإجماع عند المبرد دليل لا يمكن رده إلا بمثله ، والنص المنقول عن الإيضاح في معرض الاحتجاج بالإجماع على كون الأفعال كلها نكرات : « الدليل على ذلك اجتماع النحويين كلهم من البصريين والكوفيين ... ولم يكونوا ليجمعوا على الخطأ ولا يعينه واحد منهم مع كثرة علماء الفريقين وفحصهم عن دقائق النحو »^(٢) . فالإجماع حجة قاطعة لكثرة العلماء وفحصهم عن دقائق الأمور .

وفي حاشية الصبان : « وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبي ثم قال : والأولى الأخذ بقول القراء إذ ليس قول النحاة حجة إلا عند إجماعهم »^(٣) فإجماعهم حجة إذن ، وفي حاشية يس : « قوله : ويكفي في رده مخالفته للإجماع ، أي : بناء على أن إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه »^(٤) .

هذا ، وقال ابن جنى : « اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على خطأ ، كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله : « أمتي لا تجتمع على ضلالة » وإنما هو علم متزعزع من استقرار هذه اللغة ، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره »^(٥) . وفي هذا النص قيد ابن جنى حجية الإجماع بشرط إعطاء الخصم يده وذكر مسوغات ذلك من وجهة نظره ، ويبطل حجية الإجماع لمخالفة العالم ، وإذا

(١) مجالس العلماء / ١٢٠ .

(٢) الإيضاح / ١١٩ .

(٣) حاشية الصبان ج ٤ / ٤٨٦ .

(٤) حاشية يس ج ٢ / ٩١ .

(٥) الخصائص ج ١ / ١٨٩ .

(١) الاقتراح / ٤ .

(٢) انظر / ٧٥ - ٩٥ .

(٣) انظر / ٢٦ من هذا البحث .

كان هذا موقف ابن جنى فإن غيره من النحاة كما يقول السيوطي - بعد نقله نص ابن جنى السابق - « وقال غيره : إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافاً لمن تردد فيه ، وخرقه ممنوع ، ومن ثم رد ، وقال ابن الخشاب في المرتجل لو قيل : إن « مَنْ في الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولاً ، إجراء لها مجرى « إن » الشرطية ، وتلك لا موضع لها من الإعراب ، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز »^(١) وأرى أن اتباع العبارة السابقة - التي نقلها السيوطي عن غير ابن جنى وعن ابن الخشاب - عبارة ابن جنى بمثابة بيان لموقف السيوطي من رأى ابن جنى في حجية الإجماع ، ولنلاحظ قول ابن الخشاب : لكان قولاً ، وقوله : لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز ، فمع أن ما توصل إليه قول إلا أنه يعتد بإجماع المتقدمين ولا يخالفهم ، ويكاد يكون موقفه مقابلاً لموقف ابن جنى السابق . ومثل موقف ابن الخشاب موقف أبي بكر خطاب فيما نقله عنه أبو حيان في الارتشاف « نحو : عسى أن يقوم زيد ، قال أبو بكر خطاب : « أن يقوم » فاعل بعسى ، هذا قول النحويين ، وقد كان عندي قياساً أن يكون مفعوله توسط بين الفعل وفاعله ... وهذا قول حسن في القياس غير أنه رأى رأيناه ، ولم يقل به أحد غيرنا واتباعنا لأئمة النحويين أحق وأجل . انتهى »^(٢) فأبو بكر خطاب يجتهد ويرى رأياً لم يسبق إليه إلا أنه يرى اتباع أئمة النحويين أحق وأجل من مخالفتهم ، حتى وإن كان هو المخالف لهم . على أن ابن الأنباري في لمع الأدلة استدلل بالحديث نفسه الذي استدلل به ابن جنى في النص السابق له ، لكن وجه الاستدلال مختلف ، فابن الأنباري يقول : « والإجماع حجة قاطعة ، قال عليه الصلاة والسلام : أمتي لا تجتمع على ضلالة »^(٣) . فابن الأنباري يرى الإجماع حجة قاطعة .

أما عن حجية الإجماع بعد خرقه :

فإن كان ابن جنى قال ما قال من سقوط حجية الإجماع لخرق العالم له ، واتخذ غيره من النحاة موقفاً مغايراً له ، فإن ابن جنى لم يسقط حجية الإجماع لكل مخالف وخرق لإجماع النحاة ، بل وضع له صفات من نحو : الدقة والعناء في البحث ، فليس كل مخالف تبطل

(١) الإصباح في شرح الاقتراح / ١٦٣ .

(٢) ارتشاف ج ٢ / ١٢٣ .

(٣) لمع الأدلة / ٩٨ .

حجية الإجماع لمخالفته ، وهذا ما طبقه ابن جنى « وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله : جزى ربّه عنى عدى بن حاتم ، عائدة على عدى ، خلافاً على الجماعة »^(١) ، ولتأمل قوله : « ما » ، وقوله : خلافاً على الجماعة ، فهو معتد برأيه ، أما إذا كان الخرق ممن ليس له قدم في العلم ، فلا يعبأ بمخالفته ، أو على حد قول ابن جنى نفسه عند حديثه عن حذف الصفة عند وجود الدليل : « وقد خالف في ذلك من لا يعد خلافاً خلافاً »^(٢) وهذه العبارة منه ، نقلها السيوطي في الأشباه عن ابن هشام في شرح اللوحة قال : « أجمعوا إلا من لا يعتد بخلافه »^(٣) ، وهي موجودة في حاشية يس أيضاً^(٤) .

إذن لا يُقبل رأى كل خارق للإجماع ومخالف له ، بل المخالف الذي يعتد بمخالفته هو الذي يناهض العلم « إتقاناً وثباتاً عرفاناً ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره »^(٥) ومع ما استدلل به ابن جنى ورآه ، فإن غيره لم يعتد حتى بمخالفة من له قدم ومن ناهض العلم إتقاناً وثباتاً عرفاناً .

قال أبو حيان عن مخالفة الكسائي في كون « ما » التعجبية مبتدأ : « فما مبتدأ إجماعاً إلا خلافاً شاذاً عن الكسائي »^(٦) ، ويقول عن هذه المخالفة الشيخ خالد الأزهرى : إن ما « روى عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب فشاذ لا يقدح في الإجماع »^(٧) فإذا لم يعتد أبو حيان والشيخ خالد بمخالفة الكسائي فمن يُعتد بمخالفته ، وما قاله الشيخ خالد عن مخالفة الكسائي قاله عن مخالفة هشام الكوفي في إجازته « أن يؤتى بمضارع » ما أفعله « فتقول ما يحسن زيداً وهو قياس لا يقدح في الإجماع »^(٨) وهشام هو من هو ، ومع ذلك فمخالفته لا تقدح في الإجماع .

(١) الخصائص ج ١ / ٢٩٤ .

(٢) السابق ج ٢ / ٣٧٢ .

(٣) انظر الأشباه ج ٥ / ٥ .

(٤) انظر ج ٢ / ١٢٤ وما بعدها .

(٥) الخصائص ج ١ / ١٩٠ .

(٦) ارتشاف ج ٣ / ٣٣ .

(٧) شرح التصريح ج ٢ / ٨٧ .

(٨) شرح التصريح ج ٢ / ٩٠ .

ونقل الشيخ خالد أيضًا عن الشاطبي رده على ابن عصفور في القول بأنه يجوز بناء فعل التعجب من أفعل الثلاثي المزيد بالهمزة « إن كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل ... ويمتنع إن كانت للنقل نحو ما أذهب نوره ... قال الشاطبي : وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ، ولا ذهب إليها نحوى ، ويكفيه في الرد مخالفته للإجماع »^(١) وابن عصفور هو من هو ومع ذلك يرد قوله للإجماع .

هذا ، وقد وضع السيوطي في الأشباه والنظائر بابًا سماه « باب الأفراد والغرائب » وهو بمثابة تلخيص لخرق النحاة في أبواب النحو المختلفة .

ويلاحظ من تسمية الباب غرابة من يأتي بمخالفة للإجماع ، واستيحاش السيوطي من خرق الإجماع ، وأنه لا يشجع على الإقدام عليه ، فالمخالف عنده يأتي بشيء فرد وغريب .

هذا ، ومن معانى الخرق في اللغة « عدم إحسان الصنعة »^(٢) وفي هذا المعنى ما فيه من دواعٍ للبعد والتفور عن خرق إجماع النحاة .

وأود أن أختتم الحديث عن هذه النقطة بما قاله الرماني في شرحه للكتاب : « فإن التزم هذا مخالف جميع النحويين ، وكفى بذلك عيبًا مخالفته جميع أهل الصناعة ... ومنزلته كمنزلة من مخالف جميع العقلاء في أمر من الأمور ، وادعى أن عقله فوق جميع العقول ، وكفى بهذا عيبًا وخزيًا »^(٣) .

الفصل الأول

المسائل المجمع عليها من النحاة

(١) شرح التصريح ج ٢ / ٩١ .

(٢) القاموس المحيط ج ١ / ١٩٠ .

(٣) الرماني النحوى / ٢٧٧ . قال هذا في الرد على من زعم أن همزة أفكل أصلية .

الكلام وما يتألف منه

(١) ذهب النحاة إلى أن « أقل ما يتركب الكلام من جزئين ملفوظ بهما أو مقدرين أو ملفوظ بأحدهما^(١) ... والمؤتلف كلاماً فعل وفاعل ، وفعل ومفعول لم يسم فاعله واسمان : مبتدأ وخبر ، واسمان ليس إياهما نحو : نزال ، وهيهات العراق واسمان مع حرف نحو : أقام الزيدان^(٢) .

(٢) أقسام الكلمة ثلاثة : الاسم والفعل والحرف « والنحويون مجمعون على هذا إلا من^(٣) لا يعتد بخلافه^(٤) .

(٣) ذهب الجمهور^(٥) إلى أن التنوين في نحو : جوار « وغواش عوض من الياء^(٦) » المحذوفة في الرفع والجر^(٧) .

(١) خالف في ذلك ابن طلحة : « إذ زعم أن اللفظة الواحدة وجوداً وتقديراً قد تكون كلاماً ؛ إذا كانت قائمة مقام الكلام ، وجعل من ذلك نَعَمْ ولا في الجواب « ارتشاف ج ١ / ٤١٢ مع ج ١ / ٤٥ . كما خالف فيه أبو علي الفارسي فقال في النداء : يتركب الكلام من اسم وحرف . انظر مع ج ١ / ٤٥ ، وارتشاف ج ١ / ٤١٢ ، وحاشية الصبان ج ١ / ٦١ وما بعدها . وكذلك خالف الشلوين فقال : يتركب من فعل وحرف ، انظر مع ج ١ / ٤٥ .

(٢) ارتشاف ج ١ / ٤١٢ ، وانظر شرح المفصل ج ١ / ٢٠ ، التبيين ج ١ / ١١٣ وما بعدها ، شرح التسهيل ج ١ / ٧ ، مع ج ١ / ٤٥ ، شرح الأشموني ج ١ / ٦١ ، حاشية الصبان ج ١ / ٦١ وما بعدها .

(٣) قال أبو حيان : « وزاد بعضهم : وخالفه ، وهي التي يسميها البصريون اسم فعل ويسميها الكوفيون فعلاً « ارتشاف ج ١ / ١٢ ، ج ٣ / ١٩٧ ، ونقل السيوطي في الأشباه عن أبي حيان أن الذي زاده هو أبو جعفر بن صابر . انظر ج ٥ / ٥ ، مع ج ١ / ٢٢ ، ج ٣ / ٨٢ ، وقال في شرح التصريح : « ونقل عن الفراء أن « كلا » ليست واحداً من هذه الثلاثة بل هي بين الأسماء والأفعال « ج ١ / ٢٥ ، وقال الزجاجي : « والمدعى أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه نَحْمَن أو شاك « إيضاح ج ٤٣ .

(٤) شرح الأشموني ج ١ / ٦٠ وما بعدها ، الأشباه ج ٥ / ٥ .

(٥) خالف الجمهور في هذه المسألة المبردة حيث ذهب إلى أنه : « عوض من ضمة الياء وفتحها النابتة عن الكسرة » مغنى ج ٤٤٦ ، شرح التصريح ج ١ / ٣٤ ، وأضاف إلى المبردة الزجاجي في ارتشاف ج ١ / ٣١١ ، مع ج ٢ / ٥١٧ ، وجعل الزجاج بدلاً من الزجاجي في حاشية الصبان ج ١ / ٧٧ .

كما خالف فيها الأخفش حيث ذهب إلى أنه : « تنوين التمكين والاسم منصرف » مغنى ج ٤٤٦ « لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف » شرح التصريح ج ١ / ٣٤ ، ونسبه إلى بعض النحاة في الارتشاف . انظر ج ١ / ٣١١ ، وفي الجمع « وقيل : هو ... تنوين صرف » ج ٢ / ٥١٧ .

(٦) مغنى ج ٤٤٦ .

(٧) شرح الأشموني ج ١ / ٧٧ ونسب المذهب إلى سيويه في ارتشاف ج ١ / ٣١١ ، ومع ج ٢ / ٥١٧ .

المعرب والمبني

(٤) النحويون^(١) على أن الميم في كلمة « فم » تثبت في الشعر وغيره ؛ فقد ورد في الشعر ،
ومنه قوله :

يُصْبِحُ ظِمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمَهُ

وحدّث الرسول ﷺ الصحيح: « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .

(٥) أجمع النحاة^(٢) أن التثنية والجمع معربان .

(٦) ذهب الجمهور^(٣) إلى أن ما جمع بالألف والتاء المزيديتين « معرب وحركته حالة النصب حركة إعراب ، حمل فيه النصب على الجر »^(٤) .

(٧) الجمهور^(٥) على أن حركة ما لا ينصرف حالة الجر - الفتحة - حركة إعراب .

(٨) أجمع النحويون « كلهم على أن أصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للحروف »^(٦)
فالإعراب « عند البصريين أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، وعند الكوفيين أصل في الأسماء

(١) خالف النحاة في هذه المسألة أبو على الفارسي « وزعم الفارسي أن قوله : يصبح ظمآن وفي البحر فمه ، من الضرورات بناء على أن الميم حقها ألا تثبت في غير الشعر » شرح التسهيل ج١/ ٤٩ ، ارتشاف ج١/ ٤١٨ ، شرح التصريح ج١/ ٦٤ ، شرح الأشموني ج١/ ١٣٤ .

(٢) خالف النحاة في هذه المسألة الزواج « وحكى عن أبي إسحاق الزجاج أن الشبهة والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع » الإنصاف جـ ١ / ٣٣ ، ونقله عنه فى الأشباه جـ ٥ / ٩ ، ارتشاف جـ ١ / ٢٦٤ ، التبيين / ٢٠١ ، شرح التصريح جـ ١ / ٦٧ ، حاشية يس جـ ١ / ٦٧ ، ٦٩ .

(٣) خالف الجمهور في هذه المسألة الأخفش والمبرد: « وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الكسرة فيه حركة النصب حالة البناء » ارتشاف ج ١/ ٤١٨ وما بعدها . فزعما أنه يعرب في حالين ويبنى في حال ، وفي الجمع نسب المخالفة للأخفش فقط . انظر ج ١/ ٦٨ وما بعدها ومثله في شرح الأشموني ج ١/ ١٦٢ ، وحاشية يس ج ١/ ٧٩ .

(۴) ارتشاف ج ۱/ ۴۱۸ وما بعدھا .

(٥) خالف الجمهور في هذه المسألة الأخفش والمبرد حيث « ذهبوا إلى أنها حركة بناء » وزعموا أنه يعرب في حالين ويبنى في حال . انظر ارتشاف ج ١/ ٤١٩ ، وفي الهمع نسب المخالفة إلى الأخفش فقط قال : « واحتج بأن « أمس » كذلك » ج ١/ ٦٩ ، ونسبها إلى الزجاج في الأشباه « وذكر السخاوى في شرح المفصل أنه ذهب أيضًا إلى أن ما لا ينصرف مبنى في حالة الجر على الفتح » ج ٥/ ٩ .

ونسب المذهب إلى الجمهور دون نص على المخالفة في شرح الرضوي على الكافية ج ١/ ١٠٦ .

(٦) إيضاح / ٥١ .

المسائل المجمع عليها من النحلة

والأفعال»^(١). فالفريقان مجمعان على كون الإعراب أصلا في الأسماء «والمستحضر
البصريين الأفعال والحروف»^(٢) «وأصل البناء للحروف»^(٣) عند الكوفيين. «فتشيد
مجمعان على كون البناء أصلا في الحروف»^(٤) والمجمع «على بنائه الحروف»^(٥)
لعدم وجود مقتضى الإعراب ... فيهما»^(٥).

(٩) قال جميع النحويين^(٦) : إن الإعراب إنما « دخل الكلام لينبئ عن المعنى » —
 الأسماء ؛ فالأسماء تكون فاعلة ومفعولة ومضافاً ومضافاً إليها ، ولم تكن في صير —
 أدلة على هذه المعاني ... فقالوا : ضرب زيد عمرًا ، فدلوا برفع زيد على أن —
 وينصب عمرو على أن الفعل واقع به ... وقالوا : هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض —
 إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلالة على —
 كلامهم ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكر —
 دالة على المعاني^(٧) .



(١) ارتشاف ج١/ ٤١٤، مجمع ج١/ ٥٧، الأشباه ج٣/ ٣٢٥، التبيين / ١٥٣ وما بعدها.

(٢) الإيضاح / ٧٧ .

(٣) السابق / ٧٨ ، جمع ج ١ / ٥٨ .

(٤) شرح الأشموني ج ١/ ١١٩ بتصرف.

(٥) مع ج ١/ ٥٨، شرح الأشمونى ج ١/ ١١٣، شرح التصريح ١٨/ ٥٤.

(٦) « خرج عن هذا القول قطرب فقد عاب عليهم هذا الاعتلال ... قال : فلو كان الإعراب إعراب الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزوال المعنى قطرب : وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف ، فترحب وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطنون عند الإخراج ، وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم يتركون كلاما على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكنين ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلام ... »

(٧) إيضاح / ٦٩ وما بعدها بتصريف، الأشباه ج ١ / ١٨٤ وما بعدها.

الفكرة والمعرفة

(١٠) الجمهور^(١) على أن « من » و « ما » الاستفهاميتين نكرتان « لأن الأصل التثنية ما لم تقم حجة واضحة ، ولأنها قائمتان مقام أى إنسان ، وأى شئ ؟ وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما »^(٢) .

(١١) ذهب الجمهور^(٣) إلى أن النون والواو والألف والياء فى : اذهبن ، اضربوا ، اضربا ، اضربى ضمائر .

(١٢) أجمع النحويون « كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات »^(٤) « قالوا : والدليل على ذلك أنها لا تنفك من الفاعلين ، والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة ، والجمل كلها نكرات ؛ لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة »^(٥) .

(١) خالف فى ذلك ابن كيسان حيث عد « مَنْ » و « ما » الاستفهاميتين من المعارف « واستدل بتعريف جوابها نحو : من عندك ؟ فيقول : زيد ، وما دعاك إلى كذا ؟ فيقول : لقاءك ، والجواب يطابق السؤال »
مع ج ١/ ١٨٧ ، والارتشاف ج ١/ ٤٦٠ ، شرح التسهيل ج ١/ ١١٩ ، شرح الأشموني ج ١/ ١٨٠ وما بعدها ، شرح التصريح ج ١/ ٩٢ .

(٢) مع ج ١/ ١٨٧ .

(٣) خالف فى ذلك المازنى فذهب : « إلى أنها علامات كالتاء فى قامت ، والضمير مستكن كاستكناه فى زيد فعل وهند فعلت .. وذهب الأخفش إلى أن الياء فى تفعلين ونحوه تأنيث والضمير مستكن » ارتشاف ج ١/ ٤٦٤ . فالأخفش وافق المازنى فى الياء فقط . وانظر مع ج ١/ ١٩١ شرح التسهيل ج ١/ ١٢٣ وما بعدها .

وفى شرح التصريح نسب إلى المازنى المخالفة فى الياء فقط دون غيرها ، فجمع بين المازنى والأخفش فى المخالفة فى الياء « وزعم أنها حرف تأنيث والفاعل ضمير مستتر » ج ١/ ٩٩ ، وانظر ١٠٤ ، « وشبهة المازنى أن الضمير لما استكن فى فعل وفعلت ، استكن فى التثنية والجمع وجىء بالعلامات للفرق ، كما جىء بالتاء فى فعلت للفرق ، وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل فى الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء فى الحالين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث » مع ج ١/ ١٩١ . وفى المغنى « وقيل : الألف والواو والنون أحرف كالتاء فى « قامت هند » وهو المختار » ٦٣٩ فابن هشام موافق للمازنى فى كونها حروفا لا ضمائر .

(٤) الإيضاح / ١١٩ ، ونقله عنه فى الأشباه ج ١/ ٢٠٠ ، الخصائص ج ٣/ ٢٣٣ .

(٥) الأشباه ج ١/ ٢٠٠ .

(١٣) ذهب الجمهور^(١) إلى أن « لولا » الامتناعية قد يليها الضمير الموضوع للنصب والجر فيقال : لولاك ، لولاي ، « وقد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم وأشعارهم قال الشاعر :

وأنت امرؤ لولاي طُحْتَ كما هوى بأجرامه من قُلَّةِ النيق منهوى »^(٢)

(١) خالف فى ذلك المبرد فذهب : « إلى أنه لا يجوز أن يقال : لولاي ولولاك ، ويجب أن يقال : لولا أنا ، ولولا أنت فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء التنزيل فى قوله : ﴿ لَوْلَا أُنْتَرُ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبا : ٣١] ولهذا لم يأت فى التنزيل إلا منفصلا » الإنصاف ج ٢/ ٦٨٧ ، شرح التسهيل ج ٢/ ١٨٥ ، مغنى / ٣٦١ ، ارتشاف ج ٢/ ٤٧٠ ، مع ج ٢/ ٣٧٥ .

(٢) الإنصاف ج ٢/ ٦٩٠ وما بعدها .

الموصول

(١٤) اتفق الفريقان^(١) البصريون والكوفيون على أن « ذا » اسم موصول بعد « ما » بشرطين : أن تكون غير ملغاة ، والمراد بالإلغاء أن تتركب مع « ما » فتصير اسماً واحداً ، وأن تكون بعد استفهام بها أو مَنْ ، كقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ﴾^(٢) أى : ما الذى ينفقونه ؟^(٣) .

(١٥) ذهب الجمهور^(٤) إلى أن « أل » فى نحو : ﴿ إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ ﴾^(٥) مما صلته اسم فاعل ونحو : ﴿ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ﴾^(٦) وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ^(٧) مما صلته اسم مفعول^(٨) « اسم موصول »^(٩) .

(١) نسب الشيخ خالد الأزهرى الاتفاق فى هذه المسألة للبصريين فقط دون الكوفيين . انظر شرح التصريح ج١/ ١٣٩ ، إلا أن المفهوم من كلام الموضح أن الاتفاق للفريقين : « والثالث أن يتقدمها استفهام بها باتفاق » انظر شرح التصريح ج١/ ١٣٩ .

(٢) سورة البقرة آية ٢١٥ .

(٣) مع ج١/ ٢٧٣ ، انظر ارتشاف ج١/ ٥٢٨ ، شرح الأشموني ج١/ ٢٥٦ ، اتلاف / ٨١ .

(٤) وذهب « الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولة » ارتشاف ج١/ ٥٣١ ، مع ج١/ ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، شرح الأشموني ج١/ ٢٥٠ .

وأضاف إلى الأخفش المازنى فى شرح التصريح : « ولا حرف تعريف خلافاً لأبى الحسن الأخفش وهو ثانى قولى المازنى » ج١/ ١٣٧ .

قال فى التسهيل : « خلافاً للمازنى ومن وافقه فى حرفيتها » انظر شرح التسهيل ج١/ ١٩٦ ، ونسبه فى شرحه إلى المازنى فقط « وزعم المازنى أن الألف واللام للتعريف » ج١/ ٢٠٠ .

وقال فى شرح المفصل : « فذهب قوم إلى أنها حرف ... وذهب قوم إلى أنها اسم » ج٣/ ١٤٤ فنسب ما نسب إلى الأخفش إلى قوم .

وقال فى المغنى : « وقيل هى ... حرف تعريف » / ٧١ فتركه هكذا دون نسبة .

(٥) سورة الحديد آية ١٨ .

(٦) سورة الطور آية ٥ ، ٦ .

(٧) شرح التصريح ج١/ ١٣٧ .

(٨) ذهب المازنى إلى أنها موصول حرفى . انظر مع ج١/ ٢٧٢ ، شرح الأشموني ج١/ ٢٥٠ ، ارتشاف ج١/ ٥٣١ .

وقال فى شرح التصريح : « وليست ... موصولا حرفيا خلافاً للمازنى فى أحد قوليه ومن وافقه » ج١/ ١٣٧ فزاد إلى المازنى فى أحد قوليه « من وافقه » وزادها فى مع ج١/ ٢٧٥ .

وقال فى المغنى : « وقيل موصول حرفى » / ٧١ .

(٩) شرح الأشموني ج١/ ٢٥٠ ، مع ج١/ ٢٧٥ ، ارتشاف ج١/ ٥٣١ .

(١٦) اتفق النحاة على أن « أل » الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة^(١) .

(١٧) ذهب الجمهور^(٢) إلى أن « الموصول الاسمى لا تكون صلته^(٣) إلا جملة^(٤) خبرية لفظاً ومعنى^(٥) ولا يجوز أن تكون طلبية^(٦) » لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول ، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد ، فهى أخرى بالأ يتحصل بها وضوح غيرها^(٧) .

(١٨) ذهب الجمهور^(٨) إلى أن « أى » من الموصولات « بشرط إضافتها إلى معرفة^(٩) »

(١) مغنى / ٧١ ، ونقله عنه فى مع ج١/ ٢٧٧ ، شرح الأشموني ج١/ ٢٦٤ .

(٢) خالف الجمهور فى هذه المسألة الكسائى « وأجاز الكسائى أنها تكون جملة أمر وجملة نهى فيجيز : الذى اضربه أو لا تضربه زيد » ارتشاف ج١/ ٥٢١ ، شرح التصريح ج١/ ١٤١ . كما خالفهم المازنى : « وأجاز المازنى أن تكون دعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو : الذى يرحم الله زيد » ارتشاف ج١/ ٥٢١ ، شرح التصريح ج١/ ١٤١ .

قال فى الارتشاف : « ويقضى مذهب الكسائى موافقته بل هو أخرى بذلك » ج١/ ٥٢١ يعنى موافقة الكسائى المازنى فى الوصل بالدعاء إن كان بلفظ الخبر . ونقله عنه فى مع ج١/ ٢٧٩ وما بعدها ، هكذا ، وفى شرح الأشموني : « فلا يجوز : الذى اضربه أو ليته قائم أو رحمه الله خلافاً للكسائى فى الكل وللمازنى فى الأخيرة » ج١/ ٢٦٢ ، فجعل مذهب الكسائى جواز الوصل بجملة الأمر والتمنى والدعاء ، فأضاف إلى مذهبه التمنى ، ولم يذكر النهى كما هو فى المراجع السابقة ونسب إليه الجواز بالدعاء صراحة ، وقال فى الارتشاف : « وذهب هشام إلى أنه يجوز أن تكون مصدرة بليت ... نحو : الذى ليته منطلق زيد » ج١/ ٥٢١ ، شرح التصريح ج١/ ١٤١ ، مع ج١/ ٢٨٠ .

(٣) صلة الموصول الاسمى إذا كانت جملة فلها شروط ، انظرها فى الارتشاف ج١/ ٥٢١ وما بعدها ، مع ج١/ ٢٧٩ وما بعدها .

(٤) ارتشاف ج١/ ٥٢١ .

(٥) شرح الأشموني ج١/ ٢٦٢ .

(٦) ارتشاف ج١/ ٥٢١ .

(٧) شرح التسهيل ج١/ ١٨٧ .

(٨) خالف فى ذلك ثعلب : « فإنه أنكر ذلك وقال : لا يكون « أى » إلا استفهاماً أو شرطاً » ارتشاف ج١/ ٥٢٩ ، واحتج « بأنه لم يسمع : أيهم هو فاضل جائى ، بتقدير الذى هو فاضل جائى » شرح التصريح ج١/ ١٣٥ ، وانظر مع ج١/ ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، شرح الأشموني حاشية الصبان ج١/ ٢٦٦ ، مغنى / ١٠٩ .

(٩) خالف فى ذلك ابن عصفور وابن الضائع : « فإنها أجازا إضافتها إلى نكرة وجعلها من ذلك : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٢٧] فأى عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير : وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذى ينقلبونه » شرح التصريح ج١/ ١٣٥ . وفى شرح الأشموني نص على مخالفة ابن عصفور فقط دون ابن الضائع . انظر ج١/ ٢٦٨ ، وفى الهمع : « وأجاز بعضهم إضافتها إلى نكرة ... والجمهور منعوا ذلك ... » ج١/ ٢٧٥ .

لفظه، كقوله :

فسلم على أبيهم أفضل

أو نية، نحو : يعجبني أي عندك^(١).

(١٩) اتفق النحاة على أن العائد إن كان مرفوعاً وكان مبتدأ و « عاد على » أي « جاز حذفه^(٢) ... طالت صلته أو لم تطل^(٣) ».

(٢٠) اتفق النحاة على أن العائد المنصوب إذا حذف^(٤) فإن الحال تجيء منه « إذا كانت مؤخرة عنه نحو : هذه التي عانقت مجردة أي : عانقتها مجردة^(٥) ».

المعرف بأداة التعريف

(٢١) ذهب سيويوه وعليه أكثر البصريين والكوفيين^(١) إلى أن « اللام هي حرف التعريف وجدها ، والهمزة وصله إلى المنطق بها ساكنة^(٢) ».

(١) نقل ابن يعيش أن المخالف عن هذا المذهب هو الخليل : « ما عدا الخليل فإنه كان يذهب إلى أن حرف التعريف « أل » بمنزلة « قد » في الأفعال ، فهي كلمة مركبة من الهمزة واللام جميعاً كتركيب هل وبل ، وأصل الهمزة أن تكون مقطوعة عنده ، وإنما حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال » شرح المفصل ج ٩ / ١٧ .
بينما نقل أبو حيان أن المخالف عن مذهب جميع النحاة هو ابن كيسان : « مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان أنها أحادية الوضع ... والثاني مذهب ابن كيسان أنها ثنائية الوضع نحو « قد » « وهل » ... » .
ارتشاف ج ١ / ٥١٣ ، ومغني / ٢٤٩ ، وفي شرح التسهيل نسب المذهب إلى سيويوه وقال : « قد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هي اللام وحدها » ج ١ / ٢٥٣ وما بعدها .
ونقل في شرح التصريح عن ابن عصفور ما نقله أبو حيان في المسألة . انظر ج ١ / ١٤٨ .
وجمع السيوطي بين الخليل وابن كيسان في مخالفة سيويوه : « اعلم أن في أداة التعريف مذهبين » أحدهما : أنها « أل » بجملتها وعليه الخليل وابن كيسان « مع ج ١ / ٢٥٦ .
(٢) شرح المفصل ج ٩ / ١٧ .

(١) مع ج ١ / ٢٧٥ .
(٢) لحذف العائد المرفوع إن كان مبتدأ شروط . انظرها في ارتشاف ج ١ / ٥٣٣ ، مع ج ١ / ٢٩٣ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٧٠ وما بعدها .
(٣) شرح التسهيل ج ١ / ٢٠٧ ، ارتشاف ج ١ / ٥٣٣ ، وما بعدها ، مع ج ١ / ٢٩٤ وزاد في شرح التسهيل : « ما لم يكن خبره جملة أو ظرفاً » ج ١ / ٢٠٧ فشرط أن لا يكون المبتدأ له خبر جملة أو ظرفاً .
(٤) العائد المنصوب حتى يجوز حذفه له شروط « وقيد المنصوب بالاتصال احترازاً من المنفصل فإنه لا يجوز حذفه إذ لو حذف جهل كونه منفصلاً ، واشترط في المتصل انتصابه بفعل أو وصف احترازاً من نصبه بغيرهما نحو : رأيت الذي كأنه أسد فإن حذفه لا يجوز ومثل الجائز الحذف لاتصاله بفعل قوله تعالى : ﴿ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَتْ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة : ٤١] ... ومثال المتصل الجائز الحذف لنصبه بوصف قوله : ما الله موليك فضل فاحمدته به . فما لدى غيره نفع ولا ضرر »
شرح التسهيل ج ١ / ٢٠٤ وما بعدها ، وانظر ارتشاف ج ١ / ٥٣٥ ، شرح التصريح ج ١ / ١٤٤ وما بعدها مع ج ١ / ٢٩٢ ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٧٢ وما بعدها .
(٥) ارتشاف ج ١ / ٥٣٥ ، مع ج ١ / ٢٩٦ ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٧٥ .

الابتداء

(٢٢) ذهب الجمهور إلى جواز كون الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ طلبية^(١) وقسمية^(٢) فالطلبية نحو قول الشاعر:

قلب مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كيف يسلو صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وغرام

والقسامية نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَبْوَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾^(٣).

(٢٣) أجمع النحاة على أن خبر المبتدأ «إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير نحو: زيد قائم وعمرو حسن، وما أشبه ذلك»^(٤).

(٢٤) ذهب البصريون والكوفيون^(٥) إلى أنه «إذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم

(١) منع ذلك ابن الأنباري وبعض الكوفيين «نظرًا إلى أن الخبر حته أن يكون محتملاً للصدق والكذب والجملة الطلبية ليست كذلك» شرح التسهيل ج١/٣٠٩، مغنى / ٥٣٠ ارتشاف ج٢/٤٩، وفي الهمع لم يذكر مخالفة بعض الكوفيين بل نص على مخالفة ابن الأنباري ثم قال: «وقال ابن السراج: إذا وقعت خبراً فالقول قبلها مقدر» ج١/٣١٥، ارتشاف ج٢/٤٩، وفي حاشية يس «خلافًا لابن السراج وابن الأنباري» ج١/١٦٠.

(٢) خالف في ذلك ثعلب حيث منع كونها خبراً. انظر شرح التسهيل ج١/٣١٠، ارتشاف ج٢/٤٩ مغنى / ٥٢٩، مع ج١/٣١٥، حاشية يس ج١/١٦٠.

(٣) سورة النحل آية ٤١.

(٤) الإنصاف ج١/٥٦، التبيين / ٢٣٦، شرح المفصل ج١/٨٧ وما بعدها، أسرار / ٧٢، حاشية الصبان ج١/٣١٤، شرح التصريح ج٢/٦٦، ونقله عنه في حاشية الصبان ج٢/٤٤٤.

وقال في الارتشاف: «إن كان الفاعل مضمرًا فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه، وليس كما ذكر بل مذهب الجمهور ذلك وذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف تلميذه إلى أنه لا يرفعه ولا يتحملة، والذي تلقنناه من الشيوخ أنه لا اشتقاق يتحمل الضمير» ج٣/١٨٤. فنص على مخالفة ابن طاهر وابن خروف، وانظر مع ج٣/٥٥، شرح الأشموني ج٢/٤٤٤، حاشية يس ج٢/٦٦.

(٥) قال في الهمع: «جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم وعنهم رواية أن الرفع واجب إلا إن عطف عليه مثله نحو: القوم يمين وشمال، فيجوز فيه النصب» ج١/٣٢٣، وقال في الارتشاف: «وإن وقع خبراً لاسم غير مكان ولا مصدر وكان مضافاً إلى نكرة نحو: زيد خلف الحائط، وبكر وراء جبل، فالاتفاق على جواز الرفع والنصب» ج١/٥٨. فشرط كون الظرف مضافاً إلى نكرة لا كونه نكرة كما في الهمع ج١/٣٢٣، وشرح التسهيل ج١/٣٢٢، وقال بعدها أي: في الارتشاف: «وإن كان بغير آل وعطف عليه منكور مثله فالاختيار عند الكوفيين الرفع ويجوز النصب على غير اختيار» =

عين فإن كان الظرف نكرة نحو: المسلمون جانب والمشركون جانب، ونحن قدام وأنتم خلف. جاز فيه الرفع والنصب»^(١).

(٢٥) لا خلاف بين النحاة^(٢) في جواز: في داره زيد «إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر، ولا بأس بذلك لأنه مقدم الرتبة»^(٣).

(٢٦) ذهب الجمهور^(٤) إلى أن الخبر محذوف وجوباً بعد «لولا» ولا يكون الخبر بعدها «إلا كوناً مطلقاً، فإذا قلت: لولا زيد لكان كذا، فالتقدير: لولا زيد موجود»^(٥).

(٢٧) ذهب الجمهور^(٦) إلى جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد مثل قولهم: هذا حلو حامض وزيد أعسر أيسر.



= والبصريون يسوون بينهما نحو: القوم يمين وشمال» ج٢/٥٩ فجعل من مذهب الكوفيين جواز النصب عند العطف عليه بمثله لكن في الضرورة لا مطلقاً كما في نقل الهمع السابق، وقال في شرح التسهيل: «ومن زعم أن مذهب الكوفيين في مثل هذا التزام الرفع فقد وهم» ج١/٣٢٢، وفي قول ابن مالك السابق رد على الرواية التي نقلها السيوطي في الهمع القائلة بأن الرفع واجب عند الكوفيين في هذه المسألة إلا إن عطف عليه مثله. وكذلك فيه رد على نقل الارتشاف تخصيص النصب بالضرورة.

(١) مع ج١/٣٢٣، شرح التسهيل ج١/٣٢٢.

(٢) ذكر أبو حيان أن النحاس ذكر «فيها خلافاً عن الأخفش، فيمنعها إذا ارتفع زيد بالظرف» ارتشاف ج٢/٤٤، ونقل مخالفة الأخفش السيوطي في مع ج١/٣٣٢.

(٣) شرح التسهيل ج١/٣٠٠.

(٤) «وذهب الرماني والشجري والأستاذ أبو علي إلى التفصيل فقالوا: إن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه أو مقيداً ودل على حذفه دليل جاز إثباته وحذفه نحو: لولا أنصار زيد حموه لم ينج، أو لا يدل وجب إثباته نحو: لولا زيد سالماً ما سلم» ارتشاف ج٢/٣١، وورد في المراجع الآتية: الشلوين بدلاً من الأستاذ أبي علي. مع ج١/٣٣٧، شرح التصريح ج١/١٧٩، شرح التسهيل ج١/٢٧٦، شرح الأشموني ج١/٣٤٢.

(٥) ارتشاف ج١/٣١، شرح التصريح ج١/١٧٩، مع ج١/٣٣٧، شرح الأشموني ج١/٣٤٢، مغنى / ٧٨٨، وقد ورد في بعض المصادر أن ابن الطراوة خالف الجمهور في تقدير الخبر فقال: «الخبر هو الجواب» ارتشاف ج١/٣١، مع ج١/٣٣٨.

(٦) خالف الجمهور في ذلك الأخفش «قال الأخفش: قوهم: هذا حلو حامض، وهذا أبيض أسود، إنها أرادوا: هذا حلوفيه حموضة، فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول» ارتشاف ج٢/٦٥، شرح التصريح ج١/١٨٣، ونقل المخالفة في الهمع عن «ابن عصفور وكثير من المغاربة» ج١/٣٤٦، شرح التصريح ج١/١٨٢.

كان وأخواتها

(٢٨) اتفق الفريقان على أن « كان » تنصب الخبر^(١).

(٢٩) أجمع النحويون^(٢) على جواز توسط خبر « ما دام » بينها وبين اسمها « قال

الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذائذ بادكار الموت والهمم^(٣)

(٣٠) أجمع النحاة « على أنه لا يجوز تقديم خبر « ما دام » عليها ؛ وذلك لأن « ما » فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه^(٤).

(٣١) اتفق النحاة على أنه يجوز الفصل بمعمول خبر كان بينها وبين اسمها وخبرها « إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتوسع نحو : كان عندك أو في المسجد زيد معتكفاً^(٥).

(٣٢) ذهب النحاة إلى أن « الجملة المصدرة بماض لا تقع خبراً لصار ، ولا ما كان بمعناها ولا لدام ولا لزال وأخواتها ... لا تقول : صار زيد عليم^(٦) » وكذا البواقي ؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل ، واتصاله بزمان الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا^(٧).

(٣٣) ذهب الجمهور إلى أنه يشترط لحذف لام مضارع كان - وهى النون - تخفيفاً « كونه

(١) انظر مع ج ١/٣٥٣ ، ارتشاف ج ٢/٧٢ ، شرح التصريح ج ١/١٨٤ ، شرح الأشموني ج ١/٣٥٧ .

(٢) خالف النحويين في هذه المسألة ابن معط ، حيث ذهب إلى منع توسط خبرها بينها وبين اسمها . انظر شرح التسهيل ج ١/٣٤٩ ، ارتشاف ج ٢/٨٦ ، شرح التصريح ج ١/١٨٧ ، الأشباه ج ٥/١١ ، مع ج ١/٣٧٢ ، شرح الأشموني ج ١/٣٦٦ .

(٣) مع ج ١/٣٧٢ .

(٤) أسرار / ١٤٠ ، الإنصاف ج ١/١٥٥ ، التبيين / ٣٠٢ ، شرح التسهيل ج ١/٣٤٨ ، ارتشاف ج ٢/٨٧ ، شرح التصريح ج ١/١٨٨ ، اختلاف / ١٢٢ ، الأشباه ج ٣/١٢٠ ، مع ج ١/٣٧٣ ، شرح الأشموني ج ١/٣٦٧ .

(٥) شرح التصريح ج ١/١٨٩ ، وانظر شرح الأشموني ج ١/٣٧٥ ، وما بعدها ، شرح التسهيل ج ١/٣٦٨ ، مع ج ١/٣٧٥ .

(٦) ارتشاف ج ٢/٨٥ ، شرح التسهيل ج ١/٣٤٣ ، مع ج ١/٣٦٠ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ١/٣٥٧ .

(٧) مع ج ١/٣٦٠ وما بعدها .

مجزوما بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن^(١) نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾^(٢) ، ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا ﴾^(٣) أصلها : أكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف^(٤) وما أتى من ذلك حال اتصاله بساكن حمل على الضرورة ، كقول الشاعر :

« لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفت بالسرر

وقوله :

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة^(٥) .

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة يونس بن حبيب حيث أجاز حذفها حال اتصاله بساكن - في الكلام - انظر ارتشاف ج ٢/١٠١ ، شرح التصريح ج ١/١٩٦ ، وقال ابن مالك عن مذهب يونس : « ويقوله أقول ؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف ، وثقل اللفظ بثبوتها قبل الساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك ، فالحذف حيث بدأ أولى ... وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيراً ومنه قول الشاعر :

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر ...

ولا ضرورة « شرح التسهيل ج ١/٣٦٦ وما بعدها ، هذا وفيه : « فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيويه » ج ١/٣٦٦ فتنب المذهب إلى سيويه فقط ، هذا ، ونقل موافقة ابن مالك ليونس مع نسبة المذهب إلى الجمهور كل من الجمع ج ١/٣٨٨ ، وشرح الأشموني ج ١/٣٨٥ وما بعدها .

(٢) سورة مريم آية ٢٠ .

(٣) سورة النساء آية ٤٠ .

(٤) شرح التصريح ج ١/١٩٦ .

(٥) مع ج ١/٣٨٨ .

ما ولا ولا وإن المشبهات بليس

(٣٤) ذهب الجمهور^(١) إلى أنه يجوز دخول الباء على الخبر بعد « ما » التيميمية فيجوز : ما زيد بمنطلق ، كما هو جائز بعد الحجازية .

(٣٥) ذهب سيبويه والجمهور^(٢) إلى أن « لات » تعمل عمل ليس .

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة أبو على الفارسي حيث ذهب إلى أن « دخول الباء على الخبر بعد « ما » مخصوص بلغة أهل الحجاز » شرح التسهيل ج ١ / ٣٨٣ ، وقال الزمخشري في المفصل : « ودخول الباء في الخبر نحو قولك : ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز » انظر شرح المفصل ج ٢ / ١١٤ ، ١١٦ . فالزمخشري تبع الفارسي في ذلك . انظر شرح التسهيل ج ١ / ٣٨٢ وما بعدها ، مع ج ١ / ٤٠٤ « بناء منها على أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر » حاشية الصبان ج ١ / ٣٩٦ . وفي الاقتراح بعد أن نقل مخالفتها عن شرح التسهيل قال : « ويدل عليه السماع والقياس والإجماع ... وأما الإجماع فنقله أبو جعفر الصفار » ٧٢ فنقل الإجماع على جواز دخولها عن الصفار . هذا وفي الارتشاف : « فذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه وتبعهما الزمخشري إلى أنه لا يجوز دخول الباء عليه » ج ٢ / ١١٧ ، فزاد مخالفة ابن السراج وجعل الفارسي في أحد قوليه فقط يقول بعدم الجواز .

(٢) خالف الجمهور في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب في أحد قوليه إلى « أنها لا تعمل شيئاً فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف » وفي قوله الآخر : « أنها تعمل عمل إن فتنبص الاسم وترفع الخبر » .

كما خالفهم الفراء فذهب إلى أنها : « تستعمل حرفاً جازاً لأسماء الزمان خاصة كما أن مذ ومنذ كذلك وأنشد : طلبوا صلحتنا ولاوات أوإن » انظر معني / ٦٣٥ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ١١١ وما بعدها ، شرح التصريح ج ١ / ٢٠٠ ، مع ج ١ / ٤٠٠ وما بعدها ، وقال فيه عن القول الأول للأخفش : « نقله ابن عصفور عن الأخفش وصاحب البسيط عن السيرافي ، واختاره أبو حيان » ج ١ / ٤٠٢ .

وقال في شرح التسهيل : « وذكر السيرافي أن المرفوع بعد « لات » في مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء وأن المنصوب بعدها بإضمار فعل » ج ١ / ٣٧٥ . فجعل السيرافي ناقلاً لمذهب الأخفش لا قائلًا به كما نقله المجمع عن صاحب البسيط ، ثم قال في شرح التسهيل : « وكلام الأخفش في كتابه المترجم بمعاني القرآن موافق كلام سيبويه في أن « لات » تعمل عمل ليس » ج ١ / ٣٧٥ . فنسب إلى الأخفش القول بأنها عاملة عمل ليس وبهذا النقل يوافق الجمهور ، هذا ، وفي شرح الأشموني اقتصر على نقل مخالفة الفراء الأخفش في قوله الأول فقط ولم يذكر غيره . انظر ج ١ / ٤٠٠ ، وفي حاشية الصبان نقل مخالفة الفراء فقط . انظر ج ١ / ٤٠٢ .

« وله عندهم شرطان : كون معموليها اسمي زمان ، وحذف أحدهما ، والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو : « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ »^(١) بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف ، وهي بمعنى ليس ، ومناص بمعنى فرار أي : ليس الحين حين فرار ، ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر في الشواذ : « حِينَ مَنَاصٍ » برفع الحين على أنه اسمها وخبرها محذوف أي : ليس حين فرار حيناً لهم »^(٢) .

(١) سورة ص آية ٣ .

(٢) شرح التصريح ج ١ / ٤٠٠ .

أفعال المقاربة

(٣٦) ذهب الجمهور^(١) إلى أن «كاد» لا تزداد.

(٣٧) ذهب الجمهور إلى أن عسى^(٢) وليس^(٣) فعلان مطلقا.

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أنها تزداد «ومما استشهد به قوله تعالى: ﴿إِنَّ آتِئَةً بِاتِّتَةٍ أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] وقول حسان:

وتكاد تكسل أن تحيى فراشها في جسم خُرْعَةٍ وحُسن قوام

شرح التسهيل ج١/ ٤٠٠، ارتشاف ج٢/ ١٢٦، مع ١/ ٤١٥.

(٢) خالف في فعلية عسى ثعلب وابن السراج إذ زعما أنها حرف مطلقا. انظر مغنى / ٢٠١، ارتشاف ج٢/ ١١٨، مع ج١/ ٤٠، حاشية الصبان ج١/ ٤١٧، وفي شرح التصريح: «رد على من زعم حرفية عسى من الكوفيين» ج١/ ٤١ فجعل المخالف كوفيا فقط، ومثله في شرح الأشموني ج١/ ٨٦، حاشية الصبان ج١/ ٣٧١. وفي المغنى أن «سبويه فيا حكاة عنه السرافي يقول بحرفيته حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله:

يا أبتا علك أو عساكا» ٢٠١ ومثله في حاشية الصبان ج١/ ٤١٧، وانظر المذاهب الثلاثة لابن السراج وثعلب وسبويه في شرح التصريح ج١/ ٢١٤.

هذا، وفي شرح التسهيل قال عن عسى: «إن فعليتها مجمع عليها» ج١/ ٣٥٣، ومثله في شرح الأشموني ج١/ ٣٧١.

(٣) خالف في فعلية ليس ابن السراج حيث ذهب إلى حرفيتها مستندا إلى عدم تصرفها، ووافقه الفارسي وابن شقير. انظر مع ج١/ ٤٠، وفي الارتشاف: «فذهب ابن السراج وابن شقير والفارسي في أحد قوليهم وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف» ج٢/ ٧٢، وفي المغنى: «وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة «ما» وتابعه الفارسي في الحليات وابن شقير وجماعة» / ٣٨٧. فزادا على ابن السراج والفارسي وابن شقير: وجماعة.

وفي شرح التصريح: «رد على من زعم من البصريين حرفية ليس كالفارسي ومن تابعه كإبي بكر بن شقير» ج١/ ٤٠ وما بعدها، فجعل المخالف بصريا فقط، ومثله في شرح الأشموني ج١/ ٨٦، حاشية الصبان ج١/ ٣٧١، وفي شرح المفصل: «فمنهم من يغلب عليها جانب الحرفية... وعليه حل سبويه قولهم: ليس الطيب إلا المسك... أجراها مجرى ما» ج١/ ١١٤، وفي شرح التسهيل: «فعلية «ليس» تختلف فيها» ج١/ ٣٥٣.

وقال ابن الأنباري: «فإننا أجمعنا على أن «ليس» و«عسى» فعلان» الإنصاف ج١/ ١٣٨، أسرار / ١١٥ فحكى الإجماع على فعليتها، ورغم هذه النقول التي تنقل وجود المخالفة في فعلية عسى وليس إلا أنني جعلت المسألة في هذا الباب، لكون بعض المراجع حكمت الإجماع فيها: ففى عسى حكى الإجماع شرح التسهيل وشرح الأشموني والإنصاف والأسرار، وفي ليس حكاه الإنصاف والأسرار، هذا وحلت من عمم ولم يحدد المخالف بالأسماء واكتفى بقوله: «بعض أو من» على من حدد وعين.

إن وأخواتها

(٣٨) أجمع النحاة على أن «إن» وأخواتها تعمل النصب في الاسم^(١).

(٣٩) أجمع النحاة^(٢) على أن «ما» تتصل «بليت» فيجوز حيثثذ إعمالها وإعمالها.

(٤٠) أجمع النحاة على أنه يجوز رفع المعطوف على اسم «إن» ولكن «بعد الخبر نحو: إن زيدا قائم وعمرو»^(٣).

(٤١) ذهب الجمهور^(٤) إلى أن «لكن» تخفف فلا تعمل «لضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل»^(٥).

(٤٢) ذهب النحاة^(٦) إلى أن «لعل» لا تخفف.

(١) انظر الإنصاف ج١/ ١٧٦، اتلاف / ١٦٦، شرح التصريح ج١/ ٢١٠، الأشباه ج٢/ ١٩٨، مع ج١/ ٤٣١.

(٢) نقل الإجماع في هذه المسألة ابن مالك في شرح التسهيل: انظر ج٢/ ٣٨.

وقال في الارتشاف: «وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز كف «ما» لليت... بل يجب إعمالها فتقول: ليتما زيدا قائم... ودعوى ابن مالك الإجماع بجواز الإعمال والإعمال في ليتما يبطلها مذهب الفراء» ج٢/ ١٥٧، والتمس الصبان العذر لابن مالك «قد يقال: لم ينظر المصنف إلى هذا الخلاف لكونه واهيا فحكى الإجماع» حاشية الصبان ج١/ ٤٤٥، وانظر مع ج١/ ٤٦٠، وفي شرح التصريح ذكر قول الفراء دون أن ينسبه إليه. انظر ج١/ ٢٢٥، ومثله في شرح الأشموني ج١/ ٤٤٥.

(٣) انظر شرح التسهيل ج٢/ ٤٧، الإنصاف ج١/ ١٨٦، ارتشاف ج٢/ ١٥٩، مغنى / ٧٩١، شرح الأشموني ج١/ ٤٤٥، ٤٤٨.

(٤) خالف الجمهور في هذه المسألة يونس والأخفش: «وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسا على ما خفف من إن وأن وكأن» شرح التسهيل ج٢/ ٣٨، ومغنى / ٣٨٥، شرح التصريح ج١/ ٢٣٥، مع ج١/ ٤٥٧، شرح الأشموني ج١/ ٤٥٩.

(٥) شرح التسهيل ج١/ ٣٨.

(٦) خالف النحاة في هذه المسألة أبو على الفارسي «ولا تخفف لعل... خلافا للفارسي إذ زعم ذلك في قوله:

لعل أبى الغوار منك قريب» ارتشاف ج٢/ ١٥٥، شرح التسهيل ج٢/ ٤٧، مغنى / ٣٧٧، مع ج١/ ٤٥٨.

« لا » التي لنفي الجنس

(٤٣) ذهب النحويون^(١) إلى أن قولهم : « لا يدي لك ، ولا أباك » « لو فصل اللام جاز آخر أو ظرف نحو : لا يدي بها لك ، ولا يدي اليوم لك ، ولا غلامى عندك لزيد ، امتنع ذلك في الاختيار »^(٢).

(٤٤) يبطل عمل « لا » بإجماع إذا انفصل مصحوب لا^(٣).

(٤٥) ذهب الجمهور^(٤) إلى أنه : « إذا لم تعمل « لا » إما لأجل الفصل أو لكون مدخولها معرفة »^(٥) لزم تكرارها « ليكون عوضاً عما فاتها من مصاحبة ذى العموم ، فإن في التكرار زيادة كما في العموم زيادة ... وأيضاً فإن العرب في الغالب تنفى الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بما أو ليس نحو : ما زيد عندك ، وما عندك زيد ، وليس عمرو في الدار ، فإذا وقعت « لا » في نحو هذا من الكلام وقعت في موضع غيرها ، فقويت بالتكرار ، ولم تخل منه إلا في اضطرار »^(٦).

(١) خالف في ذلك يونس : « وأجاز يونس المعاملة المذكورة مطلقاً مع فصل اللام بظرف أر جار غيرها » شرح التسهيل ج ٢/ ٦٢ ، وعلق أبو حيان على قول ابن مالك السابق قائلاً : « هكذا أطلق ابن مالك مذهب يونس ، وفي كتاب سيويه أن يونس فرق بين الظرف الناقص ، فأجاز الفصل في فصيح الكلام . ولم يجهز بالظرف التام » ارتشاف ج ٢/ ١٦٩ ، مع ج ١/ ٤٦٥ وما بعدها .

(٢) ارتشاف ج ٢/ ١٦٩ .

(٣) نقل الإجماع في التسهيل . انظر شرح التسهيل ج ٢/ ٦٤ ، واعتراض عليه في الارتشاف قال : « وليس كما ذكر أما إذا انفصل مصحوبها فقد تقدم لنا مذهب الرماني وأنه يميز إذا انفصل أن تعمل « لا » فيه ، فإن كان مبنياً نصيب وزال البناء » ج ٢/ ١٧٠ وحكى عنه « لا - كذلك - رجلاً ، ولا كزيد رجلاً ولا كالعشية زائراً » مع ج ١/ ٤٦٦ ، ونقل مغالفته في شرح التصريح ج ١/ ٢٣٦ .

(٤) خالف الجمهور في هذه المسألة المبرد وابن كيسان : « ولم يقصر المبرد ترك التكرار على الضرورة بل أجازة في السعة ووافقه ابن كيسان » شرح التسهيل ج ٢/ ٦٦ وانظر ج ٢/ ٦٤ ، شرح التصريح ج ١/ ٢٣٧ ، مع ج ١/ ٤٧٣ ، حاشية الصبان ج ٢/ ٦ .

وقال في الارتشاف عن المذهب : « وهو منقول نصاً عن الأخفش ، خلافاً للمبرد وابن كيسان فإنها يميز أن لا تتكرر ، وذلك لا يكون إلا ضرورة » ج ٢/ ١٧٢ ، واقتصر في ج ٣/ ٣٣٧ على ذكر مخالفة المبرد فقط .

(٥) مع ج ١/ ٤٧٣ .

(٦) شرح التسهيل ج ٢/ ٦٥ .

ظن وأخواتها

(٤٦) ذهب الجمهور^(١) إلى « أن ظن وأخواتها داخلية على المبتدأ والخبر »^(٢) « أصلاً »^(٣).

(٤٧) ذهب الجمهور^(٤) إلى أن سمع لا تتعدى « إلا إلى مفعول واحد فإن كان مما يسمع فهو ذاك ، وإن كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف ، فالمسموع نحو : سمعت كلاماً ، وسمعت خطبة ، والعين نحو : سمعت زيدا يتكلم أى : سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم »^(٥).

(٤٨) أجمع النحاة على أنه يجوز حذف المفعولين اختصاراً في باب ظن^(٦) « نحو : ﴿ أَيْنَ شُرَكَاءِى الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ »^(٧) وقوله وهو الكمية يمدح أهل البيت :

بأى كتاب أم بأية سنة ترى جهم عازاً على وتحسب

فحذف في الآية مفعولاً تزعمون ، وفي البيت مفعولاً تحسب ؛ لدليل ما قبلها عليها أى : تزعمونهم شركاء ، وتحسبه أى : جهم عازاً على »^(٨).

(١) خالف النحويين في ذلك السهيلي فذهب « إلى أنها ليست داخلية عليها بل هو مع مفعولها كأعطيت في أنها استعملت معها ابتداء » ارتشاف ج ٣/ ٥٦ ، شرح التصريح ج ١/ ٢٤٦ ، مع ج ١/ ٤٨٦ .

(٢) ارتشاف ج ٣/ ٥٦ .

(٣) مع ج ١/ ٤٨٦ .

(٤) خالف في هذه المسألة الأخفش والفارسي : « وألحق الأخفش والفارسي « بعلم » ذات المفعولين « سمع » الواقع على اسم عين ، ولا يكون ثانى مفعولها إلا فعلاً يدل على صوت ، كقوله تعالى : ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ [الأنبياء : ٦٠] » شرح التسهيل ج ٢/ ٨٤ ، وارتشاف ج ٣/ ٦٢ ، رفى همع : « ألحق الأخفش بعلم ... ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الضائع وابن أبى الربيع وابن مالك » ج ١/ ٤٨٤ ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٢/ ٦٢ .

(٥) مع ج ٢/ ٤٨٤ بتصرف .

(٦) انظر ارتشاف ج ٣/ ٥٦ ، شرح التصريح ج ١/ ٢٥٨ وما بعدها ، مع ج ١/ ٤٨٧ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٢/ ٤٩ ، حاشية الصبان ج ٢/ ٤٨ ، وفي شرح المفصل نسبه إلى « أكثر النحويين » ج ٧/ ٨٣ .

(٧) سورة القصص آية ٦٢ .

(٨) شرح التصريح ج ١/ ٢٥٨ وما بعدها .

أعلم وأرى

(٥١) أجمع النحاة على أن أعلم وأرى التعديتين بدون الهمزة إلى اثنين تعديان إلى مفاعيل ثلاثة^(١).

* * *

(٤٩) أجمع النحاة على أنه لا يجوز حذف أحد المفعولين في باب ظن اقتصاراً^(١) « لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده »^(٢).

(٥٠) ذهب الجمهور^(٣) إلى جواز حذف أحد المفعولين اختصاراً في باب ظن « كقولك : قائماً ، لمن قال : ما ظننت زيداً ؟ وزيداً ، لمن قال : من ظننت قائماً ؟ قال عنتره :

ولقد نزلت فلا تظني غيره منى بمنزلة المحب المكرم

أى : فلا تظني غيره كائناً »^(٤).

* * *

(١) انظر ارتشاف ج ٣/ ٥٦ ، شرح التصريح ج ١/ ٢٦٠ ، حاشية يس ج ١/ ٢٥٩ ، شرح الأشموني ج ٢/ ٤٨ ، شرح المفصل ج ٧/ ٦٨ ، حاشية الصبان ج ٢/ ٤٨ ، وفي الجمع : « وأما حذف المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف ؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر ... » ج ١/ ٤٨٨ ولست أدري هل سقطت كلمة « أحد » قبل كلمة المفعولين في العبارة وهذا هو الراجح ، خاصة وأن التعليل المذكور هنا هو المذكور في باقى الراجع لحذف أحدهما وليس لحذفهما معاً ، وما بعد العبارة المنقولة من كلام عائذ على حذف أحد المفعولين لا حذفهما ، أم أن الكلام فعلاً عن حذف المفعولين معاً اقتصاراً ، وفي هذه الحالة تخرج العبارة عما نحن فيه ؟

(٢) شرح التصريح ج ١/ ٢٦٠.

(٣) خالف الجمهور في هذه المسألة ابن ملكون : « وذهب ابن ملكون إلى أنه لا يجوز ، فإذا قلت : زيداً ظننته قائماً ، فالتقدير : ظننت زيداً قائماً ، حذفت ظننت لدلالة ظننته ، وقائماً لدلالة قائماً » ارتشاف ج ٣/ ٥٦ ، شرح الأشموني ج ٢/ ٤٩ ، وفي شرح التصريح أضاف إلى ابن ملكون « وطائفة ، وحجتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ، ومن جهة كونه أحد جزأى الجملة ، فلما تكرّر طلبه امتنع حذفه » ج ١/ ٢٦٠ ، وكذا في الجمع ج ١/ ١٨٩ .

(٤) شرح التسهيل ج ٢/ ٧٢ وما بعدها .

(١) انظر شرح التسهيل ج ٢/ ١٠٠ ، ارتشاف ج ٣/ ٨٣ ، مع ج ١/ ٥٠٧ .

الفاعل

(٥٢) ذهب الجمهور^(١) إلى منع القياس على ما سمع من حذف عامل الفاعل لعدم اللبس من نحو « قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ ۖ رِجَالٌ»^(٢) على قراءة بناء يُسَبِّحُ للمفعول ؛ إذ التقدير : يسبحه رجال ؛ لدلالة يسبح عليه . ومثله قول الشاعر :

لِيُتِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحَصُومَةٍ

أى : يبيكه ضارع^(٣) .

(٥٣) اتفق النحاة على « وجوب تقديم الفاعل على المفعول إن يحصر المفعول بإنما نحو : إنما ضرب زيد عمرًا ... لأنه لو أخر انقلب ؛ وذلك لأن معنى قولنا : إنما ضرب زيد عمرًا انحصار ضرب زيد في عمرو ، مع جواز أن يكون عمرو مضرورًا لشخص آخر فإذا أخر وقيل : وإنما ضرب عمرًا زيد جاز أن يكون زيد ضاربًا لشخص آخر ، ولم يجوز أن يكون عمرو مضرورًا لشخص آخر^(٤) .

(٥٤) اتفق النحاة على « وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله إن يحصر الفاعل بإنما ... نحو : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾^(٥) فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تأخيرها ، فلزم توسط المفعول ، والمعنى ما يخشى الله من عباده إلا العلماء^(٦) .

(١) خالف الجمهور في ذلك الجرمي وابن جنى وابن مالك حيث جوزوا القياس « حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه ، فلو قيل : يوعظ في المسجد رجال ، على معنى يعظ رجال لم يجوز لصلاحيه إسناد « يوعظ » إليهم ، بخلاف يوعظ في المسجد رجال ... فإنه يجوز لعدم اللبس » مع جـ ٥١٥ / ١ شرح التصريح جـ ٢٧٤ / ١ ، وفي الارتشاف لم ينص على ابن مالك : « وذهب الجرمي وابن جنى إلى القياس على ذلك » جـ ١٨١ / ٢ وما بعدها .

(٢) سورة النور آية ٣٦ .

(٣) مع جـ ٥١٤ / ١ وما بعدها .

(٤) شرح التصريح جـ ٢٨٢ / ١ ونقله عن ابن النحاس في الارتشاف جـ ٢٠٠ / ٢ ، مع جـ ٥١٦ / ١ ، حاشية يس جـ ٢٨٢ / ١ .

(٥) سورة فاطر آية ٢٨ .

(٦) شرح التصريح جـ ٢٨٤ / ١ ، ونقله عن ابن النحاس في الارتشاف جـ ٢٠٠ / ٢ ، مع جـ ٥١٦ / ١ .

(٥٥) « منع أكثر النحويين^(١) تقديم المرفوع الملبس ضميرًا عائداً على المنصوب نحو : ضرب غلامه زيدًا »^(٢) و « نحو : زان نوره الشجر ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر^(٣) لفظاً ورتبة »^(٤) .

(١) خالف في هذه المسألة ابن جنى حيث ذهب إلى جوازه « وأجمعوا على أنه ليس بجائز ضرب غلامه زيدًا لتقديم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى ... وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله : جزى ربه عنى عدى ابن حاتم ، عائدة على « عدى » خلافاً على الجماعة « الخصائص جـ ٢٩٤ / ١ . وانظر شرح المفصل جـ ٧٦ / ١ ، وقال في شرح التسهيل : « والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا ، والصحيح جوازه لوروده عن العرب في الآيات ... ولو لم يشارك صاحب الضمير المكمل به في عامله لم يجوز التقديم نحو : ضرب غلامها جاز هند لأن « هند » مؤخرة الرتبة من وجهين ، ولا تعلق لها بضرب ، بخلاف ضرب غلامها هذا ، فمن مثل هذا احترزت بقولي : وشاركه صاحب الضمير في عامله ، فإن صاحب الضمير في : ضرب غلامه زيدًا ، قد شارك المكمل به الضمير في عامله وصاحب الضمير في : ضرب غلامها جاز هند غير مشارك في العامل » جـ ١٦١ / ١ وما بعدها ، فشرط للجواز مشاركة صاحب الضمير في العامل ؛ فإن لم تكن مشاركة فالمنع .

وقال في الارتشاف : « فأجازه ابن جنى وقبله أبو عبد الله الطوال من أهل الكوفة والأخفش من أهل البصرة ... واختاره ابن مالك ... وقصره على الشعر دون الكلام أحمد بن جعفر ، وشرط ابن مالك ... » جـ ٤٨٣ / ١ ، فأضاف إلى ابن جنى وابن مالك بشرطه : أبا عبد الله الطوال والأخفش ، هذا مع نقله عن أحمد بن جعفر الدينوري صاحب المذهب قصره الجواز في الشعر فقط ، هذا ، وفي موضع آخر نص على مخالفة الطوال وابن جنى وابن مالك فقط ، انظر جـ ٣١٧ / ٣ .

وفي المغنى نقل مخالفة الأخفش وابن جنى والطوال وابن مالك من غير نص على اشتراطه . انظر جـ ٦٣٩ ، ومثله في شرح التصريح إلا أنه أضاف قوله : « والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الإنصاف » جـ ٢٨٣ / ١ ، وفي الهمع كما في المغنى مع زيادة : « وحكى الصفار الإجماع عليه » يعنى على منع التقديم ، وجعل مذهب الجمهور الجواز في الشعر فقط . انظر جـ ٢٢١ / ١ وما بعدها ، وفي شرح الأشموني كما في المغنى مع زيادة : « وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون الشر وهو الحق والإنصاف » جـ ٨٣ / ٢ وما بعدها ، هذا ، وما نسب الأشموني إلى بعض النحاة هو ما نسب أبو حيان إلى أحمد بن جعفر ، ونسبه السيوطي إلى الجمهور ، وقال عنه الشيخ خالد : هو الإنصاف .

(٢) شرح التسهيل جـ ١٣٥ / ٢ ، ونقله في الأشباه عن ابن النحاس . انظر جـ ١٤١ / ٣ ، حاشية الصبان جـ ٨٤ / ٢ .

(٣) الضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبة في مواضع سبعة ، انظرها في شرح التسهيل جـ ١٦١ / ١ وما بعدها ، ارتشاف جـ ٤٨٣ / ١ وما بعدها ، مغنى جـ ٦٣٥ / ١ وما بعدها ، مع جـ ٢٢٠ / ١ وما بعدها ، شرح الأشموني جـ ٨٥ / ١ وما بعدها .

(٤) شرح الأشموني جـ ٨٣ / ٢ .

النائب عن الفاعل

(٥٦) لا خلاف بين النحاة في إقامة المجرور بحرف زائد مقام الفاعل « وأنه في محل رفع نحو: «أحد» في قولك: ما ضرب من أحد^(١) .

(٥٧) ذهب الجمهور^(٢) إلى أنه لا يقوم التمييز « مقام الفاعل ، فلا يقال في طاب زيد نفساً : طيب نفس ، ولا في ضاق به ذرعاً : ضيق به ذرع^(٣) .

(٥٨) اتفق النحاة على أن الفعل إذا تعدى « لأكثر من مفعول واحد فنيابة الأول جائزة^(٤) .

(٥٩) ذهب الجمهور^(٥) إلى أن الفعل إذا « كان من باب اختار مما حذف حرف الجر من الثاني ... أنه لا يجوز إلا إقامة الأول ، فتقول : أختير زيد الرجال ، وأمر زيد الخير . تريد : من الرجال وبالحير ، وبهذا ورد السماع عن العرب^(٦) ، « وامتناع إقامة الثاني^(٧) .

(١) مع ج ١/ ٥٢٢ ، شرح التصريح ج ١/ ٢٨٨ ، حاشية الصبان ج ٢/ ٩٥ .

وقال في الارتشاف : « والذي يقوم مقام الفاعل أشياء متفق عليها ومختلف فيها : المتفق عليه أربعة » ج ٢/ ١٨٤ ثم قال : « الرابع مما ينوب عن الفاعل وهو المجرور بحرف زائد » ج ٢/ ١٩٢ .

(٢) خالف الجمهور في هذه المسألة الكسائي وهشام « وأجاز ذلك الكسائي وهشام وحكى الكسائي : خذه ، مطوية به نفس » ارتشاف ج ٢/ ١٩٣ ، مع ج ١/ ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، شرح التصريح ج ١/ ٢٩٠ ونص على مخالفة الكسائي فقط في شرح التسهيل . انظر ج ٢/ ١٢٩ وما بعدها ، وفي الارتشاف « وقال الصفار : لا يجوز عند البصريين والفراء وجع رأسه ولا ألم بطنه وأجازة الكسائي » وعقب أبو حيان قائلاً : « فتعارض النقل عن الكسائي ... في أن الموضع رأسه هنا كان أصله تمييزاً أو مشبهاً بالمفعول » انظر ج ٢/ ١٩٤ ، فما نقله في الارتشاف عن الصفار لم يحدد الجمهور ، فلم يزد على البصريين إلا الفراء ، ولكنه لم يذكر مخالفاً إلا الكسائي .

(٣) ارتشاف ج ٢/ ١٩٣ .

(٤) شرح التصريح ج ١/ ٢٩١ ، حاشية الصبان ج ٢/ ٩٩ ، وعبر عن عدم وجود الخلاف في الارتشاف بقوله : « قولاً واحداً » ج ٢/ ١٨٦ .

(٥) خالف الجمهور في ذلك الفراء وابن مالك : « وجوز الفراء وابن مالك : إقامة الثاني في نحو : اختير الرجال زيداً » مع ج ١/ ٥٢٠ ، وزاد في المخالفين السيرافي . انظر الأشباه ج ٣/ ٣٤٦ وما بعدها .

(٦) ارتشاف ج ٢/ ١٨٨ .

(٧) مع ج ١/ ٥٢٠ .

تعدى الفعل ولزومه

(٦٠) أجمع النحاة على أن الهمزة « لا تُعدى ذا الاثنين إلى ثلاثة في غير باب علم^(١) .

(١) مع ج ٣/ ٨ ، شرح التسهيل ج ٢/ ١٦٤ ، ارتشاف ج ٣/ ٥٣ .

التنازع في العمل

(٦١) ذهب النحويون^(١) إلى أن العاملين في باب التنازع إن اتفقا في طلب المرفوع نحو : قام وقعد زيد ، فالعمل لواحد من العاملين لا لكليهما .

(٦٢) لا خلاف بين الفريقين في جواز إعمال أى الفعلين شئت في باب التنازع^(٢) « لتعلق معنى الاسم بكل واحد من الفعلين »^(٣) .

(١) خالف النحويين في هذه المسألة الفراء : « خلافاً للفراء في زعمه أن في مثل : قام وقعد زيد العامل هو كلا الفعلين » ارتشاف ج ٨٨ / ٣ وما بعدها ، شرح التسهيل ج ١٦٤ / ٢ ، شرح التصريح ج ٣٢١ / ١ ، وعبر عن وجود المخالفة في الجمع بقوله : « والجمهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد » ج ٩٤ / ٣ ، شرح الأشموني ج ١٥٠ / ٢ ، حاشية الصبان ج ١٤٣ / ٢ .
(٢) انظر الإنصاف ج ٩٣ / ١ ، شرح المفصل ج ٧٧ / ١ ، ارتشاف ج ٨٩ / ٣ ، ائتلاف / ١١٥ ، شرح التصريح ج ٣١٩ / ١ ، مع ج ٩٤ / ٣ ، شرح الأشموني ج ١٤٣ / ٢ ، ١٤٨ .
(٣) شرح المفصل ج ٧٩ / ١ .

المفعول المطلق

(٦٣) ذهب الجمهور^(١) إلى أن ناصب المفعول المطلق - إن كان من غير لفظ الفعل - فعل مضمّر « من لفظه كقوله :

السالكُ الثغرةَ اليقظانَ كالثَّغْمَا مَشَى الهَلُوكُ عليها الخَيْعَلُ الْفُضْلُ

فـ « مَشَى » منصوب بمضمّر دل عليه السالك »^(٢) .

(٦٤) لم يشترط الجمهور^(٣) في اسم الإشارة الذي يقوم مقام المصدر المبين وصفه بالمصدر نحو : ضربت ذلك الضرب ، فقد قالوا : « ظننت ذلك ، يشيرون به إلى المصدر ؛ ولذلك اقتصروا عليه ؛ إذ ليس مفعولاً أول ، ولم يذكروا بعده المصدر تابعاً له »^(٤) .

(٦٥) لا خلاف في جواز تثنية وجمع المصدر المختص المبين للعدد « تقول : ضربت ضربتين وضربات »^(٥) .

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة المازني حيث ذهب إلى « أنه منصوب بالفعل الظاهر لأنه بمعناه فتعدى إليه ، كما لو كان من لفظه » مع ج ٧٥ / ٢ ، حاشية الصبان ج ١٦٤ / ٢ ، شرح التصريح ج ٣٢٧ / ١ ، ولم ينص على المازني في الارتشاف ولكنه اكتفى بقوله : « وقيل : بالفعل الظاهر » ج ٢٠٣ / ٢ ، كما ذهب ابن جني إلى « التفصيل ، فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضمّر الذي من لفظه : كقعدت جلوساً ، وقمت وقوفاً ؛ بناء على أنه من قبيل التأكيد اللفظي ، فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ ، أو بيان النوع عمل فيه الظاهر لأنه بمعناه . وقال ابن عصفور : الأمر في التأكيد ما ذكر ، وأما الذي لغير التأكيد فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمّر أيضاً كقوله : وآلثَ حَلْفَةً لم تحلل . فحلقة منصوبة بحلقت مضمرة ، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ، ولا يمكن أن يكون بفعل من لفظه ؛ لأنه لم يوضع » مع ج ٧٥ / ٢ وما بعدها .

وزاد في الارتشاف : « وهو ظاهر كلام الفارسي » ج ٢٠٣ / ٢ ، حاشية يس ج ٣٢٧ / ١ .

(٢) مع ج ٧٥ / ٢ .

(٣) خالف الجمهور في هذه المسألة ابن مالك حيث قال في شرح التسهيل : « ولا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة ، والمقصود به المصدرية » ج ١٨١ / ٢ ، وانظر ارتشاف ج ٢٠٤ / ٢ ، شرح التصريح ج ٣٢٧ / ١ ، مع ج ٧٧ / ٢ ، حاشية الصبان ج ١٦٦ / ٢ .

(٤) مع ج ٧٧ / ٢ .

(٥) ارتشاف ج ٢٠٥ / ٢ ، شرح التصريح ج ٣٢٩ / ١ ، مع ج ٧٣ / ٢ ، شرح الأشموني ج ١٦٨ / ٢ .

المفعول له

(٦٦) ذهب الجمهور^(١) إلى أن المفعول له إذا استوفى شروط نصبه^(٢) فإن النصب لا يتعين بل «يجوز معه الجر»^(٣) فيجوز أن تقول: «ضربته لتأديب»^(٤).

* * *

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

(٦٧) ذهب الجمهور^(١) إلى أنه: إن كان اسم شهر مضافاً إليه لفظ «شهر» فإنه يجوز أن يكون الفعل واقعاً في بعضه وفي جميعه نحو: قدم زيد شهر رمضان، وصمت شهر رمضان، وإن كان غير مضاف إليه لفظ «شهر» فيكون الفعل واقعاً في جميعه - فقط لا في بعضه - تعميماً أو تقسيطاً، نحو: سرت المحرم، فيكون السير واقعاً في الشهر من الأول إلى الآخر، وقد يكون في كل واحد من أيام الشهر، وإن لم يعم من أول اليوم إلى آخره^(٢).

* * *

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة الجزولي: «زعم الجزولي أنه لا يكون المنجر إلا مختصاً، يعني أنه لا يقال: جنته لإعظام لك، قال أبو علي الشلوين: وهذا غير صحيح، بل هو جائز لأنه لا مانع يمنع منه، ولا أعرف له سلفاً في هذا القول» شرح التسهيل ج٢/١٩٩، ارتشاف ج٢/٢٢٣ شرح التصريح ج١/٣٣٦، مع ج٢/١٠٠، أشباه ج٥/١٦.

(٢) انظر هذه الشروط في شرح التسهيل ج٢/١٩٦ وما بعدها، ارتشاف ج٢/٢٢١ وما بعدها، شرح التصريح ج١/٣٣٤ وما بعدها، مع ج٢/٩٨ وما بعدها.

(٣) مع ج٢/١٠٠.

(٤) السابق.

(١) خالف في هذه المسألة الزجاج حيث لم يفرق بين المضاف إليه لفظ «شهر» وغيره: «وذهب الزجاج إلى أنه لا فرق بينهما، يجوز في كل منهما أن يكون العمل في كله وفي بعضه» ارتشاف ج٢/٢٣١، مع ج٢/١٠٨، حاشية الصبيان ج٢/١٨٧.

(٢) انظر مع ج٢/١٠٨.

المفعول معه

(٦٨) اتفق النحاة على أن « المفعول معه لا يتقدم على عامله »^(١) ... لأن أصل واوه للعطف ، والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعاً^(٢) فلا يقال : والخشبة استوى الماء .

(٦٩) لم يميز النحاة^(٣) توسط المفعول معه « بين العامل والمعطوف عليه »^(٤) فلا يقال : استوى والخشبة الماء .

الاستثناء

(٧٠) الجمهور^(١) على وجوب نصب بعد « خلا وعدا » إذا دخلت عليها « ما » المصدرية « لتعيين الفعلية حينئذ »^(٢) .

(٧١) لا خلاف بين البصريين والكوفيين في أن موضع « ما والفعل » نصب^(٣) من نحو : « قاموا ما عدا زيداً » و « حضروا ما خلا زيداً » .

(١) نقل أبو حيان مخالفة الكسائي والجرمي والفارسي والربيعي : « وذهب الكسائي والجرمي والفارسي في كتاب الشعراء له ، والربيعي إلى إجازة الجر بعد « ما عدا وما خلا » فتكون ما زائدة » ارتشاف ج ٢/٣١٨ ، وزاد في شرح التصريح مخالفة ابن جني . انظر ج ١/٣٦٥ ، ومثله في مع ج ٢/٢١٢ وما بعدها ، ولم ينقل في شرح التسهيل إلا مخالفة الجرمي فقط « واتفق النحويون إلا أبا عمرو الجرمي على وجوب نصب المستثنى بما عدا وما خلا » ج ٢/٣١٠ .

(٢) شرح التصريح ج ١/٣٦٤ .

(٣) انظر ارتشاف ج ٢/٣١٨ ثم قال : « موضوع موضع الحال ، قاله السيرافي ، وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء » ج ٢/٣١٨ ، وفي شرح التسهيل أضاف إلى ابن خروف الشلوبين في القول بانتصابه على الاستثناء . انظر ج ٢/٢٧٨ . وزاد في شرح التصريح وجهاً ثالثاً غير الحال والاستثناء : « إما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف ... فمعنى قاموا ما عدا زيداً : قاموا وقت مجاوزتهم زيداً » ج ١/٣٦٤ وما بعدها ، دون أن ينسب هذا الوجه لأحد ، ومثله في شرح الأشموني ج ٢/٢٤٣ .

(١) عبر عن هذه العبارة بصيغة أخرى : « ولا يجوز تقديمه على عامل المصاحب باتفاق ، لا يجوز : والخشبة استوى الماء » ارتشاف ج ٢/٢٨٦ وما بعدها ، شرح الرضي على الكافية ج ١/٥١٧ ، شرح التسهيل ج ٢/٢٥٢ .

(٢) مع ج ٢/١٧٨ ، شرح التصريح ج ١/٣٤٤ ، شرح الأشموني ج ٢/٢٠١ .

(٣) خالف النحاة في هذه المسألة ابن جني : « وأجازة ابن جني ، فيقال : استوى والخشبة الماء ؛ لوروده في العطف قال :

عليك ورحمة الله السلام »

(٤) مع ج ٢/١٧٨ ، شرح التسهيل ج ٢/٢٥٢ ، ارتشاف ج ٢/٢٨٧ ، شرح التصريح ج ١/٣٤٤ .
(٤) شرح التصريح ج ١/٣٤٤ .

الحال

(٧٢) أجمع النحاة^(١) على أنه لا يجوز القياس على تركيب « كلمته فاه إلى قى » بل يقتصر فيه على ما ورد من السماع نحو: بعته يدًا بيد أى: مناجزة، ورأسًا برأس أى: مماثلة.

(٧٣) أجمع النحاة على أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بإضافة محضة نحو: عرفت قيام زيد مسرعًا، وأعجبني وجه هند مسفرة^(٢) « لأن نسبة المضاف إليه من المضاف، كنسبة الصلة من الموصول^(٣) » فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول، كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف^(٤).

(٧٤) أجمع النحاة على أنه « إذا كان عامل الحال ظرفًا أو مجرورًا فلا يجوز تقديم الحال على الجملة التى منها الظرف والمجرور مطلقًا ... فلا يقال: قائمًا فى الدار زيد^(٥) ».

(١) خالف فى هذه المسألة هشام الكوفى: « وأجاز القياس عليه هشام الكوفى؛ فيقال على رأيه: ماشيته قدمه إلى قدمى، وكافحته وجهه إلى وجهى » شرح التسهيل ج٢/٣٢٢، ٣٢٥، شرح الرضى على الكافية ج٢/٢٢، مع ج٢/٢٢٣، ٢٢٥، ونقله عن التسهيل فى حاشية الصبان ج٢/٢٥٥.

(٢) شرح الأشموني ج٢/٢٦٥.

(٣) شرح التسهيل ج٢/٣٣٥، شرح التصريح ج١/٣٨٠، شرح الأشموني ج٢/٢٦٥، وفى شرح الرضى على الكافية: « فإن انجرَّ بالإضافة إليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقًا » ج٢/٣٠ فلم يخص المحضة بالمتع بل أطلق بالإضافة محضة وغير محضة.

(٤) شرح الأشموني ج٢/٢٦٥.

(٥) مع ج٢/٢٤٠ بتصرف، وفيه نقل حكاية الاتفاق عن ابن طاهر، وذكر مخالفة الأخفش حيث قال بالجواز، ومخالفة ابن برهان حيث أجاز التقديم إذا كانت « الحال أيضًا ظرفًا أو حرف جر ... نحو ﴿ هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقُّ ﴾ [الكهف: ٤٤] فهناك ظرف مكان وهو حال من ضمير « الله » الذى هو خبر الولاية، والمنع فى غير ذلك » مع ج٢/٢٤٠، وفى شرح الأشموني نقل القول بالإجماع عن ابن مالك، وأضاف مخالفة الأخفش وابن برهان. انظر ج٢/٢٧١، حاشية الصبان ج٢/٢٧١، وفى حاشية يس ذكر مخالفة الأخفش فقط. انظر ج١/٣٨٥، ونقل فى الأشباه عن ابن هشام حكاية الإجماع عن ابن مالك وابن طاهر ومخالفة الأخفش وابن برهان، ثم قال ابن هشام: « ووقفت للأخفش على خلاف ما نقل عنه فى كتابه الصغير ... فقال: لو قلت: قائمًا فى الدار عبد الله، لم يجز. هذا نصه بحروفه » انظر الأشباه ج٥/٨٥ - ٨٩. فهذا النقل يخرج الأخفش من دائرة المخالفة ويبقى ابن برهان، ومما يؤيد ما نقله ابن هشام عن الأخفش نقل أبى حيان: « وقيل ما أجازته ابن برهان فى قوله: إن هنالك ظرف فى موضع الحال، هو خلاف ما أجمع على منعه البصريون والكوفيون » ارتشاف =

(٧٥) لا خلاف بين النحاة فى جواز توسط الحال التى يكون عاملها ظرفًا أو مجرورًا إذا تأخر المبتدأ وتقدم الخبر « نحو: فى الدار عندك زيد، وفى الدار قائمًا زيد^(١) ». « لأن الحال متأخر عن العامل حينئذ^(٢) ».

(٧٦) لا خلاف بين النحاة فى أنه « إذا وقع اسم يحسن السكوت عليه مع ظرف أو جار ومجرور، ومعه ما يصلح للخبرية وللحالية جاز جعله خبرًا وحالا ... إن لم يكرر ما فى الجملة من ظرف أو حرف جر نحو: فى الدار زيد قائم وقائمًا^(٣) ».



= ج٢/٣٥٦، وفى الارتشاف أيضًا: « ونقل الإجماع عن البصريين فى منع قائمًا زيد فى الدار، وقائمًا فى الدار زيد » ج٢/٣٥٦، ومثله نقله ابن هشام عن ابن عصفور فى شرح الإيضاح. انظر الأشباه ج٧/٨٦، فهذان النقلان يحصران الإجماع فى البصريين فقط دون النحاة عامة، وأيضًا يخرجان مخالفة الأخفش فى المسألة، ونقل فى الارتشاف أيضًا أن الكوفيين يميزون « قائمًا فى الدار أنت، قائمًا أنت فى الدار » ج٢/٣٥٥ وهذا النقل يتفق مع إجازة الكوفيين التوسط فيما كان الحال فيه من مضمير مرفوع، وهو يعضد ما سبق فى النقلين السابقين من كون الإجماع المقصود فى هذه المسألة للبصريين فقط، إلا أننى جعلتها هنا - فى هذا الفصل من البحث - لكون من نقل تخصيص الإجماع بالبصريين نقل أيضًا - وقبل التخصيص - الإجماع العام، بالإضافة إلى المراجع الأخرى التى لم تنقل إلا الإجماع العام، ويؤيد هذا ما قاله فى المغنى: « الحال لا تتقدم على عاملها الظرفى عند أكثرهم » / ٦٤٢. فأطلق الأكثر ولم يخصه.

(١) مع ج٢/٢٤٠ وما بعدها، شرح الرضى على الكافية ج٢/٢٥، شرح التصريح ج١/٣٨٥، شرح الأشموني ج٢/٢٧١، ونقله عن ابن هشام فى الأشباه ج٧/٨٤ وما بعدها.

(٢) حاشية الصبان ج٢/٢٧١.

(٣) شرح التسهيل ج٢/٣٤٧، مع ج٢/٢٤١، وعبر عن الاسم بالصفة فى الإنصاف ج١/٢٥٨ وما بعدها، ائتلاف / ٣٧.

التمييز

(٧٧) « أجمع النحويون ^(١) على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً » ^(٢)
 فلا « يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسماً جامداً ، كرطل زيتاً أو فعلاً جامداً نحو : ما أحسنه رجلاً ؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه ، فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه » ^(٣) .

(٧٨) لا خلاف بين النحاة في جواز توسط التمييز بين عامله - الفعل المتصرف أو ما يعمل عمله - « وبين المسند إليه الحكم تقول : طاب نفساً زيد ، وحسن وجهاً عمرو » ^(٤) .

(٧٩) أجمع النحاة على عدم جواز تقديم التمييز على عامله « إن كان فعلاً متصرفاً ، وكان تمييزه غير منقول نحو : كفى بزيد رجلاً ، ولا يجوز : رجلاً كفى بزيد » ^(٥) « لأن كفى وإن كان فعلاً متصرفاً إلا أنه في معنى غير المتصرف ، وهو فعل التعجب ؛ لأن معناه : ما أكفأه رجلاً » ^(٦) .

حروف الجر

(٨٠) « ذهب الجمهور ^(١) إلى أن ربّ تتعلق بالعامل » ^(٢) « الذي يكون خبراً لمجروره أو عاملاً في موضعه أو مفسراً له » ^(٣) « في نحو : رب رجل صالح لقيته أو لقيت ... قال الجمهور : هي فيهما حرف جر مُعَدّ » ^(٤) .

(١) قال في المجمع : « استثنى من محل الإجماع ... صورة ، وهو التمييز بعد اسم شبه به الأول نحو : زيد القمر

حسناً فإن الفراء جوز فيه التقديم ، فيقال : زيد حسناً القمر » ج٢ / ٢٦٨ .

وقال في الارتشاف : « ومنع ذلك غير الفراء » ج٢ / ٣٨٥ .

(٢) شرح التسهيل ج٢ / ٣٨٩ ، شرح الأشموني ج٢ / ٢٩٩ ، الأشباه ج٢ / ٢٦٣ .

(٣) شرح التصريح ج١ / ٤٠٠ .

(٤) ارتشاف ج٢ / ٣٨٤ ، شرح التصريح ج١ / ٤٠٠ ، مع ج٢ / ٢٦٨ ، حاشية الصبيان ج٢ / ٢٩٨ .

(٥) ارتشاف ج٢ / ٣٨٥ ، مع ج٢ / ٢٦٨ .

(٦) شرح الأشموني ج٢ / ٣٠٠ .

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة الرماني وابن طاهر حيث ذهبا « إلى أنها لا تتعلق » ارتشاف ج٢ / ٤٥٩ .

مع ج٢ / ٣٥٣ ، وقالوا إنها : « إنما دخلت في المثاليين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعديدية عامل

معنى / ٥٧٧ ، شرح الأشموني ج٢ / ٣٥٥ وما بعدها .

(٢) ارتشاف ج٢ / ٤٥٩ .

(٣) مع ج٢ / ٣٥٣ .

(٤) معنى / ٥٧٧ .

الإضافة

(٨١) ذهب الجمهور^(١) إلى « أن إضافة المصدر لمرفوعه أو منصوبه محضة »^(٢) نحو : قيام زيد ، وأكل الطعام .

(٨٢) ذهب سيويه والجمهور^(٣) إلى أن « كلاً وبعضاً » إذا تجردا من الإضافة « معرفتان تعرفان بنية الإضافة »^(٤) « لأنها لا يكونان أبداً إلا مضافين ، فلما نويت تعرف من جهة المعنى ؛ ومن ثم أى : من هنا وهو كونها عند القطع معرفتين بنيتها أى : من أجل ذلك امتنع وقوعهما حالاً وتعريفهما بأل »^(٥) وقالوا : مررت بكل قائما وبعوض جالسا »^(٦) وأصل صاحب الحال التعريف »^(٧) .

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة ابن برهان وابن الطراوة حيث ذهبوا « إلى أنها غير محضة فلا تعرف » ارتشاف ج ٢/٥٠٥ ، مع ج ٢/٤١٥ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٢/٣٦٣ ، واقتصر في شرح التسهيل على ذكر مخالفة ابن برهان « الصحيح كون إضافة المصدر محضة وزعم ابن برهان أن إضافته غير محضة ؛ لأن المجزوء به المرفوع المحل أو منصوبه كقيام زيد ، أكل الطعام ، فالأول مثل : حسن الخلق ، والثاني مثل : ضارب العبد » ج ٣/٢٢٨ . وقال في شرح التصريح : « المصدر المقدر بأن والفعل فإن إضافته محضة خلافاً لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة ... ومثله المصدر الواقع مفعولاً له نحو : جئتكم إكرامك ، فإن إضافته محضة خلافاً للرياشي » ج ٢/٢٧ . ففصل بين المصدر المقدر بأن والفعل ، والمصدر الواقع مفعولاً له ، وزاد في نقل المخالفة ابن طاهر والرياشي .

(٢) ارتشاف ج ٢/٥٠٥ .

(٣) خالف الجمهور في هذه المسألة الأخفش والفارسي وابن درستويه « في قولهم بأنها نكرتان وأنها معرفتان بأل ، وينصبان على الحال قياساً على نصف وسدس وثلاث ، فلما نكرات بإجماع وهى في المعنى مضافات وحكوا : مررت بهم كلاً ، بالنصب على الحال » مع ج ٢/٤٢٦ . وفي الارتشاف : « إذا تجرد عن الإضافة ، قد تنوى الإضافة فلا تدخل عليه » أل « وقد أدخلها الزجاج في جملة فقال : يبدل البعض والكلى ، وأجاز ذلك الأخفش والفارسي وشذ تنكيره وانتصابه حالاً في ما حكى الأخفش » ج ٢/٥١٥ وما بعدها ، فأضاف مخالفة الزجاج ، ولم يذكر ابن درستويه كما في الجمع ، هذا ، وقد اقتصر في شرح التصريح على ذكر مخالفة الفارسي فقط : « وذهب الفارسي إلى أنها نكرتان » ج ١/٣٥ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٢/٢٧٧ ، وعقب يس على قول المصريح : « وذهب الفارسي » بقوله : « قال الدنوشري : رجح مذهب الفارسي مجيئها حالاً ، حكى الأخفش : مررت بهم كلاً فجاءت حالاً » حاشية يس ج ٢/٣٥ ، فيكون قد وافق ما في الجمع والارتشاف عن ذكر مخالفة الأخفش للجمهور .

(٤) ارتشاف ج ٢/٥١٦ .

(٥) مع ج ٢/٤٢٦ .

(٦) ارتشاف ج ٢/٥١٦ .

(٧) شرح التصريح ج ٢/٣٥ .

إعمال المصدر

(٨٣) لا خلاف بين البصريين والكوفيين^(١) في إعمال المصدر المضاف^(٢) في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾^(٣) .

(٨٤) اتفق النحاة على أن « اسم المصدر إن كان علماً لم يعمل ... لتعريفه بالعلمية والأعلام لا تعمل ، وإن كان ميمياً^(٤) فكالمصدر في العمل ... لأنه مصدر حقيقة »^(٥) والعلم نحو : يسار وفجار وبرّة ، والميمى « كقوله :

أظلم إن مُصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظلم

فمصابكم مصدر بمعنى : إصابتكم »^(٦) .

(١) قال في الارتشاف : « وفي كلام بعض أصحابنا إشعار بالخلاف » ج ٣/١٧٤ ، ومثله في شرح الأشموني ج ٢/٤٣٠ .

(٢) انظر ارتشاف ج ٣/١٧٤ ، شرح التصريح ج ٢/٦٣ ، شرح الأشموني ج ٢/٤٣٠ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٥١ ، وسورة الحج آية ٤٠ .

(٤) قال في شرح الأشموني : « وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة ... والاحترار بغير مفاعلة من نحو : مضاربة من قولك : ضارب مضاربة فإنها مصدر » ج ٢/٤٣٤ وما بعدها ، فشرط أن تكون الميم لغير مفاعلة ، ومثله في حاشية يس ج ٢/٦٤ .

(٥) شرح التصريح ج ٢/٦٣ وما بعدها ، مع ج ٣/٥١ ، شرح الأشموني ج ٢/٤٣٤ ، واقتصر في الارتشاف على ذكر عدم وجود الخلاف في جواز إعمال الميمى فقط قال : « واسم المصدر يقال باصطلاحين أحدهما : ما يتقاس بناؤه من الثلاثى على مفعّل أو مفعّل ، ومما زاد على صيغة المفعول منه ... فهذا النوع لا خلاف نعلمه في جواز إعماله ، وحكمه حكم المصادر » ج ٣/١٧٨ ، وفي حاشية الصبان اقتصر على ذكر الاتفاق على عدم إعمال العلم فقط ، انظر ج ٢/٤٣٤ .

(٦) مع ج ٢/٥١ .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(٨٥) ذهب النحاة^(١) إلى أن الصفة المشبهة « الصالحة للمذكر والمؤنث معنى لا لفظاً كعجزاء ... والصالحة لهما لفظاً لا معنى كأثوم ... فلفظها صالح للمذكر والمؤنث ؛ لأنه على وزن فاعول ، وهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، ولا نصيب للمذكر في معنى هذه الصفة بل هو خاص بالمؤنث ، والصفة الخاصة بأحدهما معنى ولفظاً كأكرم ... فهي صفة لا نصيب للمؤنث في معناها ولا لفظها ، بل هي خاصة بالمذكر معنى ولفظاً ، وتقابلها العفلاء ... فالعفلاء في الاختصاص بالمرأة كالأكرم في الاختصاص بالرجل ... تجري على مثالها ولا تجرى على ضدها ... لا يقال : مررت برجل عجزاء أمته ، ولا نحو ذلك »^(٢) .

(٨٦) ذهب النحاة إلى أنه « يتعين النصب بلا خلاف في الضمير الذي انفصلت الصفة منه بضمير آخر كقولك : قریش نجباء الناس ذرية وكرامهموما ، والأصل في صحة هذا الاستعمال ، ما روى الكسائي من قول بعض العرب : هم أحسن الناس وجوهاً وأنضر هموما »^(٣) .

(١) خالف النحاة في هذه المسألة الكسائي والأخفش حيث أجازا جريان هذه الصفة على ضدها في الأقسام الثلاثة . انظر شرح التسهيل ج ٣ / ٩٠ ، فتقول على مذهبهما مررت : « برجل حائض ابنته وبامرأة خصي ابنها ، وبرجل عجزاء ابنته ، وبامرأة آلى ابنها ... » مع ج ٣ / ٦٤ . وقال أبو حيان بعد أن نقل قول ابن مالك عن الكسائي والأخفش قال : « ونقل بعض أصحابنا اتفاق النحاة على أن ما لفظه ومعناه خاص بالمذكر أو المؤنث نحو : آدر وعذراء ، أو معناه خاص بالمذكر أو المؤنث واللفظ من حيث الوزن صالح لهما نحو : خصي وحائض لا يشبه إلا خصوصاً ، فيجوز المذكر على المذكر والمؤنث على المؤنث ، وإن الخلاف إنما هو عن الأخفش في الصفة التي هي مشتركة في المعنى واللفظ خاص بأحدهما نحو : آلى وعجزاء ، وأما ما ذكره ابن مالك عن الكسائي من إجازة ما ذكر في الأقسام الثلاثة فقد خالفه أبو جعفر النحاس في بعض الصور . قال أبو جعفر : أجاز الأخفش مررت برجل حائض المرأة [بخصي] الدار وبامرأة خصي الزوج ، ولا يميز ذلك الكسائي ولا الفراء ولا أحد من البصريين غير الأخفش » ارتشاف ج ٣ / ٢٤٣ وما بعدها ، وقال في الجمع : « هكذا حكى ابن مالك الخلاف في الثلاثة ، ونازعه أبو حيان بأن بعض المغاربة نقل الاتفاق على المنع في قسمين منها ، وأن الخلاف خاص بقسم واحد وهي الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختص » ج ٣ / ٦٤ . فابن مالك نقل مخالفة الكسائي والأخفش مطلقاً في الثلاثة أقسام ونقل أبو حيان عن بعض أصحابه تخصيص مخالفة الأخفش في الصفة الصالحة لهما معنى لا لفظاً ، ونقل السيوطي عن أبي حيان يشعر بأن الكسائي والأخفش معاً مخالفان في هذه الصفة لكنه مصرح بمخالفة الأخفش فقط .

(٢) شرح التسهيل ج ٣ / ٩٠ .

(٣) شرح التسهيل ج ٣ / ٩٣ ، وقال في الارتشاف : « فالنصب على التشبيه » ج ٣ / ٢٤٥ يعنى نصب الضمير العائد على وجوه ، والتشبيه بالمفعول ، مع ج ٣ / ٦٥ .

(٨٧) لا خلاف بين النحاة في أنه لا يجوز إلحاق اسم الفاعل المتعدى لأكثر من واحد بالصفة المشبهة في عملها ؛ فلا تسوغ إضافته إلى مرفوعه ولا يسوغ نصبه ولا جره^(١) « فلا يجوز : معطى الأب عمرًا درهمًا »^(٢) .

(٨٨) لا خلاف بين النحاة في جواز إجراء اسم المفعول المتعدى لواحد مجرى الصفة المشبهة في عملها « في رفع السببي ونصبه وجره »^(٣) « تقول : زيد مضروب ظهره مهزول فصيله ، ويجوز : مضروب الظهر ومهزول الفصيل ، بالنصب والجرح ، وهو مرفوع من باب الصفة فأحكامه أحكامه »^(٤) .

(١) انظر شرح الأشموني ج ٢ / ٤٥٧ وما بعدها ، مع ج ٣ / ٧٢ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٣ ، وقال في ج ٢ / ٤٥٨ : « قوله : قال بعضهم : بلا خلاف ، قال البهوتي : يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضاً خلافاً » .

(٢) ارتشاف ج ٣ / ٢٥١ .

(٣) مع ج ٣ / ٧٠ ، ارتشاف ج ٣ / ٢٥٢ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٤٥٧ .

(٤) ارتشاف ج ٣ / ٢٥٢ .

التعجب

(٨٩) أجمع النحاة^(١) على أن « ما » التعجبية اسم مبتدأ^(٢).

(٩٠) اتفق النحاة^(٣) على أن « أفعل » في نحو: أحسن بزيد فعل^(٤).

(٩١) لا خلاف^(٥) في منع إيلاء فعل التعجب « ما لا يتعلق بهما » كعند الحاجة وبمعروف من قولك: ما أنفع معطيك عند الحاجة، وما أصلح أمرك بمعروف وأنفع بمعطيك عند الحاجة وأصلح بأمرك بمعروف، ولا خلاف: في منع إيلائهما ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور نحو: ما أحسن زيدا مقبلا، وأكرم به رجلا، فلو قلت: ما أحسن مقبلا زيدا وأكرم رجلا به لم يجز^(٦).

(١) خالف في هذه المسألة الكسائي « فما مبتدأ إجماعاً إلا خلافاً شاذاً عن الكسائي أنه لا موضع له من الإعراب » ارتشاف ج ٣/ ٣٣، وقال في شرح التصريح: « وأما ما روى عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب فشاذ لا يقدح في الإجماع » ج ٢/ ٨٧، مع ج ٣/ ٣٧.

(٢) انظر شرح التسهيل ج ٣/ ٣١، شرح الأشموني ج ٣/ ٢٤.

(٣) خالف في هذه المسألة ابن الأنباري « إلا ما في كلام ابن الأنباري من تصريحه بأنه اسم » ارتشاف ج ٣/ ٣٤، شرح التصريح ج ٢/ ٨٨، وحجته أنه « لا تلحقه الضمائر » مع ج ٣/ ٣٦. هذا ووجدت في أسرار العربية « فإن قيل: فما موضع الجار والمجرور في قولهم: « أحسن بزيد » قيل: موضعه الرفع لأنه فاعل « أحسن » لأنه لما كان فعلاً، والفعل لا بد له من فاعل » ١٢٣/ فهو قد صرح بكونه فعلاً، هذا ما وجدته في كتابه أسرار العربية إلا أن يكون قد صرح به في موطن آخر.

(٤) انظر شرح التسهيل ج ٣/ ٣٣، شرح الأشموني ج ٣/ ٢٦، الأشباه ج ٣/ ٣٥٣، حاشية الصبان ج ٣/ ٢٦.

(٥) قال أبو حيان بعد أن نقل القول بعدم وجود الخلاف عن ابن مالك - وهو الموجود في متن المسألة - قال: « وكذا قال ابنه في شرح الخلاصة لأبيه: لا خلاف في امتناع الفصل بينه أي: بين الفعل والتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور كالحال والمنادي، وما ذكره ليس بصحيح، ذهب الجرمي وهشام إلى جواز الفصل بينهما بالحال، والجرمي إلى جواز الفصل بينهما بالمصدر نحو: ما أحسن إحساناً زيدا، ومذهب الجمهور المنع في المسألتين. أما الفصل بالمنادي فقال بدر الدين بن مالك: لا خلاف في منع ذلك، وقال أبوه أبو عبد الله بن مالك: قول علي بن أبي طالب عليه السلام لما قتل عمار بن ياسر:

أعزز عليّ أبا اليقظان
أن أراك صريعاً مجذلاً

مصحيح لجواز الفصل بالنداء... وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا نحو: ما أحسن لولا بخله زيدا » ارتشاف ج ٣/ ٣٧ وما بعدها. أثرت أن أنقل النص على طوله؛ لأنه حوى جميع جوانب المسألة من حيث المخالفين ومواضع الخلاف عندهم، ويلاحظ من النص: مخالفة الجرمي وهشام في إجازة الفصل بالحال، والجرمي بالمصدر وابن مالك بالمنادي وابن كيسان بلولا. وانظر مع ج ٣/ ٤٠ وما بعدها، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٥ وما بعدها، وفي شرح التصريح أضاف إلى الجرمي هشاماً في القول بالفصل بالمصدر. انظر ج ٢/ ٩٠.

(٦) شرح التسهيل ج ٣/ ٤٠.

أفعل التفضيل

(٩٢) أجمع النحاة^(١) على أن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به^(٢).

(١) قال في الارتشاف: « قال محمد بن مسعود الغزني: أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال تعالى: ﴿ إِنَّ رِزْقَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام: ١١٧] فمن مفعول به، وقوله تعالى: ﴿ أَهْدَى سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٤] مفعول به لا تمييز » ج ٣/ ٢٢٥، وانظر شرح التصريح ج ١/ ٣٣٩، وحاشية الصبان ج ٢/ ١٨٥.

وقال في التسهيل: « وإن أول بما لا تفضيل فيه جاز على رأى أن ينصبه » انظر شرح التسهيل ج ٣/ ٦٥. وقال في شرحه: « وأجاز بعضهم أن يكون أعلم مجرداً عن التفضيل ويكون هو العامل » ج ١/ ٦٩ و « أعلم » في العبارة هي التي في قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٤] ونقله عنه في الهمع ج ٣/ ٧٥، فمحمد بن مسعود أطلق نصب أفعل التفضيل للمفعول به، وما نقله ابن مالك عن البعض فيه اشتراط تأويله بما لا تفضيل فيه.

(٢) انظر شرح التصريح ج ١/ ٣٣٩، شرح الأشموني ج ٢/ ١٨٥، ونقله في حاشية الصبان عن المغني. انظر ج ٢/ ٣٧١، ونقله في الهمع عن ابن مالك. انظر ج ٣/ ٧٥.

النعت

(٩٣) ذهب الجمهور^(١) إلى أن الجملة الواقعة نعتاً « لا يجوز دخول الواو عليها »^(٢).

(٩٤) ذهب النحاة^(٣) إلى أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به .

التوكيد

(٩٥) ذهب الجمهور^(١) إلى أنه لا يجوز الاستغناء بنية الإضافة في « كل » عن صريح الإضافة ، فلا يجوز أن تكون كلمة « كل » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾^(٢) في قراءة من قرأ بالنصب^(٣) توكيداً لاسم إن على تقدير « كلنا » .

(٩٦) ذهب الجمهور^(٤) إلى جواز توكيد ما لا يحتمل تقدير « بعض » بكلا وكلتا نحو : اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتهما ، واحتجوا « بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو : جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون »^(٥) .

(٩٧) أجمع النحاة على أن « ضمير الرفع المنفصل » الواقع بعد « ضمير الرفع المتصل » نحو : فعلت أنت توكيد^(٦) .

(١) خالف الفراء والزخشي في المسألة « وأجاز الفراء والزخشي في قراءة من قرأ : « إنا كلاً فيها » بالنصب على توكيد اسم إن » شرح التسهيل ج ٣ / ٢٩٢ ، حيث أجازا « حذف الضمير استغناء بنية الإضافة » شرح الأشموني ج ٣ / ١١٠ ، مغنى / ٢٥٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٢٢ وما بعدها ، وفي الارتشاف : « وأجاز الكوفيون وتبعهم الزخشي الاستغناء بنية الإضافة عن صريح الإضافة » ج ٢ / ٦١٠ ، فنسب المخالفة إلى الكوفيين لا إلى الفراء ، ومثله في مع ج ٣ / ١٣٨ .

(٢) سورة غافر آية ٤٨ .

(٣) قرأ بالنصب عيسى بن عمر ، وابن السميع . انظر البحر المحيط ج ٩ / ٢٦٣ ، الجامع لأحكام القرآن ج ١٥ / ٣٢١ .

(٤) خالف الجمهور في هذه المسألة الفراء وهشام وأبو علي والأخفش حيث ذهبوا إلى المنع ؛ لامتناع تقدير بعض « لأن الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين » شرح التصريح ج ٢ / ١٢٣ ، حاشية الصبان ج ٣ / ١١٠ . وقال في الارتشاف بعد ذكر مخالفة الفراء وهشام وأبي علي : « وعن الأخفش القولان » ج ٢ / ٦٠٩ ، أي : أنه نسب إلى الأخفش القول بالجواز كالجمهور ، والقول بالمنع كالمخالفين . وفي شرح التسهيل نسب المخالفة إلى الأخفش فقط « ولا يؤكد بها عند الأخفش ما لا يصح أن يجعل في موضعه واحد نحو : جلست بين الرجلين » ج ٣ / ٢٨٩ وما بعدها . وفي الجمع نسب المذهب إلى الجمهور دون نص على المخالفين . انظر ج ٣ / ١٣٧ .

(٥) شرح التصريح ج ٢ / ١٢٣ .

(٦) انظر شرح التسهيل ج ٣ / ٣٠٥ ، ٣٣٣ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١٢٣ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٥٩ ، مع ج ٣ / ١٥٢ ، حاشية الصبان ج ٣ / ١٢٣ ، ١٩٢ .

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة الزخشي حيث أجاز اقترانها بالواو . انظر ارتشاف ج ٢ / ٥٨٤ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٩٣ ، وفي الجمع ذكر المحقق في الحاشية نصاً سقط من النسخة المعتمد عليها في التحقيق ، هذا النص ذكرت فيه المسألة . انظر ج ٣ / ١١٩ .

(٢) ارتشاف ج ٢ / ٥٨٤ .

(٣) خالف النحاة في هذه المسألة الكسائي « خلافاً للكسائي في نعت ذي الغيبة » التسهيل انظر شرح التسهيل ج ٣ / ٣٢٠ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ١٠٦ ، مغنى / ٦٣٩ . هكذا أطلق ابن مالك والأشموني وابن هشام القول عن مخالفة الكسائي في إجازة نعت الضمير الغائب دون تقييد بينها قال في الارتشاف : « وأجاز الكسائي نعت الضمير الغائب إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم لا مطلقاً كما في التسهيل نحو قولهم : مررت به المسكين ، ونحو : صلى الله عليه الرؤوف الرحيم ، وقال النحاس : أجاز الكسائي نعت المضمرة إذا تقدمه المضمرة وقال الفراء : هذا خطأ » ج ٢ / ٥٩٥ ، مع ج ٣ / ١٢١ . فخص إجازة نعت الضمير الغائب عند الكسائي فيما كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم ، وفيما نقله عن النحاس والفراء جعل شرط إجازة نعت الضمير تقدم الضمير .

عطف النسق

(٩٨) أجمع النحاة^(١) على أن «أم» المتقطعة لا تدخل «على المفرد»؛ ولهذا قدروا مبتدأ في: إنها لإبل أم شاء^(٢).

(٩٩) ذهب أكثر النحويين^(٣) إلى أن «إما» الثانية «مثل «أو» في العطف والمعنى^(٤) «فتكون بعد الطلب للتخيير والإباحة وبعد الخبر للشك والإبهام والتفصيل نحو: ﴿إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾^(٥) وانتصابها على هذا على الحال المقدرة^(٦).

(١) قال في المغنى: «وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ وزعم أنها تعطف المفردات كـ «بل» وقدرها هنا بيل دون الهمزة واستدل بقول بعضهم: «إن هناك لإبلا أم شاء» بالنصب... ٦٨/١، الأشباه ج ٥/١٧، ج ٧/٥٢ وما بعدها.

وقال في الهمع: «قال أبو حيان وابن هشام: وقد خرق إجماع النحويين في ذلك، فإنهم اتفقوا على تقدير مبتدأ أى: بل أمى شاء» ج ٣/١٧٢. ففى هذا النص أثبت أن أبا حيان قال بخرق ابن مالك لإجماع النحويين، وفي الارتشاف: «وزعم ابن مالك أن «أم» المتقطعة يعطف بها قليلاً الاسم المفرد، وأصحابنا يقولون: ليست للعطف لا لمفرد ولا جملة، وقالت العرب: «إنها لإبل أم شاء» وقدره الفارسي وابن جنى وأصحابنا بل أمى شاء» ج ٢/٦٥٦، فلم يذكر خرقه للإجماع، بل ذكر مخالفته للبرصيين بقوله: «وأصحابنا» وفي شرح التصريح نسب المذهب إلى الجمهور ثم قال: «وادعى ابن مالك أنها قد تدخل على المفرد» ج ٢/١٤٤.

(٢) مغنى ٦٨/١.

(٣) «زعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالباً الرواى العاطفة ومن غير الغالب قوله:

يا ليتنا أمنا شالت نعماتها أيما إلى جنة أيما إلى نار»

مغنى ٨٤/١، مع ج ٣/١٧٧، شرح التسهيل ج ٣/٣٤٣، ونقله في الارتشاف ج ٢/٦٢٩، وفي شرح التصريح ذكر ابن برهان بدلاً من يونس في المخالفين. انظر ج ٢/١٤٦، ومثله في شرح الأشموني ج ٣/١٦١، هذا، وقد «نقل ابن عصفور الإجماع على أن إما الثانية غير عاطفة كالأولى قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها الحرف» مغنى ٨٤/١، ارتشاف ج ٢/٦٢٩، مع ج ٣/١٧٧، شرح الأشموني ج ٣/١٦٢، حاشية الصبان ج ٣/١٦٢، والذي جعلنى أتى بالمسألة في هذه الصورة مع أن ما في الحاشية يناقض تماماً ما في المتن، هو أن حكاية الإجماع أتت عن فرد فقط هو ابن عصفور، والمسألة كما هي في المتن أتت من طرق كثيرة كما هو واضح من المراجع الموجودة في هذه الحاشية (٣).

(٤) شرح الأشموني ج ٣/١٦١.

(٥) سورة الإنسان آية ٣.

(٦) شرح التصريح ج ٢/١٤٦.

(١٠٠) لا خلاف بين النحاة في «أن» إما «الأولى غير عاطفة»؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: قام إما زيد وإما عمرو، وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر في نحو: رأيت إما زيداً وإما عمراً^(١).

(١٠١) «أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد نحو: «إن زيداً ذهب وعمراً جالس» وعلى معمولات عامل نحو: «أعلم زيد عمراً بكرّاً جالساً، وأبو بكر خالدًا سعيداً منطلقاً» وعلى منع العطف على معمولى أكثر من عاملين نحو: «إن زيداً ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه»^(٢) «ولا يقال: إن زيداً في البيت على الفراش والقصر نطع عمراً» أى: وإن في القصر على نطع عمراً بنبابة الواو عن إن وفي وعلى^(٣).



(١) مغنى ٨٥/١، شرح التصريح ج ٢/١٤٦، حاشية الصبان ج ٣/١٦١، مع ج ٣/١٧٧، ونقله عن

ابن عصفور في الارتشاف ج ٢/٦٢٩.

(٢) مغنى ٦٣٢/١، شرح الأشموني ج ٣/١٨١، مع ج ٣/١٩٠.

(٣) مع ج ٣/١٩٠.

النداء

(١٠٢) الجمهور^(١) على أن الهمزة في النداء للقريب .

(١٠٣) ذهب جماهير النحاة^(٢) إلى أنه لا يجوز في وصف «أى» إلا الرفع نحو : يا أيها الرجل «لأن الرجل هاهنا هو المنادى في الحقيقة ، إلا أنهم أدخلوا «أيا» هاهنا توصلا إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فلما كان هو المنادى في الحقيقة لم يجر فيه إلا الرفع مع كونه صفة إيذانا بأنه المقصود من النداء»^(٣) .

(١٠٤) ذهب الأكثرون^(٤) إلى منع حذف الألف المنقلبة عن ياء والاجتزاء بالفتحة عنها من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، فلا يقال : يا غلام ، تريد : يا غلاما .

الترخيم

(١٠٥) «لا خلاف في جواز حذف الواو والياء مع الآخر من نحو : مصطفىون ومصطفين علمين ، فتقول فيهما : يا مصطفى بحذف الواو والنون من الأول ، والياء والنون من الثاني»^(١) عند الترخيم «لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة ؛ لأن أصله مصطفىون ومصطفين»^(٢) .

(١٠٦) ذهب الأكثرون^(٣) إلى أن ما كان قبل آخره «قد حذف لواو جمع كقاضون ، ومصطفون علمين فإن الياء والألف حذفتا للملاقاة الواو ، فإذا رخم^(٤) بحذف الواو مع النون ردت الياء والألف لزوال الموجب للحذف فيقال : يا قاضي ، ويا مصطفى ... وقاسوه على رد ما حذف لنون التوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف^(٥) ، وعلى رد ما حذف للإضافة عند حذف^(٦) المضاف إليه»^(٧) .

(١) شرح التصريح ج٢/ ١٨٧ ، وفي شرح الأشموني قال : «قولا واحدا» ج٣/ ٢٦٤ ، حاشية الصبان ج٣/ ٢٦٤ .

(٢) شرح الأشموني ج٣/ ٢٦٤ .

(٣) خالف الأكثرين في هذه المسألة ابن مالك حيث ذهب إلى أنه لا ترد الياء والألف في هذه الحالة لأن هذا «يستلزم أن يعاد إلى كل متغير بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه لو لم يكن ذلك السبب موجودا أصلا ... فعلى هذا يقال في ترخيمها على مذهب من ينوي المحذوف : يا قاض ويا مصطفى بالضم والفتح» شرح التسهيل ج٣/ ٤٢٥ ، مع ج٢/ ٦٨ .

وقال في شرح الأشموني : «هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى في الكافية وشرحها لكنه اختار في التسهيل عدم الرد» ج٣/ ٢٦٧ ، وقال عن المخالفة في الارتشاف «ذهب قوم إلى أنك تقول : يا قاضي ويا مصطفى» ج٣/ ١٥٩ .

(٤) على لغة من ينوي المحذوف .

(٥) «كقول الواقف على : هل تَفْعَلْنَ : هل تفعلون ببرد واو الضمير ونون الرفع» شرح التسهيل ج٣/ ٤٢٤ .

(٦) «نحو : إن مدمني البر وافرو الأجر» السابق / ٤٢٥ .

(٧) مع ج٢/ ٦٨ .

(١) قال في المعنى : «الألف المفردة تأتي على وجهين ، أحدهما : أن تكون حرفا ينادى به القريب ... ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط ... وهذا خرق لإجماعهم» / ١٧ ، ونقله عنه في مع ج٢/ ٢٦ ، والأشياء ج٢/ ١٨ .

وقال ابن مالك : «التحويون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان : مرتبة للقريب تستعمل فيها الهمزة» شرح التسهيل ج١/ ٢٤٢ فلم يذكر مخالفة .

(٢) خالف النحاة في هذه المسألة أبو عثمان المازني حيث ذهب «إلى أنه يجوز فيه النصب» أسرار / ٢٢٩ ، شرح التسهيل ج٣/ ٣٩٩ وما بعدها ، ارتشاف ج٣/ ١٢٧ «حملا على موضع أى» مع ج٢/ ٣٨ ، الأشياء ج٥/ ١٨ ، شرح الأشموني ج٣/ ٢٢٣ ، ٢٧٦ ، شرح التصريح ج٢/ ١٩٢ .

(٣) أسرار / ٢٢٨ وما بعدها .
(٤) خالف الأخفش والمازني والفارسي في هذه المسألة حيث أجازوا «حذف الألف المنقلبة عن ياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول : يا غلام ، تريد : يا غلاما» ارتشاف ج٢/ ٥٣٨ ، مع ج٢/ ٤٣٨ .
«كقوله :

ولست برأجع ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لو أنى

أصله بقوله : يا لهفا» شرح الأشموني ج٣/ ٢٣٠ وما بعدها ، حاشية الصبان ج٣/ ٢٣١ ، شرح التصريح ج٢/ ١٧٧ .

الاختصاص

(١٠٧) لا خلاف في أن صفة « أئى » في باب الاختصاص واجبة الرفع ^(١).

(١٠٨) ذهب الجمهور ^(٢) إلى أن « موضع » أيها « نصب على الاختصاص » ^(٣).

نون التوكيد

(١٠٩) ذهب الجمهور ^(١) إلى أن المضارع المنفى بلا لا يجوز أن تدخله نون التوكيد ولهم في قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ ^(٢) تأويلات ^(٣) والذي في الشعر من نحو : قول الشاعر :

فلا ذا نعيم يُتَرَكَّنْ لنعيمه

« نادر أو ضرورة » ^(٤).

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة ابن جنى وابن مالك : « وأجاز ابن جنى ذلك ، وأثبت ابن مالك ومثله بقوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ » ارتشاف ج ١ / ٣٠٤ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٣٢٣ ، ونسب المذهب إلى الجمهور في حاشية الصبان دون نص على المخالف . انظر ج ٣ / ٣٢٤ .
(٢) سورة الأنفال آية ٢٥ .
(٣) انظر في هذه التأويلات شرح الأشموني ج ٣ / ٣٢٣ وما بعدها .
(٤) ارتشاف ج ١ / ٣٠٥ .

(١) انظر ارتشاف ج ٣ / ١٦٦ ، ونقله عنه في التصريح ج ٢ / ١٩٢ ، وفي شرح الأشموني ج ٣ / ٢٧٦ .
(٢) خالف الجمهور في هذه المسألة السيراقي حيث زعم « أنها في الاختصاص معربة فيحتمل عنده أن تكون خبر مبتدأ كأنه قال بعد ذلك : أنا أفعل ذلك هو أيها الرجل ، أى : المخصوص به ، ويحتمل عنده أن يكون مبتدأ تقديره أيها الرجل المخصوص أنا المذكور » ارتشاف ج ٣ / ١٦٦ .
والأخفش حيث ذهب إلى « أنه منادى ، قال : ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه : كل الناس أفقه منك يا عمر » ارتشاف ج ٣ / ١٦٦ ، وانظر شرح التصريح ج ٢ / ١٩٠ وما بعدها ، مع ج ٢ / ٢٣ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٧٧ وما بعدها .
(٣) ارتشاف ج ٣ / ١٦٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٩٠ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٧٧ .

ما لا ينصرف

(١١٠) اتفق النحاة على منع صرف «فعلان» الذي مؤنثه «فعلى» «كسكران وغضبان وعطشان، فإن مؤنثها: سكرى وغضبي وعطشى»^(١) «وندمان من الندم»^(٢) لا من المنادمة.

(١١١) «مذهب الجمهور»^(٣) أن باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدل مع الوصفية «^(٤) فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد، وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين، وكذلك سائرهما، أما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نعتاً نحو: ﴿أُولَى أَجْنَحَةٍ مَّثْنَى وَتِلْكَ وَرُبْعٌ﴾^(٥)، وإما حالاً نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَتِلْكَ وَرُبْعٌ﴾^(٦)، وإما خبراً نحو: «صلاة الليل مثنى مثنى» وإنها كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير، ولا تدخلها أل»^(٧).

(١١٢) ذهب الجمهور^(٨) إلى أنه لا يجوز صرف فعال ومفعول في العدد «مذهوباً بها مذهب الأساء»^(٩) «أى: منكراً»^(١٠).

(١) شرح التصريح ج ٢/ ٢١٣، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٤١، حاشية الصبان ج ٣/ ٣٤١.

(٢) شرح الأشموني ج ٣/ ٣٤١.

(٣) خالف النحاة في هذه المسألة الزجاج حيث ذهب «إلى أنه لا وصف فيها، وأن منعها للعدل في اللفظ وفي المثنى، أما اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها فأدنى المفهوم من أحاد: اثنان ومن ثناء: أربعة، وكذا البواقي» مع ج ١/ ٩٤، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٥٠، حاشية الصبان ج ٣/ ٣٥٠.

والفراء حيث ذهب «إلى أن منعها للعدل والتعريف بنية الألف واللام قال: لأن ثلاث يكون للثالث والثلاثة ولا يضاف إلى ما يضافان إليه، فلا متاعه من الإضافة كان فيه أل وامتنع من أل لأن فيه تأويل الإضافة وإن لم يضاف» مع ج ١/ ٩٤، الأشباه ج ٣/ ٣٣٣.

والأعلم حيث ذهب «إلى أنها لم تنصرف للعدل، ولأنها لا تدخلها التاء، لا يقال: ثلاثة ولا مثلثة، فصارعت أحر» مع ج ١/ ٩٤.

(٤) الأشباه ج ٣/ ٣٣٣.

(٥) سورة فاطر آية ١.

(٦) سورة النساء آية ٣.

(٧) شرح الأشموني ج ٣/ ٣٤٩ وما بعدها.

(٨) خالف الجمهور في هذه المسألة الفراء: «أجاز الفراء صرفها مذهوباً بها مذهب الأساء أى: منكراً، بناء على رأيه: أنها معرفة بنية الإضافة تقبل التنكير، قال: تقول العرب: ادخلوا ثلاثاً ثلاثاً» مع ج ١/ ٩٥، الأشباه ج ٣/ ٣٣٣، ارتشاف ج ١/ ٤٣٧، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٥٤، وحاشية الصبان ج ٣/ ٣٥٤.

(٩) ارتشاف ج ١/ ٤٣٧.

(١٠) مع ج ١/ ٩٥.

(١١٣) ذهب الجمهور^(١) إلى أنه يشترط في الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل الممنوع من الصرف «أن يكون بعد ألف الجمع حرف مكسور لفظاً أو تقديرًا، كدواب فإن أصله: دوابب. فإن كان الساكن بعد الألف لا حظ له في الحركة نحو: عبال جمع عبالة وحمار جمع حمارة فمصرف»^(٢).

(١١٤) ذهب جمهور النحاة^(٣) إلى أن المؤنث المعنوي الثلاثي «إن كان متحرك الوسط نحو: قدم وسميت به مؤنثاً امتنع»^(٤) من الصرف، ونحو سقر ولظى «إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع»^(٥) فيما كان زائداً على ثلاثة أحرف.

(١١٥) ذهب الجمهور^(٦) إلى أن المؤنث المعنوي إن كان «ثلاثياً ساكن الوسط تأصلاً كشمس أو عارضاً كفخذ أو مسكناً بعد التسمية أو إعلالاً كدار، وسميت به مؤنثاً، ولم تضاف إليه عجمة، جاز الصرف ومنعه»^(٧).

(١١٦) ذهب جمهور النحاة^(٨) إلى أنه «إذا سمى مذكر بمؤنث مجرد من التاء، فإن كان

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة الزجاج حيث ذهب «إلى أنه لا يشترط ذلك فأجاز في تكسير هبى أن تقول: هبأتى بالإدغام قال: وأصل الياء الأولى عندى السكون، ولولا ذلك لأظهرتها» ارتشاف ج ١/ ٤٢٦، مع ج ١/ ٨٧، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٥٧.

(٢) مع ج ١/ ٨٧.

(٣) خالف في هذه المسألة ابن الأنباري «إذ جوز فيه الوجهين» ارتشاف ج ١/ ٤٤٠، شرح الرضى على الكافية ج ١/ ١٣٤ وما بعدها، شرح التصريح ج ٢/ ٢١٨، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٧٢، وقال في المجمع: «وجوز ابن الأنباري وغيره فيه الأمرين» ج ١/ ١١٤، وقال في الارتشاف: «وفي البسيط: قدم وسقر ممنوعا الصرف باتفاق للتأنيث المعنوي والعلمية» ج ١/ ٤٤٠، ومثله في شرح الأشموني ج ٣/ ٣٧٢.

(٤) ارتشاف ج ١/ ٤٤٠.

(٥) شرح التصريح ج ٢/ ٢١٨.

(٦) خالف الجمهور في هذه المسألة الزجاج حيث أنه: «يوجب أي: المنع وعلله بأن السكون لا يغير حكماً أوجه اجتماع علتين تمنعان الصرف» شرح التصريح ج ٢/ ٢١٨، مع ج ١/ ١١٢ وما بعدها، وزاد في الارتشاف الأخفش مع الزجاج في هذه المخالفة. انظر ج ١/ ٤٤٠، ومثله في شرح الأشموني ج ٣/ ٣٧٣، كما خالفهم أيضاً الفراء حيث ذهب إلى «أن ما كان اسم بلد كقيد لا يجوز صرفه، وما لم يكن جاز لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها، فيوقعون هنداً ودعداً وجملاً على الجماعة من النساء، ولا يرددون اسم البلدة على غيرها» مع ج ١/ ١١٣، ارتشاف ج ١/ ٤٤٠، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٧٣.

(٧) ارتشاف ج ١/ ٤٣٩ وما بعدها.

(٨) خالف في هذه المسألة الفراء وتعلب «إذ ذهب إلى أنه لا ينصرف تحرك وسطه أو سكن» ارتشاف =

ثلاثياً صرف مطلقاً»^(١) «سواء تحرك وسطه أم لا، ككَيْتَفَ وشمْسَ اسمي رجل»^(٢).

(١١٧) ذهب سيويه والجمهور^(٣) إلى أن الوزن المشترك بين الفعل والاسم على السواء لا يمنع الصرف «مطلقاً سواء نقل من الفعل أم لا... لإجماع العرب على صرف كَغَسَبَ اسم رجل، وهو منقول من كَغَسَبَ: فعلل وهو العدو الشديد مع تداني الخطي»^(٤).

(١١٨) ذهب النحاة إلى أنه إذا سمي بأفعل التفضيل «ونكر بعد التسمية، وكان مجرداً مِنْ «مِنْ» انصرف قولاً واحداً أو فيه «مِنْ» لم ينصرف قولاً واحداً»^(٥).

= ج١/٤٤٠، شرح الأشموني ج٢/٣٧٤، واقتصر في الجمع على ذكر مخالفة الفراء دون ثعلب. انظر ج١/١١٢، ١١٤.

وابن خروف «في متحرك الوسط إذ منعه الصرف إذا سمي به مذكراً» ارتشاف ج١/٤٤٠، مع ج١/١١٢، ١١٤، شرح الأشموني ج٢/٣٧٤.

(١) شرح الأشموني ج٢/٣٧٤.

(٢) مع ج١/١١٤.

(٣) خالف في هذه المسألة عيسى بن عمر حيث ذهب إلى أنه «يؤثر إن نقل من فعل، ولا يؤثر غيره» مع ج١/١٠٥ «واحتج على ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل اليربوعي:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

وجه الحجة منه أن «جلا» فعل ماض خال من فاعل، وهو علم ممنوع من الصرف، بدليل عدم تنوينه» شرح التصريح ج٢/٢٢١، وزاد في الارتشاف إلى عيسى بن عمر الفراء. انظر ج١/٤٢٨.

وقال في شرح الأشموني: «ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى بن عمر قال: في الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال: إن غلبت للأفعال فلا تجر في المعرفة نحو: رجل اسمه صَرْبٌ، فإن هذا اللفظ وإن كان اسماً للعسل الأبيض هو أشهر في الفعل، وإن غلب الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر؛ لأنه يكون فعلاً تقول: حجر عليه القاضي، ولكنه أشهر في الاسم» ج٢/٣٨٣. هذا، وعلق الصبان على قوله: «ما يقرب من مذهب عيسى» بقوله: «إنما قال: يقرب؛ لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسماً، وإن وافقه فيما غلب استعماله فعلاً، ولأن نظر عيسى إلى الوزن بقطع النظر عن المادة، ونظر الفراء إلى المادة ذات الوزن» حاشية الصبان ج٢/٣٨٣، وفي شرح الرضي على الكافية ذكر أن يونس خالف في المسألة: «فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقاً سواء غلب على الفعل أو لم يغلب» ج١/١٦٦، هذا، ولم يذكر في شرح الرضي مخالفة لغير يونس، هذا، وقد ذكرت مخالفة يونس في مع ج١/١٠٥.

(٤) مع ج١/١٠٤، وانظر شرح الأشموني ج٢/٣٨١ وما بعدها، وحاشية الصبان ج٢/٣٨١ وما بعدها.

(٥) ارتشاف ج١/٤٤٦، مع ج١/١١٨ وما بعدها، شرح الأشموني ج٢/٣٩٩ وما بعدها.

إعراب الفعل

(١١٩) ذهب الجمهور^(١) إلى أن «لن» بسيطة غير مركبة.

(١٢٠) ذهب الجمهور^(٢) إلى جواز تقديم معمول معمول «لن» عليها نحو: «زيداً لن أضرب»^(٣).

(١٢١) ذهب النحاة^(٤) إلى أن «كى» لا يتقدم معمول معمولها عليها^(٥) «لا يجوز: جئت النحو كى أتعلم»^(٦) لأن «كى» من الموصولات، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول^(٧).

(١٢٢) أجمعوا على أن «كى» «يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ «لا» النافية نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونُ دُولَةً﴾»^(٨) وبـ «ما» الزائدة كقوله:

تريدين كيما تجمعينى وخالداً

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة الخليل والكسائي والفراء: «ذهب الخليل والكسائي في «لن» إلى أن أصلها: لا أن وأنها مركبة من «لا» النافية و«أن» الناصبة محذوفة الهمزة لكثرة الاستعمال كما قالوا: ونُلِّمَهُ... وحكى ابن كيسان عن الفراء في «لن» أن أصلها: لا فجعلت ألفها نوناً» شرح التسهيل ج٤/١٥، ارتشاف ج٢/٣٩٠، مغنى ج٢/٣٧٣ وما بعدها، شرح التصريح ج٢/٢٣٠، مع ج٢/٢٨٦، شرح الأشموني ج٢/٤٠٧، حاشية يس ج٢/٢٣٠، حاشية الصبان ج٢/٤٠٧. واقتصر في التسهيل على نسبة القول بالتركيب إلى الخليل فقط. انظر شرح التسهيل ج٤/١٤.

(٢) خالف النحاة في هذه المسألة الأخفش الصغير حيث ذهب إلى عدم الجواز «لأن النفي له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي» مع ج٢/٢٨٦، ٢٨٨، مغنى ج٢/٣٧٤، الأشباه ج٤/١٦٧، شرح الأشموني ج٢/٤٠٧ وما بعدها، حاشية يس ج٢/٢٣٠، وقال أبو حيان: «إلا أن يكون تمييزاً، فلا يجوز تقديمه على مذهب سيويه والجمهور لا تقول: عرقاً لن يتصبب زيد» ارتشاف ج٢/٣٩٢، فاستثنى من الجواز التمييز ونقله عنه في حاشية الصبان ج٢/٤٠٧.

(٣) شرح الأشموني ج٢/٤٠٧ وما بعدها.

(٤) خالف في المسألة الكسائي حيث ذهب إلى أنه يجوز أن يتقدم معمول معمولها عليها فيقال: جئت النحو كى أتعلم. انظر مع ج٢/٢٩٢ وما بعدها، شرح التسهيل ج٤/١٥، ١٨، ارتشاف ج٢/٣٩٥.

(٥) شرح التسهيل ج٤/١٨.

(٦) ارتشاف ج٢/٣٩٥، وفي الأشباه نسب المذهب إلى الجمهور دون نص على مخالفة الكسائي. انظر ج٤/١٦٧.

(٧) مع ج٢/٢٩٢، الأشباه ج٤/١٦٧.

(٨) سورة الحشر آية ١.

وبها معاً كقولہ :

أردت لكيا لا ترى لي عشرة ومن ذا الذي يُعطى الكمال فيكمل^(١)

(١٢٣) ذهب البصريون وهشام ومن وافقه من الكوفيين^(٢) إلى أنه لا يجوز الفصل بين « كى » ومعمولها بغير « لا » النافية أو « ما » الزائدة أو بهما معاً « في الاختيار »^(٣).

(١٢٤) « مذهب الجمهور وسيبويه والأخفش وأبى على أن « علم » الباقية على موضعها^(٤)، لا تقع « أن » بعدها^(٥)؛ « فإنها حيثئذ المخففة من الثقيلة نحو^(٦) : ﴿ عَلِمَ أَنْ

(١) مع ج ٢/ ٢٩٢، ونقله في حاشية يس ج ٢/ ٢٣١، وفي حاشية الصبان ج ٣/ ٤١٢.

(٢) خالف الفريقين في هذه المسألة الكسائي : « ذهب الكسائي إلى جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل الذى دخلت عليه، وبالقسم وبالشرط الملاصق لها، فيظل عملها فتقول، أزورك كى زيدا تكرم وأزورك كى والله تزورنى، وأزورك كى إلا تكافتنى أكرمك » ارتشاف ج ٢/ ٣٩٤، ونقله عنه في الجمع. انظر ج ٢/ ٢٩٢، ونقله عن الجمع في حاشية يس ج ٢/ ٢٣١ وما بعدها، وفي حاشية الصبان ج ٣/ ٤١٢، وانظر الأشباه ج ٥/ ٢٢، إذن الكسائي يذهب إلى جواز الفصل بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط الملاصق، وهذا الفصل يبطل - عنده - عملها، وقال ابن مالك في التسهيل : « ولا يبطل عملها الفصل خلافاً للكسائي » وقال ابنه بدر الدين في شرح هذه العبارة : « ولا يجوز تقديم معمول معمولها عليها خلافاً للكسائي، وقد يفصل به أو ببجملته شرطية فيبقى النصب قال الشيخ رحمه الله : من كلامهم : جئت كى فيك أرغب وجئت كى إن تحسن أزورك بنصب أرغب وأزورك، والكسائي يميز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما » انظر شرح التسهيل ج ٤/ ١٥ وما بعدها، ففى هذا النص يميز ابن مالك وابنه الفصل بمعمول الفعل وبالجملته الشرطية مع بقاء العمل، في حين أن الكسائي يميز الفصل لكن مع إبطال العمل، وقال أبو حيان معقباً على كلام ابن مالك وابنه : « وهذا الذى قاله ابن مالك وشرحه ابنه موافقه عليه قول ثالث لم يتقدم إليه » ارتشاف ج ٢/ ٣٩٥، وانظر الأشباه ج ٥/ ٢٢، مع ج ٢/ ٢٩٢، وحاشية الصبان ج ٣/ ٤١٢، حاشية يس ج ٢/ ٢٣٢.

(٣) مع ج ٢/ ٢٩٢، حاشية يس ج ٢/ ٢٣٢، حاشية الصبان ج ٣/ ٤١٢.

(٤) خالف الجمهور في هذه المسألة الفراء وابن الأنبارى : « ذهب الفراء وابن الأنبارى إلى جواز نصب المضارع بعد علم غير متأول، تمسكاً بمثل قراءة مجاهد : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾. انظر شرح التسهيل ج ٤/ ١١ وما بعدها، ارتشاف ج ٢/ ٣٨٨، شرح التصريح ج ٢/ ٢٣٤، شرح الأشموني ج ٣/ ٤١٤ وما بعدها، حاشية الصبان ج ٣/ ٤١٤، واقتصر في الجمع على ذكر مخالفة الفراء. انظر ج ٢/ ٢٨٢، كما خالف المبرد أيضاً : « وذهب المبرد إلى أن التى تنصب المضارع لا تقع بعد لفظ العلم أصلاً » ارتشاف ج ٢/ ٣٨٨، شرح التصريح ج ٢/ ٢٣٣ وما بعدها، مع ج ٢/ ٢٨٢، حاشية الصبان ج ٣/ ٤١٤.

(٥) ارتشاف ج ٢/ ٣٨٨.

(٦) سورة المزمل آية ٢٠.

سَيَكُونُ^(١) » « فإن أول بالظن جاز ذلك نحو : ما علمت إلا أن تقوم، المعنى ما أشرت إليك إلا بأن تقوم^(٢) ».

(١٢٥) ذهب النحاة^(٣) إلى أن « أن » الناصبة للمضارع « توصل بالفعل المتصرف ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً نحو : أعجبنى أن قمت، وأريد أن تقوم، وكتبت إليه بأن قم^(٤) » وبالنهى نحو : كتبت إليه بأن لا تفعل^(٥).

(١٢٦) ذهب الجمهور^(٦) إلى أن « أن » الزائدة لا تعمل « لأنها لا تختص، بدليل دخولها على الفعل الماضى في قوله : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾^(٧) ولا يعمل إلا المختص^(٨).

(١) مع ج ٢/ ٢٨٢.

(٢) ارتشاف ج ٢/ ٣٨٨.

(٣) خالف النحاة في هذه المسألة ابن طاهر حيث ذهب إلى أن الموصولة بالماضى والأمر « غيرها بدليلين، أحدهما : أن اللامخلة على المضارع تخلصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف، والثاني : أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب، كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطية ولا قائل به » مفتى / ٤٣ وما بعدها، وواضح من عبارة المفتى أن ابن طاهر يخالف في كون الموصولة بالماضى والأمر غير الموصولة بالمضارع، وفي الجمع أنه يخالف في كون الموصولة بالماضى والأمر والنهى غير الموصولة بالمضارع. انظر ج ٢/ ٢٨١ وما بعدها، وفي الارتشاف « وهى التى توصل بالماضى خلافاً لابن طاهر » ج ٢/ ٣٨٧ فجعله مخالفاً في الموصول بالماضى فقط، ومثله في حاشية الصبان ج ١/ ٢٨٠، وفي شرح التصريح « وهى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضياً كان أم مضارعاً اتفاقاً أو أمراً على الأصح » ج ١/ ١٣٠، وقال يس في حاشيته عليه : « قوله : اتفاقاً : قال الدنوشرى : فيه نظر بالنسبة للماضى فقد حكى الموضح في المفتى أن اللامخلة عليه غيرها... فالخلاف كما هو جار في الأمر جار في الماضى » ج ١/ ١٣٠، هذا عن مذهب ابن طاهر.

وقال في المفتى : « كونها توصل بالأمر والمخالف في ذلك أبو حيان زعم أنها لا توصل به، وأن كل شئ سمع من ذلك فـ « أن » فيه تفسيرية، واستدل بدليلين، أحدهما : أنها إذا قدرنا بالمصدر فـ « أن » معنى الأمر، والثاني : أنها لم يقعاً فاعلا ولا مفعولاً، لا يصح « أعجبنى أن قم » ولا « كرهت أن قم » كما يصح ذلك مع الماضى ومع المضارع^(٩) / ٤٤، وانظر مع ج ١/ ٢٦٣ وما بعدها، حاشية الصبان ج ١/ ٢٨٠، هذا، والذي في الارتشاف : « وقالوا : توصل بالأمر » ج ١/ ٥١٨، ج ٢/ ٣٨٧.

(٤) مع ج ١/ ٢٦٤.

(٥) ارتشاف ج ٢/ ٣٨٧، مع ج ٢/ ٢٨١، حاشية الصبان ج ١/ ٢٨٠.

(٦) خالف الجمهور في هذه المسألة الأخفش : « ذهب الأخفش إلى أن « أن » في قوله تعالى ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُقْبِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٤٦] زائدة، وقد نصبت المضارع حملاً على « أن » المصدرية... قال : لأن التقدير : وما لنا لا نقاتل، كما جاء في موضع آخر : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ [المائدة : ٨٤]، ﴿ مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْيَ ﴾ [النمل : ٢٠] » شرح التسهيل ج ٤/ ١١ وما بعدها، ارتشاف ج ٢/ ٣٩٠، شرح التصريح ج ٢/ ٢٣٣، مع ج ٢/ ٢٨٣، شرح الأشموني ج ٣/ ٤١٩ وما بعدها.

(٧) سورة يوسف آية ٩٦.

(٨) مع ج ١/ ٢٨٣.

بفعله في جزم الجواب لا في نصبه ^(١) « فيكون لهما جواب مجزوم ، كقولهم : حسبك ينم الناس ، وانتقى الله امرؤ فعل خيراً يشب عليه ؛ لأنه بمعنى : اكتف ، وليتق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ » ^(٢) فيغفر جزم لأنه جواب لتؤمنون لكونه في معنى آمنوا ^(٣) .

(١٢٧) لا خلاف بين النحاة ^(١) في جواز نصب الفعل المضارع جواباً للأمر « نحو : اضرب زيداً فيستقيم » ^(٢) .

(١٢٨) ذهب النحاة ^(٣) إلى أن « شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع « إن تفعل » ... فيمتنع الجزم في نحو : أحسن إلى لا أحسن إليك ، فإنه لا يجوز : إن تحسن إلى لا أحسن إليك لكونه غير مناسب » ^(٤) « أن يكون شرطاً وجزاء ؛ لأن مقتضى الإحسان لا يترتب عليه عدم الإحسان » ^(٥) .

(١٢٩) ذهب النحاة ^(٦) إلى أن « الأمر المدلول عليه بخبر أو اسم فعل ، كالمدلول عليه

(١) قال في الارتشاف : « لا نعلم خلافاً في جواز ذلك ، إلا ما نقل عن العلاء بن سيابة قالوا : وهو معلم الفراء أنه كان لا يميز ذلك » جـ ٢/٤٠٨ ونقله عنه في مع جـ ٢/٣٠٥ ، وفي الأشباه جـ ٥/٢٣ ، وحاشية يس جـ ٢/٢٣٩ .

(٢) ارتشاف جـ ٢/٤٠٨ .

(٣) خالف النحاة في هذه المسألة الكسائي حيث لم يشترط للجزم صحة وضع « إن تفعل » فهو يجزم من غير تقدير نحو : أحسن إلى أحسن إليك . قال في التسهيل : « فإن لم يحسن إقامة : « إن تفعل » ... مقام الأمر ... لم يجزم ... خلافاً للكسائي » انظر شرح التسهيل جـ ٤/٤١ .

وقال في شرح الأشموني : « وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه » جـ ٣/٤٥٦ ، بمعنى في الأمر . وقال في حاشية الصبان : « قوله : يوهم إجراء إلخ ، قال الدماميني : فيجوز عنده أى : الكسائي : أسلم تدخل النار : بمعنى إن لم تسلم تدخل النار ، ويجريان خلاف الكسائي فيه أيضا صرح صاحب المجمع والرضي ... » جـ ٣/٤٥٦ ، وانظر مع جـ ٢/٣١٦ .

(٤) شرح الأشموني جـ ٣/٤٥٦ .

(٥) مع جـ ٢/٣١٦ .

(٦) خالف النحاة في هذه المسألة الكسائي « أجاز الكسائي أن يكون للأمر بلفظ الخبر ولاسم الفعل جواب منصوب بعد الفاء نحو : صه فأحدثك ونزال فأنزل ، وحسبك الحديث فينام الناس ... لم يوافق الكسائي فيما ذهب إليه أحد إلا أن بعض أصحاب كتاب سيويه ، وهو أبو الحسن ابن عصفور أجاز نصب جواب اسم الفعل المشتق من مصدر نحو : نزال ودراك ، ولم يجز نصب جواب الأمر بلفظ الخبر ، ولا نصب جواب اسم الفعل غير المشتق » شرح التسهيل جـ ٤/٤١ . إذن فابن عصفور لم يوافق الكسائي إلا في جواز نصب جواب اسم الفعل المشتق من مصدر فقط ووافق النحاة في غيره . ومثل ما في شرح التسهيل في شرح التصريح جـ ٢/٢٢٣ ، شرح الأشموني جـ ٣/٤٥٧ مع إضافتهما : موافقة ابن جني لابن عصفور فيما ذهب إليه .

(١) التسهيل : انظر شرح التسهيل جـ ٤/٤١ .

(٢) سورة الصنف آية ١١ ، ١٢ .

(٣) شرح التسهيل جـ ٤/٤١ .

عوامل الجزم

(١٣٠) اتفق النحاة^(١) « على أن أداة الشرط عاملة الجزم في فعل الشرط »^(٢).

(١٣١) ذهب الجمهور^(٣) إلى أنه لا يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً إلا في الضرورة « كقوله :

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتم أنفس الأعداء إرهاباً »^(٤)

العدد

(١٣٢) ذهب الجمهور^(١) إلى أن العدد المصاغ على وزن فاعل إذا استعمل « مضافاً لما هو مصوغ منه ، كثنائي اثنين وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة »^(٢) فإن هذا المصوغ لا يجوز إعماله في أصله المأخوذ منه « لأنه لا فعل له ، لم يقولوا : ثلث الثلاثة ولا ربعت الأربعة وعمل اسم الفاعل فرع الفعل »^(٣).

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة الأخفش في أحد قوليه والكسائي وقطرب وثلعب ، حيث ذهبوا إلى « جواز إعماله فتقول : ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة » ارتشاف ج ١/٣٦٧ ، شرح التصريح ج ٢/٢٧٦ ، جمع ج ٣/٢٢٤ ، شرح الأشموني ج ٤/١٠٥ .

أقول : إن المرجع الوحيد الذي ذكر قولين للأخفش في هذه المسألة هو الارتشاف ، فقد قال بعد العبارة السابقة : « وقال الأخفش في قوله الموافق للجمهور : العرب لا تقول : خامس خمسة غداً بالنصب ، ولا ثاني اثنين غداً بالنصب » ج ١/٣٦٧ . ولم يذكر في شرح التسهيل سوى مخالفة الأخفش فقط ، ولم يذكر مخالفة لغيره . انظر ج ٢/٤١٢ ، وفي شرح المفصل نسب القول بعدم الإعمال إلى الأكثر دون ذكر للمخالف . انظر ج ٦/٣٦ .

وقال في شرح التسهيل : « إلا أن يكون ثانياً ، فإن العرب تقول : ثبت الرجلين إذا كنت الثاني منهما فمن قال : ثاني اثنين بهذا المعنى عُذِر ؛ لأن له فعلاً ، ومن قال : ثالث ثلاثة ، لم يعذر ؛ لأنه لا فعل له » ج ٢/٤١٢ ، فهو إذن يلتصم العذر لمن نصب الثاني إذا كان الثاني منهما ، وقد عد هذا منه مخالفة للجمهور عند كل من السيوطي في الجمع ج ٣/٢٢٤ ، وابن هشام : انظر شرح التصريح ج ٢/٢٧٦ ، والأشموني : انظر شرحه ج ٤/١٠٥ .

(٢) جمع ج ٣/٢٢٤ .

(٣) السابق .

(١) قال في الارتشاف : « وشذ المازني ، فعنه في قول : إنه مبني ، هو وفعل الجزاء ، وعنه في قول : معرب وفعل الجزاء مبني » ج ٢/٥٥٧ ، الأشباه ج ٥/٢٥ ، جمع ج ٢/٤٦١ .
وقال في شرح التصريح : « وقيل : الشرط والجزاء تجازما ... وهذا نقله ابن جنى عن الأخفش » ج ٢/٢٤٨ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٤/٢٣ .

(٢) ارتشاف ج ٢/٥٥٧ ، شرح المفصل ج ٧/٤١ ، جمع ج ٢/٤٦١ ، شرح الأشموني ج ٢/٢٣ .

(٣) خالف الجمهور في هذه المسألة الفراء وتبعه ابن مالك حيث أجازا ذلك في الاختيار . انظر جمع ج ٢/٤٥٤ ، شرح الأشموني ج ٤/٢٤ . ونسب المذهب إلى الجمهور دون ذكر للمخالف في حاشية الصبان ج ٤/٢٤ .

وقال في شرح التصريح : « ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار » ج ٢/٢٤٩ فلم يخص ابن مالك بالاتباع .

(٤) جمع ج ٢/٤٥٤ .

كم وكأين وكذا

(١٣٣) اتفق النحاة على أن تميز كذا « لا يجوز جره بمن »^(١).

المقصود والممدود

(١٣٤) « قال الجمهور^(١) : يجوز قصر الممدود في الضرورة مطلقاً »^(٢).

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة الفراء حيث منعه « فيما له قياس يوجب مده نحو : فعلاء ؛ لأن فعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدوداً فلا يجوز عنده أن يقصر للضرورة » شرح التصريح ج ٢ / ٢٩٤ ، الإنصاف ج ٢ / ٧٤٥ وما بعدها ، مع ج ٣ / ٢٤٠ ، شرح الأشموني ج ٤ / ١٥٤ .
وقال في الارتشاف : « خلافاً للكسائي والفراء إذ زعموا أن : العرب لا تكاد تقصر ممدوداً في رفع ولا جر » ج ٣ / ٣٠١ ، ونقل عن الكسائي فقط جواز القصر في النصب « وقال الكسائي : في النصب فقط » مع ج ٣ / ٢٤٠ ، وليس كما في الارتشاف عن الكسائي والفراء معاً . وأضاف في المجمع أيضاً « واستثنى ابن هشام فيما رأيته بخطه في حواشي شرح الألفية لابن الناظم نحو « سواء » قال : لأنهم قالوا فيه : سوى بالضم والكسر مع القصر فيهما وحيث فتحوا مدوا لا غير ، فليس لك أن تفتح وتقصر للضرورة ... وغيره لم يستثن ذلك » ج ٣ / ٢٤٠ ، فابن هشام يستثنى « سواء » حالة فتحها من جواز القصر للضرورة ، هذا ، وقد حكى ابن مالك الإجماع على جواز القصر في الضرورة بقوله : « وقصر ذي المد اضطراباً مجمع عليه » انظر شرح الأشموني ج ٤ / ١٥٤ ، وتابعه في حكاية الإجماع ابن هشام . انظر شرح التصريح ج ٢ / ٢٩٣ ، ومثلها السيوطي في الاقتراح . انظر الإصباح في شرح الاقتراح / ٤٠٥ وما بعدها .

(٢) ارتشاف ج ١ / ٢٣٧ .

(١) مع ج ٢ / ٢٨٠ ، اتلاف / ٩٨ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٨١ ، شرح الأشموني ج ٤ / ١٢٢ .
وقال يس : « قوله أشار الناظم بقوله : « كم كأين إلخ » فيه أن كلام الناظم يقتضي أنه يجوز في تميز كذا الجر بمن ؛ لأنه جعل الوجهين لكل من كأين وكذا ، والموضح أوجب في تميز كذا النصب » حاشية يس ج ٢ / ٢٨١ .

جمع التكسير

(١٣٥) « لا خلاف في جموع الكثرة أنها لا تجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس، إذا لم تختلف أنواعها »^(١) « وسواء في اسم الجنس ما ميز واحده بالتاء، وما ليس كذلك »^(٢).

(١٣٦) ذهب الأكثرون^(٣) إلى أن جموع القلة « ينقاس جمعها »^(٤).

(١٣٧) ذهب الجمهور^(٥) إلى أن ما كان على فَعْل نحو: صحب وركب وطير مما يخالف أوزان الجمع: « فهو اسم جمع ... لأن فعلاً ليس من أبنية الكلمة »^(٦).

التصغير

(١٣٨) ذهب الجمهور^(١) إلى أنه « إذا سميت مذكراً بمؤنث ... لا تلحقه التاء نحو: أذن تقول: أذين »^(٢) « إذا صغر، اعتباراً بما آل إليه من التذكير »^(٣).

(١٣٩) ذهب الجمهور^(٤) إلى أن ألف التأنيث الممدودة خامسة أو سادسة كإقلاء وبرنساء لا يجوز فيها عند التصغير « إلا الإقرار فيقال: بُؤَيْقلاء وبُرْنِساء »^(٥).

(١٤٠) ذهب الجمهور^(٦) إلى أنه « يصغر اسم الجمع على لفظه، تقول في قوم ورهط وثوم: قويم ورهيط وثويم، وسواء كان له واحد من لفظه، كركب وصحب وسفر وظئر. أم لم يكن »^(٧).

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة يونس « وذهب يونس إلى أنه تلحقه التاء فتقول: أذينة » ارتشاف ج١/ ١٨٠ « اعتباراً بأصله، واحتج بقولهم: عروة بن أذينة ومالك بن نويرة وعيينة بن حصن، فإنها أسماء مذكرين أعلام قد دخلتها التاء وأصلها مؤنث » همع ج٣/ ٣٤٨، شرح الأشموني ج٤/ ٢٤٢، وقال في المجمع عن ابن الأنباري: « وذهب ... إلى أنه يعتبر في العلم ما نقل عنه » ج٣/ ٣٤٨ ومثله في شرح الأشموني ج٤/ ٢٤٢.

(٢) ارتشاف ج١/ ١٨٠.

(٣) همع ج٣/ ٣٤٨.

(٤) خالف الجمهور في هذه المسألة ابن الأنباري « إذ يميز حذفها ويعوض منها التاء فيقول: بويقلعة وبرنسة » ارتشاف ج١/ ١٨١، همع ج٣/ ٣٤٨، شرح الأشموني ج٤/ ٢٤٣.

(٥) همع ج٣/ ٣٤٨.

(٦) خالف الجمهور الأخفش « فيما له واحد من لفظه ترد إليه تقول: رويكب ومسيفر وصويجب وظويئر » ارتشاف ج١/ ١٨٢ « بناء على قوله: إن فعلاً جمع » همع ج٣/ ٣٤٨ وما بعدها، الأشياء ج٣/ ٣٦٠.

وقال في الارتشاف في موضع آخر: « وذكر الأخفش في الأوسط ... قال: وإن صغرت شيئاً من هذا على واحد، فهو جائز على قبحه. انتهى، وهذا مخالف لما فعل السيرافي وغيره عن الأخفش أنه لا يميز تصغيره على لفظه، وأنه يرد إلى الواحد، ويجري مجرى الجموع المكسرة » ج١/ ١٩٢، فهذا النقل عن الأوسط ينسب إلى الأخفش القول بجواز التصغير على الواحد مع قبحه، وما نقل عن السيرافي وغيره ينسب إليه وجوب الرد إلى الواحد قبل التصغير، مما يتفق مع النقل الأول عن الارتشاف ونقل المجمع والأشياء في بداية هذه الحاشية (٦).

(٧) ارتشاف ج١/ ١٨٢.

(١) ارتشاف ج١/ ٢١٨، همع ج٣/ ٣٣٤، وفي حاشية الصبان لم يذكر عدم وجود الخلاف في أسماء المصادر، ونص عليه في جموع الكثرة وأسماء الأجناس التي لم تختلف أنواعها. انظر ج٤/ ٢١٤.

(٢) همع ج٣/ ٣٣٤.

(٣) قال في الارتشاف: « ومذهب الجرمي أنه لا ينقاس جمع الجمع مطلقاً، لا جمع القلة ولا جمع الكثرة، ولا يجمع من المجموع إلا ما جمعوا، وبهذا فسر السيرافي كلام سيوييه، وهو اختيار ابن عصفور » ج١/ ٢١٨. وفي المجمع نسب المذهب إلى الأكثرين، ولم ينسب المخالفة إلى الجرمي بل ذكر أنها اختيار ابن عصفور فقط. انظر ج٣/ ٣٣٥، ومثله في حاشية الصبان ج٤/ ٢١٤.

(٤) ارتشاف ج١/ ٢١٨.

(٥) خالف في هذه المسألة الأخفش « فيما كان على فَعْل كركب وطير وصحب ونحوها، فقال: إنها جموع تكسير لراكب وطائر وصاحب لا أسماء جموع » همع ج٣/ ٣٣٨، ارتشاف ج١/ ١٩٢، الأشياء ج٣/ ٣٦٠، شرح الأشموني ج٤/ ٢٠٥، ٢١٧ وما بعدها، وحاشية الصبان ج٤/ ٢١٨.

(٦) شرح الأشموني ج١/ ٢١٨، ونسب المذهب إلى سيوييه في ج٤/ ٢٠٥.

النسب

(١٤١) لا خلاف بين النحاة في أنه « إذا كان الاسم على زنة فَعَل ساكن العين معتل اللام بالياء أو الواو وليس في آخره تاء التأنيث نحو: غزو ونحو وظَبَى ورمى، فالنسبة إليه على لفظه من غير تغيير نحو « غزوى ونحوى وظبى ورمى »^(١) « لأن ما قبلها ساكن فهي لذلك في حكم الصحيح تتصرف بوجوه الإعراب قبل النسب فلم تتغير كما لم يتغير الصحيح »^(٢) وكلمة « فهي » في العبارة تعود على اللام.

(١٤٢) « لا خلاف بينهم أنه ينسب إلى ... عَدُوَّ عَدُوَّى »^(٣) لأن فعول ليس « فيه إلا النسبة على لفظه من غير تغيير »^(٤).

الوقف

(١٤٣) ذهب الجمهور^(١) إلى أن نون « إذن » تبدل عند الوقف « ألفا، تشبيها لها بتتوين المنصوب »^(٢)، وأنها تكتب « بالالف »^(٣) وكذا رسمت في المصاحف «^(٤)».

(١) خالف الجمهور في هذه المسألة المازني والمبرد حيث ذهب إلى أنه يوقف عليها: « بالنون لأنها كنون لن وإن » مغنى / ٣١، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٢٦، ج ٤ / ٢٩٠، الأشباه ج ٣ / ٣٦١، وزاد في شرح التصريح: « واختاره ابن عصفور » ج ٢ / ٣٣٩، حاشية الصبان ج ٤ / ٢٩٠، ونسبه في الارتشاف إلى بعضهم: « وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون » ج ١ / ٣٩٣، مع ج ٣ / ٣٨٩.

(٢) مغنى / ٣١.

(٣) خالف في هذا المازني والمبرد حيث ذهب إلى أنها تكتب بالنون. انظر مغنى / ٣١، الأشباه ج ٣ / ٣٦١ وما بعدها، شرح التصريح ج ٢ / ٣٣٩ وقال فيه: « واختاره ابن عصفور ». كما خالف الفراء حيث ذهب إلى أنها « إن عملت كتبت بالالف، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف » مغنى / ٣١، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٢٦، ج ٤ / ٢٩٠. وفي الجمع لم يذكر تبعية ابن خروف للفراء، بل ذكر الفراء فقط. انظر ج ٣ / ٤٦١. هذا، وما نسب إلى المازني والمبرد من كتابتها بالنون قال عنه في الجمع: « قال أبو حيان في شرحه: وهذا مذهب المازني، قال: وذهب المبرد والأكثر إلى أنها تكتب بالنون » ج ٣ / ٤٦١، فنسب المذهب للمازني وجعل المخالف المبرد والأكثرين، في حين أنه نسب المذهب إلى الجمهور والمخالفة إلى المازني والمبرد في الأشباه ج ٣ / ٣٦١، وفي حاشية الصبان « وعزاه أبو حيان إلى الجمهور » ج ٣ / ٤٢٦.

وقال في شرح الأشموني: « تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والأكثر وصححه ابن عصفور » ج ٤ / ٢٩٠، فنسب قول المبرد إلى الأكثرين، في حين أنه نسب كتابتها بالالف إلى الجمهور ج ٣ / ٤٢٦، وعقب الصبان على هذا قائلا: « وبهذا يبحث فيها حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالالف، ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكاية عنهم بقليل، وقد عزا الشارح في باب التواصب كتابتها بالالف إلى الجمهور، فالذي ينبغي أن القولين الأولين في رسمها مبنيان على الخلاف الأول فمن يقف بالالف يكتبها بالالف، ومن يقف بالنون يكتبها بالنون » ج ٤ / ٢٩١.

(٤) مغنى / ٣١.

(١) شرح المفصل ج ٥ / ١٣٥، مع ج ٣ / ٣٦٥، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٤ / ٢٥٥.

(٢) شرح المفصل ج ٥ / ١٥٣.

(٣) شرح المفصل ج ٥ / ١٤٧، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٦٢، حاشية الصبان ج ٤ / ٢٦٢، مع ج ٣ / ٣٦٢.

(٤) مع ج ٣ / ٣٦٢.

الإمالة

(١٤٤) ذهب الأكثرون ^(١) إلى أن الكسرة « في باب الإمالة أقوى من الياء » ^(٢) « لأنها تجلب الإمالة ظاهرة ومقدرة » ^(٣).

(١٤٥) لا خلاف بين النحاة في إمالة الألف من حروف التهجي التي في أوائل السور إن « كان في وسطها ألف نحو : كاف وصاد » ^(٤).

(١) خالف الأكثرين في هذه المسألة ابن السراج ، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة « ارتشاف ج١/٢٣٨ ، « لأنها حرف والكسرة بعضها » مع ج٣/٣٧٨ ، شرح الأشموني ج٤/٣١١ .

(٢) ارتشاف ج١/٢٣٨ .

(٣) مع ج٣/٣٧٨ .

(٤) ارتشاف ج١/٢٤٤ ، مع ج٣/٣٨٥ ، شرح الأشموني ج٤/٣٣١ .

التصريف

(١٤٦) « اصطلح النحاة على أن يزنوا بلفظ « الفعل » فقابلوا أول الأصول بالفاء ، وثانيها بالعين ، وثالثها باللام » ^(١) « على الترتيب ... حال كون حروف الميزان معطاة ما لموزونها من تحرك وسكون أصليين » ^(٢).

(١) ارتشاف ج١/١٧ ، مع ج٣/٤٠٩ .

(٢) شرح التصريح ج٢/٣٥٨ وفيه « ما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه » .

الإبدال

- (١٤٧) ذهب الجماعة^(١) إلى أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة وتحركتا معاً، وكانت الهمزة الثانية فاء مفتوحة فإنهم: «يبدلونها واواً فيقولون: أوْنية وأوادم وأوَمَّ من كذا»^(٢) في تصغير أئمة، وتكسیر أئدَم من الأدمة كأصْبَع، وأفعل من أمَّ.
- (١٤٨) ذهب الجماعة^(٣) إلى أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة وتحركتا معاً، وكانت الثانية مكسورة بعد ضم، فإنها «تبدل ياء لمناسبة حركتها»^(٤) نحو أُمِّم مثل أُصْبِع فتصير أُمِّم^(٥).
- (١٤٩) ذهب النحاة^(٦) إلى أنه لا يقاس على ما سمع من تصحيح «مفعول» في ذوات الواو نحو: «ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود»^(٧).



- (١) خالف الجماعة في هذه المسألة المازني حيث ذهب إلى إبدالها ياء: «فيقول أئنية في تصغير أئمة، وأيادم في تكسیر أئدَم من الأدمة كأصْبِع» ارتشاف ج ١/ ١٣١، وتقول «على رأيه: هذا أئم من هذا» مع ج ٣/ ٤٣٠، إذا بنيت أفعل من أمَّ. وانظر شرح الأشموني ج ٤/ ٤١٩.
- (٢) ارتشاف ج ١/ ١٣١.
- (٣) خالف الجماعة في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى: «إبدالها واواً لمناسبة حركة ما قبلها فتقول: أوَمَّ» مع ج ٣/ ٤٣٠، ارتشاف ج ١/ ١٣١، شرح الأشموني ج ٤/ ٤٢٠.
- (٤) مع ج ٣/ ٤٣٠.
- (٥) انظر مع ج ٣/ ٤٣٠، شرح الأشموني ج ٤/ ٤١٩.
- (٦) خالف النحاة في هذه المسألة المبرد حيث ذهب إلى أنه يقاس عليه. انظر مع ج ٣/ ٤٣٩، شرح الأشموني ج ٤/ ٤٥٥.
- وقال في الارتشاف: «والإتمام في ذوات الواو يحفظ عن البصريين... وقاس عليه الكسائي والمبرد في نقل أبي الفتح عنه، وقال المبرد في تصريفه: البصريون لا يقيسون إتمام ذوات الواو في الضرورة، ويجوز ذلك عندي في الضرورة» ج ١/ ١٥٠ وما بعدها، فنسب المذهب إلى البصريين لا إلى النحاة، وجعل مذهب المبرد جواز القياس في الضرورة فقط، هذا فيما نقل عن تصريف المبرد، أما ما نقله أبو الفتح عن المبرد فهو القياس على إطلاقه.
- (٧) شرح الأشموني ج ٤/ ٤٥٥.

مسائل متفرقة

- (١٥٠) ذهب الجماعة^(١) إلى أن حروف المعجم «تسعة وعشرون حرفاً على ما هو مشهور من عددها، أولها: الهمزة»^(٢).
- (١٥١) ذهب الجمهور^(٣) إلى أنه لا يجوز أن تقع «أى» نكرة موصوفة «لأنه لم يسمع»^(٤).
- (١٥٢) ذهب الجمهور^(٥) إلى أن «كلا» بسيطة غير مركبة، وحروفها الأربعة أصلية كاماً وحتى.
- (١٥٣) أجمع البصريون والكوفيون^(٦) على أن: «أيمن» في القسم اسم^(٧).
- (١٥٤) ذهب الجمهور^(٨) إلى أن الجملة «بعد حتى الابتدائية نحو قول امرئ القيس: سريت بهم حتى تكلم مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان ... لا محل لها من الإعراب»^(٩).

- (١) خالف الجماعة في هذه المسألة المبرد: «وكان أبو العباس المبرد يعدّها ثمانية وعشرين حرفاً أولها: الباء، وآخرها: الياء، ويدع الهمزة من أولها» شرح المفصل ج ١٠/ ١٢٦، ارتشاف ج ١/ ٤، مع ج ٣/ ٤٤٧، ٤٥٠.
- (٢) شرح المفصل ج ١٠/ ١٢٦.
- (٣) خالف الجمهور في المسألة الأخفش حيث أجاز: «وقوعها نكرة موصوفة ... نحو: مررت بأيّ كريم» مع ج ١/ ٣٠٣، شرح التسهيل ج ١/ ٢٢٠، ارتشاف ج ١/ ٥٥٠.
- (٤) مع ج ١/ ٣٠٣.
- (٥) خالف الجمهور في المسألة ثعلب: «وزعم ثعلب أنها مركبة من «كاف» التشبيه و«لا» التي للرد وزيد بعد الكاف لام لتخرج من معناها التشبيه» ارتشاف ج ٣/ ٢٦٢، مغني ج ٢/ ٢٤٩، مع ج ٢/ ٥٠٠.
- (٦) خالف النحاة في هذه المسألة الزجاج والرماني حيث ذهباً «إلى أن أيمن حرف جر» ارتشاف ج ٢/ ٤٦٩، ٤٨٠، مغني ج ١/ ١٣٦، مع ج ٢/ ٣٩٥، وفي الارتشاف في موضع آخر نص على مخالفة الزجاج فقط. انظر ج ٢/ ٤٧٦.
- (٧) انظر الارتشاف ج ٢/ ٤٧٦.
- (٨) خالف في هذه المسألة الزجاج وابن درستويه حيث ذهباً: «إلى أنها في موضع جر بحتى» ارتشاف ج ٢/ ٣٧٠ مغني ج ١/ ١٧٦، ٥٠٦، مع ج ٢/ ٢٥٨، الأشياء ج ٣/ ٤٣.
- (٩) الأشياء ج ٣/ ٤٣.

(١٥٥) ذهب الجمهور^(١) إلى أن الجملة المصدرة « بمذ أو منذ نحو قولك : ما رأيته مذ خلقه الله ... لا محل لها من الإعراب »^(٢).

(١٥٦) لا خلاف بين النحاة في أن كلمة « يد » أصلها « يَدَى بسكون العين »^(٣) ووزنها « فَعْل بسكون العين »^(٤).

تعقيب

ما يستخلص من الفصل

في هذا الفصل وردت مائة وست وخمسون مسألة ، وهي مجموع ما توصل إليه البحث من المسائل المجمع عليها بين النحاة - وفق المنهج الذي اعتمده البحث^(١) - وحتى تكتمل الفائدة فإنني قد صنفت هذه المسائل حسب عدد المخالفين في كل مسألة ، كما هو موضح بالجدول التالي :-

أرقام المسائل التي ليس فيها خلاف	أرقام المسائل التي خالف فيها عالم	مسائل خالف فيها عالمان	مسائل خالف فيها ثلاثة علماء	مسائل خالف فيها أكثر من ثلاثة علماء
٨ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٥٦ ، ١٥٦	٤ ، ٥ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٣ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥	٢ ، ٦ ، ١١ ، ١٥ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٥٧ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٥٤	١ ، ٣ ، ٧ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٣٥ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥	٢٦ ، ٣٧ ، ٤٧ ، ٥٥ ، ٧٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٩١ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥
٥٠	٤٩	٢٤	٢١	١٢
مجموع				

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي :

- ١ - أن قرابة ثلث المسائل المجمع عليها ليس فيه أي خلاف .
- ٢ - أن قرابة الثلث الثاني منها لم يخالف فيه إلا عالم واحد فقط في كل مسألة من مسائله .

(١) خالف السيرافي في هذه المسألة : « وذهب السيرافي إلى أنها في موضع نصب على الحال » ارتشاف ج٢/٢٤٣ وما بعدها ، ٣٧٥ ، مغنى / ٥٠٥ ، مع ج٢/١٦٦ وما بعدها ، الأشباه ج٣/٤١ وما بعدها .

(٢) الأشباه ج٣/٤١ .

(٣) شرح الفصل ج٥/٨٣ ، شرح التصريح ج٢/٣٣٤ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج٤/٢٧٣ .

(٤) شرح التصريح ج٢/٣٣٤ .

(١) انظر ١١ من هذا البحث .

٣- أن ما يقل قليلاً عن الثلث الأخير مقسم بين مسائل خالف فيها عالمان ، ومسائل خالف فيها ثلاثة علماء .

٤- أنه يتبقى - من مجموع المسائل - اثنتا عشرة مسألة فقط ، هي التي فيها خلاف لأكثر من ثلاثة علماء .

٥- أن مجموع المسائل المجمع عليها - وهو مائة وست وخمسون مسألة - يزيد عن ثلث مجموع المسائل المختلف فيها بين مدرستي البصرة والكوفة - وهو أربعمائة وثمان وأربعون مسألة - وفق ما توصل إليه الأستاذ الدكتور : سيد رزق الطويل - رحمه الله - في بحثه : الخلاف بين النحويين : دراسة - تحليل - تقويم ^(١) ، وهي نسبة ليست قليلة ، إذا وضعنا في الاعتبار رحابة علم النحو وسعته وتشعبه وكثرة علمائه . وبعد ذلك أقول : إن الأخفش يحتل المركز الأول في مخالفة النحاة في هذا الفصل ؛ حيث بلغ عدد المسائل التي خالفهم فيها ستا وعشرين مسألة ، ويأتي في المركز الثاني الفراء حيث بلغ عدد المسائل التي خالفهم فيها تسع عشرة مسألة ، ثم يأتي في المركز الثالث الكسائي حيث خالفهم في أربع عشرة مسألة ، ثم الفارسي حيث خالفهم في اثنتي عشرة مسألة ، ثم ابن مالك حيث خالفهم في إحدى عشرة مسألة . وهكذا . وفيما يلي جدول يبين أرقام هذه المسائل :-

أرقام المسائل التي خالف فيها الأخفش	المسائل التي خالف فيها الفراء	مسائل خالف فيها الكسائي	مسائل خالف فيها الفارسي	مسائل خالف فيها ابن مالك
٣ ، ٦ ، ٧ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٧ ، ٣٥ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٥٥ ، ٧٤ ، ٨٢ ، ٩٦ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١١٥ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٨ ، ١٥١	٢ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٧٧ ، ٨٥ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٤٣	١٧ ، ٥٧ ، ٧٠ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٩	١ ، ٤ ، ٢٦ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٧٠ ، ٨٢ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ٩٦	٣٣ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٣١
مجموع	٢٦	١٩	١٤	١١

الفصل الثاني

المسائل المجمع عليها من

نحاة البصرة

المعرب والمبني

(١) ذهب البصريون إلى « أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ؛ لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة ، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة ، وذلك نحو : ما أحسن زيدًا بالنصب في التعجب ، وبالرفع في النفي ، وبالجزم في الاستفهام ، فلولا الإعراب لوقع اللبس . بخلاف الفعل ، فإن الإلباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغه باختلاف المعاني »^(١) .

(٢) ذهب البصريون إلى أن الأفعال المضارعة « إنما أعربت لثلاثة أوجه ، أحدها : أن الفعل المضارع يكون شائعاً ، فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص ، ألا ترى أنك تقول : « يذهب » فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا قلت : « سوف يذهب » اختص بالاستقبال ، فاختص بعد شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، كما تقول : « رجل » فيصلح لجميع الرجال ، فإذا قلت : « الرجل » اختص بعد شياعه ، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، فقد شابهه من هذا الوجه .

والوجه الثاني : أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول : « إن زيدًا يقوم » كما تقول : « إن زيدًا لقائم » فلما دخلت عليه لام الابتداء ، كما تدخل على الاسم ، دل على مشابهة بينهما . . . والوجه الثالث : أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ، ألا ترى أن قولك : « يضرب » على وزن « ضارب » في حركته وسكونه ، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معرباً ، كما أن الاسم معرب »^(٢) .

(٣) ذهب البصريون^(٣) إلى أن فعل الأمر للمواجه « مبني على السكون »^(٤) ، واحتجوا

(١) مع جـ ١/ ٥٧ ، إيضاح / ٧٧ ، التبيين / ١٥٣ ، شرح الرضوي على الكافية جـ ١/ ٥٢ ، ارتشاف جـ ١/ ٤١٤ ، جـ ٢/ ٥٢٢ ، الأشباه جـ ٣/ ٣٢٥ ، شرح الأشموني جـ ١/ ١١٦ .

(٢) الإنصاف جـ ٢/ ٥٤٩ وما بعدها ، ارتشاف جـ ١/ ٤١٤ ، اتلاف / ١٢٧ ، الأشباه جـ ٣/ ٣٢٥ ، مع جـ ١/ ٦٦ ، الاقتراح / ٥٢ .

(٣) قال في شرح التسهيل : « والمشهور عن الأخفش : موافقة سيويه في الحكم على فعل الأمر بالبناء وعنه أيضاً قول آخر ، وهو أن فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر » جـ ٤/ ٦٢ وانظر ٥٧ ، وفي شرح التصريح أن الأخفش « ذهب إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر ، وأنها حذفت حذفاً مستمراً في نحو : قم واقعد » جـ ١/ ٥٥ ، حاشية الصبان جـ ١/ ١١٣ .

(٤) الإنصاف جـ ٢/ ٥٢٤ ، التبيين / ١٧٦ وما بعدها ، التبيان في إعراب القرآن جـ ١/ ٧٤ ، الإعراب =

« بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مبنى على السكون ؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والإصل في البناء أن يكون على السكون ، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بنى منها على فتحة ؛ لمشابهة ما بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء ، فكان باقياً على أصله في البناء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه مبنى أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن فعَال من أسماء الأفعال : كَنَزَالٍ وَتَرَكَ وَمَنَعَ وَنَعَاءٌ وَحَذَارٌ وَنَظَارٌ بَنَى ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر ، فنزال ناب عن انزل وتراك ناب عن اترك . . . »^(١) « فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً وإلا لما بنى ما ناب منابه »^(٢) هذا ، وقد ذهبوا إلى أن فعل الأمر « أصل برأسه »^(٣) .

(٤) ذهب البصريون إلى أن : « كلا وكلتا » فيهما إفراد لفظي « وتثنية معنوية ، والألف فيهما كالألف في : عصا ورحا »^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية أن الضمير تارة يُرَدُّ إليهما مفرداً حملاً على اللفظ ، وتارة يرد إليهما مثنى حملاً على المعنى ، فأما رد الضمير مفرداً حملاً على اللفظ فقد جاء كثيراً ، قال الله تعالى : ﴿ كَلَّمَا آلَ جَنْتَيْنِ ءَاتَتْهُمَا ﴾^(٥) فقال : ﴿ ءَاتَتْ ﴾ بالإفراد حملاً على اللفظ ؛ ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لكان يقول : « آتتا » كما هو قول : الزيدان ذهبا ، والعمران ضرباً . . . »^(٦) .

(٥) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجمع الاسم الذي آخره تاء التانيث إذا سميت به

= / ٥٨ ، ٦٣ ، ونقله عنه في الاقتراح / ٦٨ ، ارتشاف ج ١ / ٣١٥ ، اختلاف / ١٢٥ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٤٤ ، الأشباه ج ٣ / ٣٢٤ وما بعدها ، شرح المفصل ج ٧ / ٦١ وفي ج ٤ / ٣١ قال : « فعل الأمر مبنى عند المحققين » فتسب المذهب إلى المحققين .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٥٣٤ وما بعدها .

(٢) السابق / ٥٤٠ .

(٣) مع ج ١ / ٣٩ ، ٥٩ ، شرح الأسموني ج ٤ / ٣٤١ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٤٣٩ ، شرح المفصل ج ١ / ٥٤ ، ج ٣ / ٤ ، أسرار / ٢٨٦ ، ارتشاف ج ١ / ٢٥٧ ، مع ج ١ / ١٣٨ ، اختلاف / ٥٥ .

(٥) سورة الكهف آية ٣٣ .

(٦) الإنصاف ج ٢ / ٤٤١ وما بعدها .

رجلا بالواو والتون^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على امتناع جواز هذا جمع بينهما يثبت لأن في الواحدة علامة التانيث ، والواو والتون علامة التذكير . فربما جمع بالواو والتون ، لأدى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتا جنسيتين . . . ولم يسمع عن أحد من العرب أنهم قالوا : الطلحون ولا نعير ولا نعير من النحو بالواو والتون . . . »^(٢) .

(٦) ذهب البصريون إلى أن الصفة المشتركة التي لا تـ تـ تـ جمع بالواو والتون ، وعندهم أن نحو :

منا الذي هو ما إن طر شاربته والعنبي يتتبع

من النادر الذي لا يقاس عليه^(٣) .

(١) انظر الإنصاف ج ١ / ٤٠ ، التبيين / ٢١٩ ، شرح التبيين ج ١ / ١٥٠ ، اختلاف / ٣٠ ، مع ج ١ / ١٥٠ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٤١ وما بعدها .

(٣) انظر مع ج ١ / ١٥١ وما بعدها ، شرح التسهيل ج ١ / ١٥١ .

النكرة والمعرفة

(٧) ذهب البصريون إلى أن ضمير المتكلم « أنا إذا كان وحده فالألف والنون هو الاسم . . . والألف الأخيرة أتى بها في الوقف لبيان الحركة ، فهي كالهاء في اغزه وارمه ، وإذا وصلت حذفها ، كما تحذف الهاء من الوصل »^(١).

(٨) « ذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من « هو » والياء والياء من « هي » هما الاسم بمجموعهما »^(٢) واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل ، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد ؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف ، والوقف على حرف ، فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا ، وذلك محال ، فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هي الاسم »^(٣).

(٩) ذهب البصريون إلى أن ضمير المخاطب « أنت » الاسم منه الألف والنون « وهي التي كانت للمتكلم ، زيدت عليها التاء للخطاب ، وهي حرف معنى مجرد من معنى الاسمية »^(٤).

(١٠) ذهب البصريون^(٥) إلى أن الياء والكاف من « لولاي ولولاك » في موضع

(١) شرح المفصل ج ٣ / ٩٣ ، شرح التصريح ج ١ / ٩٥ ، شرح الأشموني ج ١ / ١٩٥ ، مغنى / ٤٨٧ ، مع ج ١ / ٢٠١ ، هذا ، ونسب ابن مالك القول بأن ألف « أنا » زائدة إلى الأكثرين : « زعم الأكثرين أن ألف « أنا » زائدة للوقف كزيادة هاء السكت » شرح التسهيل ج ١ / ١٤٠ ، والأمر كذلك في المغنى / ٤١ ، والأكثرين في عبارة ابن مالك المعنى بهم : الأكثرين من البصريين ؛ إذ إن مذهبه في المسألة هو مذهب الكوفيين . قال : « الصحيح أن أنا بثبوت الألف وقفا ووصلا هو الأصل » شرح التسهيل ج ١ / ١٤١ ، وانظر مع ج ١ / ٢٠١ ، شرح الأشموني ج ١ / ١٩٥ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٦٧٧ ، شرح المفصل ج ٣ / ٩٦ ، شرح التصريح ج ١ / ٩٦ ، ١٠٣ ، اختلاف / ٦٥ ، شرح الأشموني ج ١ / ١٩٥ ، هذا ، وقد نسب في بعض المراجع القول بأن « الهاء وحدها هي الاسم فيها » إلى الزجاج وابن كيسان . انظر ارتشاف ج ١ / ٤٧٣ ، مع ج ١ / ٢٠٣ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٦٨١ .

(٤) شرح المفصل ج ٣ / ٩٥ ، شرح التصريح ج ١ / ٩٦ ، ١٠٣ ، ارتشاف ج ١ / ٤٧٣ ، مع ج ١ / ٢٠١ ، شرح الأشموني ج ١ / ١٩٦ . وقد نسب في المغنى القول بأن « التاء حرف خطاب » إلى الجمهور . انظر ٤١ ، ومثله في الكوكب الدرر / ٢٠٣ .

(٥) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث قال : « الضمير مبتدأ ولولا غير جارة » مغنى / ٣٦١ ، الإنصاف ج ٢ / ٦٨٧ ، شرح التسهيل ج ٣ / ١٨٥ ، اختلاف / ٦٥ ، وما بعدها ، ونقله عن أبي البقاء =

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن المكنى في : لولاي ولولاك في موضع جر ؛ لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ؛ والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال ، ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب ؛ لأن « لولا » حرف وليس بفعل له فاعل مرفوع ، فيكون الضمير في موضع نصب ، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جر . . . »^(٢).



= في الاقتراح « فقال معظم البصريين : الياء والكاف في موضع جر ، وقال الأخفش : . . . في موضع رفع » الإصباح في شرح الاقتراح / ١٦٩ .

وقال في الهمع : « فقال سيويه والجمهور : موضعه جريها . . . وقال الأخفش : . . . موضعه رفع على الابتداء . . . وقال المبرد : هو لحن » ج ٢ / ٣٧٥ ، فلم يحدد الجمهور بكونه جمهور البصريين ، وأضاف أن المبرد ينكر التركيب أصلا ، ومثل ما في الهمع في شرح الأشموني إلا أنه نسب المذهب إلى سيويه فقط . انظر ج ٢ / ٣٠٦ وما بعدها .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٦٨٧ .

(٢) السابق / ٦٨٩ .

الموصول

(١١) ذهب البصريون إلى أن « أصل الذي » لذي « كعمى وشجى ، فاللام فاء الكلمة والذال عينها والياء لامها »^(١) .

واحتجوا بأنه يجوز تصغيرها ، والتصغير « لا يدخل إلا على اسم ثلاثي ، وقد قالوا في التصغير : اللذا ، فالياء الأولى للتصغير ، والألف كالعوض من ضم أوله والموجود بعد ذلك ثلاثة أحرف : اللام والذال والياء ، ولا يدفع المسموع وما عليه اللفظ إلا بدليل ؛ إذاً الأصل عدم الزيادة »^(٢) ويأن « له نظيراً في كلامهم نحو : شَجِيَّ وَعَمِيَّ ، وهو أقل الأصول التي تبنى عليها الأسماء ، وما نقص عن ذلك من الأسماء التي أوغلت في شبه الحروف فعلى خلاف الأصل »^(٣) .

(١٢) ذهب البصريون إلى أن نون التثنية في : « اللذين واللتين وهذين وهاتين » لا يجوز تشديدها مع الياء أى : في حالتى الجر والنصب ، وإنما يجوز التشديد مع الألف .

وقد قرئ : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ ﴾^(٤) ، ﴿ فَذَانِكَ بَرَهَانَانِ ﴾^(٥) بالتشديد فيها^(٦) .

(١٣) ذهب البصريون إلى أن : الاسم الظاهر إذا كانت فيه « الألف واللام » لا يوصل كما يوصل الذي^(٧) واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص في نفسه ، وليس كالذي ؛ لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلة

(١) شرح المفصل ج ٣ / ١٣٩ ، الإنصاف ج ٢ / ٦٧٠ ، ائتلاف / ٦٥ ، وفي الارتشاف بعد أن نسب المذهب إلى البصريين قال : « وفي البسيط : مذهب سيويه أن أصل الذي لذي » ج ١ / ٥٢٥ ، فنسب المذهب إلى سيويه .

(٢) شرح المفصل ج ٣ / ١٤٠ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٦٧٢ وما بعدها .

(٤) سورة النساء آية ١٦ .

(٥) سورة القصص آية ٣٢ .

(٦) انظر شرح التصريح ج ١ / ١٣٢ ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٤٠ ، ارتشاف ج ١ / ٥٠٦ ، ٥٢٦ ، مع ج ١ / ١٦٢ ، ائتلاف / ٨٠ .

(٧) انظر الإنصاف ج ٢ / ٧٢٢ ، ائتلاف / ٦٨ ، ارتشاف ج ١ / ٥٣٢ ، شرح التصريح ج ١ / ١٤٠ ، مع ج ١ / ٢٧٧ .

توضحه ؛ لأنه مبهم ، وإذا لم يكن في معناه فلا يجوز أن يقوم مقامه »^(١) .

كما ذهبوا إلى أنه لا توصل الأسماء المضافة إلى معرفة والنكرة المضافة إلى نكرة^(٢) .

(١٤) ذهب البصريون إلى أن « ذا » لا يكون موصولاً دون « ما » أو « من » ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل في هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالاً على الإشارة ، « والذي » وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها ، فينبغي أن لا تحمل عليها ، وهذا تمسك بالأصل »^(٤) ولذلك فقد خرجوا نحو : ﴿ وَمَا تَلَكَ يَمِينُكَ يَمُوسَى ﴾^(٥) على : « أن ﴿ يَمِينُكَ ﴾ حال من المشار إليه »^(٦) ونحو قول يزيد بن مفرغ الحميري :

عديس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

على أن « هذا اسم إشارة على أصله ، لا موصول ؛ لأن ها التنيه لا تدخل على الموصولات ، وهو مبتدأ ، وطلق خبره ، وهى جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها أى : وهذا طليق محمولاً لك »^(٧) .

(١٥) ذهب البصريون إلى أنه لا يلزم تقدم عامل « أى » الموصولة ولا استقباله^(٨)

(١) الإنصاف ج ٢ / ٧٢٤ .

(٢) انظر ارتشاف ج ١ / ٥٣٢ ، شرح التصريح ج ١ / ١٤٠ ، مع ج ١ / ٢٧٧ .

(٣) انظر ارتشاف ج ١ / ٥٢٩ ، الإنصاف ج ٢ / ٧١٧ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٨٦ ، شرح التصريح ج ١ / ١٣٩ ، ائتلاف / ٨١ ، الأشباه ج ٤ / ١٣٨ ، حاشية يس ج ١ / ١٣٩ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٧١٩ .

(٥) سورة طه آية ١٧ .

(٦) شرح التصريح ج ١ / ١٤٠ .

(٧) السابق / ١٣٩ .

(٨) انظر مع ج ١ / ٢٧٦ ، شرح التصريح ج ١ / ١٣٥ ، حاشية الصبان ج ١ / ٢٦٩ ، ونقل في الارتشاف أن لزوم الاستقبال في العامل إن كان فعلاً مذهب الجمهور : سيويه والكسائي وغيرهما ثم قال : « وزعم الأخفش أنه قد يعمل فيها الماضى إلا أنه قليل ، وفي الغرة : ما يخالف النقل قال : أى الموصولة لا يعربها عند الكوفيين إلا المستقبل تقول : سأضرب أيهم قام ، ويأتيني أيهم جلس ، ولو قلت : ضربت أيهم قام لم يحسن ، وكذلك أيهم قام لا يجوز ، وهذا جميعه يميزه البصريون ، والعامل فيها قد يتقدم وقد يتأخر نحو : أحب أيهم قرأ ، وأيهم قرأ أحب » ج ١ / ٥٣١ فما نقله عن الغرة يوافق سياق المسألة وموضوعها .

« فيجوز أحب أيهم قرأ ، ويعجبني أيهم قام »^(١) .

(١٦) ذهب البصريون إلى أن العائد في صلة غير « أي » إن كان مرفوعا ، وكان مبتدأ فإن من شروط^(٢) « جواز حذفه أن يكون في الصلة طول »^(٣) « كقول بعض العرب : ما أنا بالذي قائل لك سوءا ، أراد : ما أنا بالذي هو قائل لك سوءا »^(٤) .

(١٧) ذهب البصريون^(٥) إلى أنه لا يجوز « حذف الموصول الاسمي ، إلا إن جاء شيء منه في الشعر »^(٦) قال :

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحُه وينصره سواء

وقال :

فوالله ما نلتُم وما ينل منكم بمعتدل وفقي ولا متقارب

أي : ومن يمدحه ، وما الذي نلتُم^(٧) .

(١) مع ج ١ / ٢٧٦ .

(٢) انظر هذه الشروط في الارتشاف ج ١ / ٥٣٣ ، مع ج ١ / ٢٩٣ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٧٠ وما بعدها .

(٣) ارتشاف ج ١ / ٥٣٣ ، وقال في شرح التسهيل : « وإن عاد على غير « أي » ، ولم يكن خبره جملة ولا ظرفا ... لم يجوز حذفه عند البصريين دون استكراه إلا إذا طالت الصلة » ج ١ / ٢٠٧ ، وانظر ٢٠٤ ، فشرط في المبتدأ ألا يكون خبره جملة ولا ظرفا حتى يجوز الحذف بل إنه نسب إليهم القول بجواز الحذف مع الاستكراه ، وإن لم تطل الصلة .

وقال في الهمع : « والبصريون جعلوا ذلك نادرا » ج ١ / ٢٩٤ وانظر ٢٩١ ، وذلك تعني في العبارة : ما جاء من الحذف دون طول الصلة ، وقال عنه في المغني : « وهو شاذ عند البصريين » ٤١٣ .

وقال في شرح التصريح : « ويستثنى من اشتراط الطول : « لا سيما زيد » فإنهم جوزوا في زيد إذا رفع أن تكون « ما » موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير : لا سى الذي هو زيد ، فحذف العائد وجوبا ولم تطل الصلة ، وهو مقيس وليس بشاذ ؛ وذلك لأنهم نزلوا لا سيما منزلة إلا الاستثنائية فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة ، فإن قلت : لا سيما زيد الصالح ، فلا استثناء لطول الصلة بالنعته » ج ١ / ١٤٣ وما بعدها .

(٤) شرح التسهيل ج ١ / ٢٠٧ .

(٥) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى إجازته ومن حجته : « ﴿ مَا مَنَا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [النكبات : ٤٦] ... أي : والذي أنزل » مغني ٨١٥ وما بعدها ، ونقله عنه في حاشية يس ج ١ / ١٤٢ ، شرح التسهيل ج ١ / ٢٣٥ ، مع ج ١ / ٢٨٩ .

(٦) ارتشاف ج ١ / ٥٥٤ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٢١٢ وما بعدها .

(٧) مع ج ١ / ٢٨٩ .

الابتداء

(١٨) ذهب جمهور البصريين^(١) إلى اشتراط سبق الوصف الذي يكون مبتدأ ويرفع ما يسد مسد الخبر بنفى أو استفهام مثل : أقائم الزيدان « ولو قلت : قائم الزيدان من غير استفهام لم يجوز »^(٢) .

(١٩) ذهب البصريون^(٣) إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميرا^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يتضمن ضميرا ؛ وذلك لأنه اسم محض غير صفة ، وإذا كان عاريا عن الوصفية فينبغي أن يكون خاليا عن الضمير ؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن من الأسماء ما كان مشابها له ومتضمنا معناه كاسم الفاعل ، والصفة المشبهة به نحو : ضارب وقتل وحسن وكريم وما أشبه ذلك »^(٥) .

(١) خالف البصريين في ذلك الأخفش فلم يشترطه ، فيحسن عنده قول الشاعر :

خير بنو لب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت

انظر شرح التسهيل ج ١ / ٢٧٣ ، ارتشاف ج ٢ / ٢٦ وما بعدها ، مغني ٥٧٩ ، شرح التصريح ج ١ / ٥٧ ، ج ٢ / ٦٧ ، مع ج ١ / ٣١٠ ، الأشباه ج ٣ / ٣٣٦ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ١ / ٣٠٥ وما بعدها ، حاشية يس ج ٢ / ٦٧ ، حاشية الصبان ج ١ / ٣٠٥ .

وقد نسبت المخالفة أيضا إلى ابن السراج وسيبويه . انظر شرح المفصل ج ١ / ٩٥ .

وقال ابن مالك بعد أن نسب المخالفة إلى سيبويه : « وإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفى قبح عنده دون منع ... ومن زعم أن سيبويه لم يجوز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاما أو نفيا فقد قوله ما لم يقل » شرح التسهيل ج ١ / ٢٧٣ ، فهو إذن يجعل مذهب سيبويه جواز جعله مبتدأ دون استفهام أو نفى لكنه يقبح ، ولكنه على أي حال يقول بالجواز دون سبق استفهام أو نفى . هذا ما يفهم من قول ابن مالك ، وفي المغني نسب المذهب إلى الجمهور على إطلاقه دون أن يخصه بالبصريين / ٦١٢ .

وفي الائتلاف نسبة إلى البصريين دون مخالفة . انظر / ٧٩ .

(٢) شرح المفصل ج ١ / ٩٥ .

(٣) ذكرت بعض المصادر مخالفة الرمانى للبصريين في هذه المسألة فذكرت أنه قد ذهب إلى أن الخبر يتحمل ضميرا إن كان اسما محضا . انظر الإنصاف ج ١ / ٥٦ ، أسرار / ٧٢ ، التبيين / ٢٣٦ ، ائتلاف / ٣١ ، ونقله في الهمع عن صاحب البسيط ج ١ / ٣١٢ ، وفي شرح المفصل : « والصحيح الأول ، وعليه الأكثر من أصحابنا » ج ١ / ٨٨ ، يعني بالأول : كونه لا يتحمل ضميرا ، ونسب المذهب إلى الجمهور من البصريين في شرح التصريح دون نص على المخالف . انظر ج ١ / ١٦٠ .

(٤) شرح التسهيل ج ١ / ٣٠٧ ، مع ج ١ / ٣١٢ ، مغني ٦٤١ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ١ / ٣١٤ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ١ / ٣١٤ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٥٦ .

(٢٠) ذهب البصريون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : « هند زيد ضاربتة هي » يجب إبرازه ^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له ... أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير ؛ إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير ، وإنما يضمير فيها شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو : « ضارب وقاتل » والصفة المشبهة به نحو « حسن وشديد » وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشئ يكون أضعف منه في ذلك الشئ ، فلو قلنا : إنه يتحمل الضمير في كل حالة ، إذا جرى على من هو له ، وإذا جرى على غير من هو له ؛ لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز » ^(٢).

(٢١) ذهب البصريون إلى أنه إذا أخبر بظرف الزمان عن اسم المعنى ، وكان موقوعا في جميعه ، وهو نكرة « فرفعه أكثر من نصبه كقوله تعالى : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ تَلْتُونَ شَهْرًا ﴾ ^(٣) وكقوله تعالى : ﴿ غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ ﴾ ^(٤) وكذا الموقوع في أكثره كقوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ ^(٥) ، ولو جر هذا النوع بفي أو نصب على مقتضى الظرفية لم يمتنع » ^(٦).

(١) انظر الإنصاف ج ١ / ٥٧ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٤٧ ، شرح التسهيل ج ١ / ٣٠٧ ، مع ج ١ / ٣١٤ ، شرح التصريح ج ١ / ١٠٥ ، ١٦٢ ، شرح الأسموني ج ١ / ٣١٦ ، اتلاف / ٣٢ ، وعبر بالوصف بدلا من اسم الفاعل في / ٧٥ وما بعدها ، وفي التبيين : باسم الفاعل والصفة المشبهة به / ٢٥٩ وما بعدها ، التبيان في إعراب القرآن ج ٢ / ١٠٦٠ ، حاشية يس ج ١ / ١٤٦ ، حاشية الصبان ج ١ / ١٩٧ ، ج ٣ / ٨٣ ، الأشباه ج ٢ / ٢١٨ ، ج ٤ / ٧٠ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٥٩ وما بعدها .

(٣) سورة الأحقاف آية ١٥ .

(٤) سورة سبأ آية ١٢ .

(٥) سورة البقرة آية ١٩٧ .

(٦) شرح التسهيل ج ١ / ٣٢٠ ، وانظر ٣١٩ ، مع ج ١ / ٣٢٢ وما بعدها ، حاشية يس ج ١ / ١٦٧ .

وقال في الارتشاف : « فإن كان مستغرقا نحو : صومك اليوم ، فالبصريون يميزون فيه الرفع والنصب » ج ٢ / ٥٧ ، فلم يخص الظرف المنكر بأحكام بل إن الظرف في المثال الذي أتى به معرفة ، ولم يذكر أن من مذهبهم جواز الجر بنى كما هو في المراجع السابقة . وكذلك لم يذكر استغراق المصادر أكثر الظرف .

(٢٢) ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، المفرد والجملة ، فالمفرد نحو : قائم زيد ، وذاهب عمرو ، والجملة نحو : أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو ^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : إنها جوزنا ذلك ؛ لأنه قد جاء كثيرا في كلام العرب وأشعارهم ، فأما ما جاء من ذلك في كلامهم : فقولهم في المثل : « في بيته يؤتى الحكم » وقولهم : « في أكفانه لف الميت » و « مشنوء من يشنؤك » وحكى سيبويه « تيمى أنا » ، وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

ويروى « الأكارم » وتقديره : بنو أبنائنا بنونا » ^(٢).

(٢٣) ذهب جمهور البصريين ^(٣) إلى وجوب حذف الخبر إذا كان « المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو ، وهي نص في المعية نحو : كل رجل وضيعة » ^(٤) والتقدير مقرونان .

(٢٤) ذهب جمهور البصريين ^(٥) إلى تقدير خبر « للمبتدأ الذي يكون مصدرا عاملا في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبرا عنه » ^(٦) مثل : « ضربى زيدا قائما ، تقديره : إذ كان قائما ، إن أردت الماضي ، وإذا كان قائما ، إن أردت المستقبل » ^(٧).

(١) انظر الإنصاف ج ١ / ٦٥ ، أسرار / ٦٩ وما بعدها ، شرح المفصل ج ١ / ٩٢ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٥ ، مع ج ١ / ٣٣٤ ، التبيين / ٢٤٥ ، اتلاف / ٣٣ وما بعدها .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٦٥ وما بعدها .

(٣) خالف في ذلك الأخفش حيث قال : « إن نحو : كل رجل وضيعة ، مستغن عن تقدير خبر ؛ لأن معناه مع ضيعة ، وذلك كلام تام لا يحتاج إلى آخر » شرح التصريح ج ١ / ١٨٠ ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٢٨٢ وما بعدها ، اتلاف / ٧٦ ، شرح الأسموني ج ١ / ٣٤٤ ، ولم تذكر مخالفة في الارتشاف ج ٢ / ٣٢ ، مع ج ١ / ٣٣٨ ، بل نسب المذهب إلى البصريين .

(٤) شرح التصريح ج ١ / ١٨٠ .

(٥) خالف الأخفش البصريين في هذا التقدير حيث كان تقديره : « ضربى زيدا ضربه قائما » أى : بمصدر مضاف إلى صاحب الحال . انظر شرح التصريح ج ١ / ١٨١ ، شرح التسهيل ج ١ / ٢٨٠ ، مغنى / ٨٠٢ ، مع ج ١ / ٣٤٠ ، الأشباه ج ١ / ٣٤١ وما بعدها ، ج ٨ / ٢٨٧ .

(٦) مع ج ١ / ٣٣٩ .

(٧) السابق / ٣٤١ .

(٢٥) « ذهب البصريون ^(١) إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء » ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن الاسم بعده يرتفع بالابتداء ؛ لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء ، فلو قُدِّرَ هَاهُنَا عامل لم يكن إلا الظرف ، وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملا لوجهين ، أحدهما : أن الأصل في الظرف أن لا يعمل وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولو كان هاهنا عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل ، فتقول : إن أمامك زيدًا ... لأن عاملا لا يدخل على عامل ، فلو كان الظرف رافعا لزيد لما جاز ذلك ، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويبطل عمله ، كما لا يجوز أن تقول : « إن يقوم عمرا ، وظننت ينطلق بكرا » ، فلما تعداه العامل إلى الاسم ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَحَجِيمًا ﴾ ^(٣) ولم يرو عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب دل على ما قلناه ... » ^(٤) .



كان وأخواتها

(٢٦) ذهب البصريون إلى أن المرفوع بعد كان « مرفوع بها ، شبهت كان بالفعل الصحيح نحو : ضرب فعمل عمله » ^(١) .

(٢٧) ذهب البصريون إلى أن خبر « كان » وثاني مفعولي « ظننت » نصبا نصب المفعول ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن نصبهما نصب المفعول ؛ لأنها يقعان ضميرًا في نحو قولهم : « كُنَّا هُمْ وَإِذَا لَمْ نَكُنْهُمْ فَمَنْ ذَا يَكُونُهُمْ » قال الشاعر :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرِبْهَا الْغَوَاةُ ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مَغْنِيًا بِمَكَانِهَا
فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدْنُهُ أُمُّهُ يَلْبَانِيهَا ^(٣)

(٢٨) ذهب البصريون ^(٤) إلى أنه لا يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها وكذلك ما كان في معناها من أخواتها : ما انفك ، ما فتىء ، ما برح ^(٥) .

(١) ارتشاف ج ٢ / ٧٢ ، شرح التصريح ج ١ / ١٨٤ ، الأشباه ج ١ / ٢٩ ، مع ج ١ / ٣٥٣ ، حاشية الصبان ج ١ / ٣٥٧ .

(٢) انظر الإنصاف ج ٢ / ٨٢١ ، التبيين / ٢٩٥ ، ائتلاف / ١٢٢ ، وورد في بعض المراجع أنه يتنصب عندهم تشبيها بالمفعول . انظر شرح التصريح ج ١ / ١٨٤ ، ٣٠٨ ، حاشية الصبان ج ١ / ٣٥٧ وما بعدها ، ونسب المذهب إلى الجمهور على إطلاقه في ارتشاف ج ٢ / ٧٢ ، وفي الجمع إلى سيويه ج ٢ / ٣٥٣ ، وفي ٤٨٦ إلى البصريين .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٨٢٣ .

(٤) في الارتشاف أنه قد روى عن الأخفش « جواز التقديم مطلقا نفى بها أو غيرها » ج ٢ / ٨٧ ، وفي الائتلاف : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ما زال » وما كان في معناها من أخوات كان عليها وإليه صار أبو الحسن بن كيسان من البصريين » / ١٢٢ . فعاد ابن كيسان من البصريين ومخالفا لهم ، على حين نسب أبو حيان ابن كيسان إلى الكوفيين : « ... والفراء وابن كيسان وغيرهما من الكوفيين » ج ٣ / ١٤٤ ، ونسبه الشيخ خالد في شرح التصريح كذلك إلى الكوفيين « وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال ... » ج ١ / ١٨٩ ، وعده الشيخ محمد الطنطاوي من الذين جمعوا بين النزعتين حيث « أخذ عن أبوي العباس : المبرد وعلب » نشأة النحو / ١٧٦ .

(٥) انظر الإنصاف ج ١ / ١٥٥ ، شرح المفصل ج ٧ / ١١٣ ، شرح التسهيل ج ١ / ٣٥١ ، شرح التصريح ج ١ / ١٨٩ ، مع ج ١ / ٣٧٣ ، ارتشاف ج ٢ / ٧٥ ، شرح الأشموني ج ١ / ٣٦٨ ، الأشباه ج ٣ / ٣٣٩ وفي ١٢١ نسب المذهب إلى الجمهور ، ومثله في ارتشاف ج ٢ / ٨٧ .

(١) خالف البصريين في المسألة الأخفش في أحد قوليه والمبرد ، فقد ذهبا إلى أن الظرف هو الذي يرفع الاسم واحتجا بأن : « الأصل في قولك : أمامك زيد ، وفي الدار عمرو ، حل أمامك زيد ، وحل في الدار عمرو ، فحذف الفعل ، واكتفى بالظرف منه ، وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم به ، كما يرتفع بالفعل » الإنصاف ج ١ / ٥١ وما بعدها ، ونسب المخالفة للأخفش فقط في التبيين / ٢٣٣ ، ائتلاف / ٩٢ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٥١ .

(٣) سورة المزمل آية ١٢ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٥٢ وما بعدها .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : لا يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها لأن « ما » للنفي ، والنفي له صدر الكلام ، فجري مجرى حرف الاستفهام في أنه له صدر الكلام ، والسرف فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل ؛ فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك هاهنا »^(١).

(٢٩) « ذهب جمهور البصريين^(٢) إلى جواز تقديم خبر « ليس » عليها »^(٣).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(٤) وجه الدليل من هذه الآية أنه قدم معمول خبر « ليس » على « ليس » ، فإن قوله : ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ يتعلق بمصروف ، وقد قدمه على ﴿ لَيْسَ ﴾ ، ولو لم يجرز تقديم خبر « ليس » ، لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ؛ لأن معمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ... »^(٥).

(٣٠) ذهب جمهور البصريين^(٦) إلى أنه « لا يجوز أن يفصل بمعمول خبر « كان » بينها

(١) الإنصاف ج ١ / ١٥٩ .

(٢) قال في الإنصاف : « وزعم بعضهم أنه مذهب سيويه ، وليس بصحيح » ج ١ / ١٦٠ ، والضمير في « أنه » من العبارة يعود على القول بعدم الجواز ، فالبعض ينسب القول بعدم جواز التقديم إلى سيويه وهو ينفي قولهم هذا ، ومثله في الائتلاف ١٢٣ ، هذا ، وقد ذكر في الإنصاف أن المبرد خالف جمهور البصريين وقال بعدم الجواز ، انظر ج ١ / ١٦٠ ، شرح المفصل ج ٧ / ١١٤ ، ائتلاف ١٢٣ / ١٢٣ والخصائص ج ٢ / ٣٨٢ وما بعدها ، إلا أنه جعل المبرد مخالفا لجميع النحاة لا البصريين فقط ومثله الأشباه ج ٣ / ١٢٠ . هذا ، وقال في شرح التسهيل : « فأجازه سيويه ووافقه السيرافي والفارسي ... ومنعه ... وأبو العباس وابن السراج والجرجاني » ج ١ / ٣٥١ ، وفي الارتشاف أن المانع : « المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني » ج ٢ / ٨٧ فعلى حين جعل ابن مالك السيرافي من المجيزين جعله أبو حيان من المانعين ، وأطلق ابن مالك إجازة الفارسي ، وأبو حيان نسب إليه القولين ، هذا مع زيادة أبي حيان في المخالفين الزجاج وابن عبد الوارث ابن أخت أبي علي الفارسي ، هذا ، ومثل ما في الارتشاف في الهمع ج ١ / ٣٧٣ ، وشرح الأشموني ج ١ / ٣٧٠ ، إلا أنه لم يذكر ابن عبد الوارث .

(٣) التبيين ٣١٥ ، ونقله عنه في الأشباه ج ٢ / ٤٣٥ ، أسرار ١٤٠ هذه المراجع الثلاثة نسبت المذهب إلى الجمهور من البصريين دون نص على المخالف ، وهو الموجود كذلك في شرح التصريح ج ١ / ١٨٨ .

(٤) سورة هود آية ٨ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ١٦٢ .

(٦) خالف البصريين في هذه المسألة ابن السراج والفارسي حيث « أجازوه إن تقدم الخبر معه نحو : كان طعامك أكلا زيدا ؛ لأن معمول من كمال الخبر وكالجزء منه ، ومنعوه إن تقدم وحده نحو : كان طعامك =

١٢٥ وبين اسمها والخبر^(١) « من مفعول وحال وغيرهما إلا الظرف والمجرور ، فلا يقال : كان طعامك زيد أكلا ، ولا كان طعامك أكلا زيد »^(٢) وحلوا ما جاء من ذلك « على أن يضمير قبل المنصوب ضمير الشأن اسما »^(٣) فكان ، نحو قول الشاعر :

قنايذ هذا جون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

= زيد أكلا ؛ إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي « شرح التصريح ج ١ / ١٨٩ وما بعدها ، وفي الهمع : عبر عن المخالف بقوله : « طائفة منهم ابن السراج » ج ١ / ٣٧٥ ، وفي شرح التسهيل بقوله : « ومن الناس » ج ١ / ٣٦٧ وفي شرح الأشموني أضاف ابن عصفور إلى ابن السراج والفارسي في المخالفين . انظر ج ١ / ٣٧٤ . هذا ، ولم تذكر مخالفة ، ونسب المذهب إلى البصريين في ارتشاف ج ٢ / ٨٨ ، الأشباه ج ٣ / ١١٩ ، ائتلاف ١٣٣ .

(١) شرح التسهيل ج ١ / ٣٦٧ .

(٢) همع ج ١ / ٣٧٥ .

(٣) شرح التسهيل ج ١ / ٣٦٨ .

ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

(٣١) ذهب البصريون إلى أن « ما » في لغة أهل الحجاز « تعمل في الخبر ، وهو منصوب بها »^(١) نحو قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^(٢) واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن « ما » تنصب الخبر ، وذلك أن « ما » أشبهت « ليس » فوجب أن تعمل عمل « ليس » وعمل « ليس » الرفع والنصب ، ووجه الشبه بينهما وبين « ليس » من وجهين : أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن « ليس » تدخل على المبتدأ والخبر ، والثاني : أنها تنفى ما في الحال ، كما أن « ليس » تنفى ما في الحال ، ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين ؛ فوجب أن تجرى مجراه ؛ لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين ... »^(٣)

(٣٢) ذهب البصريون^(٤) إلى « أنه إذا اقترنت « ما » بأن يبطل عملها نحو :

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب »^(٥) و « إن » هذه عندهم زائدة كافة^(٦) .

(٣٣) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمول خبر « ما » عليها^(٧) فلا يجوز طعامك ما زيد آكل^(٨) ، واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن « ما » معناها النفي ، ويليهما الاسم والفعل ، فأشبهت حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك هاهنا « ما » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها »^(٩) .

(١) الإنصاف ج ١ / ١٦٥ ، أسرار / ١٤٣ ، التبيين / ٣٢٤ ، شرح المفصل ج ١ / ١٠٨ ، ارتشاف ج ٢ / ١٠٦ ، شرح التسهيل ج ١ / ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ائتلاف / ١٠٧ ، ١٦٥ ، شرح التصريح ج ١ / ١٩٦ ، مع ج ١ / ٣٨٩ ، حاشية الصبان ج ١ / ٣٨٨ .

(٢) سورة يوسف آية ٣١ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ١٦٦ .

(٤) قال في شرح التسهيل : « ليس لا تليها إن فإذا وليت « ما » تبأينا في الاستعمال ويبطل الإعمال دون خلاف » ج ١ / ٣٦٩ . وتعقبه أبو حيان فقال : « وليس كما ذكر بل وجوب الرفع مذنب البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز النصب » ارتشاف ج ٢ / ١٠٥ .

(٥) الأشباه ج ٣ / ٣٤٠ ، شرح التصريح ج ١ / ١٩٦ وما بعدها ، مع ج ١ / ٣٩١ .

(٦) انظر المراجع في حاشية (٥) .

(٧) انظر الإنصاف ج ١ / ١٧٢ ، التبيين / ٣٢٧ ، ارتشاف ج ٢ / ١٠٥ ، ائتلاف / ١٦٥ وما بعدها .

(٨) أوردت الخبر مرفوعا لتقدم معموله « وإذا امتنع النصب في حال تقدم الخبر ، ففى تقدم معموله أولى » مع ج ١ / ٣٩٢ .

(٩) الإنصاف ج ١ / ١٧٢ وما بعدها .

إن وأخواتها

(٣٤) ذهب البصريون إلى أن « إن » وأخواتها ترفع الخبر نحو : « إن زيدا قائم » وما أشبه ذلك^(١) .

واحتجوا بأن قالوا : « إن هذه الأحرف تعمل في الخبر ؛ وذلك لأنها قويت مشابقتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظاً ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه ... فلما أشبهت الفعل ... وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ، ويكون المرفوع مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول ، إلا أن المنصوب هاهنا قدم على المرفوع لأن عمل « إن » فرع ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع »^(٢) .

(٣٥) ذهب البصريون إلى أن « لكن » بسيطة « منتظمة من خمسة أحرف »^(٣) .

(٣٦) ذهب البصريون إلى أن : « أن » إذا وقعت جواباً لقسم فإنها تكسر « وجوبا وسواء أكان في خبرها أو في اسمها اللام أم لم تكن »^(٤) .

(٣٧) ذهب البصريون إلى جواز دخول اللام على خبر « إن » إذا كان جملة فعلية مصدرية بحرف التنفيس ، وهو سوف نحو : « إن زيدا سوف يقوم »^(٥) .

(٣٨) ذهب البصريون إلى « أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكن »^(٦) .

(١) انظر الإنصاف ج ١ / ١٧٦ ، أسرار / ١٥٠ ، ٢٤٨ ، التبيين / ٣٣٣ ، الإغراب / ٦٧ ، شرح المفصل ج ١ / ١٠١ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٤٨٨ ، ارتشاف ج ٢ / ١٢٨ ، ائتلاف / ١٦٧ ، الأشباه ج ١ / ٢٩ ، ج ٢ / ١٩٨ ، شرح التصريح ج ١ / ٢١٠ وما بعدها ، مع ج ١ / ٤٣١ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٨ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ١٧٧ وما بعدها .

(٣) ارتشاف ج ٢ / ١٢٨ ، مع ج ١ / ٤٢٦ ، مغنى / ٣٨٣ .

(٤) ارتشاف ج ٢ / ١٣٩ ، شرح التصريح ج ١ / ٢١٩ ، الأشباه ج ٣ / ٣٤٣ ، مع ج ١ / ٤٣٩ .

(٥) ارتشاف ج ٢ / ١٤٤ ، شرح المفصل ج ٩ / ٢٥ وما بعدها ، شرح التسهيل ج ٢ / ٢٩ ، مع ج ١ / ٤٤٦ ، حاشية الصبان ج ١ / ٤٣٦ .

(٦) الإنصاف ج ١ / ٢٠٩ ، التبيين / ٣٥٣ ، شرح التسهيل ج ٢ / ٢٥ ، ٢٩ ، ارتشاف ج ٢ / ١٤٦ ، مغنى / ٣٠٧ ، ٣٨٥ ، ائتلاف / ١٧٢ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين ، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن ؛ وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع إن ؛ لاتفاقهما في المعنى ؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد ، وأما لكن فمخالفة لها في المعنى . وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع إن ؛ لأن إن تقع في جواب القسم كما أن اللام تقع في جواب القسم ، وأما لكن فمخالفة لها في ذلك ؛ لأنها لا تقع في جواب القسم ؛ فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها »^(١).

(٣٩) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على موضع « إن » قبل تمام الخبر على كل حال^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت : إنك وزيد قاتلان وجب أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملاً في خبر « زيد » وتكون « إن » عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا في لفظ واحد ، فلو قلنا : إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر ، لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلك محال »^(٣).

(٤٠) ذهب البصريون إلى أن « إن » المخففة من الثقيلة تعمل النصب في الاسم^(٤).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَيُؤْفِقَنَّهِنَّ ﴾

(١) الإنصاف ج ١ / ٢١٤ .

(٢) انظر الإنصاف ج ١ / ١٨٦ ، أسرار / ١٥١ ، مغنى / ٧٩١ ، التبيين / ٣٤١ ، اتلاف / ١٦٨ . هذا ، وفي شرح التسهيل خص ابن مالك الجواز عندهم بقوله : « وهو عند البصريين مخصوص بإن ولكن » ج ٢ / ٤٨ ، ونسب المذهب في الارتشاف إلى المحققين من البصريين ج ٢ / ١٥٩ ، ومثله في شرح التصريح ج ١ / ٢٢٧ ، وفيه نسب القول بجواز العطف إلى بعض البصريين وأضاف إلى « إن » و « لكن » « أن » دون ذكر اشتراط تمام الخبر عند هؤلاء البعض ، وانظر حاشية الصبان ج ١ / ٤٤٦ ، ونسب القول بالجواز مطلقاً إلى أبي الحسن في شرح الفصل ج ٨ / ٦٩ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ١٨٧ .

(٤) انظر الإنصاف ج ١ / ١٩٥ ، شرح الفصل ج ٨ / ٧٢ ، ج ٣ / ١٣٠ وعبر فيها عن البصريين بقوله : أصحابنا ، شرح التسهيل ج ٢ / ٣٣ وما بعدها ، التبيين / ٣٤٧ ، ارتشاف ج ٢ / ١٤٩ وما بعدها ، اتلاف / ١٧٠ ، مغنى / ٣٦ ، شرح التصريح ج ١ / ٢٣١ ، الأشباه ج ٣ / ٣٤٢ ، مع ج ١ / ٤٥٣ .

رَبِّكَ أَعْمَلَهُمْ^(١) في قراءة من قرأ بالتخفيف ، وهى قراءة نافع وابن كثير ، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف « إن » وتشديد « لَمَّا » قالوا : ولا يجوز أن يقال بأن « كلا » منصوب بليو فينهم ، لأننا نقول : لا يجوز ذلك ؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها^(٢) وذهبوا إلى أنه « لا يلى المخففة في الغالب من الأفعال إلا ما كان متصرفاً ناسخاً ... وندر إيلاؤها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود ﴿ إِنْ لَبِثُمْ لَقِيلًا ﴾^(٣) وقول الشاعر :

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً

وما حكى : إن قنعت كاتبك لسوطاً ، و إن يزيناك لنفسك ، و إن يشينك لهيه^(٤) فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه^(٥).

(١) سورة هود آية ١١١ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ١٩٦ .

(٣) سورة الإسراء آية ٥٢ .

(٤) مع ج ١ / ٤٥٢ وما بعدها .

(٥) ذهب الأخفش إلى أنه يقاس عليه . انظر شرح التسهيل ج ٢ / ٣٧ ، ارتشاف ج ١ / ١٥٠ وما بعدها ، اتلاف / ١٦٣ ، مع ج ١ / ٤٥٣ ، شرح الأشموني ج ١ / ٤٥٢ ، حاشية الصبان ج ١ / ٤٥٢ وما بعدها ، وفي الأشباه نسب المذهب إلى البصريين دون ذكر مخالفة ج ٣ / ٣٤٣ ، وفي شرح التصريح نسب المذهب إلى جمهور البصريين دون نص على مخالفة ج ١ / ٢٣١ ، وفي المغنى جعل المخالف الأخفش وحده من النحاة / ٣٧ .

لا التي لنفى الجنس

- (٤١) أجمع البصريون^(١) على أن اسم « لا » إذا كان معرفة فإنها لا تعمل فيه^(٢).
- (٤٢) لا خلاف بين البصريين في أن خبر « لا » التي لنفى الجنس يرتفع بها عند عدم تركيبها مع اسمها، أى: إذا كان اسمها عاملاً^(٣)، نحو: لا طالب علم كسول، ولا طالباً علماً كسول.
- (٤٣) ذهب البصريون إلى أن اسم « لا » الشبيه بالمضاف يجب « نصبه وتنوينه »^(٤) « مطلقاً »^(٥).

ظن وأخواتها

- (٤٤) ذهب البصريون إلى أنه إذا وقعت « ظننت وأخواتها » بين الفعل ومرفوعه نحو: قام ظننت زيد، يجوز الإلغاء والإعمال^(١) « وينشد بالنصب والرفع قول الشاعر:
- شجاك أظن ريع الظاعنين ولم تعباً بعذل العاذلين »^(٢)
- (٤٥) ذهب البصريون^(٣) إلى أنه « لا يجوز أن تلغى « ظننت وأخواتها » عن العمل في مفعولها مع تقدمها عليها مطلقاً »^(٤).

- (١) انظر ارتشاف ج ٣ / ٦٦، شرح التصريح ج ١ / ٢٥٤، شرح التسهيل ج ٢ / ٨٥، ٨٧.
- (٢) شرح التسهيل ج ٢ / ٨٧، شرح الأسموني ج ٢ / ٣٨ وما بعدها.
- (٣) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أنه يجوز واستدل « على ذلك بقوله وهو بعض بنى فزارة:

كذاك أدبْتُ حتى صارت من خلقي إني وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ
برفع « ملاك » على الابتدائية، و « الأدب » على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة بنصبهما على الإعمال.

وقوله وهو كعب بن زهير:

- أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
برفع « تنويل » على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقديم إخال « شرح التصريح ج ١ / ٢٥٨، انظر اتلاف / ١٣٤، شرح الأسموني ج ٢ / ٣٩. وفي الهمع: « والأخفش وأجاز ابن الطراوة إلا أن الإعمال عنده أحسن » ج ١ / ٤٩١، فأضاف إلى الأخفش ابن الطراوة مع كون الإعمال عنده أحسن.
- وفي الارتشاف بعد أن نسب المذهب إلى جمهور البصريين قال: « وذهب الأخفش ومحمد بن الوليد وأبو بكر الزبيدي وابن الطراوة » ج ٣ / ٦٤، فزاد عن الهمع: محمد بن الوليد وهو ابن ولاد والزبيدي.
- (٤) اتلاف / ١٣٤ غير أنى وجدت كلمتي « مفعولها، عليها » في النص بالإفراد واعتقد أن الأصح كونها بالشبهة مكذا « مفعولها، عليها ».

- (١) قال في المغنى: « لا تعمل إلا في النكرات، خلافا لابن جنى وابن السجري » / ٣١٦ فنص على مخالفة ابن جنى وابن السجري.
- (٢) انظر ارتشاف ج ٢ / ١٧٠، مع ج ١ / ٤٦٣، اتلاف / ١٦٠، وفي شرح التسهيل نقل الإجماع على إطلاقه فلم يخصه بالبصريين. انظر ج ١ / ٣٢٦، ج ٢ / ٦٤. فكانه لم يطلع على خلاف في المسألة للكوفيين أو لبعضهم، في حين نقلت مخالفتهم في الارتشاف ج ٢ / ١٧٠، وفي مع ج ١ / ٤٦٣.
- (٣) انظر مغنى / ٣١٤، ارتشاف ج ٢ / ١٦٥، شرح التسهيل ج ٢ / ٥٥، الأشباه ج ٤ / ٤٠، شرح الأسموني ج ٢ / ٩، حاشية الصبان ج ٢ / ٨، وعبر عن عدم وجود الخلاف بين البصريين في شرح التصريح بقوله: « اتفاقاً » ج ١ / ٢٣٦ وما بعدها، حاشية يس ج ١ / ٢٣٦ وما بعدها، وفي الهمع بقوله: « الإجماع » ج ١ / ٤٦٩.
- (٤) مغنى / ٧٠١، شرح التصريح ج ١ / ٢٤٠، حاشية يس ج ١ / ٢٤٠، حاشية الصبان ج ٢ / ٨، ونسبه في الارتشاف إلى الجمهور. انظر ج ٢ / ١٦٩، ومثله في مع ج ١ / ٤٧١.
- (٥) مع ج ١ / ٤٧١.

الفاعل

(٤٦) « ذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم العامل على الفاعل »^(١) فلا يجوز عندهم « الزيدان قام ، والزيدون قام »^(٢).

(٤٧) ذهب سيويه وجمهور البصريين^(٣) إلى وجوب « التأنيث في الفعل نحو : قامت الهندات »^(٤) أي : وجوب تأنيث الفعل مع الفاعل إذا كان جمع مؤنث .

(٤٨) ذهب البصريون إلى وجوب « التذكير في الفعل في نحو : قام الزيدون وفي التنزيل^(٥) : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ »^(٦) أي : وجوب تذكير الفعل مع الفاعل إذا كان جمع مذكر .

(٤٩) ذهب البصريون^(٧) إلى أنه لا يقدر فاعل بالاسم الظاهر من غير سابق من الأحرف الثلاثة « أن ، أن ، ما » نحو : « يعجبني أنك تقوم ، وأن تقوم ، و :

يَسُرُّ المرء ما ذهب الليالي أي : قيامك وذهاب الليالي »^(٨)

(١) ارتشاف ج ٢ / ١٧٩ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٨٣ ، حاشية يس ج ١ / ٢٧١ ، مغنى / ٤٠٤ ، الإنصاف ج ٢ / ٦١٦ ، مع ج ١ / ٥١١ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٦٤ ، وفي شرح التصريح ج ١ / ٢٧٠ وما بعدها بعد أن نسب المذهب لهم قال : « وهو عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة تتيح تقديم الفاعل على المسند » فنسب إليهم القول بالجواز في الضرورة .

(٢) ارتشاف ج ٢ / ١٧٩ .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة أبو على الفارسي : « فإنه انفرد عن أصحابه بجواز الأمرين » شرح التصريح ج ١ / ٢٨٠ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٧٧ ، ارتشاف ج ١ / ٣٥١ ، وفي ج ٣ / ٤ لم يذكر مخالفة « فمذهب البصريين أنه لا يجوز إلا التاء فتقول : تقوم الهندات » .

(٤) شرح التصريح ج ١ / ٢٨٠ .

(٥) سورة المؤمنون آية ١ .

(٦) شرح التصريح ج ١ / ٢٨٠ ، مع ج ٣ / ٢٩٤ ، ارتشاف ج ٣ / ٤ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٧٧ .

(٧) انظر شرح التصريح ج ١ / ٢٦٨ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٢ / ٦٠ ، ونسب المذهب إلى جمهورهم في ارتشاف ج ٢ / ١٧٩ .

(٨) ارتشاف ج ٢ / ١٧٩ .

النائب عن الفاعل

(٥٠) ذهب جمهور البصريين^(١) إلى عدم جواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل حالة وجوده مع غيره مما يقام مقام الفاعل من مصدر أو ظرف أو مجرور .

(١) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش : « وأجازه الأخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به ... كقوله :

ولما يرضى النيب ربه ما دام معنياً بذكر قلبه

فمعنياً اسم مفعول من عنى بحاجتك أصله معنوى كمضروب ، أعل بقلب الواو ياء وإدغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ، ونائب فاعله هو المجرور بالياء ، وهو « ذكر » مع وجود المفعول به مؤخراً وهو قلبه « شرح التصريح ج ١ / ٢٩١ ، مع ج ١ / ٥٢٠ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٢ / ٩٦ ، ولم ينقل الشرط في شرح التسهيل ج ٢ / ١٢٨ ، وارتشاف ج ٢ / ١٩٤ وفيه أضاف إلى الأخفش « أبا عبيد » ولم تذكر الناقلة في التبيين / ٢٦٨ ، واتلاف / ٧٧ ، وشرح الرضي على الكافية ج ١ / ٢١٩ .

اشتغال العامل عن المفعول

(٥١) ذهب البصريون إلى أن قولهم: «زيداً ضربته» «منصوب بفعل مقدر، والتقدير فيه: ضربت زيداً ضربته»^(١). واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إنه منصوب بفعل مقدر؛ وذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره، استغناء بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخراً وقبله ما يدل عليه»^(٢).

* * *

تعدى الفعل ولزومه

(٥٢) «ذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً»^(١). واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل؛ وذلك لأننا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باق على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له»^(٢).

(٥٣) ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم معمول الفعل المقصور عليه، فيجوز «ما طعامك أكل إلا زيد»^(٣). واحتجوا «بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك؛ لأن «زيد» مرفوع بالفعل، والفعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه، كقولهم: «عمراً ضرب زيد» وكذلك سائر الأفعال المتصرفة»^(٤).

* * *

(١) الإنصاف ج ١/ ٧٩، والبيان ٦٢٣، شرح الرضي على الكافية ج ١/ ٦٤، ائتلاف ٣٤، شرح التصريح ج ١/ ٣٠٩.

قال في المجمع: «فالبصريون على أنه عامل الفاعل الفعل أو شبهه» ج ٢/ ٥. فجعل شبه الفعل عامل كالفعل.

(٢) الإنصاف ج ١/ ٨٠.

(٣) انظر الإنصاف ج ١/ ١٧٣، التبيين ٣٣٠، شرح التسهيل ج ٢/ ١٥٣، ارتشاف ج ٢/ ٢٧٧، ائتلاف ١٦٦.

(٤) الإنصاف ج ١/ ١٧٤.

(١) الإنصاف ج ١/ ٨٢، شرح المفصل ج ٢/ ٣٠، شرح الرضي على الكافية ج ١/ ٤٣٩، ائتلاف ١٣، ١٠٦، ونسب المذهب في المجمع إلى الجمهور على إطلاقه، وفي مقابل الجمهور ذكر الكسائي والفراء، فالبصريون إذن داخلون في الجمهور عنده. انظر ج ٣/ ١٠٧.

(٢) الإنصاف ج ١/ ٨٢.

التنازع في العمل

(٥٤) ذهب البصريون في إعمال الفعلين في باب التنازع نحو: «أكرمتي وأكرمت زيداً، وأكرمت وأكرمتني زيد» إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى^(١). واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس، أما النقل فقد جاء كثيراً، قال الله تعالى: ﴿ءَاتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾^(٢) فأعمل الفعل الثاني وهو أفرغ، ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه...»^(٣).

(٥٥) «ذهب البصريون إلى أنه إذا أعمل الثاني في «باب التنازع» واحتاج الأول إلى مرفوع تضمنه مضمراً نحو: ضربوني وضربت الزيدتين، وحكاه سيبويه؛ لامتناع حذف العمدة، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء كثيراً نحو قوله:

جزى ربُّه عني عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل»^(٤).

المفعول المطلق

(٥٦) «ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه»^(١). واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل... ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم... ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد، وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل للفعل...»^(٢).

(١) انظر الإنصاف ج١/٨٣، شرح المفصل ج١/٧٧ وما بعدها، الإعراب ج١/٥٢، ٦٢، ونقله عنه في الاقتراح ج١/٦٧، ٦٩، التبيان في إعراب القرآن ج٢/٩٣٠، ٩٦٥، التبيين ج١/٢٥٢، شرح التسهيل ج٢/١٦٧، ارتشاف ج٣/٨٩، شرح الرضي على الكافية ج١/٢٠٤ وما بعدها، ائتلاف ج١/١١٤، شرح التصريح ج١/٣٢٠، الأشباه ج٨/١٣٧، شرح الأشموني ج١/١٤٨.

(٢) سورة الكهف آية ٩٦.

(٣) الإنصاف ج١/٨٧.

(٤) ائتلاف ج١/١٣٥، شرح التسهيل ج٢/١٧٤، ارتشاف ج٣/٩٠، شرح التصريح ج١/٣٢٠، الأشباه ج٨/٢٠٧، شرح الأشموني ج١/١٥٠ وما بعدها، حاشية الصبان ج٢/١٤٨، ١٥١.

(١) الإنصاف ج١/٢٣٥، أسرار العربية ج١/١٧١، إيضاح ج١/٥٦، التبيين ج١/١٤٣، الإعراب ج١/٤٨، ونقله عنه في الاقتراح ج١/٦٧، شرح المفصل ج١/١١٠، شرح التسهيل ج٢/١٧٨، ارتشاف ج٢/٢٠٢، ائتلاف ج١/١١١، مع ج٢/٧٢ وما بعدها، الأشباه ج١/١٣٨، شرح الأشموني ج٢/١٦٣.

(٢) الإنصاف ج١/٢٣٧ وما بعدها، إيضاح ج١/٥٧ وما بعدها.

المفعول له

(٥٧) مذهب سيويه وجهور البصريين^(١) أنه يجوز أن يكون المفعول له « معرفاً بأل ويا لإضافة ، وإضافة محضة نحو قوله :

لا أقعد الجبن عن الهيجاء

وقوله تعالى^(٢) : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ آتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾^(٣) .

المفعول معه

(٥٨) ذهب البصريون^(١) إلى أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو^(٢) . واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن العامل هو الفعل ؛ وذلك لأن الفعل وإن كان في الأصل غير متعد ، إلا أنه قوى بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه »^(٣) .

(١) خالف البصريين في هذه المسألة أبو الحسن الأخفش حيث كان « يذهب في المفعول معه إلى أنه منصوب انتصاب الظرف ، قال : وذلك أن « الواو » في قولك : قمت وزيداً ، واقعة موقع « مع » فكانك قلت : قمت مع زيد ، فلما حذفت « مع » وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت « الواو » مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب « مع » الواقعة « الواو » موقعها ... » شرح المفصل ج٢/ ٤٩ ، الإنصاف ج١/ ٢٤٨ ، الخصائص ج١/ ٣١٣ ، التبيين ج٢/ ٣٧٩ ، ارتشاف ج٢/ ٢٨٦ ، اتلاف ج٢/ ٣٦ ، شرح التصريح ج١/ ٣٤٣ وما بعدها ، مع ج٢/ ١٧٨ ، حاشية الصبان ج٢/ ٢٠٠ . كما خالفهم الزجاج « وكان الزجاج يقول : إنك إذا قلت : « ما صنعت وزيداً » إنما تنصب زيداً بإضمار فعل ، كأنه قال : « ما صنعت ولا بست زيداً » قال : وذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في مفعول وبينهما الواو » شرح المفصل ج٢/ ٤٩ ، الإنصاف ج١/ ٢٤٨ ، أسرار ج١/ ١٨٣ ، التبيين ج٢/ ٣٧٩ ، شرح التسهيل ج٢/ ٢٤٩ ، ارتشاف ج٢/ ٢٨٦ ، اتلاف ج٢/ ٣٦ ، مع ج٢/ ١٧٨ ، شرح التصريح ج١/ ٣٤٤ .

(٢) انظر الإنصاف ج١/ ٢٤٨ ، وفي شرح التسهيل نسب المذهب إلى أكثر البصريين . انظر ج٢/ ٢٥٠ ، وفي شرح الرضي على الكافية نسبة إلى الجمهور على إطلاقه ، وقد ذكر مذهب الكوفيين فقد يكون قاصداً جمهور النحاة من البصريين . انظر ج١/ ٥١٧ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج١/ ٢٤٨ .

(١) خالف البصريين في هذه المسألة الجرمي والرياشي والمبرد حيث ذهبوا إلى « أن شرطه أن يكون نكرة ، وأن « أل » فيه زائدة » ارتشاف ج٢/ ٢٢٤ ، مع ج٢/ ٩٩ ، شرح الأشموني ج٢/ ١٨٤ ، ونص في أسرار العربية على مخالفة الجرمي فقط . انظر ج١/ ١٨٨ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٦٥ .

(٣) ارتشاف ج٢/ ٢٢٣ وما بعدها .

الاستثناء

(٥٩) ذهب البصريون إلى أن المستثنى إذا كان في الكلام التام غير الموجب ، وكان الاستثناء متصلاً « فالمختار في هذا الإتيان »^(١) وهو ... بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل «^(٢) نحو ما قام أحد إلا زيد ، وما ضربت أحداً إلا زيداً ، وما مررت بأحد إلا زيد ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٣) ، ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾^(٤) ، ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾^(٥) .

(٦٠) ذهب البصريون^(٦) إلى أن « إلا » لا تكون بمعنى الواو^(٧) . واحتجوا بأن قالوا : « إنما قلنا : إن « إلا » لا تكون بمعنى الواو لأن « إلا » للاستثناء ، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول والواو للجمع ، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول ، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر »^(٨) .

(٦١) ذهب البصريون إلى أن « إلا » في الاستثناء المنقطع تقدر « ولكن »^(٩) .

(٦٢) ذهب البصريون إلى أنه إذا تكرر الاستثناء من غير عطف ، وأمكن استثناء بعضها من بعض فإن « الأخير يستثنى من الذي قبله ، والذي قبله يستثنى من الذي قبله ، إلى أن

(١) ارتشاف ج ٢ / ٢٠٠ .

(٢) مع ج ٢ / ١٨٨ ، شرح التسهيل ج ٢ / ٢٨٢ ، مغنى ٩٨ / ١ ، شرح التصريح ج ١ / ٢٣٩ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٢ / ٢١٣ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٢١٤ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٣٥ .

(٤) سورة الحجر آية ٥٦ .

(٥) سورة النساء آية ٦٦ .

(٦) مع ج ٢ / ١٨٨ .

(٧) ذكر في الارتشاف مخالفة الأخفش حيث ذهب إلى أنها تكون بمعنى الواو ، وأنه خرج عليه قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [البقرة : ١٥٠] أي : ولا الذين ظلموا . انظر ج ٢ / ٢٩٤ ، مع ج ٢ / ٢٠٣ ، الأشباه ج ٢ / ١٨٣ ، وأضاف في المغنى إلى الأخفش أبا عبيدة . انظر ١٠١ .

(٨) إنصاف ج ١ / ٢٦٩ ، التبيين ٤٠٣ / ١ ، اتلاف ١٧٥ .

(٩) الإنصاف ج ١ / ٢٦٩ .

(١٠) انظر شرح التسهيل ج ٢ / ٢٦٤ ، ارتشاف ج ٢ / ٢٩٦ ، اتلاف ١٦٢ ، مع ج ٢ / ١٨٥ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٢١١ .

المسائل المجمع عليها من نحاة البصرة ١٤١
يتنهي إلى الأول نحو : له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة ، فإذا سبعة مستثنى من ثمانية ، يبقى واحد يستثنى من تسعة ، وهي من عشرة ، فيضم الأشفاق داخله ، والأوتار خارجة ، فالمقربه اثنان »^(١) .

(٦٣) ذهب البصريون^(٢) إلى أن اسم « ليس » و « لا يكون » ضمير مستتر فيهما ، عائد على البعض المفهوم من المعنى فنحو : قام القوم ليس زيداً ، وقام القوم لا يكون زيداً ، تقديره : « ليس هو أى : بعضهم زيداً »^(٣) .

(٦٤) ذهب سيويه وأكثر البصريين^(٤) إلى أنه إذا نصبت الأفعال « عدا ، خلا ، حاشا »^(٥) ما بعدها فإن « فاعلها مضمرة مستكنة في الفعل لا يظهر ، وهو عائد على البعض المفهوم من الكلام »^(٦) والتقدير في نحو : قام القوم عدا زيداً : « قام القوم عدا هو أى : بعضهم زيداً »^(٧) .

(٦٥) ذهب سيويه وأكثر البصريين^(٨) إلى أن « حاشا » في الاستثناء « حرف دائماً بمنزلة

(١) مع ج ٢ / ١٩٨ ، انظر ارتشاف ج ٢ / ٣١٢ ، شرح التصريح ج ١ / ٣٥٨ وما بعدها ، الكوكب الدر ٣٧٤ .

(٢) قال في الارتشاف : « وقدره بعض النحاة باسم الفاعل الدال عليه الجملة ، فإذا قال : قام القوم ليس زيداً ، قدره : ليس القائم زيداً » ج ٢ / ٣٢٠ ، ونسب القول بكونه اسم فاعل إلى سيويه في شرح التصريح . انظر ج ٢ / ٣٦٢ .

(٣) ارتشاف ج ٢ / ٣٢٠ ، شرح المفصل ج ٢ / ٧٨ .

(٤) خالف البصريين في هذه المسألة المبردة وذهب المبردة إلى أن الضمير فيها عائد على « مَنْ » المفهوم من معنى الكلام ، فإذا قلت : قام القوم عدا زيداً ، فالتقدير : عدا هو أى : من قام زيداً » ارتشاف ج ٢ / ٣١٩ ، وفي شرح التسهيل نسب المذهب إلى الأكثر دون نص على المخالف ، انظر ج ٢ / ٣١١ . وفي : المجمع نسب المذهب إلى البصريين ولم يحك خلافاً ج ٢ / ٢١٢ .

(٥) هذا على القول بـ « فعلية هذه الأفعال » مع ج ٢ / ٢١٢ .

(٦) ارتشاف ج ٢ / ٣١٩ .

(٧) مع ج ٢ / ٢١٢ .

(٨) خالف البصريين في هذه المسألة أبو العباس المبردة حيث ذهب « إلى أنه يكون فعلاً ويكون حرفاً » الإنصاف ج ١ / ٢٧٨ ، ارتشاف ج ٢ / ٣١٧ ، اتلاف ١٧٨ ، وفي أسرار العربية نسب إلى المبردة القول بفعلية فقط . انظر ٢٠٨ وما بعدها ، وفي التبيين ذكر مذهب المبردة دون أن ينسب إليه . انظر ٤١٠ ، وفي شرح المفصل نسب المذهب إلى سيويه . انظر ج ٥ / ٨٥ .

وقال في المغنى : « فذهب سيويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة « إلا » لكنها تجر المستثنى ، وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد ... وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل =

«إلا» لكنها تجر المستثنى^(١). واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أنه ليس بفعل، وأنه حرف أنه لا يجوز دخول «ما» عليه فلا يقال: «ما حاشا زيدا» كما يقال: ما خلا زيدا، وما عدا عمراً...»^(٢).

(٦٦) منع البصريون^(٣) دخول «إلا» على «حاشا» وعملوا ما حكى من ذلك على الشذوذ^(٤) فمنعوا نحو «قام القوم إلا ما حاشا زيد» سواء جرت أو نصبت «لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد»^(٥).

(٦٧) منع جمهور البصريين^(٦): «تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفياً فلا يقال: إلا زيدا قام القوم، ولا: إلا زيدا ما أكل أحد طعاماً»^(٧). واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز؛ لأنها حرف نفى يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها...»^(٨).



= كثيرا حرفاً جاراً، وقليلًا فعلاً متعدياً جامداً / ١٦٥ - فزاد إلى المبرد في المخالفة: الجرمى والمآزنى والأخفش وأبا زيد وأبا عمرو الشيباني، فقالوا: تكون حرفاً كثيراً وفعلاً قليلاً، ومثله في شرح التصريح ج١/ ٣٤٧، وشرح الأشموني ج١/ ٢٤٤.

(١) مع ج٢/ ٢١٢.

(٢) الإنصاف ج١/ ٢٨٠.

(٣) في الارتشاف أن أبا الحسن الأخفش حكى دخول إلا عليها إذا جرت. انظر ج٢/ ٣١٩، وفي شرح التصريح أنه حكى دخولها عليها مطلقاً. انظر ج١/ ٣٦٥.

(٤) ارتشاف ج٢/ ٣١٩، شرح التصريح ج١/ ٣٦٥، مع ج٢/ ٢١٣.

(٥) مع ج٢/ ٢١٣.

(٦) خالف البصريين في هذه المسألة الزجاج حيث ذهب إلى جواز تقديمه في أول الكلام مستنداً بقول الشاعر:

خلا أن العتاق من المطايا حَسَيْنَ به فهن إليه شُونُسُ

انظر الإنصاف ج١/ ٢٧٣، ارتشاف ج٢/ ٣٠٧، وقال فيه: «وفي النهاية: مذهب البصريين أنه لا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام» ففيما نقله عن النهاية لا توجد مخالفة، الكوكب الدرر / ٣٧٣، اتلاف / ١٧٥ وما بعدها، مع ج٢/ ١٩٤، ولم ينقل مخالفة في التبيين. انظر / ٤٠٦.

(٧) مع ج٢/ ١٩٤.

(٨) الإنصاف ج١/ ٢٧٦.

الحال

(٦٨) ذهب جمهور البصريين^(١) إلى اشتراط تنكير الحال «لأنها خبر في المعنى؛ ولئلا يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها أو خفاء إعرابها»^(٢).

(٦٩) أجاز البصريون تقديم الحال على صاحبها المنصوب أو المرفوع «ظاهراً كان أو مضمراً نحو: لقيت راكبة هنداً، جاء مسرعاً زيد»^(٣).

(٧٠) ذهب البصريون^(٤) «إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والضمير»^(٥) نحو: راكباً جاء زيد، راكباً جئت. واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً نحو «راكباً جاء زيد» للنقل والقياس، أما النقل فقولهم في المثل: «شتى تؤوب الحلبة» فشتى حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدل على جوازه. وأما القياس: فلأن العامل فيها متصرف وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه كقولهم: «عمراً ضرب زيد» فالذي يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه»^(٦).

(٧١) ذهب جمهور البصريين^(٧) إلى أن عامل الحال إذا كان ظرفاً أو مجروراً فإنه يمنع

(١) خالف البصريين في هذه المسألة يونس حيث أجاز «تعريفه مطلقاً بلا تأويل» شرح الأشموني ج٢/ ٢٥٥ وما بعدها، فأجاز جاء زيد الراكب، ارتشاف ج١/ ٥١٧، ج٢/ ٣٣٧، شرح التصريح ج١/ ٣٧٣ وما بعدها، مع ج٢/ ٢٣٠.

(٢) مع ج٢/ ٢٣٠.

(٣) شرح التسهيل ج٢/ ٣٤٠، شرح الرضى على الكافية ج٢/ ٢٩، شرح التصريح ج١/ ٣٧٨.

(٤) خالف البصريين في هذه المسألة الجرمي: «فإنه لا يميز تقديم الحال على عاملها المتصرف والأخفش «فإنه منع تقديمها نحو: راكباً زيد جاء» انظر ارتشاف ج٢/ ٣٤٩، «لبعدها عن العامل» مع ج٢/ ٢٣٧، شرح التصريح ج١/ ٣٨١.

(٥) الإنصاف ج١/ ٢٥١، ج٢/ ٨٣٠، التبيين / ٣٨٣، الإغراب / ٥٧، اتلاف / ٣٧، الأشباه ج٢/ ٩٧.

(٦) الإنصاف ج١/ ٢٥١.

(٧) خالف الأخفش البصريين في هذه المسألة: حيث أجاز التقديم مطلقاً، واستدل بقراءة الحسن البصري: «والسموات مطويات بيمينه» بنصب مطويات وغيرها، انظر شرح التصريح ج١/ ٣٨٥، شرح الأشموني ج٢/ ٢٦٩ وما بعدها، ارتشاف ج٢/ ٣٥٥ وما بعدها، وفي شرح التسهيل: «وغير =

توسط الحال ، بأن يقدم على العامل دون المبتدأ مطلقاً ، فلا يقال : زيد متكئاً في الدار .

(٧٢) ذهب البصريون ^(١) إلى « أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بد معه من « قد » ظاهرة نحو : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ عَلَيْكُمْ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ ﴾ ^(٢) أو مضمرة نحو : ﴿ قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ ﴾ ^(٣) ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ^(٤) ... ^(٥) . واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز أن يقع حالاً ، وذلك لوجهين ، أحدهما : أن الفعل الماضي لا يدل على الحال ، فينبغي أن لا يقوم مقامه ، والوجه الثاني : أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه : « الآن » أو « الساعة » نحو : « مررت بزيد بضرب » و « نظرت إلى عمرو يكتب » لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة ، وهذا لا يصلح في الماضي ، فينبغي أن لا يكون حالاً ... ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضي « قد » حيث يجوز أن يكون حالاً نحو « مررت بزيد قد قام » وذلك لأن « قد » تقرب الماضي من الحال فجاز أن يقع معها حالاً ... ^(٦) .

(٧٣) ذهب البصريون إلى أنه إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالحان للخبرية ، بأن حسن السكوت عليه ، وكرر الظرف أو المجرور ، فإنه يجوز في هذا الاسم

= الأخفش يمنع « ج ٢ / ٣٤٦ فلم يخص الغير بكونه من البصريين بل أطلق . وفي الهمع نسب المذهب إلى الجمهور مطلقاً ، غير أنه ذكر مذهب الكوفيين في نفس المسألة فأسقط بذلك احتمال إرادة جمهور النحاة ، وذكر مذهب الأخفش دون أن ينسبه إليه . انظر ج ٢ / ٢٤٠ .

(١) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش ، فلم يشترط سبق الماضي « بقد » أو تقديرها محتجاً بقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ فحصرت حال وغيرها من الأدلة ، انظر الإنصاف ج ١ / ٢٥٢ ، شرح المفصل ج ٢ / ٦٧ ، مغنى / ٢٢٩ ، شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ٤٥ ، مع ٢ / ٢٥٣ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٢٨٤ ، اتلاف / ١٢٤ .

وقال في الارتشاف : « والصحيح جواز ذلك بغير « واو » ، ولا « قد » وهو قول جمهور الكوفيين والأخفش ... ولا تقدر قبله « قد » خلافاً للفراء والمبرد وأبى على ... » ج ٢ / ٣٧٠ ، فنسب القول بتقدير « قد » قبل الفعل الماضي الواقع حالاً - إن لم تكن ظاهرة - إلى المبرد وأبى على من البصريين لا إلى البصريين .

(٢) سورة الأنعام آية ١١٩ .

(٣) سورة الشعراء آية ١١١ .

(٤) سورة النساء آية ٩٠ .

(٥) مغنى / ٨٣٣ ، التبيين / ٣٨٦ .

(٦) الإنصاف ج ١ / ٢٥٤ .

النصب والرفع ، النصب على الحال ، والرفع على الخبرية ^(١) نحو قولك : في الدار زيد قائماً فيها ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَبِئْسَ الْجَنَّةُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ^(٢) وقد قرأ الأعمش : خالدون فيها بالرفع ^(٣) . واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الرفع جائز أنا أجمعنا على أنه إذا لم يكرر الظرف يجوز فيه الرفع والنصب فكذلك إذا كرر ... » ^(٤) .

(١) انظر شرح الرضى على الكافية وقال فيه : « وأما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة »

ج ٢ / ٢٨ ، ارتشاف ج ٢ / ١٦١ ، ٣٥٧ ، وفي الإنصاف عبر عن الاسم بالصفة . انظر ج ١ / ٢٥٨ ،

اتلاف / ٣٧ وما بعدها ، وباسم الفاعل في التبيين / ٣٩١ .

(٢) سورة هود آية ١٠٨ .

(٣) انظر الإنصاف ج ١ / ٢٥٩ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٢٥٩ .

التمييز

(٧٤) « ذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة »^(١) وعندهم أن « معنى سَفَهُ نفسه : سفهها أو سفه في نفسه ، وألم بطنه : متضمن معنى شكا ، ووفق أمره ، ورشد أمره ، وبطر عيشه ، بمعنى في أمره ، وفي عيشه ، والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل »^(٢) فالمضافات « نصبت على التشبيه بالمفعول به أو على إسقاط الجار »^(٣) وما فيه اللام نحو : طببت النفس أول على زيادة اللام .

(٧٥) ذهب أكثر البصريين^(٤) إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، إذا كان فعلا متصرفا نحو : تصيب زيد عرقا ، وتفقأ الكيش شحما .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ؛ وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : تصيب زيد عرقا ، وتفقأ الكيش شحما ، أن المتصيب هو العرق والمتفقأ هو الشحم ، وكذلك لو قلت : حسن زيد غلاما ودابة ، لم يكن

(١) ارتشاف ج ٢ / ٣٨٤ ، وانظر ج ١ / ٥١٧ ، اتلاف / ٤٤ ، شرح التصريح ج ١ / ١٥١ ، ٣٩٤ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٢٨٩ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ٧٢ .

(٣) همع ج ٢ / ٢٦٩ .

(٤) خالف البصريين في المسألة أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد ، حيث إنها قالوا بالجواز محتجين بالنقل والقياس « أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم : قال الشاعر :

أنهجر سلمى بالفراق حبيبا
وما كان نفسا بالفراق تطيب ؟

وجه الدليل أنه نصب نفسا على التمييز ، وقدمه على العامل فيه وهو تطيب ؛ لأن التقدير فيه : وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسا فدل على جوازه ... « الإنصاف ج ٢ / ٨٢٨ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ٧٠ ، اتلاف ٣٨ وما بعدها ، الأشباه ج ٤ / ١٥٠ ، شرح التصريح ج ١ / ٤٠٠ ، وفي شرح التسهيل ذكر مخالفتها ، إلا أنه نسب المذهب إلى سيويه « والمنع مذهب سيويه » ج ٢ / ٣٨٩ .

هذا ، وزاد في الارتشاف : الجرمى إضافة إلى المازني والمبرد ، وخصص التمييز في المسألة بكونه منقولا « اختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرف الذى تميزه منقول ، فذهب سيويه ... وأكثر البصريين ... إلى منعه ... وذهب ... الجرمى والمازني والمبرد إلى جواز ذلك » ج ٢ / ٣٨٥ ، ومثله في شرح الأشمونى إلا أنه لم ينقل اشتراط نقل التمييز . انظر ج ٢ / ٣٠٠ ، ومثله في الهمع مع زيادة : « وطائفة » إلى المازني والمبرد والجرمى . انظر ج ٢ / ٢٦٦ .

له حظ في الفعل من جهة المعنى بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة ؛ فلما كان هو الفاعل في المعنى ، لم يجوز تقديمه ، كما لو كان فاعلا لفظا ... »^(١) .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٨٢٨ وما بعدها .

حروف الجر

(٧٦) ذهب البصريون^(١) إلى أن «رب» حرف جر^(٢).

واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أنها حرف أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو: رب رجل يفهم، أى: ذلك قليل»^(٣).

(٧٧) ذهب جمهور البصريين^(٤) إلى أن «حتى» لا يجوز أن تجر المضمرة وعندهم أن قوله:

فتى حتاك يا بن أبى يزيد

ضرورة.

(٧٨) ذهب البصريون إلى أن الضمير في رب «يجب أن يكون مفردا مذكرا على كل حال سواء أكان التمييز مفردا أو مثنى أو مجموعا، مذكرا أم مؤنثا، وقال الشاعر:

ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائبا فأجابوا»^(٥)

(٧٩) ذهب البصريون^(٦) إلى أنه لا يجوز استعمال «من» في الزمان^(٧).

(١) قال في شرح التسهيل: «وهى حرف عند البصريين والأخفش في أحد قوليه» جـ ٣ / ١٧٥، والقول الآخر للأخفش أنها اسم، انظر السابق / ١٧٤، أما في حاشية الصبان فقد نسب المخالفة إلى الأخفش قولا واحدا، انظر جـ ٢ / ٣٠٣.

(٢) انظر الإنصاف جـ ٢ / ٨٣٢، شرح المفصل جـ ٨ / ٢٧، ارتشاف جـ ٢ / ٤٥٥، اتلاف / ١٤٤، مع جـ ٢ / ٣٤٦.

(٣) الإنصاف جـ ٢ / ٨٣٣.

(٤) خالف المبرد في هذه المسألة: «وأجاز... والمبرد جرهما الضمير فتجره متكلما ومخاطبا وغائبا قياسا على قوله: فتى حتاك يا بن أبى يزيد، وهذا عند البصريين ضرورة» ارتشاف جـ ٢ / ٤٦٨ وما بعدها، ٦٤٨، مع جـ ٢ / ٣٤١، مغنى / ١٦٦ وما بعدها.

(٥) ارتشاف جـ ٢ / ٤٦٢ وما بعدها، شرح التصريح جـ ٢ / ٤، مع جـ ٢ / ٣٥١، حاشية الصبان جـ ٢ / ٣٠٩.

(٦) قال في شرح المفصل: «استعمالها في الزمان هو رأى أبى العباس المبرد وابن درستويه من أصحابنا كمد ومنذ، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدُ أُيُسُ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾...» جـ ٨ / ١١ فنص على مخالفة المبرد وابن درستويه، ارتشاف جـ ٢ / ٤٤١، وزاد إليهما في المغنى الأخفش. انظر / ٤١٩، شرح التصريح جـ ٨ / ٨، مع جـ ٢ / ٣٧٧، ونسب المذهب إلى أكثر البصريين دون نص على المخالفين في شرح الأشموني جـ ٢ / ٣١٣، وفي الاتلاف نسب المذهب إلى البصريين ثم قال: إن الأخفش قال: إن «من» في البيت زائدة. انظر / ١٤٢ وما بعدها، والبيت هو قول الشاعر:

لن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

(٧) انظر الإنصاف جـ ١ / ٣٧٠.

واحتجوا: «بأن قالوا: أجمعنا على أن «من» في المكان نظير «مد» في الزمان؛ لأن «من» وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أن «مد» وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان. ألا ترى أنك تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة، فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذى انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: ما سرت من بغداد، فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول: ما سرت مذ بغداد، فكذلك لا يجوز أن تقول: ما رأيته من يوم الجمعة»^(١).

(٨٠) «ذهب البصريون^(٢) إلى أن واو رب لا تعمل وإنما العمل لرب مقدرة»^(٣).

واحتجوا «بأن قالوا: إنها قلنا: إن الواو ليست عاملة، وإن العمل لرب مقدرة، وذلك لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئا؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا وحرف العطف غير مختص؛ فوجب ألا يكون عاملا، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل رب مقدرة، والذي يدل على أنها واو العطف، وأن رب مضمرة بعدها، أنه يجوز ظهورها معها نحو: ورب بلد»^(٤).

(٨١) «مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله

(١) الإنصاف جـ ١ / ٣٧١ وما بعدها.

(٢) خالف البصريين في هذه المسألة المبرد حيث ذهب إلى أن الواو هى العاملة بنفسها، واحتج بأن الواو نابت عن رب فلما نابت عن رب، وهى تعمل الخفض، فكذلك الواو لنابتها عنها... والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة كقوله: وبلد عامية أعماؤه... الإنصاف جـ ١ / ٣٧٦ وما بعدها، شرح التسهيل جـ ٣ / ١٨٩، مغنى / ٤٧٣، اتلاف / ١٤٥، مع جـ ٢ / ٣٨٤، شرح الأشموني جـ ٢ / ٣٥٠.

وقال في الارتشاف: «والجر بها نفسها عند الكوفيين والمبرد ومن وافقه» جـ ٢ / ٤٤٠.

وفهم من العبارة أن هناك من يوافق المبرد من غير الكوفيين، إلا أنه قال بعد ذلك: «وتقدم الكلام في واو رب، وأن مذهب المبرد والكوفيين أن الجر بها نفسها لا بإضمار رب بعدها، ويرب مضمرة بعد الواو وهو مذهب البصريين» جـ ٢ / ٤٦٢، ففى هذا النص يوافق ما سبق من مراجع في نقل المخالفة عن المبرد فقط.

(٣) الإنصاف جـ ١ / ٣٧٦.

(٤) السابق / ٣٧٧ وما بعدها.

الإضافة

(٨٢) ذهب البصريون^(١) إلى أنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ؛ لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه ؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيا عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف ؛ إذ يستحيل أن يصير شيئا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه ، فوجب أن لا يجوز ، كما لو كان لفظها متفقا »^(٣).

(٨٣) ذهب البصريون^(٤) إلى أنه إذا أضيفت أسماء الزمان المبهمة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية المصدرة بمضارع معرب فإنه يجب الإعراب نحو : أجيء في يوم يقدم زيد^(٥).

(٨٤) ذهب البصريون إلى أن « كلا وكلتا » لا يضافان إلا إلى معرفة^(٦).

(١) نسب المذهب إلى الجمهور في الارتشاف : « ذهب الأخفش وابن السراج والفارسي وجمهور البصريين أن من أضاف فإنما أضاف في الأصل إلى موصوف محذوف ، والتقدير : صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس ، ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع ، ودار الحياة الآخرة أو الساعة الآخرة ، وبقله الحبة الحمقاء » ج ٢ / ٥٠٦ ، وأصل ما فسر : صلاة الأولى ، مسجد الجامع ، دار الآخرة ، وبقله الحمقاء ، وانظر مع ج ٢ / ٤١٨ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٣٧٧ ، هذا ، ونقل في الأشباه : « ولو لم يكن لسيويه إلا قوله في باب الصفة المشبهة : مررت برجل حسن وجهه ، بإضافة حسن إلى الوجه ، وإضافة الوجه إلى الضمير العائد على الرجل ، فقد خالفه جميع البصريين والكوفيين في ذلك ؛ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه » ج ٥ / ٢٥٤ ، فمن هذا النص يفهم أن سيويه هو القائل بجواز إضافة الشيء إلى نفسه ، ويفسر نسبة المذهب إلى الجمهور في المراجع السابقة .

(٢) انظر الإنصاف ج ٢ / ٤٣٦ ، اتلاف / ٥٤ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٣ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٤٣٧ وما بعدها .

(٤) نسب المذهب في شرح التصريح إلى جمهور البصريين ، ونص على مخالفة الأخفش لهم ، حيث نسب إليه القول برجحان الإعراب على البناء في هذه المسألة . انظر ج ٤٢٢ .

(٥) انظر شرح التسهيل ج ٣ / ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، مغنى ج ٢ / ٦٧٢ ، اتلاف / ٧٢ ، مع ج ٢ / ١٧٠ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٢ / ٣٨٧ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٥٢٢ ، وكان قد قال قبل ذلك : « ومنه أن يضاف الزمان إلى جملة مصدرة بماض فإعرابه أحسن ، فإن صدرت بمضارع وجب الإعراب عند البصريين ... وإلى جملة اسمية جاز فيه الإعراب والبناء ... » فلم ينسب إليه القول بوجوب الإعراب عند الإضافة إلى جملة اسمية ، كما صرح به عند الإضافة إلى الجملة المصدرة بمضارع ، وكلمة « منه » في أول نصه الهاء فيها عائدة على الأشياء التي تميز البناء . انظر ج ١ / ٣١٥ .

(٦) ارتشاف ج ٦ / ٥١١ ، شرح التصريح ج ٢ / ٤٢ ، حاشية يس ج ٢ / ٤٢ .

اللفظ كما قيل في : « وَلَا صَلَبَتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ »^(١) إن « في » ليست بمعنى « على » ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمن بعضهم « شربن » في قوله :

شربن بماء البحر

معنى روين ، و « أحسن » في : « وَقَدْ أَحْسَنَ بَيَّ »^(٢) معنى لطف ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى^(٣).

(١) سورة طه آية ٧١ .

(٢) سورة يوسف آية ١٠٠ .

(٣) مغنى / ١٥٠ وما بعدها ، ٨٦١ ، ونقله عنه في شرح التصريح ج ٢ / ٤ وما بعدها ، ونقله عنهما في حاشية الصبان ج ٢ / ٣١٢ ، وذكره في الجمع ، إلا أنه لم يذكر أن من مذهبهم أن أحرف النصب لا ينوب بعضها عن بعض : « مذهبهم أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم كذلك » ج ٢ / ٣٧٨ وما بعدها .

(٨٥) ذهب البصريون إلى أن: « غيرًا » يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن^(١).

واحتجوا « بأن قالوا: إنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن؛ وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوز في المضاف البناء، قال تعالى: ﴿وَهُمْ مِّنْ فَرْعٍ يَوْمَئِذٍ آمِتُونَ﴾^(٢) فبنى « يوم » في قراءة من قرأ بالإضافة والفتح، وهي قراءة نافع وأبى جعفر؛ لأنه أضيف إلى « إذ » وهو اسم غير متمكن... وأما الإضافة إلى المتمكن فلا تجوز في المضاف البناء، فقلنا: إنه باق على أصله في الإعراب، فكذلك هاهنا^(٣).

إعمال المصدر

(٨٦) ذهب البصريون إلى أن المصدر المتون يعمل و « يجوز أن يرفع الفاعل وينصب المفعول إن كان الفعل متعديا، ويرفع الفاعل إن كان لازما نحو: عجبت من ضرب زيد عمرا^(١).

(٨٧) ذهب البصريون إلى أن اسم المصدر « غير العلم والميمى، وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثى^(٢) لا يعمل « لأن أصل وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به، والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل في الحدث^(٣).

(١) ارتشاف ج ٣ / ١٧٥، التبيان في إعراب القرآن ج ٢ / ٨٠٢، شرح الأشموني ج ٢ / ٤٣٠.
(٢) شرح التصريح ج ٢ / ٦٤، ارتشاف ج ٣ / ١٧٩، اختلاف ج ٧٣، شرح الأشموني ج ٢ / ٤٣٥، وقال في الجمع: منعه « البصرية إلا في الضرورة » ج ٣ / ٥١.
(٣) شرح التصريح ج ٢ / ٦٤.

(١) الإنصاف ج ١ / ٢٨٧، التبيين ج ٤١٦، اختلاف ج ٣٩.
(٢) سورة النمل آية ٨٩.
(٣) الإنصاف ج ١ / ٢٨٩ وما بعدها.

إعمال اسم الفاعل

(٨٨) ذهب البصريون^(١) إلى أنه يشترط لإعمال اسم الفاعل «اعتماده على أداة نفى صريح نحو: ما ضارب زيد عمرًا، أو مؤول نحو: غير مضيع نفسه عاقل، أو أداة استفهام اسمًا أو حرفًا ظاهرًا أو مقدّرًا كقوله:

أناؤ رجالك قتل امرئ

أو على موصوف نحو: مررت برجل ضارب عمرًا...»^(٢).

التعجب

(٨٩) ذهب البصريون إلى أن «أفعل» في التعجب نحو «ما أحسن زيدًا» فعل ماض^(١).

«واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه. الأول: أنهم قالوا: الدليل على أنه فعل إذا وُضِل بياء الضمير فإن نون الوقاية تصحبه نحو: ما أحسننى، وما أشبه ذلك، وهذه النون إنها تصحب الضمير في الفعل خاصة لتقيه من الكسر... والوجه الثاني: أنهم قالوا: الدليل على أنه فعل أنه ينصب المعارف والنكرات، و«أفعل» إذا كان اسمًا؛ إنها ينصب النكرات خاصة على التمييز نحو: هذا أكبر منك سنا... فلما نصب هاهنا المعارف دل على أنه فعل...»^(٢).

(٩٠) ذهب جمهور البصريين^(٣) إلى أن «أفعل به» في التعجب نحو: أحسن بزيد «صورته صورة الأمر، وهو خبر في المعنى، والهمزة فيه للصيرورة، ومعناه: أحسن زيد أى: صار حسنًا في معنى ما أحسن زيدًا، والمجرور في موضع الفاعل والباء زائدة»^(٤).

(٩١) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يستعمل «ما أفعله» في التعجب من البياض والسواد «كغيرها من سائر الألوان»^(٥).

(١) انظر الإنصاف ج ١/ ١٢٦، ونقله عنه في الأشباه ج ٧/ ١٦٣، أسرار / ١١٣، شرح المفصل ج ٧/ ١٤٣، التبيين / ٢٨٥، شرح التسهيل ج ٣/ ٣١، شرح الرضى على الكافية ج ١/ ١٦٣، ارتشاف ج ٣/ ٣٣، شرح التصريح ج ١/ ١١٠، ج ٢/ ٨٧، ائتلاف / ١١٨ وما بعدها، شرح الأشموني ج ٣/ ٢٥.

(٢) أسرار / ١١٣ وما بعدها، الإنصاف ج ١/ ١٢٩ وما بعدها.

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة الزجاج حيث ذهب «إلى أنه أمر حقيقة والهمزة للنقل و«بزيد» مفعول والباء زائدة» ارتشاف ج ٣/ ٣٤ وما بعدها، شرح التصريح ج ٢/ ٨٨ وما بعدها، شرح الأشموني ج ٣/ ٢٦ وما بعدها، شرح المفصل ج ٧/ ١٤٧ وما بعدها، ونسب المذهب إلى أكثر النحويين دون ذكر للمخالف في الأسرار. انظر / ١٢٣ وما بعدها، وفي الجمع نسبة إلى الجمهور مطلقا. انظر ج ٣/ ٤١، وفي الأشباه نسب المذهب إلى البصريين دون مخالفة. انظر ج ١/ ١٥٢، ج ٣/ ٢٠٠، ٣٥٣ وما بعدها، ومثله في حاشية الصبان ج ٣/ ٢٧.

(٤) ارتشاف ج ٣/ ٣٤.

(٥) الإنصاف ج ١/ ١٤٨، التبيين / ٢٩٢، الإغراب / ٥٥ وما بعدها، ونقله عنه في الاقتراح / ٦٨، ارتشاف ج ٣/ ٤٥ وما بعدها، ائتلاف / ١٢٠ وما بعدها، جمع ج ٣/ ٢٧٩.

(١) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى عدم اشتراط الاعتماد على شيء، فأجاز إعماله «مطلقا نحو: ضارب زيدًا عندنا» جمع ج ٣/ ٥٣ وما بعدها، ارتشاف ج ٣/ ١٨٤، شرح التصريح ج ٢/ ٦٧، شرح الأشموني ج ٢/ ٤٤٤، وفي الأشباه نسب المذهب إلى البصريين دون مخالفة. انظر ج ٢/ ٢٧٦، ج ٤/ ٧٠.

وقال في المغنى: «اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنها هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل» / ٦١٢ وما بعدها، ونقله عنه في شرح التصريح ج ٢/ ٦٧، فجعل شرط الاعتماد للعمل في المنصوب فقط، في حين أن من نقل مذهب البصريين - غيره - لم ينقل هذا، فالتصريح المنقول عن الجمع - أعلى - مثل للعمل في المرفوع والمنصوب معا بمثالين: ما ضارب زيد عمرًا، غير مضيع نفسه عاقل، وشطر من الشعر:

أناؤ رجالك قتل امرئ.

(٢) جمع ج ٣/ ٥٣ وما بعدها.

واحتجوا « بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز استعمال « ما أفعله » من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لوناً غيرهما من سائر الألوان ، فكذلك لا يجوز منهما ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه لا يخلو امتناع ذلك : إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على الفعل نحو : احمرّ واصفرّ واخضرّ ، وما أشبه ذلك ، أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه ، وأى العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان في علة الامتناع فينبغي أن لا يجوز فيها كسائر الألوان »^(١) .

(٩٢) ذهب البصريون إلى أنه إذا « كان فعل التعجب متعدياً إلى اثنين جررت الأول باللام ونصبت الثاني ... بمضمر مجرد مماثل لتالي « ما » نحو قولك : ما أكسى زيداً للفقراء الثياب ، والتقدير : يكسوهم الثياب »^(٢) .

نعم وبئس وما جرى مجراهما

(٩٣) ذهب البصريون^(١) إلى أن « نعم وبئس » « فعلان ماضيان لا يتصرفان »^(٢) .
« واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه ، الوجه الأول : أن الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالأفعال ، فإنهم قالوا : نعماً رجلين ، ونعموا رجلاً ، كما قالوا : قاما وقاموا . والوجه الثاني : أن تاء التأنيث الساكنة ... تتصل بهما كما تتصل بالأفعال نحو : نعمت المرأة ويشت الجارية . والوجه الثالث : أنها مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية ، ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة »^(٣) .

(١) قال أبو حيان : « أوردوا الخلاف فيها على طريقتين ، إحداهما : أن مذهب البصريين والكسائي أنهما فعلان ، وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنها اسمان ، وعلى هذه الطريقة ذكر أكثر أصحابنا الخلاف فيهما ، والطريقة الثانية : أن الخلاف إنما هو بين الفريقين بعد إسناد نعم وبئس إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة ، وكذلك بئس الرجل ، وذهب الكسائي إلى أنها اسمان محكيان بمنزلة : تأبط شراً ... فتعم الرجل عنده اسم للممدوح ، وبئس الرجل اسم للمذموم ... وذهب الفراء إلى أن الأصل : رجل نعم الرجل ... حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ... » . ارتشاف ج ٣ / ١٥ ، ومثله في شرح التصريح ج ٢ / ٩٤ ، وانظر ما بعدها ، وكما قال أبو حيان في هذا النص ؛ فإن أكثر المراجع أوردت المسألة على الطريقة الأولى ، وذكرت المذهب منسوباً إلى البصريين ، وهذه المراجع هي : الإنصاف ج ١ / ٩٧ ، أسرار / ٩٦ ، التبيين / ٢٧٤ ، شرح المفصل ج ٧ / ١٢٧ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٥ ، اتلاف / ١١٥ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٣٨ .
هذا عن المذهب على الطريقة الأولى ، أما على الطريقة الثانية فيكون لهم مذهب في كونها بعد الإسناد إلى الفاعل جملة فعلية من فعل وفاعل . انظر ارتشاف ج ٣ / ١٥ ، شرح التصريح ج ٢ / ٩٤ ، مع ج ٣ / ١٨ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٩٧ .

(٣) أسرار / ٩٦ .

(١) الإنصاف ج ١ / ١٥١ .

(٢) شرح التسهيل ج ٣ / ٤٣ ، ارتشاف ج ٣ / ٤١ ، شرح التصريح ج ٢ / ٩١ .

النعته

(٩٤) ذهب البصريون إلى أنه عند نعت معمولين ، فإذا كان عامل المعمولين واحدًا واختلف العمل واتحدت نسبة العامل إليهما من حيث المعنى « نحو : خاصم زيد عمرًا الكريهان فالقطع في هذه واجب »^(١) .

التوكيد

(٩٥) « مذهب البصريين^(١) التسوية بين « كلهم » و « أجمعين » في إفادة العموم دون تعرض لاجتماع في وقت وعدمه »^(٢) .

(٩٦) « ذهب البصريون^(٣) إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق »^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن تأكيد النكرة غير جائز من وجهين ، أحدهما : أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ؛ فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه ، وأما قولهم : « رأيت درهما كل درهم » وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لا على التأكيد ، والوجه الثاني : أن النكرة تدل على الشيع والعموم والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ، فلا يصلح أن يكون مؤكدًا له ... »^(٥) .

(٩٧) ذهب البصريون^(٦) إلى « أنه لا يجوز تثنية « أجمع » ولا « جمعاء » في التوكيد استغناء عنه بكلا وكلتا »^(٧) .

(١) خالف البصريين في هذه المسألة المبرد حيث ذهب إلى أن « أجمعين يفيد الاجتماع في وقت الفعل » ارتشاف ج ٢ / ٦١٥ .

(٢) شرح التسهيل ج ٣ / ٣٠١ ، ارتشاف ج ٢ / ٦١٥ ، ونسب المذهب إلى الجمهور مع النص على مخالفة الفراء فقط في الكوكب الدرر . انظر / ٤٠٣ .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى جواز التوكيد « إذا كانت النكرة مؤقتة » ارتشاف ج ٢ / ٦١٢ ، « ومثال الجائز لكونه مفيدًا قولك : صمت شهرًا كله ، وقمت ليلة كلها فبذكر « كل » يعلم أن الصيام كان في جميع الشهر ، والقيام كان في جميع الليل ولو لم يذكر لاحتمال ألا يراد جميع الشهر ولا جميع الليلة ... » شرح التسهيل ج ٣ / ٢٩٦ ، مغنى / ٢٥٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٢٤ ، همع ج ٣ / ١٢٤ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١١٣ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٤٥١ ، أسرار / ٢٨٩ وما بعدها ، اتلاف / ٦١ وما بعدها ، حاشية يس ج ٢ / ٤٢ ، حاشية الصبان ج ٣ / ١١٢ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٤٥٥ .

(٦) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى جواز التثنية فنقول : « جاء الزيدان أجمعان بتثنية أجمع ، والهندان جمعاوان بتثنية جمعاء » شرح التصريح ج ٢ / ١٢٤ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٢٩٣ ، اتلاف / ٧٤ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١١٤ .

وفي الجمع لم يذكر مخالفة ، ونسب المذهب إلى البصريين . انظر ج ١ / ١٤٥ .

(٧) اتلاف / ٨٠ .

(١) شرح الأشموني ج ٣ / ٩٨ ، ارتشاف ج ٢ / ٥٩١ ، شرح التصريح ج ٢ / ١١٤ .

عطف النسق

(٩٨) ذهب البصريون إلى أن « أم » المنقطعة « تتقدر بيل والهمزة مطلقا »^(١).

(٩٩) ذهب البصريون^(٢) إلى أنه لا يجوز العطف بلكن « في الإيجاب »، فإذا جىء بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها نحو: أتاني زيد لكن عمرو لم يأت، وما أشبه ذلك^(٣).

واحتجوا « بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب؛ وذلك لأن العطف بها في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان، ألا ترى أنك لو عطف بها بعد الإيجاب لكنت تقول: جاءني زيد لكن عمرو، فكنت تثبت للثاني بلكن المجيء الذي أثبتته للأول فيعلم أن الأول مرجوع عنه، كالعطف بيل في الإيجاب نحو: جاءني زيد بل عمرو، وإذا كان العطف بلكن في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها؛ لأنه قد استغنى عنها بيل في الإيجاب؛ لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط »^(٤).

(١٠٠) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل « إلا بالفصل بين المتعاطفين بتوكيد بضمير منفصل أو بغيره »^(٥) ويجوز بدون فصل « على قبح في ضرورة الشعر »^(٦).

واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل « وذلك لأنه لا يخلو: إما أن يكون مقدراً في الفعل أو ملفوظاً به، فإن كان مقدراً فيه نحو:

(١) ارتشاف ج ٢/ ٦٥٤، مع ج ٣/ ١٦٩، مغنى / ٦٦، شرح التصريح ج ٢/ ١٤٤، ونقله في حاشية الصبان عن المغنى. انظر ج ٣/ ١٥٤.

(٢) ذهب يونس إلى أنه لا يعطف بلكن: « فلا تكون عاطفة عنده أصلاً؛ لأنها لم تستعمل غير مسبقة بواو، وهو عنده عطف مفرد على مفرد » مع ج ٣/ ١٨٥، شرح التسهيل ج ٣/ ٣٤٣، ارتشاف ج ٢/ ٦٢٩، شرح التصريح ج ٢/ ١٤٦، شرح الأشموني ج ٣/ ١٣٤.

(٣) الإنصاف ج ٢/ ٤٨٤، شرح التصريح ج ٢/ ١٤٦ وما بعدها، اختلاف / ٧٥، ١٤٩، مع ج ٣/ ١٨٥.

(٤) الإنصاف ج ٢/ ٤٨٤ وما بعدها.

(٥) ارتشاف ج ٢/ ٦٥٨، الأشباه ج ٤/ ١٥٩، الإنصاف ج ٢/ ٤٧٤، اختلاف / ٦٣.

(٦) الإنصاف ج ٢/ ٤٧٤، اختلاف / ٦٣، وفي حاشية الصبان ذكر أنه يجوز على ضعف، ولم يذكر أنه يجوز في الضرورة. انظر ج ٣/ ١٦٨ وما بعدها.

« قام وزيد » فكأنه قد عطف اسماً على فعل، وإن كان ملفوظاً به نحو: « قمت وزيد » فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز^(١).

(١٠١) ذهب البصريون^(٢) إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض « إلا بإعادة الجار^(٣) نحو: مررت بك وبزيد »^(٤).

واحتجوا « بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز؛ وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطف على الضمير المجرور، والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ولم ينفصل منه؛ ولهذا لا يكون إلا متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، فكأنك قد عطف الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز... »^(٥).

(١٠٢) ذهب البصريون^(٦) إلى أنه لا يجوز أن تقع « الواو العاطفة » زائدة.

(١) الإنصاف ج ٢/ ٤٧٧.

(٢) خالف البصريين في هذه المسألة يونس والأخفش حيث ذهبا إلى عدم اشتراط إعادة الجار « ومن مؤيدات الجواز قراءة: « تساءلون به والأرحام » وهي أيضاً قراءة ابن عباس والحسن وأبى رزين ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب... » شرح التسهيل ج ٣/ ٣٥٧ وما بعدها، ارتشاف ج ٢/ ٦٥٨، مع ج ١٨٩٣، وزاد في الاختلاف: قطرباً إلى يونس والأخفش في المخالفة، انظر / ٦٢، وشرح التصريح ج ٢/ ١٥١ وما بعدها، شرح الأشموني ج ٣/ ١٧٠ وما بعدها. هذا، وقد ذكر في الارتشاف أن الجرمي والزيادي ذهبا إلى « أنه إن أكد الضمير جاز نحو: مررت بك أنت وزيد » ج ٢/ ٦٥٨، فشرطاً بتوكيد الضمير، وانظر مع ج ٣/ ١٩٠، شرح الأشموني ج ٣/ ١٧١.

(٣) انظر الإنصاف ج ٢/ ٤٦٣، التبيان ج ١/ ٣٢٧، ج ٢/ ٦٣١، الأشباه ج ٤/ ١٥٦.

وقال الزجاجي: « ولو قلت: مررت به وزيد، كان غير جائز عند البصريين البتة إلا في ضرورة الشعر » مجالس العلماء / ٣٢٠ وما بعدها، فخص الجواز بالضرورة، ونسب المذهب إلى أكثر النحويين دون نص على المخالف في شرح المفصل ج ٣/ ٧٨، وإلى الجمهور في شرح الأشموني ج ٢/ ٢٠٦، وإلى جمهور البصريين في حاشية الصبان ج ٢/ ٢٠٦، ج ٣/ ١٦٩.

(٤) ارتشاف ج ٢/ ٦٥٨.

(٥) الإنصاف ج ٢/ ٤٦٦ وما بعدها.

(٦) ذهب الأخفش إلى جواز زيادتها فيكون التقدير في الآية الأولى: نادينا أن يا إبراهيم، والواو زائدة، وفي الثانية حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها، انظر مع ج ٣/ ١٦١، حاشية الصبان ج ٣/ ١٤٠، وفي الخصائص: « وأجاز أبو الحسن زيادة الواو في خبر كان نحو قولهم: كان ولا مال له أي: كان لا مال له » ج ٢/ ٤٦٢، فحصر مخالفة الأخفش في كون الواو في خبر كان.

وزاد في الإنصاف إلى الأخفش أبا العباس المبرد وأبا القاسم بن برهان. انظر ج ٢/ ٤٥٦، وفي الاختلاف ذكر الأخفش وابن برهان / ١٤٨، وفي المغنى ذكر « الأخفش وجماعة » / ٤٧٣، وفي شرح المفصل « وأما أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو » ج ٨/ ٩٤، فلم يذكر مخالفة.

واحتجوا « بأن قالوا : الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته معها
أمكن أن يجرى على أصله ^(١) وتأولوا نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾
وَنَبَذْنَاهُ أَنْ يَتَّيِّرَ هَيْمُ ﴿ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّيَا ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ
أَبْوَابُهَا ﴾ ^(٣) وما كان مثله بأن أجوبتها محذوفة لمكان العلم بها ، والمراد : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ
لِلْجَبِينِ ﴾ وَنَبَذْنَاهُ أَنْ يَتَّيِّرَ هَيْمُ ﴿ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّيَا ﴾ أدرك ثوابنا ونال المنزلة الرفيعة
لدينا ، وكذلك قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ
طِبِّئُمْ فَأَدْخَلُوهُمْ خَلِيدِينَ ﴾ تقديره : صادفوا الثواب الذي وعدوه ... ونحو ذلك مما يصلح
أن يكون جوابا ^(٤) .

البدل

(١٠٣) ذهب جمهور البصريين ^(١) إلى أنه لا يجوز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو
المخاطب « إن لم يفد معنى الإحاطة » ^(٢) فلو « قلت : مررت بك زيد أو مررت بى زيد ... لم
يجز شئ من ذلك ؛ لأن الغرض من البدل البيان ، وضمير المخاطب والمتكلم في غاية
الوضوح فلم يحتج إلى بيان » ^(٣) .

(١٠٤) ذهب البصريون إلى أن « ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب
المتصل نحو : رأيتك إياك » ^(٤) بدل ^(٥) .

(١) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش وقطرب ؛ حيث ذهب الأخفش إلى جواز الإبدال مطلقا أفاد
معنى الإحاطة كقوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ [المائدة : ١١٤] أو لم يفد « قياسا على
الغائب لأنه ، لا لبس فيه أيضا ، ولذا لم ينعت ، ولو كان البدل لإزالة لبس لا تمتنع في الغائب ، كما امتنع
أن ينعت ، وقد ورد ، قال الله تعالى : ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا ﴾
[الأنعام : ١٢] فالذين بدل من ضمير الخطاب « مع ج ١٥١ / ٣ ، شرح التصريح ج ١٦١ / ٢ ، شرح
الآشمونى ج ١٩١ / ٣ ، ارتشاف ج ٦٢٢ / ٢ ، وفي شرح الفصل ذكر مذهب الأخفش ، ونسب
المذهب إلى أكثر النحويين . انظر ج ٧٠ / ٣ .

وذهب قطرب إلى الجواز « في الاستثناء نحو : ما ضربتكم إلا زيدا ، قال تعالى : ﴿ لَقَلَّأَ يَكُونُ لِلنَّاسِ
عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [البقرة : ١٥٠] أى : إلا على الذين ظلموا » مع ج ١٥١ / ٣ ، ارتشاف
ج ٦٢٢ / ٢ ، شرح الآشمونى ج ١٩١ / ٣ ، حاشية الشيخ يس ج ١٦١ / ٢ .

(٢) ارتشاف ج ٦٢٢ / ٢ .

(٣) شرح المفصل ج ٧٠ / ٣ .

(٤) شرح التسهيل ج ٣٠٥ / ٣ .

(٥) انظر شرح التسهيل ج ٣٠٥ / ٣ ، ٣٣٢ ، ارتشاف ج ٦١٨ / ٢ ، ٦٢٠ ، شرح التصريح ج ١٥٩ / ٢ ،
شرح الآشمونى ج ١٢٣ / ٣ ، مع ج ١٥٢ / ٣ ، حاشية يس ج ١٢٨ / ٢ ، معنى ٦٤٣ .



(١) الإنصاف ج ٤٥٩ / ٢ .

(٢) سورة الصافات آية ١٠٣ - ١٠٥ .

(٣) سورة الزمر آية ٧٣ .

(٤) شرح المفصل ج ٩٤ / ٨ .

النداء

(١٠٥) ذهب البصريون^(١) إلى أن المنادى المعرف المفرد « مبنى على الضم^(٢) وموضعه النسب لأنه مفعول^(٣) ».

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مبنى ... لأنه أشبه كاف الخطاب ، وكاف الخطاب مبنية ، فكذلك ما أشبهها ، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الخطاب والتعريف والإفراد ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيا كما أن كاف الخطاب مبنية ... »^(٤).

(١٠٦) ذهب البصريون^(٥) إلى أنه « إذا كان المنادى علما مفردا موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم نحو : يا زيد بن سعيد^(٦) ، فالمختار الفتح^(٦) ومنه قوله :

يا حَكَمُ بن المنذر بن الجاورذ سُرَادِقُ المجد عليك ممدود^(٧)

(١٠٧) ذهب البصريون إلى أنه « إذا كان « ابن » صفة بين متفقى اللفظ غير علمين نحو قولك : يا كريم ابن كريم ، ويا شريف ابن شريف ، ويا كاتب ابن كاتب ... ويا كلب ابن كلب ... لا يجوز في المنادى إلا الضم^(٨) » وينصبون ابناً^(٩).

(١٠٨) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز نداء ما فيه « الألف واللام » فلا يقال :

(١) خالف في هذه المسألة الرياشي حيث ذهب إلى أنه معرب وأن الضمة إعراب لا بناء . انظر ارتشاف ج ٣ / ١٢٠ ، مع ج ٢ / ٢٩ .

(٢) هذا في المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم ، أما المثني فبالألف وجمع المذكر السالم فبالواو لأنه « يبنى على ما يرفع به لفظاً » مع ج ٢ / ٢٩ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٢٤ وما بعدها ، التبيين / ٤٢٨ وما بعدها ، اتلاف / ٤٥ وما بعدها .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٢٤ وما بعدها .

(٥) خالف المبرد في هذه المسألة حيث ذهب إلى « أن الضم أجود » ارتشاف ج ٣ / ١٢٢ ، اتلاف / ٥٨ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٦٩ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٠٩ ، وفي الجمع : « واختلف في الأجود فقال المبرد : الضم ؛ لأن الأصل ، وقال ابن كيسان : الفتح ؛ لأنه الأكثر في كلام العرب » ج ٢ / ٤١ ، فجعل المذهب مذهب ابن كيسان لا البصريين .

(٦) شرح الأشموني ج ٣ / ٢٠٩ .

(٧) السابق .

(٨) ارتشاف ج ٣ / ١٢٣ ، مع ج ٢ / ٤١ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢١٢ .

(٩) مع ج ٢ / ٤٢ .

يا الرجل^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن الألف واللام تفيد التعريف ، ويا تفيد التعريف ، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان^(٢) » .

(١٠٩) ذهب البصريون إلى أن الميم المشددة في « اللهم » عوض من « يا » التي للتنبيه في النداء والهاء مبنية على الضم لأنه نداء^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأننا أجمعنا أن الأصل « يا الله » إلا أنه لما وجدناهم إذا أدخلوا « الميم » حذفوا « يا » ووجدنا الميم حرفين ، ويا حرفين ، ويستفاد من قولك : اللهم ، ما يستفاد من قولك : يا الله ، دلنا ذلك على أن « الميم » عوض من « يا » لأن العوض ما قام مقام المعوض ، وهاهنا « الميم » قد أفادت ما أفادت « يا » فدل على أنها عوض منها ؛ ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر^(٤) » .

(١١٠) ذهب البصريون إلى أنه إذا كرر لفظ المنادى مضافاً نحو : يا تيم تيم عدى ، فإنه يجوز ضم الأول ونصبه ، لا فرق في ذلك بين العلمين كما سبق ، واسمى الجنس نحو : يا رجل رجل القوم ، والوصفين نحو : يا صاحب صاحب زيد^(٥) .

(١١١) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس ، وحلوا ما ورد من ذلك على الضرورة والشذوذ ، فمما ورد من ذلك مع اسم الإشارة

(١) انظر الإنصاف ج ١ / ٣٣٥ ، اتلاف / ٤٦ ، وفي التبيين جعل من مذهبه جوازه في الضرورة ، انظر / ٤٤٤ ، ومثله في ارتشاف ج ٣ / ١٢٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٧٢ ، وفي الجمع « واستثنى البصريون شيئين ، أحدهما : اسم الله تعالى ... والثاني : الجملة المسمى بها ... واستثنى المبرد ثالثاً : وهو الموصول إذا سمي به ... » مع ج ٢ / ٣٧ ، ارتشاف ج ٣ / ١٢٥ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢ / ١٧٢ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢١٥ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٣٧ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٤١ ، أسرار / ٢٣٢ ، التبيين / ٤٤٩ ، ارتشاف ج ٣ / ١٢٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٧٢ ، مع ج ٢ / ٤٨ ، الأشباه ج ٢ / ٨٥ ، ج ٣ / ٣٥٦ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٤٣ .

(٥) انظر مع ج ٢ / ٤٤ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٣ / ٢٢٩ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٢٩ ، وقال في الارتشاف : « فإن لم يكونا علمين ، وكانا اسمي جنس ، فذهب البصريون إلى أنه ينتصب بغير تنوين كالعلمين ... أو كانا صفتين فذهب البصريون إلى أنه ينتصب بغير تنوين » ج ٣ / ١٣٦ .

قوله « تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَتُّوْلَاءٍ تَقْتُلُوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ »^(١) أي : يا هؤلاء ، ويقوله وهو ذو الرمة :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام

يريد : يا هذا »^(٢) .

ومما ورد مع اسم الجنس قولهم : « اطرق كرا » و « افتد مخنوق » ، و « اصبح ليل »^(٣) وقوله عليه السلام : « ثوبى حجر » فحملوا ما ورد في الشعر على الضرورة ، وما ورد في النثر على الشذوذ « إلا الآية فعلى الابتداء والخبر ولا نداء »^(٤) .

الندبة

(١١٢) ذهب البصريون^(١) إلى أنه لا يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن الاسم النكرة مبهم لا يخص واحداً بعينه والمقصود بالندبة أن يظهر النادب عذره في تفجعه على المندوب ليساعد في تفجعه فيحصل التأسى بذلك ، فيخف ما به من المصيبة وذلك إنما يحصل بندبة المعرفة لا بندبة النكرة ، وإذا كان ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة ، وأما الأسماء الموصولة فإنها أيضاً مبهمة فأشبهت النكرة فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكرة »^(٢) .

(١١٣) ذهب البصريون^(٣) إلى أنه لا يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة ؛ لأن علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لد الصوت ، وليس ذلك موجوداً في الصفة ؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف فوجب أن لا يجوز »^(٤) .

(١) انظر الإنصاف ج ١ / ٣٦٢ ، ونقله عنه في الارتشاف ج ٣ / ١٤٣ وما بعدها .

وقال في الائتلاف : « وقال البصريون : لا يجوز ترخيما » / ٤٩ ، غير أن المسألة في الندبة ، وما أتى به من احتجاج هو الاحتجاج الخاص بالندبة عندهم ، ونقل مخالفة الرياشي للبصريين في ندبة النكرة في الارتشاف « وأجاز الرياشي ندبة اسم الجنس المفرد ، وجاء في الأثر : واجبلاء » ج ٣ / ١٤٣ ، مع ج ٢ / ١٨٢ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٤٩ ، ونقل مذهبهم في شذوذ ندبة النكرة في شرح الرضى على الكافية : « وهو شاذ عند البصريين » ج ١ / ٤٢٣ ، فلم يتقل مخالفة ، وقال عن مذهبهم في ندبة الموصول في شرح التصريح : « إلا ما كان موصولا غير مبدوء بآل وصلته مشهورة فيندب عند الكوفيين خلافاً للبصريين نحو « وا من حفر بشر زمزماه » فإنه في شهرته بمنزلة « وا عبد المطلباه » وذلك شاذ عند البصريين ، واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بآل وإن اشتهرت صلته » ج ٢ / ١٨٢ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٣ / ٢٥٠ .

فما دام البصريون يحكمون بشذوذ ندبة الموصول الخالي من « آل » ، ويمنعون ندبة الذى فيه « آل » فهم إذن متفقون على منع الندبة بالموصول مطلقا ، ويحكمون بشذوذ ما ورد منه .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٦٣ .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة يونس بن حبيب حيث ذهب إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة : « نحو أن يقول : وا زيد البطلاء » شرح التسهيل ج ٣ / ٤١٦ ، الإنصاف ج ١ / ٣٦٤ ، شرح المفصل ج ٢ / ١٤ ، ائتلاف / ٥٠ ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٤٢١ ، ارتشاف ج ٣ / ١٤٤ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٥٠ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٢٥١ ، مع ج ٢ / ٥١ ، هذا ، وقد نسب المذهب إلى الخليل وسيبويه في شرح التسهيل ج ٣ / ٤١٦ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٦٥ .

(١) سورة البقرة آية ٨٥ .

(٢) شرح التصريح ج ٢ / ١٦٥ ، ائتلاف / ٥٧ ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٤٢٥ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٠١ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ٣ / ٢٠١ ، ونقل المذهب في اسم الإشارة فقط في الأشباه . انظر ج ٣ / ٢٢٥ ، وفي مع الهوامع زاد إليهما خمسة أصناف أخرى قال : « ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف ، أحدها : اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم نحو : يا الله ، الثانى : المستغاث نحو يا يزيد ، الثالث : المتعجب منه نحو : يا للهاء ، الرابع : المندوب نحو : يا زيدا ، الخامس : اسم الجنس ، السادس : اسم الإشارة ، السابع : النكرة غير المقصودة ، هذا مذهب البصريين » ج ٢ / ٣٣ .

(٣) انظر شرح التصريح ج ٢ / ١٦٥ .

(٤) مع ج ٢ / ٣٤ .

الترخيم

(١١٤) « ذهب البصريون ^(١) إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال » ^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز ترخيمه وذلك أنا أجمعنا على أن الترخيم في عرف النحويين إنما هو حذف دخل في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه طلباً للتخفيف ، فإذا كان الترخيم إنما وضع في الأصل لهذا المعنى فهذا في محل الخلاف لا حاجة بنا إليه ؛ لأن الاسم الثلاثي في غاية الخفة ، فلا يحتمل الحذف ؛ إذ لو قلنا : إنه يخفف بحذف آخره ، لكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به فدل على ما قلناه » ^(٣).

(١١٥) « ذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز » ^(٤).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم ، وهي أن يكون الاسم منادى مفرداً معرفة زائداً على ثلاثة أحرف .

والدليل على اعتبار هذه الشروط : أما شرط كونه منادى فظاهر ؛ لأنهم لا يرخمون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر ، ألا ترى أنهم لا يقولون في حالة الاختيار في غير النداء : قام « عام » في عامر ولا : ذهب « مال » في مالك ، فدل على أنه شرط معتبر ، وأما شرط كونه

(١) قال في الارتشاف : « إن كان ساكن الوسط نحو بكر وهند فالشهور أنه لا يجوز ترخيمه ، وأجاز ذلك الأخفش ... وإن كان متحرك الوسط فالشهور أنه لا يجوز ترخيمه ، وأجاز ذلك ... والأخفش » ج ٣ / ١٥٥ ، فالأخفش إذن يميز الترخيم مطلقاً ، وفي الجمع نقل مخالفة الأخفش في ترخيم محرك الوسط عن ابن بابشاذ ، ومخالفته في ترخيم ساكن الوسط عن ابن هشام الخضراوي ، كما نقل عن ابن عصفور اتفاق البصريين على عدم ترخيم ساكن الوسط . انظر ج ٢ / ٦١ وما بعدها .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٥٧ ، أسرار / ٢٣٦ ، التبيين / ٤٥٦ ، ائتلاف / ٤٨ ، ونسب المذهب إلى الجمهور مطلقاً في شرح التصريح ، ولم يذكر في المخالفين أحداً من البصريين ، انظر ج ٢ / ١٨٥ ، وفي شرح الأشموني نسبة إلى الجمهور مطلقاً ، وذكر في المخالفين الأخفش ، ولم يفصل عنه - كما في الارتشاف والجمع - بين ما كان ساكن الوسط أو متحركه بل ذكرها مطلقة .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٥٩ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٤٧ ، التبيين / ٤٥٣ ، شرح الرضي على الكافية ج ١ / ٤٩٣ ، ائتلاف / ٤٧ ، وما بعدها ، مع ج ٢ / ٥٩ ، ٦٢ ، وفي الأسرار عبر عن المسألة بقوله : « هل يجوز ترخيم المضاف إليه ... ؟ » ٢٣٨ / ، ومثله في ارتشاف / ١٥٤ ، وشرح الأشموني ج ٣ / ٢٦٠ .

مفرداً فظاهر أيضاً ؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ، ويغيره عما كان عليه من الإعراب قبل النداء ، ألا ترى أنه كان معرباً فصار مبنياً ، فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم ؛ لأنه تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير ، فأما ما كان مضافاً فلإن النداء لم يؤثر فيه البناء ، ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ؛ ألا ترى أنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء ؟ وإذا كان الترخيم إنما سوغه تغيير النداء ، والنداء لم يغير المضاف ، فوجب أن لا يدخله الترخيم ... » ^(١).

(١١٦) ذهب البصريون ^(٢) إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن « يكون بحذف الحرف الأخير منه » ^(٣).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الترخيم يكون في هذه الأسماء بحذف حرف واحد أنا نقول : أجمعنا على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم ، كما كانت قبل دخول الترخيم من ضم وفتح وكسر ، ألا ترى أنك تقول في برثن : يا برث ، وفي جعفر : يا جعفر ، وفي مالك : يا مال ... فيبقى كل واحدة من هذه الحركات بعد دخول الترخيم كما كانت قبل وجود الترخيم ... لينوى بها تمام الاسم ، فهذا المعنى موجود في الساكن حسب وجوده في المتحرك ، فينبغي أن يبقى على ما كان عليه إذا كان ساكناً ، كما يبقى على ما كان عليه إذا كان متحركاً » ^(٤).

(١) الإنصاف ج ١ / ٣٤٩ وما بعدها .

(٢) ذكر في شرح التسهيل أن الجرمي يقول في : « فردوس وغريق مما قبل آخره حرف لين ساكن زائد مسبوق بأكثر من حرفين : يا فرد ويا غرن » انظر ج ٣ / ٤٢٣ ، وشرح الأشموني ج ٣ / ٢٦٤ .

وفي الارتشاف بعد أن ذكر مخالفة الجرمي ذكر أن الأخفش يقول في نحو : مختار ومتقاد : يا مخت ويا متق ، بحذف آخره مع حرف العلة . انظر ج ٣ / ١٥٦ ، ومثله في شرح التصريح ج ٢ / ١٨٧ ، ومع ج ٢ / ٦٤ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٣ / ٢٦٢ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٦١ ، أسرار / ٢٤١ ، ائتلاف / ٤٨ ، وما بعدها ، وفي التبيين عبر عن المسألة بقوله : « يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقاً ، وقال الكوفيون : إذا كان قبل الطرف ساكناً حذف الثالث والرابع نحو : قمطر وبرثن ... » ٤٥٨ ، ونقلها عنه في الأشباه ج ٢ / ٢٦٦ ، وما بعدها ، وفي الارتشاف نسب المذهب للبصريين فيما كان الساكن حرف مد قبله حرفان

« نحو : ثمود وعماد وسعيد » ج ٣ / ١٥٦ ، مع ج ٢ / ٦٤ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٦١ وما بعدها .

أسماء الأفعال والأصوات

(١١٧) ذهب البصريون إلى أن « عليك ودونك وعندك » في الإغراء لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، فلا يقال: زيدًا عليك، ولا بكرًا دونك^(١).

واحتجوا « بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه، فينبغي أن لا تتصرف تصرفه... إذ لو قلنا: إنه يتصرف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها؛ لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول »^(٢).

وقالوا: إن نحو: قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾^(٣) ليس منصوبًا بعلبيكم، وإنما هو منصوب؛ لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مقدر والتقدير فيه: « كتب كتابا الله عليكم، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لذلالة ما تقدم عليه »^(٤).

(١١٨) ذهب البصريون إلى أن « الكاف » من أسماء الأفعال التي أصلها ظرف أو مجرور نحو: « مكانك وعندك ولديك ووراءك وأمامك وإليك وعلبك » محلها جر^(٥) « على الأصل بالإضافة في نحو: دونك، وبالحرف في نحو: عليك »^(٦).

(١) انظر الإنصاف ج ١ / ٢٢٨، أسرار / ١٦٤ وما بعدها، التبيين / ٣٧٣، ائتلاف / ٣٤ وما بعدها، شرح المفصل ج ١ / ٦، ارتشاف ج ٣ / ٢١٥، ونسب المذهب في شرح التصريح إلى النحويين عدا الكسائي. انظر ج ٢ / ١٩٩ وما بعدها، ومثله في مع ج ٣ / ٨٢، وشرح الأشموني ج ٣ / ٣٠٥، إلا أنه في ٣٠٦ نقل عن بعضهم أن المخالف الكوفيون.

(٢) الإنصاف ج ١ / ٢٢٩.

(٣) سورة النساء آية ٢٤.

(٤) الإنصاف ج ١ / ٢٣٠، شرح المفصل ج ١ / ١١٧، ائتلاف / ٣٥.

(٥) انظر مع ج ٣ / ٨٥، ارتشاف ج ٣ / ٢١٤، شرح التصريح ج ٢ / ١٩٨، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٩٨، حاشية الصبان ج ٣ / ٢٩٨.

(٦) حاشية الصبان ج ٣ / ٢٩٨.

نونا التوكيد

(١١٩) ذهب البصريون^(١) إلى أنه لا يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة.

واحتجوا « بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز دخول نون التوكيد في هذين الموضعين؛ وذلك لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء، فإذا سقطت النون بقيت الألف، فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخل: إما أن تحذف الألف أو تكسر النون أو تقر ساكنة، بطل أن تحذف الألف؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد، وبطل أن تكسر النون؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد، وبطل أن تقر ساكنة؛ لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج؛ وذلك لا يجوز؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم، إذا كان الثاني منهما مدغمًا نحو: « دابة وضالة ونموذ الثوب ومُدَيِّق وأَصَيِّم » وما أشبه ذلك، فبطل إدخال هذه النون في فعل الاثنين، وكذلك أيضًا يبطل إدخالها في فعل جماعة النسوة... »^(٢).

(١٢٠) ذهب البصريون إلى أن نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة أصلان^(٣) « لتخالف بعض أحكامهما »^(٤).

(١٢١) ذهب البصريون^(٥) إلى أنه لا يفصل بين الفعل واللام عند القسم « فلا بد من

(١) خالف البصريين في هذه المسألة يونس « وكان يونس يميز ذلك، ويقول: اضربنان وهل تضربنان كما يفعل في التثنية » شرح المفصل ج ٩ / ٣٨، الإنصاف ج ٢ / ٦٥٠، ارتشاف ج ١ / ٣٠٨ وما بعدها، ائتلاف / ١٣١ وما بعدها، شرح التصريح ج ٢ / ٢٠٧، مع ج ٢ / ٥١٥ وما بعدها، شرح الأشموني ج ٣ / ٣٣٠، ٣٣٥، حاشية الصبان ج ٣ / ٣٣١، هذا، وقد نسب المذهب في شرح المفصل إلى الخليل وسيبويه « فإن الخليل وسيبويه كانا لا يريان ذلك » ج ٩ / ٣٨.

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٦٥٢.

(٣) انظر مغني / ٤٤٣، شرح التصريح ج ٢ / ٢٠٣، مع ج ٢ / ٥٠٩، شرح الأشموني ج ٣ / ٣١٤.

(٤) شرح التصريح ج ٢ / ٢٠٣.

(٥) خالف البصريين في هذه المسألة أبو علي الفارسي حيث ذهب إلى جواز تعاقب اللام والنون « في الكلام فتقول: والله ليقومن زيد غدًا، والله يقومن زيد » ارتشاف ج ٢ / ٤٨٦، الكوكب الدرر / ٣٩٠، مع ج ٢ / ٤٠٠، وفي شرح التصريح نسب المذهب إلى الجمهور في مقابل مخالفة الزمخشري، ولم يذكر مخالفة الفارسي. انظر ج ٢ / ٢٠٤.

اللام ونون التوكيد خفيفة أو شديدة ، نحو : قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا مَحْسُوسَةٌ ﴾ ^(١) ... وتعاقب اللام والنون عندهم ضرورة ^(٢) .

ما لا ينصرف

(١٢٢) ذهب البصريون إلى أن « أفعل منك » يجوز صرفه في ضرورة الشعر ^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز صرفه ؛ لأن الأصل في الأسماء كلها الصرف ، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها ، قال أبو كبير الهذلي :

يَمْنُ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقُ فَشَبَّ غَيْرَ مَهَبِّلٍ

. فصرف « عواقد » وهي لا تنصرف لأنه ردها إلى الأصل ... فنقول : أفعل منك اسم والأصل فيه الصرف ، وإنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف ، فصار بمتزلة « أحرر » وكما وقع الإجماع على أن « أحرر » يجوز صرفه في ضرورة الشعر ردًا إلى الأصل فكذلك أفعل منك ... ^(٢) .

(١٢٣) ذهب أكثر البصريين ^(٣) إلى أنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف « مطلقا حتى في الشعر » ^(٤) .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٤٨٨ ، اختلاف / ٦٤ ، مع ج ١ / ١٢١ ، الأشباه ج ٣ / ٦٩ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٠٢ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٠٣ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٤٨٩ وما بعدها .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان حيث صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ؛ لأنه « قد جاء ذلك كثيرا في أشعارهم ، قال الأخطل : طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة الثغور غدور »

فترك صرف شبيب ، وهو منصرف « الإنصاف ج ٢ / ٤٩٣ وما بعدها ، ٥١٣ ، الاختلاف / ٥٩ ، وفي شرح المفصل « أجاز... والأخفش وجماعة من المتأخرين كابى علي وابن برهان وغيرهما » ج ١ / ٦٨ فإضاف إليهم غيرهم بقوله : « جماعة » وفي الارتشاف لم يذكر مخالفا إلا أبا علي . انظر ج ١ / ٤٤٨ ، وفي شرح التصريح ذكر مخالفة الأخفش والفارسي قال : « وأباه سائر البصريين » ج ٢ / ٢٢٨ ، ومثله في شرح الأشموني ج ٣ / ٤٠٣ ، وحاشية الصبان ج ٣ / ٤٠٣ ، وفي الهمع لم يذكر غير مخالفة الأخفش : « والأخفش من البصريين » ج ١ / ١٢٢ ، وفي الإغراب لم يذكر مخالفة . انظر / ٤٩ وما بعدها ، ٥٤ ، ونقله عنه في الاقتراح / ٦٦ .

(٤) مع ج ٢ / ١٢٢ .

(١) سورة هود آية ٨ .

(٢) ارتشاف ج ٢ / ٤٨٦ ، وانظر ج ١ / ٣٠٤ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٣١٩ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٣٢١ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو أننا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكان أيضا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف »^(١).

إعراب الفعل

(١٢٤) ذهب البصريون^(١) إلى أن النعل المضارع « يرفع لقيامه مقام الاسم »^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، وذلك من وجهين ، أحدهما : أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي ، فأشبهه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ؛ فكذلك ما أشبهه ، والوجه الثاني : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم »^(٣).

(١٢٥) ذهب البصريون إلى أنه « لا يجوز الفصل بين « لن » وبين الفعل في الاختيار ؛ لأنها محمولة على سيفعل ، وكذلك لم يجوز : لن يفعل ولا يضرب زيداً ، بنصب تضرب ؛ لأن الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ « لا » كما لا يقال : لن لا تضرب زيداً »^(٤).

(١٢٦) ذهب البصريون^(٥) إلى أن « كى » لا يجوز أن تكون حرف جر كما تكون

(١) نسب المذهب إلى سيبويه وأكثر البصريين في أسرار العربية : « أما العامل المعنوي فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين هذا أحدهما : وهو الابتداء ، والثاني : وقوع الفعل المضارع موقع الاسم » / ٦٦ ، وقال في شرح التصريح : « لا ، رافعه حله عمل الاسم خلافاً للبصريين غير الأخفش والزجاج » ج ٢ / ٢٢٩ ، فنسب المذهب إلى البصريين غير الأخفش حيث نسب إليه القول بأن الرفع للمضارع تجرده من الناصب والجازم ، والزجاج حيث نسب إليه القول بأن الرفع له مضارعة للاسم . انظر السابق ، وفي الجمع نسب المذهب إلى سيبويه وجهور البصريين ثم نقله عن أبي حيان كما نقل عنه أيضا أن القول بأن الرفع له « التعرّي من العوامل اللفظية مطلقاً ، وهو مذهب جماعة من البصريين ، وعزى في الإفصاح للفراء والأخفش » ج ٢ / ٥٢٦ وما بعدها ، ومثله في الأشباه ج ٢ / ٢٤٢ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٥٥٠ وما بعدها ، أسرار / ٢٧ وما بعدها ، شرح التسهيل ج ٤ / ٥ وما بعدها ، إيضاح / ٩٤ ، الإعراب / ٥٨ ، ونقله عنه في الاقتراح . انظر / ٦٨ ، مغنى / ٨٥٧ ، شرح الأسموني ج ٣ / ٤٠٥ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٠٦ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٥٥٢ .

(٤) مع ج ٢ / ٢٨٨ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٣ / ٤٠٧ ، ارتشاف ج ٢ / ٣٩١ وما بعدها .

(٥) نسبة في الارتشاف إلى : « سيبويه والأكثرين » ج ٢ / ٣٩٢ ، دون نص على المخالف ، ومثله في الجمع ج ٢ / ٢٨٩ ، إلا أنه في الارتشاف ج ٢ / ٤٤٩ نسبة إلى البصريين ، وفي شرح التصريح نسبة إلى « سيبويه والجمهور وعن الأخفش أن « كى » جارة دائها وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة » ج ٢ / ٢٣٠ ، فنص على مخالفة الأخفش ، وأنها لا تكون عنده إلا حرف جر ، ومثله في شرح الأسموني ج ٣ / ٤١١ وما بعدها ، ونسب القول بأنها لا تكون إلا جارة إلى الأخفش في المغنى / ٢٤٢ .

حرف نصب»^(١).

واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذي هو ما الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها وحذف الألف منها، فإنهم يقولون: كيمه، كما يقولون: لمه...»^(٢).

(١٢٧) ذهب البصريون^(٣) إلى أنه «لا يجوز تقديم معمول معمول «أن» الناصبة عليها؛ لأنها حرف مصدرى، ومعمولها صلة لها، ومعموله من تمام الصلة، فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها»^(٤) «فلا يجوز: طعامك يعجبني أن تأكل، وزيدا أريد أن تضرب»^(٥).

(١٢٨) ذهب البصريون إلى أنه يجوز إهمال «أن» ورفع المضارع بعدها كقراءة مجاهد: «لمن أراد أن يتم الرضاعة»^(٦) تشبيها بما المصدرية^(٧) «فحملت عليها في الإلغاء

(١) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٠، اتلاف / ١٥٠.

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٢.

(٣) قال ابن مالك: «ولا يتقدم معمول معمولها عليها خلافا للفراء» انظر شرح التسهيل ج ٤ / ١١، فنسب القول بجواز التقديم إلى الفراء فقط، ومثله في المغنى / ٣٧٤، وشرح الأشموني ج ٣ / ٤١٦، وقال في الأشباه: «لا يتقدم معمول «أن» عليها عند جميع النحاة إلا الفراء» ج ٤ / ١٦٧، وقال أبو حيان معقبا على قول ابن مالك السابق: «قال ابن مالك: خلافا للفراء فأطلق، وقال ابن كيسان: أجاز الكوفيون: الكسائي والفراء وهشام وغيرهم تقديم بعض هذا في أماكن...» ارتشاف ج ٢ / ٣٨٩.

هذا، وقد وضعت المسألة في هذا الباب، ولم أضعها في الباب الأول؛ لأن كون الفراء فقط هو المجيز يعنى أن البصريين لا يميزون، وهذا هو ما نقلته المراجع في حاشية (٤) بالإضافة إلى نقل الارتشاف عن ابن كيسان أن الكوفيين يقولون بالجواز، إذن فالمرجع كلها متفقة على نسبة المذهب إلى البصريين واختلفت في نسبته إلى النحاة غير الفراء فكان الأسلم وضعها في هذا الباب.

(٤) مع ج ٢ / ٢٨٣، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٣ / ٤١٦، ونقله في شرح التسهيل عن ابن كيسان ج ٢ / ١٢، ومثله في ارتشاف ج ٢ / ٣٨٩.

(٥) شرح التسهيل ج ٤ / ١٢.

(٦) سورة البقرة آية ٢٣٣.

(٧) ارتشاف ج ٢ / ٣٩٠، شرح التسهيل ج ٤ / ١٠ وما بعدها، شرح التصريح ج ٢ / ٢٣٢، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٢٠ وما بعدها، مغنى / ٤٦، وفي ٧١٧ نسبة إلى الجماعة، هذا، وقد نسب المذهب إلى الكوفيين في شرح المفصل: «هذا طريق الكوفيين» ج ٧ / ٩.

فوقع المضارع بعدها مرفوعاً ووليها جملة ابتدائية»^(١).

(١٢٩) ذهب البصريون^(٢) إلى أن الناصب للفعل بعد «لام كى» «أن مقدرة بعدها والتقدير: جئتكم لأن تكرمى»^(٣) في نحو: جئتكم لتكرمى.

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إن الناصب للفعل «أن» المقدرة دون اللام؛ وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير «أن»...»^(٤) وذهبوا إلى أنه «يجوز إظهار «أن» بعدها، فتقول: جئتكم لأن تكرمى، وقصدتكم لأن تزورنى، ولا خلاف بين أصحابنا في صحة استعمال ذلك»^(٥).

(١٣٠) ذهب البصريون إلى أن «كى» إن كانت الجارة فإن «أن» مضمرة بعدها على سبيل الوجوب فلا يجوز إظهارها»^(٦) «إلا في الضرورة كقوله:

فقال أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغر وتخدعا»^(٧)

(١٣١) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار «أن» بعد «لكى» إلا ضرورة»^(٨).

واحتجوا «بأن قالوا: إظهار «أن» بعد «لكى» لا يخلو إما أن تكون لأنها قد كانت مقدرة فجاز إظهارها بعد الإضمار، وإما أن تكون مزيدة ابتداء، من غير أن تكون قد كانت

(١) شرح التسهيل ج ٤ / ١١.

(٢) قال في المغنى: «وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفاقاً للجمهور، لا بأن مضمرة أوبكى المصدرية مضمرة خلافاً للسيرافي وابن كيسان» ٢٧٧، فنسب المذهب إلى الجمهور مطلقاً، وذكر مخالفة السيرافي وابن كيسان، ومثله في شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٣ وما بعدها، ونص على مذهبه في الجمع. انظر ج ٢ / ٣٢١، وفي الارتشاف لم يذكر إلا مخالفة ابن كيسان فقط. انظر ج ٢ / ٤٠١.

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٥، شرح المفصل ج ٧ / ١٩، اتلاف / ١٥١، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٢٨.

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٦.

(٥) شرح المفصل ج ٧ / ٢٨، الإنصاف ج ٢ / ٥٧٦، ارتشاف ج ٢ / ٤٠١، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٢٨.

(٦) ارتشاف ج ٢ / ٣٩٣.

(٧) شرح التسهيل ج ٤ / ١٦، مع ج ٢ / ٢٩١، ونسب المذهب في شرح المفصل إلى سيويه. انظر ج ٩ / ١٦.

(٨) انظر الإنصاف ج ٢ / ٥٧٩، اتلاف / ١٥١ وما بعدها.

(٩) انظر ارتشاف ج ٢ / ٣٩٣.

مقدرة، بطل أن يقال: إنها قد كانت مقدرة؛ لأن لكي تعمل بنفسها، ولا تعمل بتقدير أن، ولو كانت تعمل بتقدير أن لكان ينبغي إذا ظهرت «أن» أن يكون العمل لأن دونها، فلما أضيف العمل إليها دل على أنها العامل بنفسها، لا بتقدير أن، وبطل أن يقال: إنها تكون مزيدة ابتداء؛ لأن ذلك ليس بمقيس، فيفتقر إلى توقيف عن العرب، ولم يثبت عنهم في ذلك شيء، فوجب أن لا يجوز ذلك...»^(١).

(١٣٢) ذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل بعد «لام الجحود» «أن» مقدرة بعدها^(٢) ولا يجوز إظهارها^(٣) ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب^(٤) بلام الجحود عليها^(٥).

واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أن الناصب «أن» المقدرة بعدها ما قدمنا في مسألة «لام كي»^(٦)، وأما الدليل على أنه لا يجوز إظهار «أن» بعدها... لأنها صارت بدلا من اللفظ بها؛ لأنك إذا قلت: «ما كان زيد ليدخل» كان نفيا ليدخل، كما لو أظهرت «أن» فقلت: «ما كان زيد لأن يدخل» فلما صارت بدلا منها... لم يجز إظهارها إذ كانت اللام بدلا منها فكأنها مظهرة»^(٧).

وذهبوا إلى أن خبر كان في نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(٨) محذوف، وأن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، وأن الفعل ليس بخبر، بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر، والتقدير ما كان الله مريداً لكذا، والدليل على

(١) الإنصاف ج ٢ / ٥٨٢.

(٢) انظر الإنصاف ج ٢ / ٥٩٣، ارتشاف ج ٢ / ٣٩٩، ائتلاف / ١٥٣، شرح التصريح ج ٢ / ٢٣٥، الأشباه ج ٣ / ٣٥٨، مع ج ٢ / ٢٩٨، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٢٨.

(٣) انظر المراجع السابقة كلها بالإضافة إلى مع ج ٢ / ٣٠٠.

(٤) انظر الإنصاف ج ٢ / ٥٩٣، شرح المفصل ج ٧ / ٢٩، شرح التسهيل ج ٤ / ٢٣٠، ائتلاف / ١٣٩، الأشباه ج ٣ / ٣٥٨، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٢٩.

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٣.

(٦) انظر ١٧٧ من هذا البحث.

(٧) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٥.

(٨) سورة الأنفال آية ٣٣.

هذا التقدير أنه قد جاء مصرحاً به في بعض كلام العرب قال:

سَمَوْتَ ولم تكن أهلاً لتسمو

فصرح بالخبر الذي هو «أهلاً» مع وجود اللام والفعل بعدها^(١).

(١٣٣) ذهب البصريون^(٢) إلى أن المضارع بعد «أو»^(٣) الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن^(٤) منصوب «بأن مضمرة»^(٥) ومثال وقوعها موقع «إلى أن كقولك: لأسيرن أو تغرب الشمس»^(٦) ومثال وقوعها «موقع «إلا أن» كقولك: لأقتلن الكافر أو يسلم»^(٧).

(١٣٤) ذهب البصريون إلى أن: «حتى» حرف جر «والفعل بعدها منصوب بتقدير «أن» والاسم بعدها مجرور بها»^(٨).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إن الناصب للفعل «أن» المقدرة دون «حتى» أنا أجمعنا على أن «حتى» من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء، وإذا ثبت أنه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب

(١) مع ج ٢ / ٢٩٨ وما بعدها، شرح التصريح ج ٢ / ٢٣٥ وما بعدها، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٢٨ وما بعدها.

(٢) خالف البصريين في هذه المسألة الجرمي حيث ذهب: «إلى أن الفعل انتصب «بأو» نفسها» مع ج ٢ / ٣٠٤، ارتشاف ج ٢ / ٤٠٧، ٤١٦.

(٣) قال في شرح التسهيل: «أو حرف عطف معناها الشك والإيهام، ويليهما المضارع على وجهين، أحدهما: أن يكون مساوياً للفعل الذي قبلها في الشك فيتبعه في الإعراب كقولهم: هو يقيم، أو يذهب، ويؤكد أن تقوم أو تذهب، وليقيم زيد أو يذهب. الثاني: أن يكون مخالفاً، فيكون هو على الشك والفعل الذي قبل «أو» على اليقين فلا يتبعه في الإعراب؛ لأنه لم يشاركه في حكمه بل ينصب بأن لازمة الإضمار... وعلامة مخالفة ما بعد «أو» ما قبلها، وقوعها موقع: إلى أن... أو موقع: إلا أن» ج ٤ / ٢٥.

(٤) التسهيل انظر شرح التسهيل ج ٤ / ٢٢.

(٥) شرح التسهيل ج ٤ / ٢٦.

(٦) السابق ج ٤ / ٢٥.

(٧) السابق.

(٨) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٨، شرح المفصل ج ٧ / ١٩، الكوكب / ٢٢٩، ائتلاف / ١٥٣ وما بعدها،

ارتشاف ج ٢ / ٤٠٣، مع ج ٢ / ٢٩٩، الأشباه ج ٢ / ٨٩، وفي ج ١ / ١٧٠، اقتصر على ذكر مذهبيهم

في أن النصب بعدها بإضمار أن ولم يذكر مذهبيهم في الجر بها.

أن يكون منصوبًا بتقدير أن، وإنما وجب تقديرها دون غيرها؛ لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهى أم الحروف الناصبة للفعل؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها...^(١)

وذهبوا إلى أن «أن» بعد حتى «لازمة الإضمار وجوبًا»^(٢) فلا يجوز أن تظهر.

(١٣٥) ذهب البصريون^(٣) «إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة^(٤) الأشياء^(٥) التى هى: الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض... ينتصب بإضمار أن»^(٦).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إنه منصوب بتقدير أن؛ وذلك لأن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء، وتارة على الأفعال... فلما قصدوا أن يكون الثانى في غير حكم الأول، وحول المعنى، حول إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير «أن»؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهى الأصل في عوامل النصب في الفعل»^(٧).

(١) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٨ وما بعدها.

(٢) مع ج ٢ / ٢٩٩ وما بعدها، الإنصاف ج ٢ / ٥٧٩، ٥٨٢، الأشباه ج ١ / ١٧٠.

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة الجرمى حيث ذهب «إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها لأنها خرجت عن باب العطف»، الإنصاف ج ٢ / ٥٥٧، ارتشاف ج ٢ / ٤٠٧، مع ج ٢ / ٣١٤، ٣٠٤، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٤٧، ونسب المذهب إلى سيويه في شرح التسهيل ج ٤ / ٢٧، ولم تذكر مخالفة في الأشباه ج ٣ / ٢٣٨.

(٤) قال في شرح التصريح: «والطلب يشمل: الأمر والنهى والدعاء والعرض والتحضيض والتمنى والاستفهام، فهذه سبعة مع النفى صارت ثمانية» ج ٢ / ٢٣٨، فزاد الدعاء والتحضيض عما في عبارة الإنصاف، وانظر مع ج ٢ / ٣٠٥ - ٣٠٩، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٤١ وما بعدها، وفي الأشباه: «المضارع المنصوب بعد الفاء في الأجوبة الثمانية» ج ٣ / ٣٥٧.

(٥) أتى بالعدد المضاف «الستة الأشياء» على مذهب الكوفيين في تعريف الجزأين الأول والثانى؛ لأن العبارة كانت في سياق حديثه عن مذهب الكوفيين، ولكنى أسقطت مكان النقط ووضعت كلمة «ذهب البصريون» قبلها ليكون عنوان المسألة كما ساقه ابن الأنبارى، مع العلم أن مذهب البصريين في العدد المضاف تعريف الثانى فقط، هكذا: ستة الأشياء. انظر ١٨٧، ٢٩٧ من هذا البحث.

(٦) الإنصاف ج ٢ / ٥٥٧، الأشباه ج ٣ / ٣٥٧، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٧٧، حاشية يس ج ٢ / ٢٣٨.

(٧) الإنصاف ج ٢ / ٥٥٨.

كما ذهبوا^(١) «إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب^(٢) اللبن... منصوب بتقدير أن»^(٣) واحتجوا بمثل ما احتجوا به في نصبه بعد الفاء^(٤).

(١٣٦) ذهب البصريون إلى أن المضارع المنصوب بعد الفاء في الأجوبة الثمانية لا يتقدم على سببه^(٥) «لأن الفاء عندهم للعطف»^(٦) «والمعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه»^(٧) فلا يجوز عندهم: ما زيد فنكرمه يأتينا، ولا متى فأتيك تخرج.

(١٣٧) ذهب سيويه وأكثر البصريين^(٨) إلى أنه يشترط «لصحة الجزم بعد النهى صحة وقوع «إن لا» في موضعه، وهو أن تضع موضع النهى شرطًا مقرونًا بلا النافية مع صحة المعنى... فمن ثم... أى: من أجل هذا الشرط جاز: لا تدن من الأسد تسلم، بالجزم لصحة قولك: إن لا تدن من الأسد تسلم؛ لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو، ووجب

(١) خالفهم أيضا في هذه المسألة أبو عمرو الجرمى حيث ذهب: «إلى أن الواو هى الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف» الإنصاف ج ٢ / ٥٥٥، ارتشاف ج ٢ / ٤٠٧، اختلاف ١٢٧، مع ج ٢ / ٣٠٤، ٣١٤، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٤٧، ونسب المذهب إلى البصريين دون ذكر لمخالفة في شرح التسهيل ج ٤ / ٣٦، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٤٧، ٤٥٢، حاشية يس ج ٢ / ٢٣٨.

(٢) قال في التسهيل: «وتضم أن الناصبة لزوما بعد واو الجمع واقعة في مواضع الفاء». انظر شرح التسهيل ج ٤ / ٣٥.

وقال في الارتشاف: «الواو والفاء في الأجوبة التى تذكر...» ج ٢ / ٤٠٧، يعنى أن تكون الواو «ومدخلها جوابا للمواضع السابقة فى الفاء» مع ج ٢ / ٣١١، يعنى الأجوبة الثمانية المذكورة فى حاشية (٣) فى الصفحة السابقة، وانظر شرح التصريح ج ٢ / ٢٣٨ وما بعدها، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٤٩.

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٥٥٥.

(٤) انظر الإنصاف ج ٢ / ٥٥٦.

(٥) انظر مع ج ٢ / ٣١٠، الأشباه ج ٣ / ٣٥٧ وما بعدها، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٤٧.

(٦) مع ج ٢ / ٣١٠.

(٧) الأشباه ج ٣ / ٣٥٧.

(٨) قال فى المجمع: «لا تقرب الأسد يأكلك إذ لا يصح تقدير: إلا تقرب الأسد يأكلك فيتعين الرفع، هذا مذهب سيويه وأكثر البصريين» ج ٢ / ٣١٦، إلا أنه فى شرح التسهيل قال: «قال سيويه: لا تدن من الأسد يأكلك، قبيح إن جزم... فإن رفعت الكلام حسن، وإن أدخلت الفاء فحسن» ج ٤ / ٤٣.

فنص المجمع ينسب المذهب إلى سيويه وأكثر البصريين وأنهم لا يميزون الجزم مطلقًا. ونص شرح التسهيل ينسب إلى سيويه القول: بجواز الجزم مع قبحه، هذا، وقال فى الارتشاف «وقال الجرمى يجوز على رداءة، وقال الأخفش بجواز الجزم لا على أنه جواب بل حلا على اللفظ الأول لأنه مجزوم» ج ٢ / ٢٤٠، ومثله فى مع ج ٢ / ٣١٦.

الرفع في نحو: لا تدن من الأسد يأكلك؛ لعدم صحة قولك: إن لا تدن من الأسد يأكلك؛ لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو، وإنما يتسبب عن الدنو نفسه^(١).

(١٣٨) ذهب البصريون إلى أن الترجي لا يكون له جواب منصوب^(٢) وتأولوا قراءة النصب في قول تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ ^(٣) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴿^(٤) بأن لعل أشربت معنى ليت؛ لكثرة استعمالها في توقع المرجو، وتوقع المرجو ملازم للتمنى^(٥).

(١٣٩) «ذهب البصريون^(٦) إلى أن «كما» لا تأتي بمعنى «كها» ولا يجوز نصب ما بعدها بها^(٧)» فأولوا ما ورد في سماع ذلك^(٨).

واحتجوا بأن قالوا: «إنما قلنا: إنه لا يجوز النصب بها؛ لأن الكاف في «كما» كاف التشبيه أدخلت عليها «ما» وجعلنا بمنزلة حرف واحد، كما أدخلت على «رب»، وجعلنا بمنزلة حرف واحد، ويليهما الفعل كرها، وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد «ربا» فكذلك ههنا^(٩).

(١) شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٢، وفيه نسب المذهب إلى البصريين دون مخالفة، ومثله في حاشية الصبان ج ٣ / ٤٥٦، وفي المغنى نسبة إلى الجمهور دون نص على مخالفة / ٧٨٨.

(٢) شرح التسهيل ج ٤ / ٣٣، ارتشاف ج ٢ / ٤١١، مغنى / ٧١٤، شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٣، مع ج ٢ / ٣٠٩، شرح الأسموني ج ٣ / ٤٥٨، حاشية يس ج ٢ / ٢٤٣، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٥٧.

(٣) سورة غافر آية ٣٦، ٣٧.

(٤) شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٣.

(٥) خالف البصريين في هذه المسألة المبرد وأبو زيد الأنصاري حيث ذهبوا إلى أن «كما» تأتي بمعنى «كها» وينصب بها ما بعدها محتجا بأنه قد جاء ذلك كثيرا في كلامهم قال الشاعر:

جاءت كبير كها أخفوها والقوم صيد كأنهم رمدوا

انظر الإنصاف ج ٢ / ٥٨٥ وما بعدها، ارتشاف ج ٢ / ٣٩٥، اتلاف / ١٥٢، مع ج ٢ / ٢٩٣.

(٦) الإنصاف ج ٢ / ٥٨٥، الإغراب / ٦٥ وما بعدها، ١٣٦ وما بعدها.

(٧) ارتشاف ج ٢ / ٣٩٥.

(٨) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٠، اتلاف / ١٥٢ وما بعدها.

عوامل الجزم

(١٤٠) «مذهب جمهور البصريين^(١) أنه لا يجوز تقديم الجواب على الشرط^(٢)».

(١٤١) ذهب البصريون إلى أن «إن» الشرطية «لا تقع بمعنى إذ»^(٣).

واحتجوا «بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في «إن» أن تكون شرطاً، والأصل في «إذ» أن تكون ظرفاً، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقى مرتباً بإقامة الدليل»^(٤).

(١٤٢) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بكيف^(٥).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجه، أحدها: أنها نقصت

(١) خالف البصريين في هذه المسألة المبرد وأبو زيد الأنصاري حيث ذهبوا إلى جواز التقديم. انظر شرح التسهيل ج ٢ / ٨٥ وما بعدها، شرح التصريح ج ٢ / ٢٥٣، شرح الأسس ج ٤ / ٢٢ وما بعدها، واقتصر في الخصائص على ذكر مخالفة أبي زيد «فأما قوله:

فلم أرقه إن ينج منها وإن يمت فطعنة لا غس ولا بمغمر

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد: إن ينج منها فلم أرقه، وقدم الجواب، وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز ج ٢ / ٣٨٨، وزاد إليهما في الارتشاف الأخفش. انظر ج ٢ / ٥٨٨، واقتصر على ذكر الأخفش فقط في ج ٢ / ٥٧٧، ومثله في مع ج ٢ / ٤٦٢. والمبرد والأخفش وأبو زيد أجازوا التقديم على الإطلاق سواء كان الجواب ماضياً أو مضارعاً نحو: قمت إن قمت وأقوم إن قمت مع ج ٢ / ٤٦٢.

هذا، وقد قال في الارتشاف: «ومذهب المازني أنه إن كان ماضياً فلا يجوز تقديمه نحو: قمت إن قام زيد، وقمت إن يقيم زيد. وإن كان مضارعاً جاز نحو: أقوم إن يقيم زيد، ومذهب بعض البصريين أنه يجوز إن كان فعل الشرط ماضياً نحو: أقوم إن قمت، أو كانا ماضيين نحو: قمت إن قمت ج ٢ / ٥٥٨، ومثله في الجمع إلا أنه لم يذكر أن من مذهب البعض الجواز إن كان فعل الشرط ماضياً «يجوز تقديم الجواب إن كان أي: الشرط والجواب ماضيين بخلاف ما إذا كان الشرط وحده ماضياً» مع ج ٢ / ٤٦٢. فعلى حين أثبت لهم أبو حيان نفاه عنهم السيوطي.

(٢) ارتشاف ج ٢ / ٥٥٨. وقال في المغنى «وهو خطأ عند أصحابنا» / ٧٠٦، فنسبه إلى البصريين كافة.

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٦٣٢، اتلاف / ١٥٤ وما بعدها، ونسب المذهب إلى الجمهور في المغنى / ٣٩.

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٦٣٤.

(٥) انظر الإنصاف ج ٢ / ٦٤٣، اتلاف / ١٥٦.

وقال في الارتشاف: «وسيويوه يقول: يجازى بكيف والخليل يقول: الجزءاء بها مستكره، وكثير من النخاة منعوا الجزءاء بها» ج ٢ / ٥٥١، فنسب إلى سيويوه القول بالجواز، وإلى الخليل القول بالجواز مع الاستكره، وإلى الكثير القول بالمنع مطلقاً، وفي الجمع: «وقال سيويوه وكثير: يجازى بها معنى لا عملاً» ج ٢ / ٤٥٣، فنسب القول بجواز المجازاة معنى لا عملاً إلى سيويوه والكثير، مما يفهم معه أنه يتعارض مع نقل الارتشاف، إلا أن يقال: إن الجمع فصل، والارتشاف لم يفصل.

عن سائر أخواتها ؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة ؛ لأنها سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة ، وتارة تجاب بالنكرة .

والوجه الثاني : إنما لم يحز المجازاة بها ؛ لأنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير ... فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها في المجازاة .

والوجه الثالث : أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء ، ولا ضرورة هاهنا تلجئ إلى المجازاة بها ، فينبغي أن لا يجازى بها ^(١) .

كما ذهبوا إلى أنه لا يجزم « بكيف » ^(٢) .

(١٤٣) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز « تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب » ^(٣) على أداة الشرط ^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط ؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام له صدر الكلام ، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ، فكذلك الشرط ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال : « زيدًا أضربت ؟ » فكذلك لا يجوز أن يقال : زيدًا إن تضرب أضرب ... » ^(٥) .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٤ .

(٢) خالف البصريين في هذه المسألة قطرب حيث ذهب إلى أنه يجزم بها . انظر ارتشاف ج ٢ / ٥٥١ ، مغنى / ٢٧٠ ، مع ج ٢ / ٤٥٣ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٠ ، ولم ينقل مخالفة في شرح التسهيل . انظر ج ٤ / ٧١ .

(٣) ارتشاف ج ٢ / ٥٥٨ .

(٤) انظر الإنصاف ج ٢ / ٦٢٣ ، ٦٢٧ ، ارتشاف ج ٢ / ٥٥٧ وما بعدها ، ائتلاف / ١٣٠ وما بعدها ، مع ج ٢ / ٤٦١ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٦٢٧ .

لو

(١٤٤) ذهب البصريون إلى أن « لو » لا يليها إلا الفعل ، ولا يليها اسم على إضمار فعل إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

أَخْلَى لَوْ غَيْرَ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ

أو في نادر الكلام كما جاء : لو ذات سوار لطمنتي ^(١) .

(١) ارتشاف ج ٢ / ٥٧٢ ، مع ج ٢ / ٤٧٢ ، معنى / ٨٢٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٥٩ .

هذا ، وقد جعل المذهب في شرح الأشموني من قول ابن عصفور : « وقال ابن عصفور : لا يليها فعل مضمر إلا في ضرورة كقوله :

أَخْلَى لَوْ غَيْرَ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ عَيَّنْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

أو في نادر الكلام كقول حاتم : لو ذات سوار لطمنتي » ج ٤ / ٥٦ .

أما ولولا ولوما

(١٤٥) ذهب البصريون إلى أن «لولا» يرتفع الاسم بعدها بالابتداء نحو: لولا زيد لأكرمك^(١).

واحتجوا «بأن قالوا: إنها قلنا: إنه يرتفع بالابتداء دون: لولا؛ وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، و«لولا» لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل، كما تدخل على الاسم قال الشاعر...

لا درّ درك، إني قد رميتهم لولا حُذِذْتُ ولا عُذِرِي لمحدود

فقال: لولا حددت، فأدخلها على الفعل، فدل على أنها لا تختص؛ فوجب أن لا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء^(٢).

العدد

(١٤٦) ذهب البصريون إلى عدم جواز إدخال الألف واللام على الاسم الأول من العدد المضاف «قالوا: الإضافة لا تجامع أل»^(١) وحملوا ما ورد من ذلك نحو: الثلاثة الأثواب «على زيادة أل» في الأول^(٢) وإنما الجائز عندهم دخولها في الثاني «ومنه قوله: ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار»^(٣)

(١٤٧) ذهب البصريون^(٤) إلى أنه لا يجوز إدخال «الألف واللام» في العدد المركب إلا على الاسم الأول دون الثاني والثالث، فيقال في نحو: خمسة عشر درهماً: الخمسة عشر درهماً و«لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر ولا في الدرهم»^(٥).

واحتجوا «بأن قالوا: إنها قلنا: إنه لا يجوز دخول «الألف واللام» إلا على الاسم الأول؛ لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلاً منزلة اسم واحد، وإذا تنزلاً منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف، وأن يلحق الاسم الأول منهما؛ لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه...»^(٦).

(١) مع ج ٢٢٣ / ٣، شرح المفصل ج ٢ / ١٢١، الأشباه ج ٥ / ١٢٢، شرح الأشموني ج ١ / ٢٩٧، حاشية الصبان ج ١ / ٢٩٨.

(٢) ارتشاف ج ١ / ٣٦٦ وما بعدها.

(٣) شرح الأشموني ج ١ / ٢٩٦ وما بعدها.

(٤) ذكر في شرح المفصل مخالفة الأخفش للبصريين حيث أجاز: «تعريف الاسمين الأولين نحو: عندي الأحد عشر درهماً؛ لأنها في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما» ج ٦ / ٣٣، ارتشاف ج ١ / ٣٦٧، شرح الأشموني ج ١ / ٢٩٨.

(٥) الإنصاف ج ١ / ٣١٢ وما بعدها، التبيين / ٤٣٤، اختلاف / ٤٤، مع ج ٣ / ٢٢٣، ونسب المذهب إلى الأكثر من أهل البصرة في الارتشاف ج ١ / ٣٦٧، وفي الأشباه نقله عن الزجاجي ونسبه إلى «جملة النحويين من البصريين» ج ٥ / ١٢٥.

(٦) الإنصاف ج ١ / ٣١٣.

(١) انظر الإنصاف ج ١ / ٧٠، التبيين / ٢٣٩، شرح المفصل ج ٣ / ١١٨، شرح التسهيل ج ١ / ٢٨٣، ارتشاف ج ٢ / ٣٥١، ٥٧٦، اختلاف / ٥٩، الأشباه ج ٢ / ٢٤٧ وما بعدها، شرح التصريح ج ١ / ١٧٩، وفي موضع آخر منه قال: «وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح، وهو قول سيويه» ج ٢ / ٢٦٣ وما بعدها.

(٢) الإنصاف ج ١ / ٧٣ وما بعدها.

كم وكاين وكذا

(١٤٨) ذهب جمهور البصريين^(١) إلى أن تمييز كم الاستفهامية لازم الأفراد « وما أوهم الجمع يحمل على الحال ، ويجعل التمييز محذوقاً »^(٢) .

(١٤٩) ذهب البصريون^(٣) إلى أنه إذا فصل بين « كم » الخبرية وتمييزها بظرف أو مجرور فإنه « لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوباً »^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز فيه الجر ؛ لأن « كم » هي العاملة فيما بعدها الجر ؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة ؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام فعدل إلى النصب ، قال الشاعر :

كم نالني منهم فضلا على عَدَمٍ إذ لا أكاد من الإقتار أحتملُ

والتقدير : كم فضل ، إلا أنه لما فصل بينهما « بنالني منهم » نصب « فضلا » ، فراراً من الفصل بين الجار والمجرور ... »^(٥) . فالجر عندهم « لا يجوز إلا في الشعر »^(٦) .

(١) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب « إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات نحو : كم غلماناً لك ؟ إذا أردت أصنافاً من الغلمان » شرح التصريح ج ٢ / ٢٧٩ ، ارتشاف ج ١ / ٣٧٨ ، مع ج ٢ / ٢٧٤ ، شرح الأشموني ج ٤ / ١١٣ ، وفي حاشية الصبان لم يذكر مخالفة الأخفش . انظر ج ٤ / ١١٢ وما بعدها .

(٢) شرح التصريح ج ٢ / ٢٧٩ .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة يونس حيث ذهب إلى أن الجر يجوز إذا كان الفصل بناقص ، ولا إن كان بتمام « فيجيز : كم بك مأخوذاً أتاني ، وكم اليوم جائع جاءني » ارتشاف ج ١ / ٣٨٠ ، شرح الأشموني ج ٤ / ١١٦ ؛ « بناء على رأيه من جواز الفصل بين المتضايقين في الاختيار بذلك » ج ٢ / ٢٧٧ وما بعدها . هذا ، وقد نقل في الارتشاف عن صاحب البسيط مخالفة يونس حيث قال بجواز الجر مطلقاً ولم يفصل بين ما إذا كان الفصل بناقص أو بتمام كما فعل أبو حيان نفسه . انظر ج ١ / ٣٨٠ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٠٣ ، التبيين / ٤٢٩ ، اتلاف / ٤٢ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٣٠٥ وما بعدها .

(٦) ارتشاف ج ١ / ٣٨٠ .

التانيث

(١٥٠) ذهب البصريون إلى أن « تاء التانيث » هي « الأصل والهاء بدل منها »^(١) « في الوقف »^(٢) واستدلوا : « بأن بعض العرب يقول : التاء في الوصل والوقف كقوله :

الله نجاك يكفَى مَسَلَمَت

ولا كذلك الهاء ، فعلمنا أن التاء هي الأصل وأن الهاء بدل عنها ... »^(٣) .

(١٥١) ذهب البصريون^(٤) إلى أن « الهمزة من : صحراء أو ثلاثاء وأربعاء وقاصعاء ونفساء ونحوها من المؤنث مبدلة من ألف التانيث لا موضوعة للتانيث »^(٥) .

(١) شرح المفصل ج ٥ / ٨٩ ، مفتى / ٤٥٥ ، اتلاف / ١٠٨ ، الأشباه ج ١ / ١١٢ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٣٧٥ ، ج ٤ / ١٣٤ .

(٢) شرح الأشموني ج ٤ / ١٣٤ .

(٣) الأشباه ج ١ / ١١٢ وما بعدها .

(٤) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أنها موضوعة للتانيث . انظر شرح التسهيل ج ١ / ٩٢ ، ارتشاف ج ١ / ٢٥٩ ، ونسب مذهب الأخفش هذا إلى الزجاجي في الارتشاف ج ١ / ٢٩٣ ، وجعل الزجاج بدلاً من الزجاجي في حاشية الصبان ج ٤ / ١٣٨ وما بعدها .

هذا ، وقال في الارتشاف : إن الأخفش ذهب « إلى أن الألف والهمزة معاً هما علامة التانيث » ج ١ / ٢٩٣ ، ومثله في حاشية الصبان ج ٤ / ١٣٩ ، فنسب إلى الأخفش أن الاثنين أصلان ، وهو ما نسبته في شرح التصريح إلى بعضهم في مقابل الجمهور مطلقاً بدون تخصيص بجمهور البصريين . ج ٢ / ٢٨٥ ، وفي شرح الأشموني نسب المذهب إلى جمهور البصريين دون ذكر للمخالف . انظر ج ٤ / ٢٢٥ ، وفي حاشية يس نسبته إلى الجمهور مطلقاً . انظر ج ١ / ٧٠ .

(٥) شرح التسهيل ج ١ / ٩٢ ، اتلاف / ١٠٩ ، مع ج ٣ / ٢٨٩ وما بعدها ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٤ / ١٣٤ .

المقصور والممدود

(١٥٢) منع البصريون^(١) مد المقصور في الضرورة^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز مد المقصور ؛ لأن المقصور هو الأصل ... فلو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل وذلك لا يجوز »^(٣).

جمع التكسير

(١٥٣) « مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف الياء من مائل : مفاعيل ولا يست-

مثال مفاعل إلا في الضرورة »^(١) « كقوله :

ألا إن جيراني العشية رائح دعتهم دواع من هوى ومستح

والأصل : مناديح ؛ لأنه جمع مندوحة »^(٢).

(١) وردت مخالفة الأخفش للبصريين في هذه المسألة في الإنصاف ج ٢ / ٧٤٥ ، اتلاف / ٧١ ، حيث ذهب إلى جوازه ؛ لمجيئه في أشعارهم كثيرًا ، ومنه قول الشاعر :

« إنما الفقر والغناء من الله فهذا يُعطى وهذا يُحَدُّ

فمد الغناء وهو مقصور ، فدل على جوازه » الإنصاف ج ٢ / ٧٤٧ ، هذا ، وقد نسب المذهب إلى أكثر البصريين دون ذكر لمخالفة في الارتشاف ج ٣ / ٢٧٦ ، وممع ج ٣ / ٢٤٠ وما بعدها ، وإلى جمهور البصريين دون ذكر لمخالفة في شرح الأشموني ج ٤ / ١٥٤ .

(٢) انظر ارتشاف ج ١ / ٢٣٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٩٣ ، الإغراب / ٤٧ ، الإصباح في شرح الاقتراح / ٤٠٥ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٧٤٩ وما بعدها .

(١) ارتشاف ج ١ / ٢١٤ ، ممع ج ٣ / ٣٢١ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢١٤ .

(٢) ممع ج ٣ / ٣٣١ .

التصغير

(١٥٤) ذهب البصريون إلى أن ما كان ثانيه ياء نحو: بيت وشيخ وميت وسيد وما كان ألفه منقلبة عن ياء: كتاب للسن، فلا تقلب هذه الياء عند التصغير «بل يجب إقرار الياء في الحالين فيقال: بُيِّت، شُيِّخ، ومُيِّت، ونُيِّب»^(١) «ويجوز ضم ما قبل الياء وكسره»^(٢) «فيقال: شَيْخ وهكذا»^(٣) وما سمع من قلب الياء وأوا نحو: بويضة في بيضة فهو شاذ^(٤).

(١٥٥) ذهب البصريون إلى أنه «لا فرق في جواز تصغير الترخيم»^(٥) بين الأعلام وغيرها^(٦) فتقول في تصغير: «حامد وحمدان ومحمود وأحمد: حميد»^(٧) وفي تصغير منطلق: طليق وفي مستخرج: خريج، بتجريد الجميع من الزوائد.

الوقف

(١٥٦) ذهب البصريون^(١) إلى أنه لا يجوز «أن يقال في الوقف: رأيت البَكَرَ»^(٢)، بفتح الكاف في حالة النصب»^(٣) حيث «منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة»^(٤) فإذا كان همزة «فإنه يجوز فيه نقل حركة الهمزة إذا كانت فتحة إلى الساكن الصحيح قبلها، فيقال: رأيت الرِّدَّةَ»^(٥).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز ذلك؛ لأن أول أحوال الكلمة التنكير، ويجب فيها في حال النصب أن يقال: بكراً، فلا يجوز أن تحرك العين؛ إذ لا يلتقي فيه ساكنان، كما يلتقى في حال الرفع والجر نحو: هذا بكراً ومرت بكراً، فلما امتنع في حال النصب تحريك العين في حال التنكير دون حالة الجر والرفع، تبعه حال التعريف؛ لأن اللام لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها؛ فلذلك روعي الحكم الواجب في حالة التنكير»^(٦).

(١) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أنه يجوز نقل الفتحة في حالة النصب مطلقاً. انظر شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٢، وفي شرح الأشموني: «وعن الأخفش أنه أجاز في المتن على لغة من قال: رأيت بكر» ج ٤ / ٢٩٨، فحدد إجازة الأخفش بكونها في المتن على غير ما نقل في شرح التصريح، وانظر في هذا حاشية الصبان ج ٤ / ٢٩٨، كما خالفهم الجرمي حيث أجاز النقل مطلقاً. انظر ارتشاف ج ١ / ٣٩٩، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٩٨، مع ج ٣ / ٣٩٦، حاشية الصبان ج ٤ / ٢٩٨.

(٢) هذه المسألة أحد وجوه خمسة تجوز في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التأنيث، انظر هذه الوجوه في ارتشاف ج ١ / ٣٩٧ وما بعدها، شرح التصريح ج ٢ / ٣٤٠ وما بعدها، مع ج ٣ / ٣٩٠ وما بعدها، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٩٤ وما بعدها.

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٧٣١، اتلاف / ٨٣.

(٤) شرح الأشموني ج ٤ / ٢٨٩.

(٥) مع ج ٣ / ٣٩٦.

(٦) الإنصاف ج ٢ / ٧٣٥.

(١) مع ج ٣ / ٣٤١ وما بعدها، ارتشاف ج ١ / ١٧٤، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٣٣.

(٢) ارتشاف ج ١ / ١٧٤، مع ج ٣ / ٣٤٢، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٤ / ٢١٩.

(٣) مع ج ٣ / ٣٤٢.

(٤) انظر ارتشاف ج ١ / ١٧٤، مع ج ٣ / ٣٤٢، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٣٣.

(٥) «من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل، وإن كانت أربعة فعلى فعيعل» شرح الأشموني ج ٤ / ٢٣٨ وما بعدها. فتقول: «في أزهر: زهير، وفي أسود: سويد، وفي منطلق: طليق، وفي مستخرج: خريج، وفي مدحرج: دحرج، وفي زعفران: زعيفر» مع ج ٣ / ٣٥٤.

(٦) مع ج ٣ / ٣٥٤، ارتشاف ج ١ / ١٩٠، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٤٠، شرح التصريح ج ٢ / ٣٢٣.

(٧) وفي شرح المفصل عبر عن البصريين بقوله: أصحابنا. انظر ج ٥ / ١٣٧.

(٧) شرح الأشموني ج ٤ / ٢٣٩.

زيادة همزة الوصل

(١٥٧) ذهب البصريون^(١) إلى أن قولهم في القسم : ايمن الله ، اسم مفرد مشتق من اليمن وهمزته وصل^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مفرد ، وليس بجمع يمين ؛ لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع ، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دل على أنه ليس بجمع يمين ... ويدل عليه أنهم قالوا في : ايمن : مُ الله ، ولو كان جمعا ، ما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً ، إذ لا نظير له في كلامهم ، فدل على أنه ليس بجمع فوجب أن يكون مفرداً »^(٣) .

(١) خالف البصريين في كون « ايمن » اسماً الزجاجة والرماني حيث ذهب « إلى أن ايمن حرف جر » ارتشاف ج ٢ / ٤٦٩ ، ٤٨٠ ، مغنى / ١٣٦ ، مع ج ٢ / ٣٩٥ ، ونص على مخالفة الزجاج فقط في الارتشاف ج ٢ / ٤٧٦ ، وفي الارتشاف أيضاً « قال ابن طاهر : هو مغير عند سيويه من « يمين » وقال غيره : بل هو مغير من فعل اسم مشتق من اليمن » ج ٢ / ٤٨٢ ، مع ج ٢ / ٣٩٦ ، فنسب ابن طاهر إلى سيويه القول بأن ايمن مشتق من يمين .

هذا ، وقال في شرح الأشموني : « وعند سيويه اسم مفرد من اليمن » ج ٤ / ٣٨٧ ، فنسب إلى سيويه فقط القول بأنه اسم مفرد من « اليمن » على عكس ما نسب ابن طاهر إليه من أنه من « يمين » هذا ، ونسب المذهب إلى سيويه في الارتشاف . انظر ج ٢ / ٤٦٩ ، ٤٨٠ .

(٢) انظر الإنصاف ج ١ / ٤٠٤ ، ائتلاف / ٥١ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٦٥ ، الأشباه ج ٣ / ٣٥٣ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٣٨٧ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٤٠٧ وما بعدها .

التصريف

(١٥٨) « ذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة ، وأنها من نحو : جعفر وسفرجل ، لا زائد فيها البتة »^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : لا يخلو الزائد في جعفر من أن يكون الراء أو الفاء أو العين أو الجيم فإن كان الزائد هو الراء فيجب أن يكون وزنه فعلم ؛ لأن الزائد يوزن بلفظه ، وإن كان الزائد الفاء فوجب أن يكون وزنه فعقل ، وإن كان الزائد العين فوجب أن يكون وزنه فعقل ، وإن كان الزائد الجيم فوجب أن يكون وزنه جعقل ، وكذلك يلتزمون في وزن سفرجل ، وإذا كان هذا لا يقول به أحد دل على أن حروفه كلها أصول »^(٢) .

(١٥٩) ذهب البصريون^(٣) إلى أنه ليس من أبنية الاسم الرباعي المجرد الأصلية^(٤) : فُعَلَّل مضموم الأول مفتوح الثالث « بل هو فرع على فُعَلَّل بالضم ؛ فتح تخفيفاً ؛ لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو : جُخْدُب وطُحْلُب وبرُقُع في الأسماء ، وجُرُشُع في الصفات ، وقالوا للمخلب : بُرْثُن ، ولشجر البادية : عُرْفُط ، ولكساء مخطط : بُرْجُد ، ولم يسمع فيها فُعَلَّل بالفتح »^(٥) .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٣ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٤ / ٣٥٦ ، ارتشاف ج ١ / ١٧ ، ائتلاف /

٨٤ ، مع ج ٣ / ٤٠٩ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٥٦ ، ٣٥٨ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٣ وما بعدها .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أنه من الأبنية الأصلية للاسم الرباعي و « حكى جودرا ولم يحك فيه الضم ... » شرح الأشموني ج ٤ / ٣٤٧ ، ارتشاف ج ١ / ٥٨ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٥٦ ، مع ج ٣ / ٢٥٨ ، ائتلاف / ١٠٨ .

هذا ، وقال في الخصائص : « نحو : امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال ... فُعَلَّل في غير قول أبي الحسن ج ١ / ٦٧ ، فنسب المذهب إلى النحاة غير أبي الحسن ، فلم يخص نحاة البصرة .

(٤) « الرباعي المجرد خمسة أبنية : مفتوح الأول والثالث : اسماً كجعفر وصفة كسهلب للرجل الطويل ، ومكسورهما : اسماً كزبرج ... وصفة كحرميل ... ، ومضمومهما : اسماً كدُمْلُج وصفة كجُرُشُع ، ومكسور الأول مفتوح الثاني : اسماً كقطحل ... وصفة : كيبيطر ... ، ومكسور الأول مفتوح الثالث : اسماً كدِرْهَم وصفة كِهَجْرَع » شرح التصريح ج ٢ / ٣٥٥ وما بعدها ، مع ج ٣ / ٢٥٧ وما بعدها

ارتشاف ج ١ / ٥٧ وما بعدها .

(٥) شرح الأشموني ج ٤ / ٣٤٧ ، ائتلاف / ١٠٩ .

الإدغام

(١٦٢) ذهب البصريون « إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان : تاء المضارعة وتاء أصلية نحو : تتناول وتتلون »^(١) فإن « المحذوف منهما التاء الأصلية دون تاء المضارعة »^(٢) واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن حذف الأصلية أولى من حذف الزائدة ؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة ، والأصلية ما دخلت لمعنى ، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى »^(٣).

(١٦٣) ذهب جمهور البصريين^(٤) إلى أنه لا يجوز إدغام المثليين المتحركين من كلمتين إن « وليا ساكنا غير لين »^(٥) فلا يجوز عندهم الإدغام في مثل شهر رمضان .

(١٦٤) « ذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين^(٦) إلى أنه لا يجوز »^(٧) « إدغام اللام في الراء نحو : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾^(٨) ، ﴿ وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ﴾^(٩) »^(١٠).

(١٦٠) ذهب البصريون^(١) إلى أنه إذا تماثلت أربعة أحرف في الكلمة « ولا أصل للكلمة غيرها نحو : سمسّم وقمقم وفلفل وزلزل فالكل أصول ... لأنه إن جعل كل من المثليين زائداً أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى إلى بناء مفقود ؛ إذ يصير وزنها على تقدير زيادة أول الكلمة : « فعفل » وعلى زيادة الثاني : « فلعل » وعلى زيادة الثالث : « فعفل » وكلها مفقود »^(٢).

(١٦١) ذهب البصريون^(٣) إلى أنه إذا بنى الرباعي من حرفين وصح إسقاط ثالثه « كملّم أمر من للمم ، وكفكف أمر من كفكف ، فاللام الثانية ، والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم »^(٤) فإن « حروفه كلها محكوم بأصالتها ، وإن مادة للمم وكفكف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع : فعفل »^(٥).

(١) قال في الارتشاف : « فإن تماثل حرفان وحرفان نحو : سسسخ وصلصل ولا أصل للكلمة غيرها نحو : مرمّر فالأربعة أصول على ما نختاره ووزنه فعلل ، واختلف النقل عن النحاة فعن البصريين في نقل ما اخترناه ، وعن الخليل ومن تابعه من بصرى ... أن وزنه فعفل في نقل ، وكذا عن قطرب والزجاج في نقل ، وعن سيبويه وأصحابه ... وزنه فعل في نقل فأصل ريرب ريبب استثقلت للأمثال ، فأبدلوا من الثالث حرفاً من جنس الأول ... وعن الزجاج في نقل أنه فصل بين ما يفهم المعنى بسقوط ثالثه ، نحو كبكبه تقول : كبه ؛ فهو ثلاثي الأصل ، وبين ما لا يفهم فرباعى الأصل » ج ١ / ١١٠ وما بعدها ، فما اختاره أبو حيان ونقله عن البصريين يوافق ما ورد في المراجع الواردة في حاشية (٢) من هذه الصفحة من نسبة المسألة إلى البصريين ، وإن كان النص يحمل في طياته نقولاً مختلفة تشير إلى وجود المخالفة بين البصريين ، هذا ، وفي شرح التصريح ما يوافق ما نقله أبو حيان عن الخليل « وحكى عن الخليل ... أن وزنه فعفل تكررت فاؤه » ج ٢ / ٣٦٠ .

(٢) مع ج ٣ / ٤١٥ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٤ / ٣٥٨ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٤٠٠ .

(٣) خالف البصريين في هذه المسألة الزجاج حيث ذهب إلى أن : « الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعكّل » شرح الأشموني ج ٤ / ٤٥٩ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٦٠ ، ارتشاف ج ١ / ١١٠ وما بعدها .

(٤) شرح الأشموني ج ٤ / ٣٥٩ .

(٥) شرح الأشموني ج ٤ / ٣٥٩ ، مع ج ٣ / ٤١٥ .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٨ ، ارتشاف ج ١ / ١٦٣ ، ائتلاف / ١٣١ ، الأشباه ج ١ / ٨٥ وما بعدها ، مع ج ٣ / ٤٤٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ٤٠١ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٤٩٣ ، حاشية يس ج ٢ / ٤٠١ ، وفي المغنى : « لأن المحذوف الثانية وهو قول الجمهور » ج ١ / ٨٠٨ وما بعدها ، فنسب المذهب إلى الجمهور مطلقاً .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٨ .

(٣) السابق .

(٤) قال في شرح التصريح : « وقد روى عن أبي عمرو الإدغام » ج ٢ / ٣٩٩ ، شرح الأشموني ج ٤ / ١٨٦ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٤٨٦ ، مع ج ٣ / ٤٤٥ ، ونقل في الارتشاف مذهب أبي عمرو عن كتاب التعريف لأبي العلاء المعرى منسوباً إلى البصريين . انظر ج ١ / ٣٣٣ .

(٥) مع ج ٣ / ٤٤٥ .

(٦) قال في الهمع : « وجوز أبو عمرو ويعقوب الحضرى واليزيدى من البصريين ... إدغام الراء في اللام نحو : ﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [آل عمران : ١٢٩] ، ﴿ وَأَسْتَغْفِرُ لَهُمْ رَسُولُ ﴾ [النساء : ٦٤] ج ٣ / ٤٥٦ وما بعدها ، واقتصر على ذكر مخالفة أبي عمرو ويعقوب فقط في شرح المفصل ج ١٠ / ١٤٣ ، وارتشاف ج ١ / ٣٣٤ .

(٧) ارتشاف ج ١ / ٣٣٤ .

(٨) سورة الفتح آية ٢ .

(٩) سورة الطور آية ٤٨ .

(١٠) ارتشاف ج ١ / ٣٣٤ .

مسائل متفرقة

(١٦٥) ذهب البصريون إلى أن ضمير الشأن^(١) والقصة^(٢) لا يفسر إلا بجملة^(٣) خبرية مصرح بجزأيا^(٤) نحو «قولك : هو زيد قائم»^(٥) فلا يجوز عندهم أن يكون خبر ذلك الضمير اسماً مفرداً نحو : ظننته قائماً زيد ، كان قائماً زيد « لأن ذلك الضمير هو ضمير الجملة ، فينبغي أن يكون الخبر جملة »^(٦).

ولا يجوز عندهم كذلك « حذف بعض الجملة التي تفسره ؛ لأنها مؤكدة به ، ومدلول به على فخامة مدلولها ، واختصارها منافٍ لذلك ، فلا يجوز »^(٧) نحو : « إنه قام ، وإنه ضرب على حذف المرفوع ، والتفسير بالفعل للفاعل أو المفعول »^(٨).

(١٦٦) ذهب البصريون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر^(٩) يسمى فصلاً^(١٠) ، ولا

(١) قال في شرح التسهيل : « إذا قصد المتكلم أن يستعظم السامع حديثه فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير المسمى الشأن عند البصريين » ج ١ / ١٦٣ ، وانظر شرح الفصل ج ٣ / ١١٤ ، مع ج ١ / ٢٢٤ ، نحو : هو زيد قائم أي : الشأن زيد قائم .

(٢) قال في الارتشاف : « فأما ضمير الشأن فمذكر ، وضمير القصة مؤنث ، وهذا اصطلاح البصريين » ج ١ / ٤٨٥ .

(٣) ورد أن أبا الحسن الأخفش أجاز أن يكون خبره مفرداً . انظر ارتشاف ج ١ / ٤٨٦ ، مغنى / ٦٣٧ .

(٤) انظر شرح التصريح ج ١ / ١٦٣ ، ارتشاف ج ١ / ٤٨٦ ، الأشباه ج ٨ / ٢٠٧ ، مع ج ١ / ٢٢٤ ، ولم يذكر : اشتراط التصريح بجزأى الجملة في المغنى / ٦٣٧ ، ولا في شرح الفصل ج ٣ / ١١٤ .

(٥) شرح الفصل ج ٣ / ١١٤ .

(٦) السابق . وانظر ج ٧ / ١٠١ .

(٧) شرح التسهيل ج ١ / ١٦٣ .

(٨) مغنى / ٦٣٧ .

(٩) هكذا عُبِّر عنه في الإنصاف ج ٢ / ٧٠٦ ، اتلاف / ٦٧ ، بأنه يفصل بين النعت والخبر ، وفي الارتشاف :

« وحمل هذا الفصل المبتدأ والخبر ونواسخه » ج ١ / ٤٨٩ ، فجعله بين المبتدأ والخبر ونواسخه ، وفي شرح التسهيل : « وذكر التابع أولى من ذكر النعت ؛ لأن الضمير المشار إليه قد يقع بعد ما لا ينعت ، وقبل ما لا ينعت به » ج ١ / ١٦٧ « لوقوع الفصل في نحو : « كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ » [المائدة :

١١٧] والضمائر لا توصف » مغنى / ٦٤٤ ، وانظر مع ج ١ / ٢٢٧ .

(١٠) هذا الضمير له شروط ، لا يسمى فصلاً إلا إذا توافرت له ، انظرها في شرح التسهيل ج ١ / ١٦٧ =

موضع له من الإعراب^(١) نحو « أُولَئِكَ هُمُ الْمُغْلِحُونَ »^(٢) ، « وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ »^(٣) الآية ، « كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ »^(٤) ، « تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ »^(٥) ، « إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا »^(٦) »^(٧) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنه لا موضع له من الإعراب ؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر ؛ ولهذا سمي فصلاً ، كما تدخل الكاف للخطاب في : ذلك وتلك ، وتثنى وتجمع ، ولا حظ لها في الإعراب ، و« ما » التي للتوكيد ، ولا حظ لها في الإعراب ، فكذلك هاهنا »^(٨) .

(١٦٧) ذهب البصريون إلى أن « الكاف الحرفية » إذا دخلت على « رأيت » التي بمعنى « أخبرني » فإن « الفاعل هو التاء ، والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب »^(٩) .

= وما بعدها ، ارتشاف ج ١ / ٤٨٩ وما بعدها ، مغنى / ٦٤١ وما بعدها ، مع ج ١ / ٢٢٨ وما بعدها .

(١) انظر الإنصاف ج ٢ / ٧٠٦ ، مغنى / ٦٤٥ ، اتلاف / ٦٧ ، وفي الارتشاف : « والقائلون باسمية الفصل اختلفوا : فذهب البصريون القائلون باسميته ومنهم الخليل إلى أنه لها موضع له من الإعراب » ج ١ / ٤٩٤ ، وفي الجمع : « وإذا قلنا باسميته فالصحيح أنه لا محل له من الإعراب وعليه الخليل » ج ١ / ٢٢٨ ، ففي الارتشاف والجمع لم ينسب المذهب صراحة إلى البصريين كما في الإنصاف والمغنى والاتلاف ، غير أن المقابل للقائلين باسميته هم القائلون بحرفيته ، وهذا الفريق الثاني بطبيعة الحال يقول بأنه لا موضع له ؛ لأن الحروف لا موضع لها .

(٢) سورة الأعراف آية ١٥٧ .

(٣) سورة الصافات آية ١٦٥ .

(٤) سورة المائدة آية ١١٧ .

(٥) سورة المزمل آية ٢٠ .

(٦) سورة الكهف آية ٣٩ .

(٧) مغنى / ٦٤١ .

(٨) الإنصاف ج ٢ / ٧٠٧ .

(٩) الجمع ج ١ / ٢٥١ ، ارتشاف ج ١ / ٥١٠ ، شرح التسهيل ج ١ / ٢٤٧ .

(١٦٨) ذهب البصريون^(١) إلى أن سوى « لا تكون إلا ظرفاً »^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفاً نحو: قولهم: مررت بالذي سواك، فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها، بخلاف « غير » نحو قولهم: مررت برجل سواك، أي: مررت برجل مكانك أي: يغني غناءك ويسد مسدك... ولو كانت مما يستعمل اسماً لكثير ذلك في استعمالهم، وفي عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفاً »^(٣).

(١٦٩) ذهب البصريون^(٤) إلى أنه لا يجوز خفض في القسم بإضمار حرف الخفض « إلا بعوض نحو ألفت الاستفهام نحو: قولك للرجل: الله ما فعلت كذا؟ أو هاء التنبيه نحو: ها الله »^(٥).

(١) قال في الارتشاف: « وكونها ظرفاً كالجمع عليه، إلا ما ذهب إليه الزجاجي أنها استثناء لا ظرف وتابعة ابن مالك، فزعم أنها بمعنى غير... وذهب بعضهم إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً، وهو قول الرماني والعكبري وابن عصفور فيما حكاه ابن الضائع، والذي في تأليف ابن عصفور أنه لا ينصرف كقول الجمهور » ج ٢/ ٣٢٦، فنص على مخالفة الزجاجي حيث ذهب إلى كونها اسماً لا غير وتابعة ابن مالك، ومخالفة الرماني والعكبري حيث ذهبا إلى كونها اسماً وطرفاً، ومثل ما في الارتشاف في همع ج ٢/ ١١٨.

وقال في شرح التصريح: « قال أبو حيان: ثم قال أبو القاسم الزجاجي في الجمل وابن مالك: « سوى » كغير » معنى وإعراباً » ج ١/ ٣٦٢، فذكر الزجاجي بدلاً من الزجاجي كما سبق في الارتشاف والهمع، وفي شرح الأشموني: « وقال الرماني والعكبري: تستعمل طرفاً غالباً و » كغير » قليلاً » ج ٢/ ٢٣٦، فلم يذكر إلا مخالفة الرماني والعكبري فقط، هذا، وفي شرح التسهيل: « إن أطلق على « سوى » ظرفاً إطلاقاً مجازياً لم يمتنع، وإنما يمتنع تسميته ظرفاً بقصد الحقيقة » ج ٢/ ٣١٦، وهو ما نسب إليه من متابعة الزجاجي كما في الارتشاف والهمع.

(٢) الإنصاف ج ١/ ٢٩٤، التبيين / ٤١٩، شرح المفصل ج ٢/ ٨٣ وما بعدها، شرح الرضي على الكافية ج ٢/ ١٣٢، اتلاف / ٤٠.

(٣) الإنصاف ج ١/ ٢٩٦ وما بعدها.

(٤) قال في المغنى: « ... قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور: إنه يجوز رومها في موضع جر، بإسقاط حرف القسم، وهذا مردود بأن ذلك يختص عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى » / ٧٧٠، فخص اسم الله عندهم بالجواز دون عوض، انظر اتلاف / ١٤٧.

وقال في شرح التسهيل: « وحكى الأخفش في معانيه أن من العرب من جر اسم الله مقسماً به دون جار موجود ولا عوض، وذكر غيره من الثقات أنه سمع بعض العرب يقول: كلا الله لأتيناك، يريد: كلا والله » ج ٣/ ١٩٩ وما بعدها، فنسب حكاية اختصاص اسم الله بجواز الجر دون عوض إلى الأخفش وغيره من الثقات، وفي الارتشاف نسبها إلى سيويه والأخفش وغيرهما، انظر ج ٢/ ٤٧٨، وفي الهمع نسبها إلى سيويه وغيره. انظر ج ٢/ ٣٩٢.

(٥) الإنصاف ج ١/ ٣٩٣، وعبر عن مذهبهم في الارتشاف بقوله: « نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف حرف الجر، وإبقاء عمله إلا إذا عوض عنه... » ج ٢/ ٤٧٠، ونقله عنه في الهمع ج ٢/ ٣٨٦.

واحتجوا « بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع، إذا كان لها عوض، ولم يوجد هاهنا، فبقينا في غناءه على الأصل... ونخرج على هذا الجر إذا دخلت « ألفت الاستفهام وها التنبيه » نحو: آله ما فعل، وها الله ما فعلت؛ لأن « ألفت الاستفهام وها » صارتا عوضاً عن حرف القسم، ونزى يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم... »^(١).

(١٧٠) ذهب البصريون « إلى أن اللام في قولهم: لزيد أفضل من عمرو... لام الابتداء »^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا: الدليل على أنها لام الابتداء أنها إذا دخلت على المنصوب بظننت أوجبت له الرفع، وأزالت عنه عمل ظننت، تقول: ظننت زيدا قائماً، فإذا أدخلت على زيد اللام قلت: ظننت لزيد قائم، فأوجبت له الرفع بالابتداء، بعد أن كان منصوباً، فدل على أنها لام الابتداء »^(٣).

(١٧١) ذهب البصريون إلى أن « فعل الحال لا يقسم عليه »^(٤) فمنعوا « نحو: والله ليفعل زيد الآن؛ استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك: والله إن زيدا ليفعل الآن »^(٥).

(١٧٢) ذهب البصريون^(٦) « إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية نحو قولك: إن زيدا أتاني آته... أنه يرتفع بتقدير فعل، التقدير فيه: إن أتاني زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر »^(٧).

(١) الإنصاف ج ١/ ٣٩٦.

(٢) الإنصاف ج ١/ ٣٩٩، ارتشاف ج ٢/ ٤٩٣، اتلاف / ١٤٧.

(٣) الإنصاف ج ١/ ٣٩٩.

(٤) مغنى / ٧٨٩، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٢٠، حاشية الصبان ج ٣/ ٣١٨، ٣٢٠.

(٥) شرح الأشموني ج ٣/ ٣٢٠.

(٦) قال في الإنصاف: « وحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه قال: يرتفع بالابتداء » ج ٢/ ٦١٦، وانظر / ٦٢٠، مغنى / ٧٥٧، شرح التصريح ج ١/ ٢٧٠، ج ٢/ ٤٠، شرح الأشموني ج ٢/ ٣٨٩ وما بعدها، حاشية الصبان ج ٢/ ٣٩٠، هذا، وفي شرح التصريح ج ١/ ٤٣، نسب إلى الأخفش القول بجواز كون الاسم مرفوعاً بالفعل المذكور، وفي شرح الأشموني ج ٢/ ٣٨٩ وما بعدها نسب المذهب إلى سيويه.

(٧) الإنصاف ج ٢/ ٦١٥ وما بعدها، شرح المفصل ج ٩/ ٩ وما بعدها، شرح الرضي مل الكافية ج ١/ ٤٣٩، اتلاف / ١٢٩، وفي التبيان في إعراب القرآن « قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَمْرًا ﴾ » آية مرفوع يفعل محذوف، أي: إن خافت المرأة واستغنى عنه بخافت المذكور، وقال الكوفيون: هو مبتدأ، وما بعده الخبر. وهذا عندنا خطأ » ج ١/ ٣٩٥، فعبّر عن مذهب البصريين بقوله: « عندنا ».

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يرتفع بتقدير فعل ؛ لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملاً فيه ؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعاً بلا رافع ، وذلك لا يجوز ، فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر »^(١) .

(١٧٣) ذهب البصريون^(٢) إلى أن الواو من نحو « يعد ويزن » حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلاً وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف ، فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال ... »^(٤) .

(١٧٤) ذهب البصريون إلى « أن الباء في ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ تتعلق باسم مقدر مبتدأ فيكون الكلام جملة اسمية »^(٥) « والتقدير : ابتدأني بسم الله ، أي : كائن باسم الله ، فالباء متعلقة بالكون والاستقرار »^(٦) .

(١٧٥) ذهب البصريون إلى أن : « الأسماء لا تزداد ... وإنما تزداد الحروف »^(٧) .

(١٧٦) ذهب البصريون إلى أن وزن « إنسان » فعْلان^(٨) .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٦١٦ .

(٢) قال في الخصائص : « وما يقوى عندي قول من قال : إن الحركة تحدث قبل الحرف إجماع النحويين على قولهم : إن الواو في يعد ويزن ، ونحو ذلك : إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون في يوعد ويزن » ج ٢ / ٣٢٥ ، فنسب الإجماع إلى النحاة عامة دون تخصيص ، ونقله عنه في مع ج ١ / ٧١ ، الأشياء ج ٢ / ٢٣ ، فقد يكون المقصود إجماع نحاة البصرة ، وإلا فالكوفيون لهم مذهب في المسألة غير مذهب البصريين . انظر ٣١٤ من هذا البحث .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٧٨٢ ، شرح المفصل ج ١٠ / ٥٩ ، اتلاف / ١٣٣ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٧٨٣ .

(٥) اتلاف ١٥٨ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٣ ، مع ج ٣ / ٩٣ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٣ .

(٧) الأشباه ج ٥ / ٢٦١ ، ج ٧ / ٩٥ ، مع ج ١ / ٣٠١ ، شرح التصريح ج ١ / ١٣٩ .

(٨) انظر الإنصاف ج ٢ / ٨٠٩ ، اتلاف / ٨٥ ، ارتشاف ج ١ / ١٨٥ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٢٢٤ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن وزنه « فعْلان » لأن « إنسان » مأخوذ من الإنس ، وسمى الإنس إنساً لظهورهم ، كما سمي الجن جنا لاجتماعهم أي : استأرهم وكما أن الهمزة في الإنس أصلية ، ولا ألف ونون فيه موجودتان ، فكذلك الهمزة أصلية في إنسان ، ويجوز أن يكون سمي الإنس إنساً ؛ لأن هذا الجنس يستأنس به ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد في غيره من سائر الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ، فلهذا قلنا : إن وزنه فعْلان »^(١) .

(١٧٧) ذهب البصريون^(٢) إلى أن « أشياء » وزنه لَفَعَاء والأصل فَعَلَاء^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن « أشياء » على وزن « لَفَعَاء » ؛ لأن الأصل فيه : شيئا بهمزين على فَعَلَاء ، كَطَرَفَاء ، وَخَلَفَاء فاستثقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوى ؛ لأن الألف حرف زائد خفي ساكن ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ، فقدموا الهمزة التي هي اللام على الفاء ... »^(٤) .

(١٧٨) ذهب البصريون^(٥) إلى أن « خطايا وما كان نحوها مثل : رزايا جمع رزينة على

(١) الإنصاف ج ٢ / ٨١١ وما بعدها .

(٢) خالف البصريين في هذه المسألة الأخفش حيث ذهب إلى أن وزنه أَفَعَاء والأصل أَفَعَلَاء فهو عنده « جمع شيء بالتخفيف ، وجمع فَعَل على أَفَعَلَاء ، كما يجمعونه على فَعَلَاء فيقولون : سَمَحَ وَسَمَحَاء ، وَفَعَلَاء نظير أَفَعَلَاء ، فكما جاز أن يجمع فَعَل على فَعَلَاء جاز أن يجمع على أَفَعَلَاء ؛ لأنه نظيره » الإنصاف ج ٢ / ٨١٣ ، اتلاف / ٨٥ ، الأشباه ج ٤ / ٣٠٤ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٨١٣ ، اتلاف / ٨٥ ، الأشباه ج ٤ / ٣٠٣ وما بعدها ، ونسب المذهب إلى سيبويه في الارتشاف ج ١ / ١٦١ ، ومثله في مع ج ٣ / ٤٤١ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٨١٤ وما بعدها .

(٥) خالف البصريين في هذه المسألة الخليل حيث ذهب إلى أن وزنها « فعالي » انظر الإنصاف ج ٢ / ٨٠٥ ، ونقله عنه في ارتشاف ج ١ / ١٢٩ ، وشرح الأشموني ج ٤ / ٤١١ .

وفي شرح التصريح : « ذهب الخليل إلى أن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة ؛ لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فتصير خطائى ثم فعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ، ثم قلب الياء ألفاً ، ثم قلب الألف ياء » ج ٢ / ٣٧١ ، وانظر شرح المفصل ج ١٠ / ١١٣ وما بعدها ، غير أنه في شرح التصريح جعل مذهب الخليل في مقابل مذهب سيبويه وجهور البصريين ، وفي شرح المفصل جعله في مقابل مذهب أكثر النحويين مرة ، وعامة النحويين مرة أخرى ، والجماعة ثالثة ، هكذا وجدت الاحتجاج لمذهب الخليل في المرجعين دون تصريح بأنه يقول بأن وزنها على فعالي ، هذا ونفس الاحتجاج موجود في شرح الأشموني مع التصريح بكونه يقول : إنما على وزن فعالي . انظر ج ٤ / ٤١١ =

وزن : فعائل ^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : إن وزنه فعائل ؛ وذلك لأن خطايا جمع خطيئة ، وخطيئة على وزن فعيلة ، وفعيلة يجمع على فعائل ، والأصل فيه أن يقال : خطايي مثل خطايي ثم أبدلوا من الياء همزة ؛ كما أبدلوها في صحيفة وصحائف ، فصار خطائي مثل خطاع ... فاجتمع فيه همزتان ، فقلب الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها ، فصار خطائي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفا ، فصار خطاء مثل خطاعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خطايا ... » ^(٢) .

(١٧٩) ذهب البصريون ^(٣) إلى أن وزن « سيد وميت وهين » « فَيَعْلُ بِكسر العين » ^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : إن وزنه فَيَعْلُ ؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن ... » ^(٥) .

(١٨٠) ذهب البصريون إلى أن « صَمَحَمَحَ وَدَمَكَمَكَ » « على وزن فَعْلَعْل » ^(٦) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : إن وزنه فَعْلَعْل ؛ لأن الظاهر أن العين واللام قد تكررتا فيه ؛ فوجب أن يكون وزنه فعلعل ، ألا ترى أنه إذا تكررت العين في نحو : ضَرَبَ وَقَتْلَ كان وزنه فَعْلَ أو تكررت اللام في نحو : احْمَرَّ واصْفَرَّ ، كان وزنه افعَل ، فكذلك هاهنا . لما تكررت العين

= هذا وقال في الارتشاف : « وأما خطايا ... لا هو على وزن فعائل وهو مذهب الخليل وبعض الكوفيين وقلب ، ومذهب البصريين غير الخليل أنه على فعائل ولا قلب فيه » ج ١ / ١٦١ ، فنسب إلى الخليل القول بأن وزنه فعائل ثم قلب .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٨٠٥ ، وانظر اتلاف / ٨٥ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٤١١ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٨٠٦ وما بعدها .

(٣) نسب المذهب في شرح المفصل إلى المحققين من أهل البصرة . انظر ج ١٠ / ٩٥ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٥ وما بعدها ، التبيان ج ١ / ٣٥ ، اتلاف / ٨٤ ، وعبر عنهم بقوله : « أصحابنا » في شرح المفصل « فالأصل : سيود وميوت على زنة فَيَعْلُ بِكسر العين ، هذا مذهب أصحابنا » ج ١٠ / ٦٨ وما بعدها .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٦ .

(٦) الإنصاف ج ٢ / ٧٨٨ ، ارتشاف ج ١ / ٩٤ ، اتلاف / ٨٤ .

واللام في نحو صَمَحَمَحَ وَدَمَكَمَكَ يجب أن يكون وزنه : فَعْلَعْل لتكررها فيه ^(١) .

(١٨١) ذهب البصريون ^(٢) إلى أن « كينونة » ورئها « فَيَعْلُولَة » ^(٣) الأصل « كينونة » اجتمع فيها « ياء وواو » ، سبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها فصار : كَيْنُونَة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصار : كَيْنُونَة ^(٤) « ونظير الكينونة في الوزن القيدودة ، وهي : الطول ، والهيوعة وهي مصدر : هاع الرجل إذا جبن هيوعة ، والطيرورة من الطيران » ^(٥) .

(١٨٢) ذهب البصريون إلى أن « الاسم » « مشتق من السمو وهو العلو » ^(٦) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : إنه مشتق من السمو ؛ لأن السمو في اللغة هو العلو ، يقال : سما يسمو سموا ، إذا علا ، ومنه سميت السماء : سماء ؛ لعلوها ، والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته من المعنى ... » ^(٧) .

(١٨٣) ذهب البصريون « إلى أن « السين » التي تدخل على الفعل المستقبل نحو : سأفعل أصل بنفسها » ^(٨) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا ذلك ؛ لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلا في نفسه ، والسين حرف يدل على معنى ، فينبغي أن يكون أصلا في نفسه ، لا مأخوذاً من غيره » ^(٩) .

(١٨٤) ذهب البصريون إلى أن « كم » « مفردة موضوعة للعدد » ^(١٠) .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٢ .

(٢) نسب المذهب إلى سيويه في الجمع ج ٣ / ٤٢٣ .

(٣) انظر مجالس العلماء / ٣١٠ ، ونقله عنه في الأشباه ج ٥ / ٥٧ ، الإنصاف ج ٢ / ٧٩٦ .

(٤) جمع ج ٣ / ٤٢٣ .

(٥) مجالس العلماء / ٣١٠ .

(٦) الإنصاف ج ١ / ٦ ، أسرار / ٤ ، التبيين / ١٣٢ ، شرح المفصل ج ١ / ٢٣ ، ارتشاف ج ١ / ١٢٢ ،

اتلاف / ٢٧ ، جمع ج ٣ / ٤٢٥ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٦٤ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٣٨٥ .

(٧) الإنصاف ج ١ / ٦ وما بعدها .

(٨) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٦ ، شرح المفصل ج ٨ / ١٤٨ ، اتلاف / ١٥٦ .

(٩) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٦ .

(١٠) الإنصاف ج ٢ / ٢٩٨ ، ونقله عنه في الاقتراح . انظر / ٧٢ ، التبيين ٤٢٣ ، اتلاف / ٤١ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنها مفردة ؛ لأن الأصل هو الأفراد ، وإنما التركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل » (١) .

(١٨٥) ذهب البصريون إلى أن « هلم » (٢) مركبة من « ها » التي للتنبيه و « لم » التي هي فعل أمر من قولهم : لم الله شعثه ، حذفت ألفها تخفيفاً ، ولزم الحذف » (٣) .

تعقيب

ما يستخلص من الفصل

في هذا الفصل وردت مائة وخمس وثمانون مسألة ، وهي مجموع ما توصل إليه البحث من المسائل المجمع عليها بين نحاة مدرسة البصرة ، وحتى تكتمل الفائدة فإنني قد صنفت هذه المسائل حسب عدد المخالفين في كل مسألة ، كما هو موضح بالجدول التالي :-

أرقام المسائل التي ليس فيها خلاف	مسائل خالف فيها عالم	مسائل خالف فيها عالمان	مسائل خالف فيها ثلاثة علماء	مسائل خالف فيها أكثر من ثلاثة علماء
١، ٢، ٤، ٥، ٦، ٧، ٩	٣، ١٥، ١٧	٨، ١٠، ٢٥	١٨، ٣٠	٢٩، ٤٥
١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦	١٩، ٢٣، ٢٤	٤١، ٥٠، ٥٨	٥٧، ٧٥	٦٥، ١٠١
٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٢٧	٢٨، ٣٩، ٤٠	٦٠، ٧٠	٧٩، ١٠٢	١٦٠، ١٦٨
٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥	٤٧، ٦٣، ٦٤	١٠٣، ١١٦	١٢٣، ١٤٠	
٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٣	٦٦، ٦٧، ٦٨	١٢١، ١٢٤	١٦٤	
٤٤، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥١	٧١، ٧٢، ٧٦	١٣٧، ١٤٢		
٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦	٧٧، ٨٠، ٨٢	١٥١، ١٥٦		
٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٩، ٧٣	٨٣، ٨٨، ٩٠	١٥٧		
٧٤، ٧٨، ٨١، ٨٤، ٨٥	٩٥، ٩٦، ٩٧			
٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩١، ٩٢	٩٩، ١٠٥			
٩٣، ٩٤، ٩٨، ١٠٠، ١٠٤	١٠٦، ١١٢			
١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠	١١٣، ١١٤			
١١١، ١١٥، ١١٧، ١١٨	١١٩، ١٢٦			
١٢٠، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٧	١٢٩، ١٣٣			
١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢	١٣٥، ١٣٩			
١٣٤، ١٣٦، ١٣٨، ١٤١	١٤٨، ١٤٩			
١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦	١٥٢، ١٥٩			
١٤٧، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤	١٦٠، ١٦٣			
١٥٥، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٦	١٦٥، ١٦٩			
١٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣	١٧٢، ١٧٧			
١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩	١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣			
١٨٤، ١٨٥				
مجموع	١٠٣	٥٠	١٧	٩

ومن خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي :-

١ - أن ما يزيد عن خمسة وخمسين في المائة من مجموع مسائل هذا الفصل - وهو مائة وخمس وثمانون مسألة - ليس فيه أي خلاف .

٢ - أن ما يزيد عن سبعة وعشرين في المائة من مجموع المسائل فقط هي التي خالف فيها عالم واحد من علماء المدرسة .

٣ - أن ما يقل عن ثمانية عشر في المائة فقط - وهي النسبة المتبقية من مجموع المسائل -

(١) الإنصاف ج ١ / ٣٠٠ .

(٢) قال في المجمع : « هلم الحجازية نقل بعضهم الإجماع على تركيبها وفي كفيته خلاف قال البصريون ... » ج ٣ / ٨٦ ، وهذا الكلام يشعر بأن القول بالتركيب خاص بالحجازية فقط دون التميمية ، فالضمير في : « تركيبها » يعود على كلمة : « هلم الحجازية » في بداية الجملة ، إلا أن الخلاف بين الحجازية والتميمية في كونها اسم فعل أو فعل أمر ، فالحجازية اسم فعل لا تلحقه الضائير ، والتميمية فعل تلحقه الضائير . انظر مع ج ٣ / ٨٦ ، شرح المفصل ج ٤ / ٤٢ ، شرح التصريح ج ٢ / ٤٠٢ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٣٠٤ وما بعدها ، ارتشاف ج ٣ / ٢٠٩ وما بعدها ، وفيها قال : « وذهب بعضهم إلى أنها في لغتهم اسم فعل » يعني لغة تميم ، بل إن الصبان يصرح بما لا يدع مجالاً للشك بأن الخلاف في القول بالتركيب يشمل التميمية أيضاً ، فقد قال تعقياً على قول الأشموني : « وهكذا حكم هلم عند بني تميم » قال : « قوله : « وهكذا حكم هلم » نقل بعضهم الإجماع على تركيبها وفي كفيته خلاف قال البصريون ... » ج ٣ / ٣٠٤ ، وهو نفس نص المجمع عن الحجازية .

(٣) ارتشاف ج ٣ / ٢٠٩ ، الأشباه ج ٢ / ٨٥ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٥٤٧ ، وفي شرح المفصل نسب ابن يعيش المذهب إلى الخليل على حين نسب الزمخشري إلى البصريين . انظر ج ٤ / ٤١ وما بعدها ، وفي شرح التصريح نسب المذهب إلى جمهور البصريين ثم قال : « وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام ، فحذفت همزة للدرج ، إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت » ج ٢ / ٤٠٢ ، ومثله في المجمع ج ٣ / ٨٦ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٤٩٨ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٣٠٤ .

موزع على ثلاثة أصناف ، ما بين مسائل خالف فيها عالمان ومسائل خالف فيها ثلاثة علماء ، وأخرى خالف فيها أكثر من ثلاثة علماء كما هو موضح بالجدول .

ويلاحظ أن نسبة المسائل التي فيها مخالفة - في هذا الفصل كبيرة إذا قيست بجملة المسائل الواردة في الفصل حيث بلغ عدد المسائل التي فيها مخالفة اثنتين وثمانين مسألة .

وهي نسبة - كما قلت كبيرة - وقد يكون السبب في هذا راجعاً إلى كثرة علماء هذه المدرسة ، فالكثرة داعية إلى تعدد الأقوال وظهور المخالفات .

وبعد هذا أقول : إن الأخفش يحتل المركز الأول بلا منازع في مخالفة مدرسته حيث بلغ عدد المسائل التي خالف فيها مدرسته سبعة وأربعين مسألة من جملة المسائل الواردة في هذا الفصل ، ويأتي في المركز الثاني - بفارق كبير - المبرد حيث بلغ عدد المسائل التي خالف فيها مدرسته خمس عشرة مسألة ، ثم الزجاج حيث بلغ عدد المسائل التي خالف فيها مدرسته اثنتي عشرة مسألة ، ثم الجرمي حيث خالف في عشر مسائل ، ثم يونس حيث خالف في ست مسائل وهكذا .

وظهور الأخفش كمخالف لمدرسته بهذه الصورة - السابقة - قد يكون عائداً إلى اجتهاده وسعة علمه واطلاعه وبحثه في المسائل .

وفيما يلي جدول يوضح أرقام هذه المسائل :

أرقام المسائل التي خالف فيها الأخفش	مسائل خالف فيها المبرد	مسائل خالف فيها الزجاج	مسائل خالف فيها الجرمي	مسائل خالف فيها يونس
٣ ، ٥ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٧ .	١٠ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .	٨ ، ٢٩ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٩٠ ، ١٢٤ ، ١٥١ ، ١٦٠ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٦٨ .	٥٧ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ١٠١ ، ١١٦ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٥٦ .	٦٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٤٩ .
مجموع	٤٧	١٢	١٠	٦

الفصل الثالث

المسائل المجمع عليها من نحاة الكوفة

المعرب والمبني

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال « لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب نهى عن الجمع بينهما ، وبالجزم نهى عنهما مطلقا ، وبالرفع نهى عن الأول وإباحة الثاني » ^(١) .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن الأفعال المضارعة « إنها أعربت ، لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة » ^(٢) « ولتجردها من النواصب والجوازم » ^(٣) .

(٣) « ذهب الكوفيون إلى أن الأمر للمواجه المعرب عن حرف المضارعة نحو : افعل معرب مجزوم » ^(٤) « بلام محذوفة ، وهي لام الأمر » ^(٥) .

« واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه ، الوجه الأول : أنهم قالوا : إنما قلنا : إنه معرب مجزوم ؛ لأن الأصل في قم واذهب : لتقم ، ولتذهب ، قال الله تعالى : ^(٦) ﴿فَيَذَلِّكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ ^(٧) وذكر أنها قراءة النبي ﷺ ، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال في بعض مغازيه : « لتأخذوا مصافكم » فدل على أن الأصل في قم : لتقم ، واذهب : لتذهب ، إلا أنه لما كثرت كلامهم ، وجرى على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة

(١) معج ١/٥٧ ، إيضاح ٧٧/ وما بعدها ، التبيين ١٥٣/ وما بعدها ، شرح الرضوي على الكافية ج ١/ ٥٢ ، ارتشاف ج ١/ ٤١٤ ، شرح التصريح ج ٢/ ٢٢٩ ، الأشباه ج ٣/ ٣٢٥ ، شرح الأشموني ج ١/ ١١٦ ، حاشية الصبان ج ٣/ ٤٠٦ .

(٢) الإنصاف ج ٢/ ٥٤٩ ، معج ١/ ٦٦ .

(٣) اتلاف ١٢٧ .

(٤) الإنصاف ج ٢/ ٥٢٤ ، أسرار ٣١٧ ، شرح المفصل ج ٧/ ٦١ ، التبيين ١٧٦/ وما بعدها ، التبيان في إعراب القرآن ج ١/ ٧٤ ، الإعراب ٦٣ ، شرح التسهيل ج ٤/ ٥٧ ، ٦٢ ، ارتشاف ج ١/ ٣١٥ ، اتلاف ١٢٥/ وما بعدها ، شرح التصريح ج ١/ ٥٥ ، الأشباه ج ٣/ ٢٥٢ ، ٣٢٤ وما بعدها ، معج ١/ ٥٩ ، شرح الأشموني ج ١/ ١١٣ ، حاشية يس ج ١/ ٥٥ .

(٥) شرح المفصل ج ٧/ ٦١ ، شرح التصريح ج ١/ ٥٥ .

(٦) سورة يونس آية ٥٨ .

(٧) هكذا في أسرار العربية ، وقال المحقق في الحاشية : « في ظ : فلتفرحوا » / ٣١٨ . والتي في الحاشية هي موضع الشاهد ؛ وذلك لأن السياق يقتضي التاء ، فالتالان قبلها بالتاء ، وقد قال في أول المسألة : « فعل الأمر مسواجه » وهي بالتاء في الإنصاف ج ٢/ ٥٢٤ .

الاستعمال فيه ، فحذفوه مع حرف المضارعة تخفيفاً ... والوجه الثاني : أنهم قالوا : أجمعنا على أن فعل النهى معرب مجزوم ، نحو : لا تقم ولا تذهب ، فكذلك فعل الأمر نحو : قم واقعد ؛ لأن النهى ضد الأمر ، وهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره ...^(١)

كما ذهبوا إلى « أن الأمر مقتطع من المضارع ، فالقسمة عندهم ثنائية »^(٢) .

(٤) « ذهب الكوفيون^(٣) إلى أن الأسماء الستة المعتلة وهى : أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال معربة من مكانين »^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات التى هى الضمة والفتحة والكسرة تكون إعراباً لهذه الأسماء فى حال الأفراد نحو قولك : هذا أب لك ، ورأيت أبا لك ، ومررت بأب لك ، وما أشبه ذلك ، والأصل فيه أبو ، فاستقلوا الإعراب على الواو ، فأوقعوه على الباء ، وأسقطوا الواو فكانت الضمة علامة للرفع ، والفتحة علامة للنصب ، والكسرة علامة للجزم ، فإذا قلت فى الإضافة : هذا أبوك ، وفى النصب : رأيت أباك ، وفى الجر : مررت بأبيك ، والإضافة طارئة على الأفراد ، كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه فى حال الأفراد ... ومنهم من تمسك بأن قال : إنما أعربت هذه الأسماء الستة عن مكانين : لقلّة حروفها تكثيراً لها ، وليزيدوا بالإعراب فى الإيضاح والبيان ؛ فوجب أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه »^(٥) .

(٥) « ذهب الكوفيون^(٦) إلى أن الألف والواو والياء فى الثنية والجمع بمنزلة الفتحة

والضمة والكسرة فى أنها إعراب »^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات ، ألا ترى أنك تقول : قام الزيدان ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، وذهب الزيدون ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، فتغير كتغير الحركات نحو : قام زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد ، وما أشبه ذلك ، فلما تغيرت كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات ، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها ؛ لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها ؛ فلما تغيرت تغير الحركات دل على أنها بمنزلتها »^(٢) .

(٦) « ذهب الكوفيون إلى أن « كلا وكلتا » فيها ثنية لفظية ومعنوية وأصل « كلا » : كل ، فخففت اللام ، وزيدت الألف للثنية ، وزيدت التاء فى « كلتا » للتأنيث ، والألف فيها كالألف فى « الزيدان والعمران » ولزم حذف نون الثنية منهما للزومهما الإضافة »^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها مثنيان لفظاً ومعنى ، وأن الألف فيها للثنية النقل والقياس ، أما النقل : فقد قال الشاعر :

فِي كِلْتَا رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ كِلْتَاهَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةٍ

فأفرد قوله : « كِلْتَا » فدل على أن « كلتا » ثنية ... »^(٤) .

(٧) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذى آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن

= القاسم خلف بن فتح بن جودي : سيويه والكسائي والفراء يقولون فى ألف المثنى ويائه : إنها حرفاً إعراباً بمنزلة الدال من زيد وحركة الإعراب مقدرة فيها ... وثعلب : الألف إعراب وقد روى عن الكسائي « ج ١ / ٢٦٤ ، فنسب إلى الكسائي والفراء فى الثنية عكس ما نسب إلى الكوفيين فى المذهب من كونها إعراباً لا حرفاً إعراباً ، وإلى ثعلب والكسائي ما نسب إلى الكوفيين فى الألف فقط ، وفى التبيين نسب المذهب إلى الفراء / ٢٠٤ ، شرح المفصل ج ٤ / ١٤٠ .

(١) الإنصاف ج ١ / ٣٣ ، إيضاح / ١٣٠ ، ارتشاف ج ١ / ٢٦٤ ، اختلاف / ٢٩ ، شرح الأشموني ج ١ / ١٥٧ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٣ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٤٣٩ ، شرح المفصل ج ١ / ٥٤ ، ج ٣ / ٤ ، أسرار / ٢٨٧ وما بعدها ، ارتشاف ج ١ / ٢٥٧ ، مع ج ١ / ١٣٨ ، اختلاف / ٥٥ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٤٣٩ .

(١) أسرار / ٣١٧ وما بعدها .

(٢) ارتشاف ج ٣ / ٣ ، شرح التسهيل ج ٤ / ٦٢ ، مع ج ١ / ٣٠ ، ٣٩ ، ٥٩ ، شرح الأشموني ج ١ / ١٣ ، ج ٤ / ٣٤١ .

(٣) نسب المذهب فى بعض المراجع إلى الكسائي والفراء فقط مع ذكر مخالفة هشام لها « ... وهشام من الكوفيين إلى أن هذه الحروف هى نفس الإعراب نائبة عن الحركات » ارتشاف ج ١ / ٤١٥ وما بعدها ، مع ج ١ / ١٢٥ ، ١٢٧ ، ونسب المذهب فى التبيين إلى الفراء فقط / ١٩٤ ، ولم ينسب المذهب إلى أحد من الكوفيين فى شرح الأشموني واكتفى بذكر مخالفة هشام . انظر ج ١ / ١٣٥ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ١٧ ، أسرار / ٤٤ ، شرح المفصل ج ١ / ٥٢ ، مجالس العلماء / ٣٢٩ ، اختلاف / ٢٨ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ١٩ وما بعدها .

(٦) بعد أن نقل المذهب عن الكوفيين فى الارتشاف نقل عن الكسائي والفراء وثعلب ما يلى : « وقال أبو =

يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو : طلحة وطلحون ^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز جمعه بالواو والنون ؛ وذلك لأنه في التقدير جمع طلح ؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة قال الشاعر :

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم

فكسره على ما لا هاء فيه ، وإذا كانت الهاء في تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون ... » ^(٢) .

(٨) أجاز الكوفيون جمع الصفة المشتركة التي لا تقبل التاء التي للتأنيث بالواو والنون .
« مستدلين بقوله :

منا الذي هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب

فالعانس من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد » ^(٣) .

(٩) أجاز الكوفيون ^(٤) نصب ما جمع « بالالف والتاء » بالفتحة مطلقاً .

النكرة والمعرفة

(١٠) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم نحو : هذا وذاك أعرف من الاسم العلم نحو : زيد وعمرو » ^(١) .

. واحتجوا « بأن قالوا : إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ؛ وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين : بالعين وبالقلب ، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد » ^(٢) .

(١١) ذهب الكوفيون إلى أن الألف من « أنا » أصل ، وليست زائدة ^(٣) .

(١٢) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من : « هو وهى » الهاء وحدها » ^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها دون الواو : نداء أن الواو والياء تحذفان في الشية نحو : هما ، ولو كانتا أصلاً لما حذفنا ، والذي يدل على ذلك أنهما تحذفان في حالة الإفراد أيضاً ، وتبقى الهاء وحدها ، قال الشاعر وهو العجير السلولى جاهلى :

فبيناه يشرى رَحْلَه قال قائلُ لمن بَحَلْ رَحْوُ المِلاطِ نجيبُ

أراد بينا هو » ^(٥) . واحتجوا أيضاً بحذف الياء في نحو قول الشاعر :

« دارٌ لسعدى إذ ه من هواكا

أراد : إذ هى ، فحذف الياء » ^(٦) .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٧٠٧ ، شرح التسهيل ج ١ / ١١٧ ، اتلاف / ٦٩ ، مع ج ١ / ١٨٨ ، ونسب المذهب إلى الفراء في الارتشاف ج ١ / ٤٦٠ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٧٠٨ .

(٣) انظر شرح المفصل ج ٩ / ٨٤ ، شرح التصريح ج ١ / ٩٥ ، مع ج ١ / ٢٠١ ، الأشباه ج ١ / ٣٠٨ ، شرح الأشموني ج ١ / ١٩٥ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٦٧٧ ، شرح المفصل ج ٣ / ٩٦ وما بعدها ، ارتشاف ج ١ / ٤٧٣ ، شرح التصريح ج ١ / ٩٦ ، ١٠٣ ، مع ج ١ / ٢٠٣ ، اتلاف / ٦٥ ، حاشية الصبان ج ١ / ١٩٥ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٦٧٧ وما بعدها .

(٦) الإنصاف ج ٢ / ٦٨٠ .

(١) الإنصاف ج ١ / ٤٠ ، التبيين / ٢١٩ ، شرح التسهيل ج ١ / ٧٩ ، ارتشاف ج ١ / ٢٦٦ ، اتلاف / ٣٠ ، مع ج ١ / ١٥٠ ، شرح الأشموني ج ١ / ١٤٧ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٤٠ .

(٣) شرح الأشموني ج ١ / ١٤٨ ، شرح التسهيل ج ١ / ٧٩ ، ارتشاف ج ١ / ٢٦٦ ، مع ج ١ / ١٥١ .

(٤) خالف الكوفيين في هذه المسألة هشام حيث أجاز نصبه بالفتحة « فيما حذف لامه ، ومنه قول بعض العرب : سمعت لغاتهم » شرح الأشموني ج ١ / ١٦٣ ، فقصر الإجازة فيما حذف لامه فقط ، وجعل الجمهور منهم الجواز مطلقاً ، وانظر ارتشاف ج ١ / ٤١٩ ، مع ج ١ / ٧٧ .

(١٣) ذهب الكوفيون إلى أن نون الوقاية يجوز حذفها في « ما أحسنى » بناء على قولهم « إن أحسن » ونحوه في الوزن من أفعال التعجب اسم ، بدليل تصغيره ، سمع : ما أحسنه ^(١)

فلم يوجبوا إلحاقها بأفعال التعجب ، فيقولون : ما أجملنى وما أجلى .

(١٤) « ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في : لولاي ولولاك في موضع رفع » ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن الياء والكاف في موضع رفع ؛ لأن الظاهر الذى قام الياء والكاف مقامه رفع ... فكذلك ما قام مقامه » ^(٣) .

(١) شرح التصريح ج ١ / ١١٠ ، ارتشاف ج ١ / ٤٧٠ ، مع ج ١ / ٢١٦ ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٠٥ ، هذا ، وفي الإنصاف : « ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال : ما أكرمى بحذف النون كما يقال : ما أكرمنى » ج ١ / ١٣٢ ، فهو ينقل الإجماع على عدم جواز الحذف ، في حين نقلت المراجع السابقة المذهب كما هو مبين .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٦٨٧ ، شرح التسهيل ج ٣ / ١٨٥ ، انتلاف / ٦٥ ، ونقله في الاقتراح عن أبى البقاء : « وقال : ... والكوفيون في موضع رفع » الإصباح في شرح الاقتراح / ١٦٩ ، ونقله في موضع آخر عن الأندلسي ، انظر الاقتراح / ٧٣ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٦٨٧ .

العلم

(١٥) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع اللقب والاسم وكانا مفردين ، والاسم ليس فيه « أل » فإنه يجوز « إتباع الثانى للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو : هذا سعيد كُرز ، ورأيت سعيدًا كُرزًا ، ومررت بسعيد كُرز » ^(١) .

(١) شرح الأشموني ج ١ / ٢١٥ وما بعدها ، ارتشاف ج ١ / ٤٩٨ ، مع ج ١ / ٢٣٤ ، حاشية الصبيان ج ١ / ٢١٦ .

اسم الإشارة

(١٦) ذهب الكوفيون إلى أن ألف « ذا » اسم إشارة زائدة « لأنها قد تسقط في مواضع »^(١).

« واستدلوا على ذلك بقولهم : ذه أمة الله »^(٢) وقالوا : والدليل على ذلك قولهم في الثنية : دان ودين ، فحذفوا الألف لقيام حرف الثنية مقامها في التكثير »^(٣).

(١) ائتلاف / ٦١ ، ارتشاف ج ١ / ٥٠٥ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ١٤ ، شرح المفصل ج ٣ / ١٢٧ ، حاشية الصبان ج ١ / ٢٢٧ .
(٢) التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ١٤ .
(٣) شرح المفصل ج ٣ / ١٢٧ .

الموصول

(١٧) ذهب الكوفيون إلى أن « الأصل في الذي : الذال وحدها وما عداها زائد ... واحتجوا لذلك بأن قالوا : رأينا الياء تسقط في الثنية نحو قولك : اللذان واللذين ، وقالوا في إحدى لغاتها : ألد بسكون الذال . قال الشاعر :

كاللذ تزي زية فاصطيدا^(١)

(١٨) ذهب الكوفيون إلى أن نون الثنية في « اللذين واللتين وهذين وهاتين » يجوز تشديدهما مع الياء ، أي : في حالتى الجر والنصب ، كما هو جائز مع الألف^(٢) « لأنه قد قرئ في السبع «رنا أرنا اللذين»^(٣) ، «إحدى ابنتى هاتين»^(٤) بالتشديد فيهما في حالتى النصب في اللذين والجر في هاتين ، كما قرئ في حالة الرفع : «واللذان يأتينها منكم»^(٥) ، «فذاذك برهانان»^(٦) بالتشديد فيهما »^(٧).

(١٩) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وصل كما يوصل الذي »^(٨).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك في كلامهم واستعملهم . قال الشاعر :

(١) شرح المفصل ج ٣ / ١٣٩ وما بعدها ، الإنصاف ج ٢ / ٦٦٩ وما بعدها ، ائتلاف / ٦٥ . هذا ، وفي الارتشاف بعد أن نسب المذهب للكوفيين قال : « وفي البسيط ... مذهب الفراء أن الأصل ذا و ... للفراء تمحلات حتى صار الذي » ج ١ / ٥٢٥ ، فجعل الفراء مخالفا للكوفيين فيما نقله عن البسيط ، والأمر نفسه في الجمع دون نقل عن البسيط . انظر ج ١ / ٢٦٦ وما بعدها .
(٢) انظر شرح الأشموني ج ١ / ٢٤٠ ، شرح التصريح ج ١ / ١٣٢ ، ارتشاف ج ١ / ٥٠٦ ، ٥٢٦ ، ائتلاف / ٨٠ ، مع ج ١ / ١٦٢ .

(٣) سورة فصلت آية ٢٩ .

(٤) سورة القصص آية ٢٧ .

(٥) سورة النساء آية ١٦ .

(٦) سورة القصص آية ٣٢ .

(٧) شرح التصريح ج ١ / ١٣٢ .

(٨) الإنصاف ج ٢ / ٧٢٢ ، ارتشاف ج ١ / ٥٣٢ ، ائتلاف / ٦٨ ، شرح التصريح ج ١ / ١٤٠ ، مع ج ١ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

لعمري لأنت البيت أكرم أهله وأقعد في أفيائه بالأصائل

فقوله : « لأنت » مبتدأ و « البيت » خبره و « أكرم » صلة الخبر الذي هو البيت ، وهذا كثير في استعمالهم ^(١) .

وذهبوا إلى أن الأسماء « المضافة إلى معرفة ، والنكرة المضافة إلى نكرة يجوز استعمال ذلك كله موصولات مثال ... هذه دار زيد بالبصرة ، فالبصرة صلة دار زيد ، إذا كان له دار بالبصرة ودار بغيرها ... وهذه دار رجل دخلت ... فدخلت صلة دار » ^(٢) .

(٢٠) ذهب الكوفيون إلى أن « ذا » وإن لم يتقدم عليه « ما » أو « من » فإنه يكون موصولا وكذلك « ما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى « الذي » والأسماء الموصولة » ^(٣) .

واحتجوا بأن قالوا : « إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَتُّوْلَاءٍ تَقْتُلُوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٤) والتقدير فيه : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم « فأنتم » مبتدأ و « هتُّوْلَاءٍ » خبره و « تقتلون » صلة « هتُّوْلَاءٍ » وقال تعالى : ﴿ هَاتِنْتُمْ هَتُّوْلَاءٍ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٥) » ^(٦) .

كما احتجوا « بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري :

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

... أي : والذي تحملينه طليق » ^(٧) .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٧٢٢ وما بعدها .

(٢) ارتشاف ج ١ / ٥٣٢ ، شرح التصريح ج ١ / ١٤٠ ، واقتصر في الجمع على ذكر مذهبهم في عد النكرة المضافة إلى معرفة موصولة ، انظر ج ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٦ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٧١٧ ، شرح التصريح ج ١ / ١٣٩ وما بعدها ، ارتشاف ج ١ / ٥٢٩ وما بعدها ، الأشباه ج ٤ / ١٣٨ ، مع ج ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ائتلاف / ٦٧ وما بعدها ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٨٦ ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٥٧ وما بعدها ، حاشية يس ج ١ / ١٣٩ ، حاشية البان ج ١ / ٢٥٧ .

(٤) سورة البقرة آية ٨٥ .

(٥) سورة النساء آية ١٠٩ .

(٦) الإنصاف ج ٢ / ٧١٧ .

(٧) شرح التصريح ج ١ / ١٣٩ .

(٢١) ذهب الكوفيون إلى لزوم استقبال عامل « أي » الموصولة وتقديمه ^(١) « تقول : سأضرب أيهم قام ، ويأتيني أيهم جلس ، ولو قلت : ضربت أيهم قام ، لم يحسن » ^(٢) .

(٢٢) « ذهب الكوفيون إلى أن « أيهم » إذا كان بمعنى « الذي » وحذف العائد من الصلة معرب نحو قولهم : لأضربن أيهم أفضل » ^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذي قبله أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَذَابًا ﴾ ^(٤) بالنصب وهي قراءة هارون القارئ ، ومعاذ الهراء ورواية عن يعقوب » ^(٥)

(٢٣) ذهب الكوفيون إلى أن العائد في صلة غير « أي » إن كان مرفوعا ، وكان مبتدأ فإنه يجوز حذفه ^(٦) سواء كان في الكلام طول أم لم يكن ، فلا يشترط أن يكون في الصلة طول ^(٧) .

(١) انظر شرح التسهيل ج ١ / ٢٠٠ ، شرح التصريح ج ١ / ١٣٥ ، مع ج ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٦٨ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ١ / ٢٦٩ ، وفي الارتشاف أن لزوم الاستقبال في العامل إن كان فعلا مذهب الجمهور : سيويه والكسائي وغيرهما ثم قال : « وزعم الأخفش أنه قد يعمل فيها الماضي إلا أنه قليل ، وفي الغرة ما يخالف النقل قال : أي الموصولة لا يعربها عند الكوفيين إلا المستقبل ... » ج ١ / ٥٣٠ وما بعدها ، فما نقله عن الغرة يوافق ما في المراجع السابقة .

(٢) ارتشاف ج ١ / ٥٣١ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٧٠٩ وما بعدها ، شرح المفصل ج ٣ / ١٤٥ وما بعدها ، ارتشاف ج ١ / ٥٣٤ ، مغني / ١٠٧ ، ائتلاف / ٦٧ ، شرح التصريح ج ١ / ١٣٦ ، مع ج ١ / ٢٩٥ ، وفي المغني / ١٠٩ « وزعم ثعلب أن « أيا » لا تكون موصولة أصلا وقال : لم يسمع « أيهم » هو فاضل جاءني « بتقدير الذي هو فاضل جاءني » .

(٤) سورة مريم آية ٦٩ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٧١١ .

(٦) لحذف العائد المرفوع إن كان مبتدأ شروط . انظرها في الارتشاف ج ١ / ٥٣٣ ، مع ج ١ / ٢٩٣ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٧٠ وما بعدها .

(٧) انظر ارتشاف ج ١ / ٥٣٣ ، مغني / ٤١٣ ، شرح التصريح ج ١ / ١٤٤ ، مع ج ١ / ٢٩٤ ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٧٠ وما بعدها ، وفي شرح التسهيل : « وإن عاد على غير أي ولم يكن خبره جملة ولا ظرفا جاز حذفه عند الكوفيين مطلقا » ج ١ / ٢٠٧ ، وانظر ٢٠٤ ، فشرط في المبتدأ أن لا يكون خبره جملة ولا ظرفا حتى يجوز حذفه .

«ومنه قراءة يحيى بن يعمر: ﴿تماماً على الذى أحسن﴾^(١) وقراءة مالك بن دينار وابن السكّ: ﴿ما بعوضة﴾^(٢) بالرفع»^(٣).

(٢٤) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز «تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول اسمياً أو حرفياً»^(٤).

«كقوله:

وعزة أحلى الناس عندى مودة
وعزة عنى المغرّض المتجافى»^(٥).

(٢٥) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف الموصول الاسمى^(٦) «ومن حجتهم ﴿ءامناً بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم﴾^(٧) وقول حسان:

أمن يهجو رسول الله منكم
ويمدحه وينصره سواء

وقول آخر:

ما الذى دأبه احتياط وحزم
وهو أطاع يستويان

أى: والذى أنزل، و من يمدحه، والذى أطاع هو»^(٨).

(١) سورة الأنعام آية ١٥٤.

(٢) سورة البقرة آية ٢٦.

(٣) شرح الأشموني ج ١ / ٢٧٠ وما بعدها.

(٤) مع ج ١ / ٢٨٧، وانظر ٢٨٥، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ١ / ٢٥٩، ارتشاف ج ١ / ٥٥٣.

(٥) ارتشاف ج ١ / ٥٥٣.

(٦) انظر شرح التسهيل ج ١ / ٢٣٥، ج ٣ / ٢١٢، ارتشاف ج ١ / ٥٥٤، ج ٣ / ٣١٠ وما بعدها،

مغنى / ٨١٥ وما بعدها، ونقله عنه في حاشية يس ج ١ / ١٤٢، مع ج ١ / ٢٨٩، شرح المفصل

ج ٣ / ٦١، شرح التصريح ج ٢ / ١١٨، التبيان في إعراب القرآن ج ٢ / ٩٩٥.

(٧) سورة العنكبوت آية ٤٦.

(٨) مغنى / ٨١٥ وما بعدها.

(٢٦) «ذهب الكوفيون^(١) إلى أن نحو «أحسن» بالنصب في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٢) يجوز أن يكون ﴿أَحْسَنَ﴾ نعتاً لـ ﴿الَّذِي﴾^(٣) ويكون الذى «نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة، ويكون أحسن حيثذا اسم تفضيل ... وفتحته إعراب لا بناء وهى علامة الجر»^(٤).

(٢٧) ذهب الكوفيون إلى «أنه يجوز الصلة «بمثل» بناء على رأيهم أنها ظرف كقوله:

حتى إذا كانا هما اللذين مثل الجديلين المحملجين»^(٥).

(١) نسب المذهب إلى الفراء في شرح التسهيل ج ١ / ٢١٩.

(٢) سورة الأنعام آية ١٥٤.

(٣) اتلاف / ١٣٨.

(٤) مغنى / ٧٣٧، حاشية الصبان ج ١ / ٢٧١.

(٥) مع ج ١ / ٢٨١، وانظر ٢٧٩، ارتشاف ج ١ / ٥٢١، شرح المفصل ج ٣ / ١٥٣ وما بعدها.

المعرف بأداة التعريف

(٢٨) ذهب الكوفيون إلى « أن » تكون عوضاً من الضمير في نحو : مررت برجل حسن الوجه ، يريد : وجهه ^(١) « وخرجوا على ذلك : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ ^(٢) ومررت برجل حسن الوجه و ضرب زيد الظهر والبطن ، إذا رفع الوجه والظهر والبطن ^(٣) »

« وأنشد الكوفيون :

أيا ليلة خرس الدجاج سهرتها بيغداد ما كادت عن الصبح تنجلي

أراد : خرساً دجاجها ، ولولا ذلك لقال : خرساء الدجاج ، كما يقال : امرأة حمراء الثياب ^(٤) .

الابتداء

(٢٩) ذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط سبق الوصف الذي يكون مبتدأ ويرفع ما يكتفى به عن الخبر بنفى أو استفهام ، فهم يعملون الوصف بدون اعتقاد ^(١) . واحتجوا بقول الشاعر :

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرّت

(٣٠) « ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان ، وذلك نحو : زيد أخوك ، وعمرو غلامك ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ؛ لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أخوك ، لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويقتضى صاحبه اقتضاء واحداً ، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ... ^(٣) »

(٣١) « ذهب الكوفيون ^(٤) إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ نحو : زيد أخوك وعمرو غلامك ^(٥) .

(١) انظر شرح التسهيل ج ١ / ٢٧٣ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٢٧ ، مغنى / ٥٧٩ ، شرح التصريح ج ١ / ٦٥ ، ١٥٧ وما بعدها ، ائتلاف / ٧٩ ، مع ج ١ / ٣١٠ ، الأشباه ج ٣ / ٣٣٧ ، شرح الأشموني ج ١ / ٣٠٥ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ١ / ١٣٢ ، ٣٠٥ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٤٤ ، أسرار / ٦٧ ، ٧٦ ، شرح المفصل ج ١ / ٨٤ ، شرح التسهيل ج ١ / ٢٧٢ ، ائتلاف / ٣٠ وما بعدها ، الأشباه ج ٢ / ٢٥٩ ، شرح التصريح ج ١ / ١٥٩ ، ج ٢ / ٢٤٨ ، شرح الأشموني ج ١ / ٣٠٩ ، هذا ، وفي بعض المصادر أن للكوفيين مذهباً آخر في رفع المبتدأ .

« والمذهب الثاني : أنه يرتفع بالعائد من الخبر « التبيين / ٢٢٥ ، ارتشاف ج ٢ / ٢٩ ، وفي الجمع : « للكوفيين قول آخر : أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو : زيد ضربته ؛ لأنه لو زال الضمير انتصب ، فكان الرفع منسوباً للضمير ، فإذا لم يكن ثم ذكر نحو : القائم زيد ترافعا « ج ١ / ٣١٢ ، الخصائص ج ١ / ١٨ ، ١٦٦ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٤٤ وما بعدها .

(٤) نسب المذهب إلى الكسائي « وقد حكم الكسائي وحده بذلك للجامد المحض كقولك : هذا زيد ، وزيد أنت « شرح التسهيل ج ١ / ٣٠٧ ، مع ج ١ / ٣١٢ ، شرح التصريح ج ١ / ١٦٠ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٥٥ ، أسرار / ٧٢ ، شرح المفصل ج ١ / ٨٨ ، التبيين / ٢٣٦ ، ائتلاف / ٣١ ، حاشية الصبان ج ١ / ٣١٤ ، ونقله عن صاحب البسيط في الجمع ج ١ / ٣١٢ .

(١) ارتشاف ج ١ / ٥١٧ ، ج ٣ / ٢٤٦ ، شرح المفصل ج ٦ / ٨٩ ، شرح التسهيل ج ١ / ٢٦١ وما بعدها ، مغنى / ٧٧ ، ٦٥٢ ، التبيان في إعراب القرآن ج ٢ / ٩٤١ ، ١١٠٣ ، الأشباه ج ٢ / ١٥٠ ، مع ج ١ / ٢٦٠ ، ائتلاف / ١٥٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ٧٢ ، ٨٣ ، الكوكب الدرر / ٣٦٢ ، شرح الأشموني ج ١ / ٣١١ .

(٢) سورة النازعات آية ٤١ .

(٣) مغنى / ٧٧ .

(٤) شرح التسهيل ج ١ / ٢٦٤ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يتضمن ضميراً ، وإن كان اسماً غير صفة ؛ لأنه في معنى ما هو صفة ، ألا ترى أن قولك : زيد أخوك ، في معنى زيد قريبك ، وعمرو غلامك ، في معنى عمرو خادمك ، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير ، فلما كان خبر المبتدأ هاهنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ »^(١) .

(٣٢) « ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو : قولك : هند زيد ضاربه هي ، لا يجب إبرازه »^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل ... أنه قد جاء عن العرب أنهم قد استعملوه بترك إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له . قال الشاعر :

وإنَّ امرأً أسرى إليك دونه من الأرض مؤمأةً وبيداءً سَمَلَتْ
لحقوقة أن تستجيبى دعاءه وأن تعلمى أن المعان موفى

فترك إبراز الضمير ، ولو أبرزه لقال : محقوقة أنت »^(٣) .

(٣٣) ذهب الكوفيون إلى أنه « إذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين ، فإن كان الظرف ... معرفة نحو : زيد خلفك ، ودارى خلف دارك ، فالنصب راجح »^(٤) والرفع خاص « بالشعر أو بما هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني »^(٥) دارى خلف دارك .

(٣٤) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا أخبر بظرف الزمان عن اسم المعنى ، وكان موقعاً في

جميعه ، وهو نكرة فيجب « رفعه نحو : ميعادك يوم ويومان ﴿ غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ ﴾ »^(١) ... كذا إذا كان واقعا في أكثره نحو : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾^(٢) «^(٣) ويمتنع النصب والجر بفي « وحجتهم في المنع من ذلك صون اللفظ عما يوهم التبعض فيما يقصد به الاستغراق »^(٤) .

(٣٥) « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة ، فالمفرد نحو : قائم زيد ، وذهب عمرو ، والجملة نحو : أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو »^(٥) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة ؛ لأنه يؤدي إلى أن تُقدَّم ضمير الاسم على ظاهره ، ألا ترى أنك إذا قلت : قائم زيد ، كان في قائم ضمير زيد ، وكذلك إذا قلت : أبوه قائم زيد ، كانت الهاء في أبوه ضمير زيد ، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه »^(٦) .

(٣٦) ذهب الكوفيون « إلى أن نحو : كل رجل وضعته ، مستغن عن تقدير خبر ؛ لأن معناه عندهم : مع وضعته »^(٧) فكما أنك لو جئت « بمع » موضع « الواو » لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة ، كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها »^(٨) .

(١) سورة سبأ آية ١٢ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٧ .

(٣) مع ج ١ / ٣٢٣ ، وانظر ما قبلها ، شرح التسهيل ج ١ / ٣١٩ وما بعدها ، حاشية يس ج ١ / ١٦٧ ، وفي الارتشاف : « وإن كان مستغرقاً نحو : صومك اليوم ... الكوفيون يلتزمون فيه الرفع » ج ٢ / ٥٧ ، فلم يخص الظرف المنكر بالحكم ، بل إن الظرف في المثال الثاني أتى به معرفة ، ولم يذكر استغراق المصدر أكثر الظرف ، كما هو موجود في المراجع السابقة .

(٤) شرح التسهيل ج ١ / ٣٢٠ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٦٥ ، أسرار / ٦٩ وما بعدها ، شرح المفصل ج ١ / ٩٢ ، الثيبين / ٢٤٥ ، ائتلاف / ٣٣ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٥ ، مع ج ١ / ٣٣٣ .

(٦) الإنصاف ج ١ / ٦٥ .

(٧) ائتلاف / ٧٦ .

(٨) شرح الأشموني ج ١ / ٣٤٤ ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٢٨٢ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٣٢ ، مع ج ١ / ٣٣٨ ، شرح التصريح ج ١ / ١٨٠ .

(١) الإنصاف ج ١ / ٥٦ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٥٧ ، ائتلاف / ٣٢ ، وعبر بالوصف بدلاً من اسم الفاعل في / ٧٥ وما بعدها ، وفي التبيين عبر باسم الفاعل والصفة المشبهة به / ٢٥٩ وما بعدها .

هذا ، في شرح التصريح : « بشرط خوف اللبس ، نحو : زيد عمرو ضاربه هو ، ج ١ / ١٠٥ ، ١٦٢ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٧ ، شرح التسهيل ج ١ / ٣٠٧ وما بعدها ، مع ج ١ / ٣١٤ ، شرح الأشموني ج ١ / ٣١٦ وما بعدها ، ائتلاف / ٧٦ ، حاشية يس ج ١ / ١٤٦ ، حاشية الصبان ج ١ / ١٩٧ ، ج ٤ / ٨٥ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٥٨ وما بعدها .

(٤) مع ج ١ / ٣٢٣ .

(٥) مع ج ١ / ٣٢٣ ، شرح التسهيل ج ١ / ٣٢١ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ١ / ٣٢٣ .

قال عن مذهبهم في الارتشاف : « اختير نصبه نحو : منزلى خلفك ، ويجوز رفعه » ج ٢ / ٥٨ ، فلم ينسب إليهم اختصاص الرفع بالشعر ، وكون المخبر عنه اسم مكان .

(٣٧) « ذهب الكوفيون ^(١) إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو: زيد أمامك، وعمرو وراءك، وما أشبه ذلك » ^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا: إنما قلنا: إنه ينتصب بالخلاف؛ وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، وعمرو منطلق، كان قائم في المعنى هو زيد ومنطلق في المعنى هو عمرو، فإذا قلت: زيد أمامك، وعمرو وراءك، لم يكن أمامك في المعنى في هو زيد، ولا وراءك في المعنى عمرو، كما كان قائم في المعنى هو زيد، ومنطلق في المعنى هو عمرو، فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما » ^(٣).

(٣٨) « ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه... وذلك نحو قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو » ^(٤).

واحتجوا « بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الأصل في قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو: حل أمامك زيد، وحل في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل... » ^(٥).

(١) خالف الكوفيون في هذه المسألة أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب حيث ذهب « إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك: أمامك زيد: حل أمامك، فحذف الفعل، وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه، فبقى منصوباً على ما كان عليه من الفعل » الإنصاف ج ١ / ٢٤٥، التبيين / ٣٧٦، اختلاف / ٣٥. هذا، ولم ترد مخالفة لثعلب في المراجع الآتية: شرح التسهيل ج ١ / ٣١٣، شرح المفصل ج ١ / ٩١، شرح الرضي على الكافية ج ١ / ٢٤٣، مغنى / ٥٦٦، اختلاف / ٨٩، شرح التصريح ج ١ / ١٦٦، جمع ج ١ / ٣٢١، ج ٣ / ٩٢.

(٢) الإنصاف ج ١ / ٢٤٥.

(٣) الإنصاف ج ١ / ٢٤٥ وما بعدها.

(٤) الإنصاف ج ١ / ٥١، شرح المفصل ج ٢ / ٥٧، التبيين / ٢٣٣، ارتشاف ج ٢ / ٢١، اختلاف / ٩٢.

(٥) الإنصاف ج ١ / ٥١ وما بعدها.

كان وأخواتها

(٣٩) ذهب الكوفيون ^(١) إلى أن المرفوع بعد كان « باقٍ على رفعه الذي كان في الابتداء عليه » ^(٢) فلم تعمل كان فيه الرفع.

(٤٠) ذهب الكوفيون ^(٣) إلى أن خبر « كان » والمفعول الثاني لـ « ظننت » نصبا على الحال ^(٤).

واحتجوا « بأن قالوا: الدليل على أن خبر كان نصب على الحال أن كان فعل غير واقع - أي: غير معتمد - والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع نحو: ضرباً رجلاً، وضرباً رجلاً، ولا يجوز ذلك في « كان »، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: كانا قائماً، كانا قايماً... وإذا لم يكن متعدداً وجب أن يكون منصوباً نصب الحال، فإنما ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلا الحال، فكان حمله عليه أولى، ولأنه يحسن أن يقال فيه: « كان زيد في حالة كذا » وكذلك يحسن أيضاً في ظننت زيدا قائماً: ظننت زيدا في حالة كذا » فدل على أنه نصب على الحال... » ^(٥).

(٤١) ذهب الكوفيون إلى ^(٦) أنه يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها وكذلك ما كان في

(١) خالف الكوفيون في هذه المسألة الفراء حيث ذهب إلى أنه « ارتفع لشبهه بالفاعل » ارتشاف ج ٢ / ٧٢، جمع ج ١ / ٣٥٣، فعملت « فيه الرفع » شرح التصريح ج ١ / ١٨٤، حاشية الصبان ج ١ / ٣٥٧.

(٢) ارتشاف ج ٢ / ٧٢، ولم تذكر مخالفة، ونسب المذهب إلى الكوفيون في شرح الأشموني ج ١ / ٣٥٦ وما بعدها، الأشباه ج ١ / ٢٩.

(٣) ورد في بعض المراجع أن الفراء يقول بنصبه لشبهه بالحال لا على الحال « فكان زيد ضاحكاً مثبه عنده: بجاء زيد ضاحكاً » جمع ج ١ / ٣٥٣، ٤٨٦، ارتشاف ج ٢ / ٧٢، ج ٣ / ٥٦، شرح التصريح ج ١ / ١٨٤، ٢٤٦، وما بعدها، ٣٠٨، حاشية الصبان ج ١ / ٣٥٧.

(٤) انظر الإنصاف ج ٢ / ٨٢١، التبيين / ٢٩٥، اختلاف / ١٢١، ارتشاف ج ٢ / ٧٢، جمع ج ١ / ٣٥٣.

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٨٢١.

(٦) خالف الكوفيون في هذه المسألة الفراء حيث ذهب إلى « أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها فلا يقال: قائماً ما زال زيد... وذلك لأن ما للنفى، وأنه يستأنف بها للنفى؛ ولذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى بأن واللام في الإيجاب، فجرت في ذلك مجرى حرف الاستفهام فكان له صدر الكلام... » شرح المفصل ج ٧ / ١١٣، الإنصاف ج ١ / ١٥٩، التبيين / ٣٠٢، شرح التسهيل ج ١ / ٣٥١، ارتشاف ج ٢ / ٨٧، شرح التصريح ج ١ / ١٨٩، اختلاف / ١٢٢، جمع ج ١ / ٣٧٣.

معناها من أخواتها : ما انفك ، وما فتى ، وما برح .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا ذلك ؛ لأن « ما زال » ليس بنفى للفعل ، وإنما هو نفى لفارقة الفعل ، وبيان أن الفاعل حاله في الفعل متطاولة ، والذي يدل على أنه ليس بنفى أن « زال » فيه معنى النفي ، و « ما » للنفي ، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً ... إذا كان كذلك ، صار « ما زال » بمنزلة كان في أنه إيجاب ، وكما أن « كان » يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ، فكذلك « ما زال » ينبغي أن يجوز تقديم خبرها عليها ... »^(١) .

(٤٢) « ذهب الكوفيون^(٢) إلى أنه لا يجوز تقديم خبر « ليس » عليها »^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : إنه لا يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ، وذلك لأن « ليس » فعل غير متصرف ، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف ، كما أجريت « كان » مجراه ؛ لأنها متصرف ، ألا ترى أنك تقول : كان يكون فهو كائن وكن ، كما تقول : ضرب يضرب ضارب مضروب واضرب ، ولا يكون ذلك في ليس ... »^(٤) .

(٤٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يفصل بمعمول خبر كان بينها وبين اسمها والخبر من مفعول وحال وغيرهما ، فيقال : كان طعامك آكلًا زيد ، كان طعامك زيدًا آكلًا .

واحتجوا بقول الشاعر :

قنا فيذ هذا جون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

(١) الإنصاف ج ١ / ١٥٥ وما بعدها ، ولم يذكر مخالفة فيما يلي من مراجع : ارتشاف ج ٢ / ٧٥ ، الأشباه ج ٣ / ٣٣٩ ، حاشية الصبان ج ١ / ٣٥٧ .

(٢) ذكرت في بعض المراجع مخالفة الفراء في هذه المسألة : « ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو : قائما ليس زيد ، وهو قول » وإليه ذهب الفراء من الكوفيين ، واحتجوا لذلك بالنص والمعنى . أما النص فقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [مود : ٨] ووجه الدليل أنه قدم معمول الخبر عليها ، وذلك أن يوم معمول مصروفًا الذي هو الخبر ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ... » شرح المفصل ج ٧ / ١١٤ ، ارتشاف ج ٢ / ٨٧ ، شرح التصريح ج ١ / ١٨٨ ، هذا ، وفي الجمع نسب المذهب إلى جمهور الكوفيين دون نص على المخالف . انظر ج ١ / ٣٧٣ ، بل إن ابن جني في الخصائص تفرد ونسب إلى الكوفيين القول بالجواز . انظر ج ٢ / ٣٨٢ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ١ / ١٦٠ ، أسرار / ١٤٠ ، التبيين / ٣١٥ ، شرح التسهيل ج ١ / ٣٥١ ، اختلاف / ١٢٣ ، شرح الأشموني ج ١ / ٣٧٠ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ١٦١ .

، ومثله قول الآخر :

فأصبحوا والنوى على مُعَرِّسِهِمْ وليس كلَّ النوى يُلقَى المساكينُ^(١)

(١) انظر شرح التسهيل ج ١ / ٣٦٧ وما بعدها ، شرح التصريح ج ١ / ١٨٩ وما بعدها ، الأشباه ج ٣ / ١١٩ ، اختلاف / ١٣٣ ، مع ج ١ / ٣٧٥ ، شرح الأشموني ج ١ / ٣٧٤ .

ما ولا ولا وإن المشبهات بليس

(٤٤) ذهب الكوفيون^(١) إلى أن الاسم المرفوع بعد « ما » « مرفوع على الابتداء »^(٢) فلم تعمل « ما » الرفع فيه .

(٤٥) « ذهب الكوفيون إلى أن « ما » في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف الخافض »^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنها لا تعمل في الخبر ؛ وذلك لأن القياس في « ما » أن لا تكون عاملة البتة ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً ، كحرف الجر لما اختص بالأسماء عمل فيها ... وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل ، كحرف الاستفهام والعطف ... ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم ، وهو القياس ، وإنما أعملها أهل الحجاز ؛ لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى ، وهو شبه ضعيف ، فلم يقو على العمل في الخبر ، كما عملت « ليس » لأن « ليس » فعل و « ما » حرف ، والحرف أضعف من الفعل ...»^(١)

(٤٦) ذهب الكوفيون ^(٥) إلى أنه إذا اقترنت « ما » « بأن » فإنه يجوز النصب ^(٦) و « إن » هذه عندهم نافية جىء بها بعد « ما » تأكيداً ^(٧).

(١) قال في شرح التصريح : « وقال الكوفيون : عملت في الأول فقط ... كذا قال الشاطبي ، وفيه نظر ، فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ » ج١/ ١٩٦ ، فنسب الشاطبي إليهم أن الاسم بعدها مرفوع بها .
(٢) ارتشاف ج٢/ ٢٠ ، شرح المفصل ج٢/ ١١٦ ، شرح التسهيل ج١/ ٣٧٢ ، شرح الرضى على الكافية ج٢/ ١٩٠ ، شرح التصريح ج١/ ١٩٦ ، مع ج١/ ٣٨٩ ، حاشية يس ج١/ ١٩٦ ، حاشية الصبان ج١/ ٣٨٨ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ١٦٥ ، أسرار ١٤٣ ، التبيين / ٣٢٤ ، شرح المفصل ج ١ / ١٠٨ ، شرح التسهيل ج ١ / ٣٧٢ ، شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ١٩٠ ، ارتشاف ج ٢ / ٢٢ ، ١٠٦ ، اتلاف / ١٠٧ ، ١٦٥ ، شرح التصريح ج ١ / ١٩٦ ، مع ج ١ / ٣٨٩ حاشية الصبان ج ١ / ٣٨٨ .
(٤) الإنصاف ج ١ / ١٦٥ .

(٥) قال في الارتشاف بعد أن نسب المذهب إلى الكوفيين : « نقل ابن عصفور عن الكسائي والفراء أنه إذا جرى بيان بعد « ما » لا يجوز النصب ولا الجر بالباء » جـ ٢ / ١٠٥ ، فنقل ابن عصفور مخالفة الكسائي والفراء في عدم إجازتهم النصب .

(٦) انظر الأشباه ج ٣ / ٣٤٠، شرح التصريح ج ١ / ١٩٧، مع ج ١ / ٣٩١.

(۷) انظر شرح التسهيل ج ۱/ ۳۷۱، شرح التصريح ج ۱/ ۱۹۷، ارتشاف ج ۲/ ۱۰۵، مع ۳۹۱.

(٤٧) ذهب الكوفيون ^(١) إلى أنه يجوز تقديم معمول خبز (أو عسل) على ماء معناه زبد آكلًا.

واحتجوا « بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن ما بصرية مؤن ولا بصرية مؤن -
نافية ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليه نحو : - - - - -
أكرم ، وبشرًا لا أخرج ، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع -



(١) خالف الكوفيين في هذه المسألة ثعلب حيث ذهب إلى أنه حتمٌ لا ريب فيه على من « ما » رداً لخبير كانت بمتزلة « لم » ولا يجوز التقديم ، كما قيل في خبره : « ما » عليه نافية : ما زيد آكلًا طعامك ، فمن هذا الوجه يجوز ضبط « ما » حية .
ما زيد بأكل طعامك ، كانت بمتزلة اللام في جواب « ما » حية .
التبيين / ٣٢٧ ، ارتشاف ج ٢ / ١٠٥ ، اتلاف / ١٦٥ .

(٢) الانصاف ج ١ / ١٧٢ .

أفعال المقاربة

(٤٨) ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المقرون بأن بعد عسى، نحو: عسى زيد أن يقوم بدل اشتغال من فاعلها؛ فالمعنى عندهم في: عسى زيد أن يقوم: قرب قيام زيد، فقدم الاسم، وأخر المصدر^(١).

* * *

إن وأخواتها

(٤٩) «ذهب الكوفيون إلى أن «إن» وأخواتها لا ترفع الخبر نحو: إن زيدًا قائم وما أشبه ذلك»^(١) وإنما هو مرفوع بها ارتفع به قبل دخولها.

واحتجوا «بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما تنصبه؛ لأنها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل؛ فينبغي أن لا تعمل في الخبر، جريًا على القياس في حط الفروع عن الأصول؛ لأننا لو أعملناه عمله؛ لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها»^(٢).

(٥٠) ذهب الكوفيون إلى أن «لكن» مركبة وأصلها «إن» زيدت عليها لا والكاف^(٣).

(٥١) ذهب الكوفيون إلى أن «اللام الأولى في لعل أصلية»^(٤).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إن اللام أصلية؛ لأن لعل حرف، وحروف الحروف كلها أصلية؛ لأن حروف الزيادة... إنما تختص بالأسماء والأفعال، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل

(١) الإنصاف ج ١/ ١٧٦، أسرار / ١٥٠، التبيين / ٣٣٣، الإغراب / ٦٧، ١٣٩، شرح المفصل ج ١/ ١٠١ وما بعدها، اتلاف / ١٦٦ وما بعدها، الأشباه ج ١/ ٢٩، شرح التصريح ج ١/ ٢١٠ وما بعدها، مع ج ١/ ٤٣١، شرح الرضى على الكافية ج ١/ ٢٨٨، حاشية الصبان ج ٢/ ٨.

(٢) الإنصاف ج ١/ ١٧٦.

(٣) شرح المفصل ج ٨/ ٧٩، الإنصاف ج ١/ ٢٠٩، وفي شرح التصريح: «من لا وإن والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه، وحذفت الهمزة تخفيفًا» ج ١/ ٢١٢، ومثله في شرح الأشموني ج ١/ ٤٢٤، ارتشاف ج ٢/ ١٢٨، هذه المراجع السابقة لم تنص إلا على الكوفيين لا جمهورهم ولا شيء من هذا القبيل، وفي المغنى: «قال الفراء: أصلها: «لكن أن» فطرح الهمزة للتخفيف ونون لكن للسكانين وقال باقي الكوفيين: مركبة من: «لا» و«إن» والكاف زائدة...» ج ١/ ٣٨٣، وذكر مذهب الفراء منسوبيًا إليه في شرح الأشموني ج ١/ ٤٢٣ وما بعدها.

هذا، وفي كل من الارتشاف ج ٢/ ١٢٨، ومع ج ١/ ٤٢٦، بعد أن ذكر القولين السابقين - قول الكوفيين المنسوب إليهم أعلى، وقول الفراء المنسوب إليه أسفل - نسب إلى قوم منهم أنها مركبة من «لا وكان» فهم مجمعون على أنها مركبة، يختلفون فيما ركبت منه على ثلاثة أقوال.

(٤) الإنصاف ج ١/ ٢١٨، شرح المفصل ج ٨/ ٨٨، التبيين / ٣٥٩، اتلاف / ١٧٣، مع ج ١/ ٤٢٩.

(١) انظر مع ج ١/ ٤١٦، ارتشاف ج ٢/ ١٢٢، مغنى / ٢٠٢.

(٥٢) لم يجز الكوفيون دخول اللام على خبر «إن» إذا كان جملة فعلية مصدرية بحرف التنفيس وهو: سوف^(٢)، فلا يجوز عندهم «إن زيدًا لسوف يقوم»^(٣).

(٥٣) «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر «لكن» كما يجوز في خبر «إن» نحو: ما قام زيد لكن عمرًا لقائم»^(٤).

واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز دخول اللام في خبر لكن النقل والقياس، أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها قال الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد

وأما القياس فلأن الأصل في لكن: إن زیدت عليها لا والكاف، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً كما زیدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر:

لَهْنَكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَيْسِيَّةٍ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مِنْ يَقُولِهَا

فزاد اللام والهاء على إن، فكذلك هاهنا زاد عليها لا والكاف، فإن الحرف قد يوصل في أوله وآخره، فما وصل في أوله نحو: هذا وهذاك، وما وصل في آخره نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٥)»^(٦).

(٥٤) «ذهب الكوفيون^(٧) إلى أن «إن» المخففة من الثقل لا تعمل النصب في

(١) الإنصاف ج ١ / ٢١٩.

(٢) انظر شرح المفصل ج ٩ / ٢٥ وما بعدها، ارتشاف ج ٢ / ١٤٤، شرح التسهيل ج ٢ / ٢٩، مع ج ١ / ٤٤٦، حاشية الصبان ج ١ / ٤٣٦.

(٣) شرح المفصل ج ٩ / ٢٦.

(٤) الإنصاف ج ١ / ٢٠٨ وما بعدها، التبيين ج ٣ / ٣٥٣، شرح المفصل ج ٨ / ٦٤، ٧٩، شرح التسهيل ج ٢ / ٢٩، ارتشاف ج ٢ / ١٤٦، مغنى ج ٣ / ٣٠٧، ٣٨٥، اتلاف ج ١ / ١٧٢، مع ج ١ / ٤٤٦، شرح الأشموني ج ١ / ٤٣٧ وما بعدها.

(٥) سورة مريم آية ٢٦.

(٦) الإنصاف ج ١ / ٢٠٩ وما بعدها.

(٧) نقل في الارتشاف أن الكسائي يقول: «إن دخلت على الأسماء كانت المخففة من الثقل... أو على الأفعال كانت بمعنى «ما» واللام بمعنى إلا» ج ٢ / ١٥١، ومع ج ١ / ٤٥٣ أى: أنه يقول بإعمال المخففة في الأسماء، فخالقهم بذلك.

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إنها لا تعمل؛ لأن المشددة إنما عملت؛ لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف، كما أنه على ثلاثة أحرف، وأنها مبنية على الفتح، كما أنه مبنى على الفتح، فإذا خفضت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها»^(٢)، «ويرون أنها في قولهم: «إن زيدًا لقائم» بمعنى النفس، وإن واللام بمعنى إلا فالمعنى: ما زيد إلا قائم»^(٣).

(٥٥) ذهب الكوفيون^(٤) إلى أنه لا يجوز حذف خبر «إن» وأخواتها إلا مع النكرة^(٥) أى: أن يكون الاسم نكرة.

(١) الإنصاف ج ١ / ١٩٥، التبيين ج ٣ / ٣٤٧، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ١٢٤، ٤١٤، ٥٨٥، شرح المفصل ج ٨ / ٧٢، ج ٣ / ١٢٩ وما بعدها، شرح التسهيل ج ٢ / ٣٣ وما بعدها، ارتشاف ج ٢ / ١٤٩ وما بعدها، مغنى ج ٣ / ٣٦، ٤٧، ٥٦، شرح التصريح ج ١ / ٢٣١، اتلاف ج ١ / ١٦٩ وما بعدها، الأشباه ج ٣ / ٣٤٢، مع ج ١ / ٤٥٣، الكوكب الدرى ج ١ / ٣٦٠.

(٢) الإنصاف ج ١ / ١٩٥.

(٣) شرح المفصل ج ٨ / ٧٢، الإنصاف ج ٢ / ٦٤٠، اتلاف ج ١ / ١٥٥.

(٤) خالف الكوفيون في هذه المسألة الفراء حيث ذهب إلى «جواز حذفه معرفة كان أو نكرة، إلا أن شرط جواز الحذف التكرير نحو: إن محلاً وإن مرتحلاً» ارتشاف ج ٢ / ١٣٥، شرح المفصل ج ١ / ١٠٤، مع ج ١ / ٤٣٥.

(٥) الخصائص ج ٢ / ٣٧٤، ونسب المذهب إلى قوم في شرح التسهيل «وزعم قوم أن شرط حذفه كون الاسم نكرة» ج ٢ / ١٥.

لا التي لنفى الجنس

(٥٦) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفى « بلا » معرب منصوب بها نحو: لا رجل في الدار »^(١).

« واحتجوا لذلك بقولهم: لا رجل وغلامًا عندك، بالعطف على اللفظ، فلولا أنه معرب لم يجز العطف عليها؛ لأن حركة البناء لا يعطف عليها؛ لأنه إنما يعطف للاشتراك في العامل »^(٢).

(٥٧) ذهب الكوفيون إلى أن « لا » في نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء اسم « وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة »^(٣).

ظن وأخواتها

(٥٨) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا وقعت « ظننت وأخواتها » بين فعل ومرفوعه نحو: قام ظننت زيد، وجب الإلغاء، فلا يجوز عندهم نصب زيد، وهو مرفوع على الفاعلية لا على الابتداء^(١).

(٥٩) ذهب الكوفيون^(٢) إلى أنه يجوز أن تلغى « ظننت وأخواتها » عن العمل في مفعولاتها مع تقدمها عليها مطلقا^(٣).

« واستدلوا على ذلك بقوله: وهو بعض بنى فزارة:

كذلك أدبْتُ حتى صار من خلقي إني وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ

يرفع ملاك على الابتدائية، والأدب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما، وفي الخامسة بنصبها على الإعمال، وقوله وهو كعب بن زهير:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

يرفع تنويل على الابتدائية، وخبره المجرور قبله مع تقدم إخال^(٤).

(١) انظر ارتشاف ج ٣ / ٦٦، شرح التسهيل ج ٢ / ٨٧، شرح التصريح ج ١ / ٢٥٤، حاشية الصبان ج ٢ / ٣٩.

(٢) قال في الارتشاف: « وذهب... والكوفيون في نقل أصحابنا عن الكوفيين إلى أنه يجوز الإلغاء، والإعمال عندهم أحسن، وعن الفراء كقول جمهور البصريين، ولا يلغى مقدمه » ج ٣ / ٦٤. فهذا النص ينقل خروج الفراء من الكوفيين حيث نسب إليه القول بعدم جواز الإلغاء، وهو قول جمهور البصريين. انظر ١٣١ من هذا البحث.

(٣) انظر اتلاف / ١٣٤، مع ج ١ / ٤٩١، شرح الأشموني ج ٢ / ٣٩، شرح التصريح ج ١ / ٢٥٨.

(٤) شرح التصريح ج ١ / ٢٥٨.

(١) الإنصاف ج ١ / ٣٦٦، التبيين / ٣٦٢، شرح المفصل ج ١ / ١٠٦، ارتشاف ج ٢ / ١٦٤.

(٢) شرح المفصل ج ١ / ١٠٦.

(٣) مغنى / ٣٢٢، شرح التصريح ج ١ / ٢٣٧، مع ج ١ / ٤٧٣، حاشية الصبان ج ٢ / ٦.

الفاعل

(٦٠) ذهب الكوفيون إلى جواز تقدم الفاعل على العامل « فيجيز الكوفيون : الزيدان قام ، والزيدون قام »^(١).

« تمسكاً بنحو قول الزباء ... :

ما لِلْجِمالِ مَشِيهاً وَثِيذاً أَجندلا بِحَمَلنِ أم حديدًا

وجه التمسك : أن مشيها روى مرفوعاً ، ولا جائز أن يكون مبتدأ ، إذ لا خبر له في اللفظ إلا وثيداً ، وهو منصوب على الحال ، فتعين أن يكون فاعلاً بوثيداً مقدماً عليه ، فقد تقدم الفاعل على المسند »^(٢).

(٦١) ذهب الكوفيون إلى جواز حذف تاء التانيث من الفعل الذي فاعله « جمع المؤنث بالالف والتاء فأجازوا فيه : قام الهندات »^(٣).

وأجازوا كذلك إثبات التاء في « جمع المذكر السالم كجمع التكسير فيقال : قامت الزيدون »^(٤).

« واحتجوا بنحو : ﴿إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتَ بِهِءَ بَنُوءًا إِسْرَءِيلَ﴾^(٥) فأنث الفعل مع جمع تصحيح المذكر ، وبنحو : ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ﴾^(٦) فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث »^(٧).

(١) ارتشاف ج ٢ / ١٧٩ ، مغنى / ٧٥٧ وما بعدها ، شرح التصريح ج ١ / ٢٨٧ ، ج ٢ / ٢٨٣ ، مع ج ١ / ٥١١ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٦٥ ، حاشية يس ج ٢ / ٢٨٣ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٦٤ وما بعدها .

(٢) شرح التصريح ج ١ / ٢٧١ .

(٣) ارتشاف ج ١ / ٣٥١ ، ج ٣ / ٤ ، مع ج ٣ / ٢٩٣ .

(٤) مع ج ٣ / ٢٩٤ ، ارتشاف ج ٣ / ٤ .

(٥) سورة يونس آية ٩٠ .

(٦) سورة الممتحنة آية ١٢ .

(٧) شرح التصريح ج ١ / ٢٨٠ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٧٧ .

الغائب عن الفاعل

(٦٢) ذهب الكوفيون إلى جواز « نيابة غير المفعول به مع وجوده ... ومنه قراءة أبي جعفر : ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(١) فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ، وترك قوما منصوباً وهو مفعول به ، ومثل هذه القراءة قول الشاعر :

ولو ولدت قفيزة جَزَوَ كلب لَسُبَّ بذلك الجرو الكلابا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ، ونصب الكلاب وهو مفعول به »^(٢).

(١) سورة الجاثية آية ١٤ .

(٢) شرح التسهيل ج ٢ / ١٢٨ ، شرح التصريح ج ١ / ٢٩٠ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٢١٩ ، التبيين / ٢٦٨ ، اتلاف / ٧٧ ، ارتشاف ج ٢ / ١٩٤ ، مع ج ١ / ٥٢٠ وما بعدها .

اشتغال العامل عن المفعول

(٦٣) « ذهب الكوفيون ^(١) إلى أن قولهم : زيدًا ضربته ، منصوب بالفعل الواقع على الهاء » ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء ؛ وذلك لأن المكنى - الذى هو الهاء العائد - هو الأول فى المعنى ، فينبغى أن يكون منصوبًا به ، كما قالوا : أكرمت أباك زيدًا ، وضربت أخاك عمرًا » ^(٣) .

تعدى الفعل ولزومه

(٦٤) ذهب الكوفيون ^(١) إلى أنه لا يجوز تقديم معمول الفعل المقصور عليه ، فلا يجوز : ما طعامك أكل إلا زيد ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل فى « زيد » أن لا يكون هو الفاعل ، وإنما الفاعل فى الأصل محذوف قبل ؛ لأن التقدير فيه : ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، والذى يدل على ذلك قولهم : « ما خرج إلا هند ، وما ذهب إلا دعد » ولو كان الفعل لدعد وهند فى الحقيقة لأثبتوا فيه علامة التانيث ؛ لأن الفاعل مؤنث حقيقى ، فلما لم يثبتوا فى الفعل علامة دل على أن الفاعل هو « أحد » المحذوف ... فوجب أن يكون التقدير : ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، إلا أنه اكتمى بالفعل من أحد فصار بمنزلته ، والاسم لا يتقدم صلته عليه ، ولا يفرق بينها وبينه ، فكذاك الفعل الذى قام مقامه » ^(٣) .

(١) قال فى شرح التصريح : « وزعم الكسائى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ، وألغى الضمير وزعم تلميذه الفراء أنها منصوبان بالفعل المذكور ؛ لأنها فى المعنى لشيء واحد » ج ١ / ٢٩٧ ، ومثله فى الهمع ج ٣ / ١٠٧ ، فنسب المذهب إلى الفراء ، وجعل الكسائى مخالفا حيث نسب إليه القول بإلغاء الضمير وعدم إعمال الفعل فيه .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٨٢ ، شرح المفصل ج ٢ / ٣٠ ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٤٣٩ ، ائتلاف ١٠٦ ، ١١٣ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٨٢ .

(١) خالف الكوفيين فى هذه المسألة ثعلب حيث ذهب إلى أنه يجوز « ما طعامك أكل إلا زيد ، واحتج بأن زيد مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كقولهم : عمرًا ضرب زيد » الإنصاف ج ١ / ١٧٣ وما بعدها ، ائتلاف / ١٦٦ .

(٢) انظر التبيين / ٣٣٠ ، ارتشاف ج ٢ / ٢٧٧ ، شرح التسهيل ج ٢ / ١٥٣ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ١٧٤ .

التنازع في العمل

(٦٥) « ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين في باب التنازع نحو : « أكرمني وأكرمت زيدًا وأكرمت وأكرمني زيد » إلى أن إعمال الفعل الأول أولى »^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرًا ، قال امرؤ القيس :

فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

فأعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الثاني لنصب « قليلًا » وذلك لم يروه أحد ... »^(٢).

المفعول المطلق

(٦٦) « ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل ، وفرع عليه نحو : ضرب ضربًا ، وقام قيامًا »^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن المصدر مشتق من الفعل ؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ، ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول : قاوم قوامًا ؛ فيصح المصدر لصحة الفعل . وتقول : قام قيامًا ، فيعتل لاعتلاله ... ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فيج على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ، ألا ترى أنك تقول : ضربت ضربًا فتنصب ضربًا بضربت ... »^(٢).

(١) الإنصاف ج ١ / ٨٣ ، شرح المفصل ج ١ / ٧٧ وما بعدها ، التبيين / ٢٥٢ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٧٩ ، ٣١٥ ، ج ٢ / ٩٦٥ ، ١٠٤٩ ، الإعراب / ٥٢ ، ٦٢ ، ونقله عنه في الاقتراح . انظر / ٦٧ ، ٦٩ ، شرح التسهيل ج ٢ / ١٦٧ ارتشاف ج ١ / ٨٩ ، مغنى / ٦٦٠ وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٢٠٤ وما بعدها ، اتلاف / ١١٣ وما بعدها ، شرح التصريح ج ١ / ٣٢٠ ، الأشباه ج ١ / ١١٤ ، ج ٨ / ١٣٧ ، مع ج ٣ / ٩٤ ، شرح الأسموني ج ٢ / ١٤٨ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٨٣ وما بعدها .

(١) الإنصاف ج ١ / ٢٣٥ ، أسرار / ١٧٣ ، إيضاح / ٥٦ ، التبيين / ١٤٣ ، الإعراب / ٤٩ ، ونقله عنه في الاقتراح . انظر / ٦٧ ، شرح المفصل ج ١ / ١١٠ ، شرح التسهيل ج ٢ / ١٧٨ ، ارتشاف ج ٢ / ٢٠٢ ، شرح التصريح ج ١ / ٣٢٥ ، اتلاف / ١١١ ، الأشباه ج ١ / ١٣٨ ، مع ج ١ / ١٧٢ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٢٣٥ وما بعدها ، إيضاح / ٦٠ وما بعدها .

المفعول له

(٦٧) ذهب الكوفيون إلى أن المفعول له « يتصب انتصاب المصادر^(١) ، وليس على إسقاط حرف الجر^(٢) » .

* * *

المفعول معه

(٦٨) « ذهب الكوفيون^(١) إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك نحو قولهم : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيا لسة^(٢) » .

واحتجوا « بأن قالوا : إنه منصوب على الخلاف ؛ وذلك لأنه إذا قال : استوى الماء والخشبة ، لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في : جاء زيد وعمرو ، فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف ...^(٣) » .

* * *

(١) « ولذلك لم يترجموا له استغناء باب المصدر عنه ، وكأنه عندهم من قبيل المصدر فإذا قلت : ضربت زيدا تاديباً ، فكأنك قلت : أدبته تاديباً » مع ج ٩٩ / ٢ .
(٢) مع ج ٩٩ / ٢ ، ارتشاف ج ٢٢١ / ٢ ، شرح التصريح ج ٣٣٧ / ١ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ١٧٩ / ٢ .

(١) قال في الارتشاف : « ومعظم الكوفيين إلى أن الواو مهيئة لما بعدها أن يتصب انتصاب الظرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب هو الخلاف » ج ٢٨٦ / ٢ ، ونقله عنه في مع ج ١٧٨ / ٢ ، وانظر حاشية الصبان ج ٢ / ٢٠٠ ، فنسب المذهب إلى بعضهم فقط ، ونسب إلى معظمهم القول بأن الواو هيأته ليتصب انتصاب الظرف ، هذا ، وفي شرح التصريح نسب المذهب إلى أكثرهم ، والمخالفة إلى جماعة منهم . انظر ج ١ / ٣٤٤ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٢٤٨ ، أسرار / ١٨٢ وما بعدها ، التبيين / ٣٧٩ ، شرح المفصل ج ٢ / ٤٩ ، ونقله عنه في الأشباه ج ٢٤٤ ، شرح التسهيل ج ٢ / ٢٥٠ ، ونقله عنه في مع ج ١٧٨ / ٢ ، شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٥١٨ ، اتلاف / ٣٦ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٢٠٠ .
(٣) الإنصاف ج ١ / ٢٤٨ .

الاستثناء

(٦٩) ذهب الكوفيون^(١) إلى أن المستثنى إذا كان في الكلام التام غير الموجب ، وكان الاستثناء متصلاً « فالمختار في هذا الإتيان »^(٢) « وهو ... عطف ... » « وإلا » عندهم حرف عطف ؛ لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون في البدل ، وتكون في العطف بـ « بل » « ولا » و لكن »^(٣) « نحو : ما قام أحد إلا زيد ، وما ضربت أحداً إلا زيداً ، وما مررت بأحد إلا زيد ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٤) ، ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾^(٥) ، ﴿ مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾^(٦) »^(٧) .

(٧٠) « ذهب الكوفيون^(٨) إلى أن « إلا » تكون بمعنى الواو »^(٩) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا ذلك ؛ لمجيئه كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى : ﴿ لَيْسَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾^(١٠) أى : ولا الذين ظلموا ، يعنى : والذين ظلموا لا يكون لهم أيضاً حجة ... »^(١١) .

(١) ذكر في شرح التصريح أن ثعلباً رد على الكوفيين هذا القول : « وقال في الرد على الكوفيين بأن إلا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو : ما قام إلا زيد ، وليس شيء من أحرف العطف يباشر العامل » جـ ١ / ٣٥٠ . هذا ، ولم أجد في مرجع آخر أن ثعلباً رد على الكوفيين مذهبهم ، والموجود في المغنى : « ورد بقولهم : ما قام إلا زيد ، وليس شيء من أحرف العطف يلى العامل » / ٣٠١ ، هكذا دون نسبة إلى ثعلب أو غيره .

(٢) ارتشاف جـ ٢ / ٣٠٠ .

(٣) مع جـ ٢ / ١٨٨ ، شرح التسهيل جـ ٢ / ٢٨٢ ، مغنى / ٩٨ ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٤٩ وما بعدها ، شرح الأشموني ٢١٤ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٢١٤ .

(٤) سورة آل عمران آية ١٣٥ .

(٥) سورة الحجر آية ٥٦ .

(٦) سورة النساء آية ٦٦ .

(٧) مع جـ ٢ / ١٨٨ .

(٨) نسب المذهب في المغنى إلى الفراء . انظر / ١٠١ ، ونقله عن التسهيل في الأشباه . انظر جـ ٨ / ١٨٣ .

(٩) الإنصاف جـ ١ / ٢٦٦ ، التبيين / ٤٠٣ ، ارتشاف جـ ٢ / ٢٩٤ وما بعدها ، اختلاف / ١٧٤ ، مع جـ ٢ / ٢٠٣ .

(١٠) سورة البقرة آية ١٥٠ .

(١١) الإنصاف جـ ١ / ٢٦٦ .

(٧١) ذهب الكوفيون إلى أن « إلا » في الاستثناء المنقطع تقدر « بسوى »^(١) .

(٧٢) ذهب الكوفيون إلى أن اسم « ليس ، ولا يكون » ضمير مستتر فيهما عائد « على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، فإذا قلت : قام القوم ليس زيداً ، فالمعنى ليس هو زيداً أى : ليس فعلهم فعل زيد ، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه »^(٢) .

(٧٣) ذهب الكوفيون إلى أن « حاشا » التنزيهية نحو : ﴿ حَشَى لِلَّهِ ﴾^(٣) « فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف »^(٤) .

(٧٤) أجاز الكوفيون في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه الإتيان في المسبوق بالنفى وقاسوا عليه^(٥) « فيقول : ما قام إلا زيداً أحد ، قال سيويه : سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما لى إلا أبوك ناصر ، وقال حسان »^(٦) .

لأنهم يرجون منه شفاعته إذا لم يكن إلا النبيون شافع

بالرفع ووجهه أن العامل وهو الابتداء في المثال و « يكن » التامة في البيت فرع لما بعد إلا ، وهو أبوك في المثال ، والنبيون في البيت ، وأن المؤخر وهو « ناصر » في المثال و « شافع » في البيت عام ؛ لوقوعه في سياق النفي أريد به خاص ، فصح إيداله من المستثنى منه ، لكنه بدل كل من كل »^(٦) .

(٧٥) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو قولك : إلا طعامك ما أكل زيد »^(٧) .

(١) انظر شرح التسهيل جـ ٣ / ٢٦٤ ، اختلاف / ١٦٢ ، مع جـ ٢ / ١٨٦ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٢١١ ، وفي الارتشاف : « يقدر بسواء » جـ ٢ / ٢٩٦ .

(٢) ارتشاف جـ ٢ / ٣٢٠ ، شرح المفصل جـ ٢ / ٧٨ ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٦٢ وما بعدها .

(٣) سورة يوسف آية ٣١ ، ٥١ .

(٤) مغنى ١٦٤ وما بعدها ، شرح التصريح جـ ١ / ٣٤٧ ، مع جـ ٢ / ٢١٤ ، شرح الأشموني جـ ٢ / ٢٤٥ وما بعدها .

(٥) انظر شرح التصريح جـ ١ / ٣٥٥ ، ارتشاف جـ ٢ / ٣٠٧ ، مع جـ ٢ / ١٩١ ، حاشية الصبان جـ ٢ / ٢١٩ .

(٦) شرح التصريح جـ ١ / ٣٥٥ .

(٧) الإنصاف جـ ١ / ٢٧٣ ، اختلاف / ١٧٥ ، مع جـ ٢ / ١٩٤ ، ونسب المذهب في الارتشاف إلى الكسائي ثم قال : « وفي النهاية أجاز الكوفيون » جـ ٢ / ٣٠٧ ، ونقله في الكوكب الدر عن الكسائي . انظر / ٣٧٣ ، ونسبة في التبيين إلى بعض الكوفيين . انظر / ٤٠٦ .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدما ، قال الشاعر :

خَلا أَنَّ الْعَتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهَنَ إِلَيْهِ شُؤْسٌ ... »^(١)

الحال

(٧٦) ذهب الكوفيون إلى أن قولهم : كلمته فاه إلى ق « أصله كلمته جاعلا فاه إلى ق فهو مفعول به »^(١) وليس حالا .

كما ذهبوا إلى منع تقديم فاه على كلمته « فلو قلت : فوه إلى ق كلمنى عبد الله ، لم يجوز ذلك عند أحد من الكوفيين »^(٢) .

(٧٧) ذهب الكوفيون إلى أن الحال إذا كان فيها « معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المرفعة ، وهى مع ذلك نكرة ، نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسىء ، التقدير : إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ... فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجوز أن تأتي معرفة في اللفظ نحو جاء زيد الراكب »^(٣) .

(٧٨) ذهب الكوفيون إلى أن المصادر من نحو « قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ آدَعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا ﴾ »^(٤) ، ﴿ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ »^(٥) ، ﴿ وَآدَعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ »^(٦) و ﴿ دَعَوْهُمْ جَهَارًا ﴾ »^(٧) وقولهم : « قتلته صبرا ، ولقيته فجأة ومفاجأة وكفاحا ومكافحة وعيانا ... »^(٨) ذهبوا إلى أنها مفاعيل مطلقة « منصوبة بالفعل الذى قبلها ، وليست في موضع الحال »^(٩) .

(١) همع ج ٢ / ٢٢٥ ، شرح المفصل ج ٢ / ٦١ ، شرح التسهيل ج ٢ / ٣٢٤ ، شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ٢١ ، ارتشاف ج ٢ / ٣٣٥ ، شرح التصريح ج ١ / ٣٧٠ .

(٢) ارتشاف ج ٢ / ٣٣٦ ، شرح التسهيل ج ٢ / ٣٢٥ ، همع ج ٢ / ٢٢٦ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٢٢٥ .

(٣) همع ج ٢ / ٢٣٠ ، ارتشاف ج ٢ / ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، شرح التصريح ج ١ / ٣٧٤ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٢٥٦ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٦٠ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٧٤ .

(٦) سورة الأعراف آية ٥٦ .

(٧) سورة نوح آية ٨ .

(٨) ارتشاف ج ٢ / ٣٤٢ .

(٩) السابق .

(١٠) ارتشاف ج ٢ / ٣٤٢ وما بعدها ، شرح التصريح ج ١ / ٣٧٥ ، همع ج ٢ / ٢٢٨ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٢٥٧ .

(٧٩) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر التالي «أما» نحو: «أما علمًا فعالم» منكرًا كان أو معرفًا بآل «مفعول به بفعل مقدر، والتقدير: مهما تذكر علمًا فالذي وصفت عالم»^(١).

(٨٠) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد «إن كان صاحب الحال ضميرًا أو ظاهرًا والحال فعل نحو: مررت تضحك بهند»^(٢) ويمنع التقديم إذا كان صاحب الحال ظاهرًا وهى اسم «لا يجوز: مررت ضاحكة بهند»^(٣).

(٨١) «ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو: راكبًا جاء زيد، ويجوز مع المضمَر نحو: راكبًا جئت»^(٤).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها؛ وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمَر على المظهر، ألا ترى أنك إذا قلت: راكبًا جاء زيد، كان في «راكبًا» ضمير زيد، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمَر على المظهر لا يجوز»^(٥).

(٨٢) ذهب الكوفيون^(٦) إلى أن عامل الحال إذا كان ظرفًا أو مجرورًا فإنه يجوز توسط الحال بأن يقدم على العامل دون المبتدأ إذا كانت الحال «من مضمَر مرفوع نحو: أنت قائمًا في

(١) شرح التصريح ج ١/ ٣٧٤، ارتشاف ج ٢/ ٣٤٤، مع ج ٢/ ٢٢٩.

(٢) مع ج ٢/ ٢٣٦.

(٣) ارتشاف ج ٢/ ٣٤٨، شرح التصريح ج ١/ ٣٨٠، شرح الأشموني ج ٢/ ٢٦٤.

(٤) الإنصاف ج ١/ ٢٥٠ وما بعدها، التبيين / ٣٨٣، اتلاف / ٣٧، ارتشاف ج ٢/ ٣٤٩، الإغراب / ٥٧،

شرح التصريح ج ١/ ٣٨١، مع ج ٢/ ٢٣٧ وما بعدها.

(٥) الإنصاف ج ١/ ٢٥١.

(٦) خالف الكوفيين في هذه المسألة الفراء حيث ذهب إلى الجواز مطلقًا، فلم يقيده بكون الحال من مضمَر مرفوع، واستدل بقراءة الحسن البصري: «والسموات مطويات بيمينه» بنصب مطويات وغيرها، انظر شرح التصريح ج ١/ ٣٨٥، شرح الأشموني ج ٢/ ٢٦٩ وما بعدها، ارتشاف ج ٢/ ٣٥٥، وقال في الصفحة التي تليها: «وفي كتاب التقديس لابن الحاج: زيد قائمًا في الدار أجازها... الكسائي وأجازها الفراء في الشعر» فزاد مخالفة الكسائي، حيث نسب إليه القول بجواز التوسط إذا كانت الحال من ظاهر، كما في المثال، وخصص إجازة الفراء بالشعر لا مطلقًا. هذا، وفي الجمع نسب المذهب إلى الكوفيين دون نص على مخالفة لأحد، غير أنه ذكر القول بالجواز مطلقًا ولم ينسبه لأحد، وهو قول الفراء كما في المراجع السابقة، انظر ج ٢/ ٢٤٠، ونسب المذهب إلى الكوفيين دون نص على مخالفة في حاشية الصبان ج ٢/ ٢٧٠.

الدار»^(١) ويمنع التوسط إذا كانت من ظاهر.

(٨٣) «ذهب الكوفيون»^(٢) إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالا سواء كان معه «قد» أو «تكن»^(٣) واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا، التفسير والقياس: أما النقل فقد قال الله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾»^(٤) فحصرت فِعْر ماض وهو في موضع الحال، وتقديره: حصرة صدورهم، والدليل على صحة هذا التفسير قراءة من قرأ: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ وهى قراءة الحسن البصري، ويعتبر الحصري والمفضل عن عاصم، وقال أبو صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذاكر الكنفضة كما انتفض العصفور بلله القطر

فبلله: فعل ماض وهو في موضع الحال، فدل على جوازه، وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، نحو: مررت برجل قاعد و غلام قائم، جاز أن يكون حالا للمعرب نحو: مررت بالرجل قاعدًا، وبالغلام قائمًا، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: مررت برجل قعد و غلام قام، فينبغي أن يجوز أن تقع حالا للمعرفة...»^(٥).

(٨٤) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور، وكلاهما صا حـ للخبرية، بأن حسن السكوت عليه، وكُرِّرَ الظرف أو المجرور فإن «النصب في مثل هذا لازم؛ لأن القرآن نزل به لا بالرفع»^(٦) فهم «يوجبون انتصابه على الحال»^(٧) كما في قول

(١) شرح الأشموني ج ٢/ ٢٧٠.

(٢) في شرح الرضي على الكافية: «والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا «قد» في الماضي المثبت...» ج ٢/ ٣٧٠.

(٣) شرح المفصل ج ٢/ ٦٧، الإنصاف ج ١/ ٢٥٢، التبيين / ٣٨٦، اتلاف / ١٢٤، مع ج ٢/ ٢٢٩، مغني / ٢٢٩، ٨٣٣، شرح الأشموني ج ٢/ ٢٨٤، حاشية الصبان ج ٢/ ٢٨٤.

(٤) سورة النساء آية ٩٠.

(٥) الإنصاف ج ١/ ٢٥٢ وما بعدها.

(٦) شرح التسهيل ج ٢/ ٣٤٧، مع ج ٢/ ٢٤١، ارتشاف ج ٢/ ١٦١، ٣٥٧، وعبر عن ذلك بالصفة في الإنصاف ج ١/ ٢٥٨، واتلاف / ٣٧، وباسم الفاعل في التبيين / ٣٩١.

(٧) شرح الرضي على الكافية ج ٢/ ٢٨.

تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِى الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَنَقِبَتِهَا أَهْمًا فِى النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٢) و «نحو قولك: فى الدار زيد قائما فيها»^(٣).

(١) سورة هود آية ١٠٨ .
(٢) سورة الحشر آية ١٧ .
(٣) الإنصاف ج ١ / ٢٥٨ ، وواضح أن النصب اللازم فى هذه المسألة: للاسم المذكور مع المبتدأ، ففى الآية الأولى الاسم هو ﴿خَالِدِينَ﴾ وفى الآية الثانية: ﴿خَالِدِينَ﴾ وفى المثال: قائما .

التمييز

(٨٥) ذهب الكوفيون إلى أن التمييز يجوز أن يكون معرفة كقوله: «وهو رشيد اليشكري»:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو^(١)

و «فى نحو: سفه نفسه، وغبن رأيه، وبطر عيشه، وألم بطنه...»^(٢).

(١) شرح التصريح ج ١ / ٣٩٤، مع ج ٢ / ٢٦٩، ارتشاف ج ٢ / ٣٨٤، شرح التسهيل ج ٢ / ٣٨٥، مغنى / ٧٢٠، اتلاف / ٤٤، شرح الأسمونى ج ١ / ٢٩٠، ٢٩٩ .
(٢) شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ٧٢ .

حروف الجر

(٨٦) «ذهب الكوفيون»^(١) إلى أن «رُبَّ» اسم^(٢).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إنه اسم حملا على «كم»؛ لأن «كم» للعدد والتكثير، و«رب» للعدد والتقليل، فكما أن «كم» اسم، فكذلك «رُبَّ» والذي يدل على أن «رب» ليس بحرف جر أنها تخالف حروف الجر، وذلك في أربعة أشياء، أحدها: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، وإنها تقع متوسطة؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال...»^(٣).

(٨٧) ذهب الكوفيون إلى أن «حتى» يجوز أن تجر «الضمير»، فتجره متكلما ومخاطبا وغائبا؛ قياسا على قوله:

فتى حناك يا بن أبي يزيد^(٤)

(٨٨) ذهب الكوفيون إلى جواز مطابقة الضمير في «رُبَّ» للتمييز^(٥) نحو «ربه رجلا، وربها امرأة، وربها رجلين، وربهم رجالا، وربهن نساء»^(٦).

(٨٩) «ذهب الكوفيون إلى أن «مِنْ» يجوز استعمالها في الزمان والمكان»^(٧).

واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز استعمال «من» في الزمان أنه قد جاء ذلك في

(١) قال في شرح المفصل: «وقد ذهب الكسائي، ومن تابعه من الكوفيين إلى أن «رب» اسم» ج ٨ / ٢٧، فهو لا يجزم بعدم وجود الخلاف.

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٨٣٢، شرح التسهيل ج ٣ / ١٧٥، ارتشاف ج ٢ / ٤٥٥، مغنى ج ١ / ١٧٩، ائتلاف ج ٢ / ١٤٤، مع ج ٢ / ٣٤٦، حاشية الصبان ج ٢ / ٣٠٣.

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٨٣٢ وما بعدها.

(٤) ارتشاف ج ٢ / ٤٦٩، وانظر ٦٤٨، مغنى ج ١ / ١٦٦، ونقله عنه في شرح التصريح ج ٢ / ٣، مع ج ٢ / ٣٤١.

(٥) انظر شرح التسهيل ج ٣ / ١٨٤، ارتشاف ج ٢ / ٤٦٣، مغنى ج ١ / ٦٣٨، شرح التصريح ج ٢ / ٤، مع ج ٢ / ٣٥١، حاشية الصبان ج ٢ / ٣٠٩.

(٦) ارتشاف ج ٢ / ٤٦٣.

(٧) الإنصاف ج ١ / ٣٧٠، أسرار ج ٢ / ٢٧٢، شرح المفصل ج ٤ / ٩٣، ج ٨ / ١١، ارتشاف ج ٢ / ٤٤١، مغنى ج ١ / ٤١٩، ائتلاف ج ٢ / ١٤٢، شرح التصريح ج ٢ / ٨، ومع ج ٢ / ٣٧٧.

كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾^(١) و«أول يوم» من الزمان، وقال الشاعر: وهو زهير بن أبي سلمى:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

فدل على أنه جائز^(٢).

(٩٠) «ذهب الكوفيون إلى أن «واو رب» تعمل في النكرة الخفض بنفسها»^(٣).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إن الواو هي العاملة؛ لأنها نابت عن «رب»، فلما نابت عن «رب» وهي تعمل الخفض، فكذلك الواو لنيابتها عنها... والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة كقوله:

وبلد عامية أعماءه

وكقول الآخر:

وبلدة ليس بها أنيس

وما أشبه ذلك، فدل على أنها ليست عاطفة، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه»^(٤).

(٩١) ذهب الكوفيون^(٥) إلى جواز إنابة أحرف الجر بعضها عن بعض، وكذلك أحرف الجزم وأحرف النصب، وذلك بلا شذوذ^(٦).

(١) سورة التوبة آية ١٠٨.

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٧٠ وما بعدها.

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٧٦، الإغراب ج ٢ / ٤٧، ارتشاف ج ٢ / ٤٣٧، ٤٦٢، مغنى ج ١ / ٤٧٣، ائتلاف ج ١ / ١٤٥، مع ج ٢ / ٣٨٤، شرح الأشموني ج ٢ / ٣٥٠.

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٧٦ وما بعدها.

(٥) نسب المذهب في المغنى إلى أكثر الكوفيين، انظر ج ١ / ١٥٠ وما بعدها.

(٦) ونقل المذهب في شرح التصريح عن المغنى إلا أنه نسب إلى الكوفيين لا إلى أكثرهم، انظر ج ٢ / ٤ - ٦، ونقله عنها في حاشية الصبان منسوبا إلى الكوفيين أيضا كما في التصريح. انظر ج ٢ / ٣١٢.

الإضافة

(٩٢) « ذهب الكوفيون ^(١) إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان » ^(٢). واحتجوا « بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثيرا، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ ^(٣) واليقين في المعنى نعت للحق؛ لأن الأصل فيه: الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت، وهما بمعنى واحد... ومن ذلك قولهم: « صلاة الأولى » و « مسجد الجامع » و « بقلة الحمقاء » والأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء، وقد أضافوها إليها فدل على ما قلناه » ^(٤).

(٩٣) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا أضيفت أسماء الزمان المبهمة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية المصدرة بمضارع معرب؛ فإنه يجوز الإعراب والبناء « لصحة الدلالة على ذلك نقلا وعقلا، فمن الدلائل النحوية قراءة نافع: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ ^(٥) ينصب اليوم... وكفتحة: ﴿ يَوْمٌ لَا يَنْفَعُ ﴾ ^(٦) فتحة: ﴿ يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ ﴾ ^(٧) في قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو » ^(٨).

(١) قال في شرح الأشموني: « أجاز القراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين... ونقله في النهاية عن الكوفيين » ج ٢ / ٣٧٦، نسب المذهب إلى القراء، ونقل نسبة إلى الكوفيين عن النهاية. هذا، ونقل في الأشباه: « ولو لم يكن لسيويه إلا قوله في باب الصفة المشبهة: مررت برجل حسن وجهه، بإضافته حسن إلى الوجه، وإضافة الوجه إلى الضمير العائد على الرجل، فقد خالفه جميع البصريين والكوفيين في ذلك؛ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه » ج ٥ / ٢٥٤، فمن هذا النص يفهم أن القائل بالجواز هو سيويه فقط، وأن الكوفيين لا يقولون بالجواز.

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٤٣٦، ونقله في الارتشاف عن النهاية. انظر ج ٢ / ٥٠٦ وما بعدها، اختلاف / ٥٤، شرح التصريح ج ٢ / ٢٣٣ وما بعدها، مع ج ٢ / ٤١٨ وما بعدها.

(٣) سورة الواقعة آية ٩٥.

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٤٣٦ وما بعدها.

(٥) سورة المائدة آية ١١٩.

(٦) سورة الشعراء آية ٨٨.

(٧) سورة الانشقاق آية ١٩.

(٨) شرح التسهيل ج ٣ / ٢٥٥، التبيان في إعراب القرآن ج ٢ / ١٢٦٥، اختلاف / ٧٢، شرح التصريح ج ٢ / ٤٢، مع ج ٢ / ١٧٠ وما بعدها، شرح الأشموني ج ٢ / ٣٨٧ وما بعدها، ارتشاف ج ٢ / ٥٢٢ =

(٩٤) ذهب الكوفيون إلى أن « كلا وكلتا » يجوز « أن يضافا إلى نكرة إذا كانت محدودة فيقال: كلا رجلين عندك قاتنان » ^(١).

(٩٥) ذهب الكوفيون ^(٢) إلى أن « غير » يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه « إلا » سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم: ما نفعتني غير قيام زيد وما نفعتني غير أن قام زيد » ^(٣).

واحتجوا « بأن قالوا: إنما جوزنا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن؛ وذلك لأن « غير » هاهنا قامت مقام « إلا » وإلا حرف استثناء والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن كقولك: « ما نفعتني غير قيامك » أو غير متمكن كما قال:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال ^(٤)

(٩٦) ذهب الكوفيون إلى أن إضافة « أفعل التفضيل » غير محضة ^(٥).



= إلا أنه في ج ١ / ٣١٦، قال: « ومنه أن يضاف الزمان إلى جملة مصدرة بياض، لإعرابه أحسن، فإن صدرت بمضارع وجب الإعراب عند البصريين، وجاز عند الكوفيين نحو: أجيء في يوم يقدم زيد، وإلى جملة اسمية جاز فيه الإعراب والبناء... » فلم ينسب إليهم القول بجواز الإعراب والبناء عند الإضافة إلى جملة اسمية، كما صرح به عند الإضافة إلى الجملة المصدرة بمضارع وكلمة « منه » في أول نصه الهاء فيها عائدة إلى الأشياء التي تميز البناء. انظر ج ١ / ٣١٥.

(١) ارتشاف ج ٢ / ٥١١، مغني / ٢٦٨ وما بعدها، شرح التصريح ج ٢ / ٤٢، مع ج ٢ / ٤٢٣ وما بعدها، شرح الأشموني ج ٢ / ٣٩١ وما بعدها، حاشية الصبان ج ٢ / ٣٩٢.

(٢) نسب القول بجواز البناء على كل حال إلى القراء في شرح التسهيل ج ٢ / ٣١٢، شرح التصريح ج ١ / ٣٦١.

(٣) الإنصاف ج ١ / ٢٨٧، التبيين / ٤١٦، اختلاف / ٣٩.

(٤) الإنصاف ج ١ / ٢٨٧.

(٥) انظر ارتشاف ج ٢ / ٥٠٥، مع ج ٢ / ٤١٥ وما بعدها، شرح التصريح ج ٢ / ٢٧، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٢ / ٣٦٤.

إعمال المصدر

(٩٧) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر المعرف باللام لا يجوز إعماله « وما ظهر بعده من معمول فهو لعامل يفسره المصدر »^(١) « كقوله : ضعيف النكاية أعداءه »^(٢) « فالتكاية » مصدر مقرون بأل و « أعداءه » عندهم معمول لعامل يفسره المصدر ، والتقدير : ينكى أعداءه بضعف .

(٩٨) ذهب الكوفيون « إلى أن المصدر المنون لا يعمل ، وأنه إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو على إضمار الفعل ، يفسره المصدر من لفظه ، وتنوينه صار كزيد وعمرو »^(٣) « كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾^(٤) »^(٥) .

(٩٩) ذهب الكوفيون إلى جواز إعمال المصدر مضمراً « واستدلوا بقوله :

وما الحرب إلا علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجح
أى : وما الحديث عنها »^(٦) .

(١٠٠) ذهب الكوفيون^(٧) إلى أن اسم المصدر « غير العلم والميمى ، وهو ما جاوز فعله الثلاثة ، وهو بزنة حدث الثلاثى »^(٨) يعمل « لأنه الآن دال على الحدث وعليه قول القطامي :

أكفراً بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا

(١) ارتشاف ج ٣ / ١٧٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ٦٣ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٤٣٠ .

(٢) شرح الأشموني ج ٢ / ٤٢٩ .

(٣) ارتشاف ج ٣ / ١٧٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ٦٣ ، ٢٦٦ ، مع ج ٣ / ٤٧ ، التبان في إعراب القرآن ج ٢ / ٨٠٢ .

(٤) سورة البلد آية ١٤ ، ١٥ .

(٥) مع ج ٣ / ٤٧ .

(٦) مع ج ٣ / ٤٣ ، ارتشاف ج ٣ / ١٧٣ ، شرح التصريح ج ٢ / ٦٢ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٤٣٢ ، حاشية يس ج ٢ / ٦٢ .

(٧) قال في الهمع : « قال الكسائي إمام أهل الكوفة : إلا ثلاثة ألفاظ : الخبز والدهن والقوت ، فإنها لا تعمل ، فلا يقال : عجبت من خبزك الخبز ، ولا من دهنك رأسك ، ولا من قوتك عيالك » ج ٣ / ٥٢ فذكر مخالفة الكسائي في هذه الألفاظ الثلاثة .

(٨) شرح التصريح ج ٢ / ٦٤ .

« فعطائك » اسم المصدر مضاف إلى فاعله والمائة مفعوله الثاني »^(١) .

(١٠١) ذهب الكوفيون إلى جواز الإتياع على محل « المجرور بالمصدر فاعلاً أو مفعولاً »^(٢) ومنه قوله :

حتى تهجر في الرواح وهماجها طلب المعقب حق المظلوم

فرفع « المظلوم » على الإتياع لمحل « المعقب » ... وتقول : عجبت من أكل الخبز واللحم ، فالجر على اللفظ ، والنصب على المحل »^(٣) .

(١) شرح التصريح ج ٢ / ٦٤ ، وانظر ج ١ / ٢٧٠ ، ارتشاف ج ٣ / ١٧٩ ، انتلاف / ٧٣ ، شرح الأشموني ج ٢ / ٤٣٥ .

(٢) مع ج ٣ / ٢٠٧ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢ / ٦٤ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٢ / ٤٣٩ وما بعدها ، وزاد في الارتشاف : « إلا أن الكوفيين في الإتياع على محل المفعول المجرور يلتزمون ذكر الفاعل ... فتقول : عجبت من شرب الماء واللبن زيد » ج ٣ / ١٧٧ ، فزاد اشتراطهم ذكر الفاعل في الإتياع على محل المفعول المجرور .

(٣) شرح الأشموني ج ٢ / ٤٣٨ وما بعدها .

إعمال اسم الفاعل

(١٠٢) ذهب الكوفيون إلى جواز إعمال اسم الفاعل « من غير اعتقاد نحو قولك : ضارب زيدًا عندنا » ^(١) فلم يشترطوا اعتماده على استفهام أو نفى أو غيره .

(١٠٣) ذهب الكوفيون إلى عدم جواز إعمال أى من الأمثلة الخمسة « لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه ، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ، ومنعوا تقديمه عليها » ^(٢) . فالتقدير عندهم في نحو : إن الله سميعٌ دعاءٌ من دعاه : يسمع دعاء من دعاه ، ولا يجوز عندهم : دعاء من دعاه إن الله سميع ، بتقديم المنصوب .

* * *

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(١٠٤) ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الصفة حال كونها دون « أل » إلى مضاف الضمير « في الكلام نثره ونظمه » ^(١) نحو « ما في الحديث من وصف الدجال : « أعور عينه اليمنى » ، وما في حديث أم زرع من قوله : صَفَرُ وشاحِها » ^(٢) .

(١٠٥) ذهب الكوفيون إلى جواز رفع الصفة حال كونها دون « أل » مع عدم التصريح بالرابط نحو : حسنٌ وجهٌ ^(٣) .

* * *

(١) ارتشاف جـ ١٨٤/٣ ، شرح الأشموني جـ ٤٤٤/٢ ، مجمع جـ ٥٤/٣ ، وانظر المراجع المذكورة في حاشية (١) من ٢٢٥ من هذا البحث .

(٢) شرح التصريح جـ ٦٨/٣ ، ونقله في حاشية الصبان جـ ٤٤٨/٢ ، وانظر ارتشاف جـ ١٩٢/٣ ، مجمع جـ ٥٩/٣ ، شرح التسهيل جـ ٧٢/٣ ، الأشباه جـ ٢٥٦/٢ .

(١) شرح التسهيل جـ ٩٦/٣ ، ارتشاف جـ ٢٤٧/٣ ، شرح التصريح جـ ٨٤/٢ ، مجمع جـ ٦٦/٣ .

(٢) شرح التسهيل جـ ٩٥/٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل جـ ٩٦/٣ ، ارتشاف جـ ٢٤٦/٣ ، وفي المجمع « وما تقدم من جوازه بقبح مذهب الكوفيين » جـ ٦٧/٣ ، فجعل جوازه عندهم على قبح .

التعجب

(١٠٦) ذهب الكوفيون^(١) إلى أن « أفعل » في التعجب نحو: « ما أحسن زيدًا » اسم^(٢).

« واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه ، الوجه الأول : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف ، ولو كان فعلاً لوجب أن يكون متصرفاً ... والوجه الثاني : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسم ، أنه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر :

يا ما أميلح غزلاًنا شَدَنَّ لنا مِنْ هَوْلَيْائِكُنَّ الضَّالِّ والسَّمْرِ ... »^(٣)

(١٠٧) « ذهب الكوفيون^(٤) إلى أنه يجوز أن يستعمل « ما أفعله » في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، نحو أن تقول : هذا الثوب ما أبيضه ، وهذا الشعر ما أسوده »^(٥).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك للنقل والقياس : أما النقل فقد قال الشاعر :

إذا الرجال شَتَوْا واشتد أكلهم فانت أبيضُهم سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ

(١) خالف الكوفيين في هذه المسألة الكسائي ، حيث ذهب إلى أنه فعل ، واستدل على ذلك بأوجه ثلاثة ، الأول : أنه إذا وصل بياء الضمير فإن نون الوقاية تصحبه ، نحو : ما أحسنني ، وهي تصحب الضمير خاصة ، والثاني : أنه ينصب المعارف والتكرات ، ولو كان اسماً لنصب التكرات خاصة على التمييز نحو : هذا أكبر منك سنًا ، والثالث : أنه مفتوح الآخر ، فلم يكن فعلاً ، لما كان لبنائه على الفتح وجه . انظر الإنصاف ج ١ / ١٢٦ ، ١٢٩ وما بعدها ، ونقله عنه في الأشباه ج ٧ / ١٦٣ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٣٠ وما بعدها ، ارتشاف ج ٣ / ٣٣ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٥ ، ائتلاف ١١٨ وما بعدها ، وزاد في شرح التصريح هشامًا إلى الكسائي في مخالفة الكوفيين . انظر ج ٢ / ٨٧ وما بعدها ، إلا أنه في ج ١ / ١١٠ ، نسب المذهب إلى الكوفيين دون ذكر لمخالفة ، ونسب المذهب في الجمع إلى الفراء . انظر ج ٣ / ٣٦ .

(٢) انظر أسرار / ١١٤ ، شرح المفصل ج ٧ / ١٤٣ ، التبيين / ٢٨٥ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٣٧ .

(٣) أسرار / ١١٤ وما بعدها ، وانظر الإنصاف ج ١ / ١٢٦ وما بعدها .

(٤) نسب المذهب إلى بعض الكوفيين في الارتشاف . انظر ج ٣ / ٤٥ ، ومثله في جمع ج ٣ / ٢٧٩ ، وفيها نسب إلى الكسائي وهشام القول بجوازه في الألوان .

(٥) الإنصاف ج ١ / ١٤٨ ، التبيين / ٢٩٢ ، ائتلاف / ١٢٠ وما بعدها ، الإغراب / ٥٥ وما بعدها ، ونقله عنه في الاقتراح / ٦٨ .

وجه الاحتجاج به أنه قال : أبيضهم ، وإذا جاز ذلك في : أفعالهم جاز في « ما أفعله وأفعل به » لأنها بمنزلة واحدة في هذا الباب ... »^(١).

(١٠٨) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا كان فعل التعجب متعدياً إلى اثنين جررت الأول باللام ونصب « الثاني بتالي « ما » نفسه »^(٢) نحو : ما أكسى زيدًا للفقراء الثياب ، فالناصب « للثياب » عندهم هو « أكسى » نفسه .

(١) الإنصاف ج ١ / ١٤٨ وما بعدها .

(٢) شرح التسهيل ج ٣ / ٤٣ ، ارتشاف ج ٣ / ٤١ ، شرح التصريح ج ٢ / ٩١ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٣٦ . جمع ج ٣ / ٤١ .

نعم وينس وما جرى مجراها

(١٠٩) « ذهب الكوفيون ^(١) إلى أن « نعم » و « بنس » اسمان مبتدآن » ^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها اسمان دخول حرف الخفض عليهما ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول : « ما زيد بنعم الرجل » قال حسان بن ثابت :

أَلست بنعمَ الجارِ يؤلف بيته أَخا قِلَّةٍ أو مُعَدِّمَ المالِ مُضَرِّمًا

... ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنها اسمان أن العرب تقول : « يا نعم المولى ويا

(١) قال أبو حيان : « أوردوا الخلاف فيهما على طريقتين ، إحداهما : أن مذهب البصريين والكسائي أنهما فعلان ، وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنها اسمان ، وعلى هذه الطريقة ذكر أكثر أصحابنا الخلاف فيهما ، والطريقة الثانية : أن الخلاف إنما هو بين الفريقين بعد إسناد نعم وينس إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة ، وكذلك بنس الرجل ، وذهب الكسائي إلى أنها اسمان محكيان بمنزلة : تأبط شراً ... فنعم الرجل عنده اسم للممدوح ، وبنس الرجل اسم للمذموم ... وذهب الفراء إلى أن الأصل : رجل نعم الرجل ... حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ... ارتشاف ج ٣ / ١٥ ، ومثله في شرح التصريح ج ٢ / ٩٤ ، وانظر ما بعدها .
وكما قال أبو حيان في هذا النص ، فإن أكثر المراجع أوردت المسألة على الطريقة الأولى ، وعلى هذه الطريقة يكون الكسائي مخالفاً للكوفيين حيث قال بفعليتهما ، وهذه المخالفة هي المنقولة عنه فيما يلي من مراجع : الإنصاف ج ١ / ٩٧ ، ١٠٤ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٥ ، ائتلاف ج ١١٥ / ١١٥ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٣٨ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٣٨ ، واستدل الكسائي على ذلك بأن الضمير يتصل بهما « على حد اتصاله بالأفعال ، قالوا : نعماً رجلين ، ونعموا رجالا ، كما تقول : ضرباً وضربوا » شرح المفصل ج ٧ / ١٢٧ ، هذه هي المراجع التي ذكرت مخالفة للكسائي . وفي شرح التصريح ج ١ / ٤١ « رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وينس » ومثله في شرح الأشموني ج ١ / ٨٦ ، هذا ، وفي أسرار ج ٩٦ / ٩٦ ، التبيين ج ٢٧٤ ، نسب المذهب إلى الكوفيين دون ذكر لمخالفة ، وفي الهمع : « وعن الفراء أنها اسمان لدخول حرف الجر عليهما » ج ٣ / ١٧ ، ثم قال : « ويدل على فعليتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما في كل اللغات ، وضمير الرفع في لغة حكاها الكسائي ، وقيل : لا خلاف في أنها فعلان ، وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل ... » ج ٣ / ١٨ . فالسيوطي نقل المذهب منسوباً للفراء فقط ، وذكر مخالفة الكسائي ثم نقل أنه لا خلاف في فعليتهما أصلاً ، ثم أورد الخلاف على الطريقة الثانية الموجودة في الارتشاف وشرح التصريح ، كما سبق دون أن يشير إلى أن هناك طريقتين في حكاية الخلاف فيهما .

هذا كله عن المذهب على الطريقة الأولى التي ذكرها في الارتشاف وشرح التصريح ، أما على الطريقة الثانية فلا إجماع للكوفيين فيها .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٩٧ .

نعم النصير « فنداؤهم نعم يدل على الاسمية ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء ، ولو كان فعلاً ، لما توجه نحوه النداء ... » ^(١).

(١١٠) ذهب الكوفيون إلى منع إسناد « نعم » و « بنس » إلى « الذي » فلا يجوز عندهم : نعم الذي آمن زيد ^(٢) .

(١) الإنصاف ج ١ / ٩٧ وما بعدها .

(٢) انظر ارتشاف ج ٣ / ٢٣ ، همع ج ٣ / ٢٤ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤١ وما بعدها .

النعته

- (١١١) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر الموصوف به مما ليس في أوله ميم زائدة نحو : «رجل عدل ، ورضا ، وزور» ^(١) إنها هو «على التأويل بالمشتق أى : عادل ومرضى وزائر» ^(٢) ليصح «أن يكون اسم المعنى نعتا للذات» ^(٣) .
- (١١٢) ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم معمول تابع على متبوع ؛ فأجازوا «هذا طعامك رجل يأكل ، وزيدًا قمت فضربت ، فقدموا معمول يأكل على رجل ، وهو منعوت به ، ومعمول ضربت على قمت ، وهو معطوف عليه» ^(٤) .

التوكيد

- (١١٣) «ذهب الكوفيون إلى ^(١) أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة ، نحو قولك : قعدت يومًا كله ، وقمت ليلة كلها» ^(٢) .
- واحتجوا «بأن قالوا : الدليل على أن تأكيدها جائز النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء عن العرب ، قال الشاعر :
- لكنه شاقه أن قيل ذا رجبٍ يا ليت عدة حول كلِّه رجبٌ
- فأكد «حول» وهو نكرة بقوله «كله» فدل على جوازه . . . وأما القياس : فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه ، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها ، فإذا قلت : قعدت يومًا كله وقمت ليلة كلها ، صح معنى التوكيد ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه» ^(٣) .
- (١١٤) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تشية : أجمع وجمعاء «فيقولون : جاء الزيدان أجمعان والهندان جمعان» ^(٤) .
- (١١٥) ذهب الكوفيون إلى أن «ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل نحو : رأيتك إياك» ^(٥) توكيد ^(٦) .

(١) قال في شرح التسهيل : «وأجازه بعض الكوفيين مطلقا ، وبعضهم إذا أفاد ، ومنعه إذا لم يفد» ج ٣ / ٢٩٦ ، فهو إذن ذكر أن بعضهم لم يشترط الإفادة في الجواز ، وإنما أطلق الإجازة ، ومثله في الارتشاف ج ٢ / ٦١٢ ، وشرح التصريح ج ٢ / ١٢٤ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٤٥١ ، أسرار / ٢٨٩ وما بعدها ، شرح المفصل ج ٣ / ٤٤ ، ارتشاف ج ٣ / ٣٣٦ ، مغنى / ٢٥٦ ، اتلاف / ٦١ ، الأشياء ج ٤ / ٩٣ ، مع ج ٣ / ١٤٢ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١١٣ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٣٩٢ ، ج ٣ / ١١٣ ، وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٤٥١ وما بعدها .

(٤) اتلاف / ٧٤ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٢٩٣ ، ارتشاف ج ٢ / ٦١١ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٢٤ ، مع ج ١ / ١٣٩ ، ١٤٣ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١١٤ .

(٥) شرح التسهيل ج ٣ / ٣٠٥ .

(٦) انظر شرح التسهيل ج ٣ / ٣٠٥ ، ٣٣٢ ، ارتشاف ج ٢ / ٦١٨ ، ٦٢٠ ، مغنى / ٦٤٣ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١٢٣ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٥٩ ، مع ج ٣ / ١٥٢ ، حاشية يس ج ٢ / ١٢٨ ، حاشية الصبان ج ٣ / ١٩٢ .

(١) شرح الأشموني ج ٣ / ٩٤ .

(٢) شرح الأشموني ج ٣ / ٩٤ ، اتلاف / ٧٤ ، شرح التصريح ج ٢ / ١١٣ ، ارتشاف ج ٢ / ٥٨٧ وما بعدها ، وفي الجمع ذكر المحقق في ج ٣ / ١١٩ وما بعدها ، نصا سقط من النسخة المحققة وضعه في الحاشية ، وهذا النص المذكور نسب المذهب فيه إلى الكوفيين .

(٣) شرح التصريح ج ٢ / ١١٣ .

(٤) شرح التسهيل ج ٣ / ٢٨٨ ، ارتشاف ج ٢ / ٥٩٩ ، اتلاف / ٦٠ ، مع ج ٣ / ١١٦ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٨٤ .

عطف النسق

(١١٦) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف « بلكن » في الإيجاب نحو : أتاني زيد لكن عمرو »^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أن « بل » يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب فكذلك « لكن » وذلك لاشتراكهما في المعنى ، ألا ترى أنك تقول : ما جاءني زيد لكن عمرو ، فتثبت المجيء للثاني دون الأول ، كما لو قلت : ما جاءني زيد بل عمرو ، فتثبت المجيء للثاني دون الأول ، فإذا كانا في معنى واحد ، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي ، فكذلك في الإيجاب »^(٢) .

(١١٧) « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يكون « بل » نسقا إلا بعد نفي أو ما جرى مجراه »^(٣) .

(١١٨) ذهب الكوفيون إلى جواز « استعمال » ليس « حرقاً عاطفياً فيقولون : قام زيد ليس عمرو ، كما يقال : قام زيد لا عمرو ، ومن أجود ما يحتاج لهم به قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه : بأبي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي ... »^(٤) .

(١١٩) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل »^(٥) « بلا فصل اختياراً »^(٦) « نحو : قمت وزيد »^(٧) .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٤٨٤ ، ارتشاف ج ٢ / ٦٤٦ ، مغني / ٣٨٥ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٤٧ ، ١٥٥ ، اختلاف / ١٤٩ ، ٧٥ ، مع ج ٣ / ١٨٥ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١٦٣ ، حاشية يس ج ٢ / ١٥٥ ، حاشية الصبان ج ٣ / ١٨٤ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٤٨٤ . (٣) ارتشاف ج ٢ / ٦٤٤ ، مغني / ١٥٣ ، مع ج ٣ / ١٨٠ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١٦٧ ، حاشية الصبان ج ٣ / ١٦٧ .

(٤) شرح التسهيل ج ٣ / ٣٤٦ ، مع ج ٣ / ١٨٥ ، مغني / ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، شرح التصريح ج ١ / ١٩١ ، ارتشاف ج ٢ / ٧٩ ، وفي / ٦٣٠ ، نقل حكايته عنهم عن النحاس وابن بابشاذ ثم قال : « وحكاه ابن عصفور عن البغداديين » ومثله في شرح التصريح ج ٢ / ١٣٥ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٤٧٤ .

(٦) مع ج ٣ / ١٨٩ ، ارتشاف ج ٢ / ٦٥٨ ، ج ٣ / ٣١١ ، اختلاف / ٦٣ ، الأشباه ج ٤ / ١٥٩ ، وما بعدها ، حاشية الصبان ج ٣ / ١٦٩ .

(٧) الإنصاف ج ٢ / ٤٧٤ .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴾^(١) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى^(٢) ﴿^(٣) فعطف « هو » على الضمير المرفوع المستكن في استوى ، والمعنى : فاستوى جبريل ومحمد بالأفق ... فدل على جوازه ... »^(٤) .

(١٢٠) « ذهب الكوفيون »^(٥) إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك : مررت بك وزيد »^(٦) « ولا يشترط إعادة الخافض »^(٧) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب ، قال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٨) بالخفض ، وهي قراءة أحد القراء السبعة ، وهو حمزة الزيات ، وقراءة إبراهيم النخعي ، وقتادة ، ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ، والأعمش ، ورواية الأصفهاني والحلبى عن عبد الوارث ، وقال تعالى : ﴿ وَتَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ... ﴾^(٩) « فما » في موضع خفض ؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض في « فيهن » ... »^(١٠) .

(١٢١) « ذهب الكوفيون إلى أن « الواو » العاطفة يجوز أن تقع زائدة »^(١١) .

(١) سورة النجم آية ٦ ، ٧ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٤٧٥ .

(٣) قال في الارتشاف : « وقال الفراء يجوز : مررت به نفسه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد » ج ٢ / ٦٥٨ ، وقال في شرح الأشموني : إن حاصل كلام الفراء جواز العطف إذا أكد الضمير . انظر ج ٣ / ١٧١ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٤٦٣ .

(٥) ارتشاف ج ٢ / ٦٥٨ ، ج ٣ / ٣١١ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٣٧٥ ، والبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٣٢٧ ، ٣٩٣ ، اختلاف / ٦٢ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٥١ ، الأشباه ج ٤ / ١٥٦ ، وما بعدها ، مع ج ٣ / ١٨٩ ، شرح الأشموني ج ٣ / ١٧٠ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٢٠٦ .

وقال الزجاجي : « وقد قبحه الكوفيون ، وأجازوه مع قبح » مجالس العلماء / ٣٢٠ ، وما بعدها ، فأضاف أنهم يميزونه مع القبح .

(٦) سورة النساء آية ١ .

(٧) سورة النساء آية ١٢٧ .

(٨) الإنصاف ج ٢ / ٤٦٣ .

(٩) الإنصاف ج ٢ / ٤٥٦ ، الخصائص ج ٢ / ٤٦٢ ، البيان ج ٢ / ٧٢٥ ، ١٠٩٥ ، شرح المفصل ج ٨ / ٩٦ ، =

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائدة أنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(١) فالواو زائدة ؛ لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها ؛ لأنه جواب لقوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا ﴾ كما قال تعالى في صفة سَوَىٰ أهل النار إليها : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(٢) ولا فرق بين الآيتين ... » ^(٣) .

(١٢٢) ذهب الكوفيون إلى أن « ثم » تقع زائدة ، فلا تكون عاطفة البتة ، واهلوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) وقول زهير :

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا ^(٥)

(١٢٣) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يعطف « بحتى » فهم « ينكرونه البتة ويحملون نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك ، على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل » ^(٦) .

(١٢٤) ذهب الكوفيون إلى أن « أي » حرف عطف تقول : رأيت الغضنفر ، أي : الأسد ، وضربت بالعَصْب أي : السيف ^(٧) .

- = مغنى / ٤٧٣ ، اختلاف / ١٤٨ ، مع ج ١٦١ / ٣ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ١٤٠ / ٣ ،
الأنشبا ج ٦٥ / ٧ .
(١) سورة الزمر آية ٧٣ .
(٢) سورة الزمر آية ٧١ .
(٣) الإنصاف ج ٢ / ٤٥٦ وما بعدها .
(٤) سورة التوبة آية ١١٨ .
(٥) مغنى / ١٥٨ وما بعدها ، شرح المفصل ج ٨ / ٩٦ ، ارتشاف ج ٢ / ٦٣٩ ، مع ج ٣ / ١٦٥ ، شرح
الأشمونى ج ٣ / ١٤٠ .
(٦) مغنى / ١١٣ ، ارتشاف ج ٢ / ٦٣١ ، ٦٤٦ ، ٦٤٨ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٣٤ ، ١٤١ ، مع
ج ٣ / ٨٣ ، شرح الأشمونى ج ٣ / ١٣٣ ، حاشية الصبان ج ٣ / ١٤٥ .
(٧) ارتشاف ج ٢ / ٦٣١ ، مع ج ٣ / ١٨٦ ، مغنى / ١٦٠ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٣٤ .

(١٢٥) ذهب الكوفيون إلى أن « أو » تكون بمعنى « الواو » ^(١) وبمعنى « بل » ^(٢) .
واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ^(٣) فقيل في التفسير : إنها بمعنى « بل » أي : بل يزيدون ، وقيل : إنها بمعنى « الواو » أي : ويزيدون ... » ^(٤) .



- (١) انظر الإنصاف ج ٢ / ٤٧٨ ، مغنى / ٨٨ ، اختلاف / ١٤٨ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢ / ١٤٦
مع ج ٣ / ١٧٤ ، ونسب المذهب في شرح الأشمونى إلى جماعة منهم « وجماعة من الكوفيين »
ج ٣ / ١٥٨ .
(٢) انظر الإنصاف ج ٢ / ٤٧٨ ، اختلاف / ١٤٨ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢ / ١٥٥ ، شرح
الأشمونى ج ٣ / ١٥٦ .
(٣) سورة الصافات آية ١٤٧ .
(٤) الإنصاف ج ٢ / ٤٧٨ .

البدل

(١٢٦) ذهب الكوفيون إلى جواز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب مطلقا؛ أفاد معنى الإحاطة، كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾^(١) أو لم يفدها فأجازوا: «رأيتك زيدا على أن زيدا بدل من الكاف، ورأيتني عمرا، على أن عمرا بدل من الياء»^(٢) «قياسا على الغائب؛ لأنه لا لبس فيه أيضا، ولذا لم ينعت، ولو كان البدل لإزالة لبس لا تمتنع في الغائب، كما امتنع أن ينعت، وقد ورد، قال تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا﴾^(٣) فالذين بدل من ضمير الخطاب»^(٤).

النداء

(١٢٧) «ذهب الكوفيون»^(١) إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين»^(٢) نحو: يا زيد.

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأننا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى، فلم نخفضه؛ لثلاث يشبه المضاف، ولم ننصبه لثلاث يشبه ما لا ينصرف، فرفعناه بغير تنوين؛ ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق»^(٣).

(١٢٨) «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز فتح العلم المفرد المنادى الموصوف بغير ابن»^(٤).

«وأنشدوا عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز:

فما كعبُ بنُ مامةٍ وابنُ سعدى بأجود منك يا عمرَ الجوادا

الرواية بفتح عمر والجواد»^(٥).

(١٢٩) ذهب الكوفيون إلى أنه «إن كان «ابن» صفة بين متفقى اللفظ غير علمين نحو قولك: يا كريم ابن كريم، يا شريف ابن شريف، ويا كلب ابن كلب... ويا كلب بن

(١) خالف الفراء في هذه المسألة حيث ذهب «إلى أنه مبني على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول» الإنصاف ج ١ / ٣٢٣، وتمسك «بأن قال: الأصل في النداء أن يقال: يا زيدا كالندبة، فيكون الاسم بين صوتين مديدين، وهما «يا» في أول الاسم و«الألف» في آخره، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول، وهو «يا» في أوله عن الثاني، وهو الألف في آخره، فحذفوها، وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيها بقبل وبعد» الإنصاف ج ١ / ٣٢٣، التبيين / ٤٤٠، اتلاف / ٤٥.

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٢٣، ونقله عنه في الجمع ج ٢ / ٢٩، ونسب المذهب إلى بعضهم في التبيين / ٤٣٨، وإلى الكسائي في ارتشاف ج ٣ / ١٢٠.

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٢٣.

(٤) اتلاف / ٥٨، شرح التسهيل ج ٣ / ٣٩٤، ارتشاف ج ٣ / ١٢٣، شرح التصريح ج ٢ / ١٦٩، مع ج ٢ / ٤١، شرح الأشموني ج ٣ / ٢١١.

(٥) شرح التصريح ج ٢ / ١٦٩.

(١) سورة المائدة آية ١١٤.

(٢) شرح التصريح ج ٢ / ١٦١.

(٣) سورة الأنعام آية ١٢.

(٤) مع ج ٣ / ١٥١، ارتشاف ج ٢ / ٦٢٢، شرح الأشموني ج ٣ / ١٩١.

الكلب ... فإن المذهب جواز الضم والفتح كحال العلمين إذا كان بينهما « ابن » صفة ^(١) .

(١٣٠) ذهب الكوفيون ^(٢) إلى أنه « يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو : يا الرجل ويا الغلام » ^(٣) مطلقا .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم ، قال الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسباني شرا

فقال : يا الغلامان ، فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام ... والذي يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن تقول في الدعاء : يا الله اغفر لنا ، والألف واللام فيه زائدان ، فدل على صحة ما قلناه ^(٤) .

(١٣١) « ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في « اللهم » ليست عوضا من « يا » التي للتنبيه في النداء ^(٥) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل فيه « يا الله أمتا بخير » إلا أنه لما كثر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم ؛ حذفوا بعض الكلام طلبا للخفة ، والحذف في كلام العرب طلبا للخفة كثير ، ألا ترى أنهم قالوا : « هلم » و « وَيَلْمُوهُ » والأصل فيه « هل أم » و « ويل أمه » وقالوا : أيش ، والأصل : أي شيء ... قالوا : والذي يدل على أن الميم المشددة ليست عوضا من « يا » أنهم يجمعون بينهما قال الشاعر :

إني إذا ما حَدَّثْتُ أَلَمَّا أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

... فجمع بين الميم و « يا » ولو كانت الميم عوضا من « يا » لما جاز أن يجمع بينهما ؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان ^(١) .

(١٣٢) أجاز الكوفيون « إجراء المنسوق العاري من « أل » مجرى المقرون بها فيقولون : يا زيد وعمرا وعمرو ^(٢) أي : في تجويز نصب والرفع .

(١٣٣) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا كرر لفظ المنادى مضافا نحو : يا تيم تيم عدى

فإنه يجوز ضم ونصب الأول ، إن كانا علمين كما سبق ، أما إن كانا اسمي جنس نحو : يا رجل رجل القوم ، فمنعوا نصبه ، وإن كانا وصفين نحو : يا صاحب صاحب زيد « فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا متوئنا نحو : يا صاحبًا صاحب زيد ^(٣) .

(١٣٤) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس ^(٤) .

« واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٥) أي : يا هؤلاء ، ويقولوه وهو ذو الرمة :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام

يريد : يا هذا ، ولوعة مبتدأ ، وتقدم خبره في المجرور قبله ، وقولهم : « اطرق كرا » ... « افتد مخنوق » ... و « اصبح ليل » والأصل فيها اطرق يا كروان ، فرخم على لغة من لا ينتظر ، فقلبت الواو ألفا ، وافتد يا مخنوق ، واصبح يا ليل ^(٦) .

(١٣٥) « ذهب الكوفيون إلى أن « اثني عشر » إذا نودي أجرى على أصله من الإضافة

(١) الإنصاف ج ١ / ٣٤١ وما بعدها .

(٢) شرح التسهيل ج ٣ / ٤٠٢ ، ونقله عنه في ارتشاف ج ٣ / ١٣٢ ، وفي شرح التصريح ج ٢ / ١٧٦ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٢١ .

(٣) شرح الأشموني ج ٣ / ٢٢٩ ، مع ج ٢ / ٤٤ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٣ / ٢٢٩ ، وارتشاف ج ٣ / ١٣٦ .

(٤) انظر شرح التصريح ج ٢ / ١٦٥ ، ١٨٥ ، شرح الرضي على الكافية ج ١ / ١٢٦ ، ارتشاف ج ٣ / ٣٠٦ وما بعدها ، اتلاف / ٥٦ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٠١ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ٣ / ٢٠٢ ، ونسب المذهب في الجمع إلى طائفة . انظر ج ٢ / ٣٣ .

(٥) سورة البقرة آية ٨٥ .

(٦) شرح التصريح ج ٢ / ١٦٥ .

(١) ارتشاف ج ٣ / ١٢٣ بتصرف بسيط ، مع ج ٢ / ٤٢ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢١٢ .

(٢) ذكر في الارتشاف أن ابن سعدان فصل « بين أن يكون ذو « أل » مشبها به فيجوز نحو : يا الأسد شدة ، أو ليس مشبها به ، فيمتنع فلا يقال : يا الرجل ، ج ٣ / ١٢٧ ، وذو « أل » هو اسم الجنس كما في مع ج ٢ / ٣٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٧٣ ، وشرح الأشموني ج ٣ / ٢١٥ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٣٥ ، التبيين / ٤٤٤ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٣٩٨ ، ارتشاف ج ٢ / ١٢٧ ، اتلاف / ٤٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٧٣ ، مع ج ٢ / ٣٦ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٣٦ وما بعدها .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٣٤١ ، أسرار / ٢٣٢ ، التبيين / ٤٤٩ ، ارتشاف ج ٣ / ١٢٦ ، اتلاف / ٤٧ ،

شرح التصريح ج ٢ / ١٧٢ ، الأشباه ج ٢ / ٨٥ ، ج ٣ / ٣٥٦ ، مع ج ٢ / ٤٨ ، شرح الأشموني

ج ٣ / ٢١٧ ، حاشية يس ج ١ / ١٧٢ .

فيرب نصباً بالياء ^(١) « فقالوا : يا اثنا عشر ، ويا اثنتي عشرة » ^(٢) .

(١٣٦) ذهب الكوفيون إلى « أن » ما التنبيه « في » يا أيها الرجل « ليست متصلة بـ « أي » بل مبقاة من اسم الإشارة ، والأصل : يا أي هذا الرجل فـ « أي » منادى ليس بموصوف ، وهذا الرجل استئناف بتقدير هو ، لبيان إبهامه ، وحذف « ذا » اكتفاء بها من دلالة الرجل عليها ^(٣) « ولا يجوز عندهم « يا أي الرجل » فلا بد عندهم من اسم الإشارة ، و « ها » معه أو محذوفاً اسم الإشارة وإبقاءها اكتفاء به من اسم الإشارة ^(٤) .



(١) مع ج ٢٩ / ٢ ، ارتشاف ج ٣ / ١٢٠ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٠٥ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٢٠٤ .
 (٢) ارتشاف ج ٣ / ١٢٠ ، وقال المحقق : « هكذا بالأصل وصحته يا اثني عشر ، ويا اثنتي عشرة » .
 (٣) مع ج ٢ / ٤٠ ، ارتشاف ج ٣ / ١٢٨ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٢٥ .
 (٤) ارتشاف ج ٣ / ١٢٨ .

أسماء لازمت النداء

(١٣٧) ذهب الكوفيون إلى أن « قُلْ وقُلْ » أصلها فلان وفلانة فرخا ^(١) « بحذف الألف والنون » ^(٢) .

(١) ارتشاف ج ٣ / ١٤٩ ، ونقله عنه في المجمع ج ٢ / ٤٥ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٨٠ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٣٦ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٢٣٦ .
 (٢) شرح التصريح ج ٢ / ١٨٠ .

الندبة

(١٣٨) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة »^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ؛ وذلك لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو : واراكباه ، فجازت ندبته كالمعرفة ، والأسماء الموصولة معارف بصلاتها ، كما أن الأسماء الأعلام معارف ، وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام نحو : زيد وعمرو ، فكذلك يجوز ندبة ما يشبهها ، ويقرب منها ، والدليل على صحة هذا التعليل ما حكى عنهم من قولهم : وامن حفر بثر زمزماء^(٢) وما أشبه ذلك »^(٣).

(١٣٩) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة نحو قولك : وازيد الظريفاه »^(٤).

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه نحو قولك : واعبد زيداه ، واغلام عمره ، فكذلك هاهنا ؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، فإذا جاز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة ، والذي يدل على ذلك ما روى عن بعض العرب أنه ضاع منه ججمتان . أى : قد حان . فقال : « وأججمتى الشاميتيه » وألقى علامة الندبة على الصفة فدل على ما قلنا »^(٥).

(١٤٠) ذهب الكوفيون إلى منع ندبة الجمع السالم « لأن الألف عندهم بمنزلة المضاف

إليه ، والنون لا تحذف في الندبة ؛ فلذلك لم يميزوه »^(١).

(١٤١) ذهب الكوفيون إلى جواز قلب الألف المختوم بها المندوب ياءً قياساً ، فيقولون في ندبة موسى : واموسياه ، هذا مع قولهم بجواز حذف هذه الألف ، فيقولون أيضاً : واموساه^(٢).

(١٤٢) ذهب الكوفيون^(٣) إلى جواز تحريك التنوين مما ختم به بالفتح والكسر ، فيقولون في ندبة غلام زيد : واغلام زيدناه ، واغلام زيدنيه ، هذا مع قولهم : بجواز حذف التنوين ، فيقولون أيضاً : واغلام زيداه^(٤).

(١٤٣) ذهب الكوفيون إلى جواز حذف همزة التأنيث من الاسم المختوم بها عند ندبه^(٥).

« فإنهم يقولون في ندبة حمراء علما : يا حمراه بحذف الهمزة والألف التي كانت قبلها »^(٦).

(١٤٤) ذهب الكوفيون إلى جواز فتح نون الشنية في ندبة المسمى به المثني فيقولون : يا زيداناه « ويميزون أيضاً أن يقال : يا زيدانيه »^(٧) بقلب الألف التي للندبة « ياء » بعد نون الشنية .

(١٤٥) ذهب الكوفيون إلى جواز قلب ألف الندبة ياءً بعد كسرة فعالٍ ، وكذلك بعد كسرة الإعراب فأجازوا « أن يقال : يارقاشيه ، ويا عبد الملكيه »^(٨) في ندبة : رَقَاشٍ وعبد الملك ، هذا مع قولهم أيضاً بجواز إبقاء هذه الألف كما هي ، فيقولون : وارقاشاه ، واعبد الملكاه^(٩).

(١) نقله عن النهاية في الارتشاف ج ٣ / ١٤٨ ، وانظر شرح الرضى على الكافية ج ١ / ٤١٤ ، مع ج ٢ / ٥٠ .

(٢) انظر شرح الأشموني ج ٣ / ٢٥١ ، ارتشاف ج ٣ / ١٤٥ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٨٢ وما بعدها ، مع ج ٢ / ٥٠ ، حاشية يس ج ٢ / ١٨٣ .

(٣) أجاز الفراء وجهاً ثالثاً مع الفتح والكسر « وأجاز الفراء وجهاً ثالثاً ، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول : واغلام زَيْدْنِيه » شرح الأشموني ج ٣ / ٢٥١ وما بعدها ، ارتشاف ج ٣ / ١٤٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٨٣ .

(٤) انظر شرح الأشموني ج ٣ / ٢٥١ ، شرح التصريح ج ٢ / ١٨٣ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٤١٧ وما بعدها ، مع ج ٢ / ٥٠ ، ونسب المذهب في الارتشاف إلى الفراء . انظر ج ٣ / ١٤٦ .

(٥) انظر شرح التسهيل ج ٣ / ٤١٧ ، ارتشاف ج ٣ / ١٤٧ ، مع ج ٢ / ٥٠ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٢٥١ .

(٦) شرح التسهيل ج ٣ / ٤١٧ .

(٧) شرح التسهيل ج ٣ / ١٤٨ ، ارتشاف ج ٣ / ١٤٨ ، ومع ج ٢ / ٥١ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٥٢ .

(٨) شرح التسهيل ج ٣ / ٤١٨ .

(٩) انظر شرح التسهيل ج ٣ / ٤١٧ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٥٢ ، مع ج ٢ / ٥١ .

(١) الإنصاف ج ١ / ٢٦٢ ، ونقله عنه في الارتشاف ج ٣ / ١٤٣ وما بعدها ، ونقله في ج ٣ / ١٤٨ عن النهاية ، اختلاف / ٩٤ ، واقتصر في شرح الرضى على الكافية على نقل مذهبهم في جواز ندب النكرة « وحكى الكوفيون : وارجلاه مسجّاه ، وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف » ج ١ / ٤٢٣ ، وفي شرح التصريح اقتصر على نقل مذهبهم في جواز ندبة الأسماء الموصولة « إلا ما كان موصولاً غير مبدوء بـأل ، وصلته مشهورة فيندب عند الكوفيين » ج ٢ / ١٨٢ . فقد خصص إجازة الكوفيين بكون الموصول غير مبدوء بـأل ، وكون صلته مشهورة ، ونقله عن شرح التصريح في حاشية الصبان ج ٣ / ٢٥٠ .

(٢) قال في شرح التصريح : « فإنه في شهرته بمنزلة : واعبد المطلباه » ج ٢ / ١٨٢ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٢٦٢ وما بعدها .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٦٤ ، اختلاف / ٥٠ ، شرح المفصل ج ٢ / ١٤ ، مع ج ٢ / ٥١ ، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٣ / ٢٥١ ، وفي الارتشاف : « ولا يلحق نعت المندوب خلافاً ... والفراء وابن كيسان وغيرهما من الكوفيين » ج ٣ / ١٤٤ ، فلم ينسب المذهب إلى الكوفيين عامة ، ولم يذكر مخالفاً لهم من بينهم .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٣٦٤ وما بعدها .

الترخيم

(١٤٦) ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز، ويوقعون الترقيم في آخر الاسم المضاف إليه، وذلك نحو قولك: يا آل عام، في يا آل عامر، ويا آل مال، في يا آل مالك، وما أشبه ذلك»^(١).

واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء في استعمالهم كثيراً قال زهير بن أبي سلمى:

خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا أو اصرنا والرحم بالغيب تذكر

أراد: يا آل عكرمة إلا أنه حذف التاء للترخيم ...»^(٢).

(١٤٧) «ذهب الكوفيون^(٣) إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده، وذلك نحو قولك في قمطر: يا قم، وفي سبطر: يا سب، وما أشبه ذلك»^(٤).

(١) الإنصاف ج ١ / ٣٤٧، التبيين ٤٥٣، شرح الرضی على الكافية ج ١ / ٣٩٣، اختلاف / ٤٧ وما بعدها، مع ج ٢ / ٥٩، وفي الأسرار عبر عن المسألة بقوله: «فهل يجوز ترخيم المضاف إليه؟» / ٢٣٨ وما بعدها، فعبر عنها بالمضاف إليه، وليس بالمضاف، كما في الإنصاف والتبيين وشرح الرضی والاختلاف، وإن كانت الأمثلة التي أتى بها في هذه المراجع تشير إلى ترخيم المضاف إليه، ومثل ما في الأسرار في الارتشاف ج ٣ / ١٥٢، ١٥٤، وشرح التصريح ج ٢ / ١٨٤، وشرح الأشموني ج ٣ / ٢٦٠.

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٤٧ وما بعدها.

(٣) قال في شرح التسهيل: «أجاز الفراء أن يقال في عماد وسعيد وشمود: يا عما ويا سعي ويا شم ويا عم ويا سع ويا شم، وأجاز... أن يقال في فردوس وغرنیق: يا فرد ويا غرن» ج ٣ / ٤٢٣. فهذا النص ينسب للفراء قولين، أحدهما: الترقيم. فيما كان قبل آخره حرف لين ساكن زائد مسبق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة. يكون بحذف الأخير فقط، والثاني: يكون بحذف الأخير وما قبله. وفيما كان قبل آخره حرف لين ساكن زائد مسبق بأكثر من حرفين قول هو الثاني من السابقين.

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣٦١، أسرار / ٢٤١ وما بعدها، التبيين / ٤٥٨، ونقله عنه في الأشباه ج ٢ / ٢٦٦ وما بعدها، اختلاف / ٤٨ وما بعدها، ويلاحظ من خلال ما مثل به في هذه المراجع أن الحرف الساكن قبل الآخر صحيح كما في قمطر وسبطر، وفي الارتشاف أن هذا مذهب الفراء. انظر ج ٣ / ١٥٥، وفي ١٥٦ ذكر التفصيلات المنسوبة إلى الفراء في حاشية (٣) من هذه الصفحة، ومما قاله: «واختلف النقل عن الفراء، فنقل ابن مالك أنه بحذف الأخير وحرف اللين من ثلاثتها، ونقل غيره عن الفراء أنه في شمود بحذف الأخير وحرف اللين في نحو: سعيد وعماد بحذف الأخير فقط» هذا هو النص، وأعتقد =

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إنه يرخم بحذف حرفين؛ وذلك لأن الحرف الأخير سقط من هذه الأسماء بقي آخرها ساكناً، فلو قلنا: إنه لا يحذف، لأدى ذلك في ترخيم الأدوات وما أشبهها من الأسماء، وذلك لا يجوز»^(٥).

(١٤٨) منع أكثر الكوفيين^(٦) ترخيم المركب المتبني آخره «ويه»^(٧).

(١٤٩) ذهب الكوفيون إلى أن ما كان آخره ثلاث زوائد مما قبل آخره حرف علة. كحولايا وبرذرايا «^(٨) فإنه عند ترخيمه يحذف الثلاثة»^(٩).

= أن وأوا أسقطت قبل «في» الأخيرة في قصص. غير أني تحول: بن نص ابن مالك في قصص. ثمود إلى الفراء كما هو واضح من نص شرح التسهيل في حاشية (٣) من الصفحة السابقة. في نقل أبو حيان عن ابن مالك أنه بحذف الأخير وحرف قبله. ونظر هذه التفصيلات في مع ج ٣ / ٢٦٠. شرح التصريح ج ٢ / ١٨٧، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٦٠ وما بعدها.

(١) الإنصاف ج ١ / ٢٦١.

(٢) أجاز الفراء ترخيمه حيث «ذهب الفراء في آخره «ويه» أنه لا يحذف إلا الهاء خاصة: ففراء - يه عمرو» ارتشاف ج ٣ / ١٥٥، هكذا كتبت «يا سعي» في عمرو» في النص. مع أنه قد ورد خاصة هي المحذوفة دون غيرها، ولم يكتب نية بعد الياء. وفي شرح الأشموني: «الضمة - يه» ج ٣ / ٢٦٥، وزاد في المجمع: «ثم نقل إليه أنما يقال في سعيه: يا سعيوا» ج ٣ / ٢٦٥.

(٣) انظر ارتشاف ج ٣ / ١٥٤، شرح الأشموني ج ٣ / ٢٦٥. مع ج ٣ / ٦٣، شرح التصريح ج ٣ / ٢٦٥. حاشية يس ج ٢ / ١٨٨.

(٤) مع ج ٢ / ٦٦.

(٥) انظر ارتشاف ج ٣ / ١٥٦، شرح الرضی ج ٣ / ٤٠٥، مع ج ٣ / ٢٦٥.

أسماء الأفعال والأصوات

(١٥٠) ذهب الكوفيون إلى أن الكلمات نحو: مه ونزال وبله وما شابهها. «أفعال حقيقية مرادفة لما تفسر به»^(١) «لدلالاتها على الحدث والزمان»^(٢).

(١٥١) «ذهب الكوفيون إلى أن»^(٣) «عليك ودونك وعندك» في الإغراء^(٤) يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو: زيداً عليك، وعمراً عندك، وبكرًا دونك»^(٥).

واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقل والقياس، أما النقل فقد قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾»^(٦) والتقدير فيه: عليكم كتاب الله، أي: الزموا كتاب الله، فنصب كتاب الله بعلينكم، فدل على جواز تقديمه... أما القياس فقالوا: أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت: عليك زيدًا، أي: الزم زيدًا، وإذا قلت: عندك عمراً، أي: تناول عمراً، وإذا قلت: دونك بكرًا، أي: خذ بكرًا، ولو قلت: زيدًا الزم، وعمراً تناول، وبكرًا خذ، فقد تمت المفعول لكان جائزًا، فكذا مع ما قام مقامه»^(٧).

(١) ارتشاف ج ٣/ ١٩٧، وانظر ج ١/ ١٢، شرح التصريح ج ٢/ ١٩٥، مع ج ٣/ ٨٢، شرح الأشموني ج ٣/ ٢٨٨، حاشية الصبان ج ٣/ ٢٨٨.

(٢) مع ج ٣/ ٨٢.

(٣) خالف الكوفيين في هذه المسألة الفراء حيث ذهب إلى أنه لا يجوز؛ لأن «هذه الألفاظ فروع على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه؛ فينبغي أن لا تتصرف تصرفه... إذ لو قلنا: إنه يتصرف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول» الإنصاف ج ١/ ٢٢٨ وما بعدها، شرح المفصل ج ١/ ١١٧، ارتشاف ج ٣/ ٢١٥.

(٤) قال في الارتشاف: «وأجاز الكسائي، وفي نقل الكوفيين قياس بقية الظروف على المسموع نحو: خلفك وقدامك» ج ٣/ ٢١٤، وفي شرح المفصل: «وأجاز الكسائي الإغراء بجميع حروف الصفات» ج ٤/ ٧٤.

(٥) الإنصاف ج ١/ ٢٢٨، أسرار ج ١٦٤ وما بعدها، التبيين ج ٣٧٣، ائتلاف ج ٣٤ وما بعدها. هذا، ونسب المذهب إلى الكسائي في شرح المفصل ج ١/ ١١٧، وشرح التصريح ج ٢/ ٢٠٠، ومع ج ٣/ ٨٢، وشرح الأشموني ج ٣/ ٣٠٥، وفي الارتشاف: «أجاز ذلك الكسائي، وفي نقل أجازة الكوفيون إلا الفراء» ج ٣/ ٢١٥، ومثله في شرح الأشموني ج ٣/ ٣٠٦.

(٦) سورة النساء آية ٢٤.

(٧) الإنصاف ج ١/ ٢٢٨ وما بعدها.

نونا التوكيد

(١٥٢) «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة نحو: افعلان وافعلان بالنون الخفيفة»^(١).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إنه يجوز ذلك لوجهين، أحدهما: أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين، فكذا النون الخفيفة... والوجه الثاني: أن هذه النون إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بإما لتوكيد الفعل المستقبل، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع، فكذا فيما وقع الخلاف فيه؛ قصارى ما يقدر أن يقال: إنه يؤدي إلى اجتماع ساكنين الألف والنون، وقد جاء ذلك في كلام العرب... والذي يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر: ﴿ولا تتبعان﴾»^(٢) بنون التوكيد الخفيفة، والمراد به موسى وهارون فدل على ما قلناه»^(٣).

(١٥٣) ذهب الكوفيون إلى أن نون التوكيد الثقيلة «هي الأصل والخفيفة فرع عنها، خففت كما تخفف أن»^(٤).

(١٥٤) ذهب الكوفيون إلى جواز تعاقب اللام والنون - إن لم يفصل بين الفعل واللام عند القسم - «في الكلام، فتقول: والله ليقومن زيد غدا»^(٥).

(١٥٥) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا كان قبل ياء الضمير فتحة نحو: اخشين فإنه يجوز عند التوكيد حذف هذه الياء^(٦) «فيقال: اخشين يا هند»^(٧).

(١) الإنصاف ج ٢/ ٦٥٠، شرح المفصل ج ٩/ ٣٨، ارتشاف ج ١/ ٣٠٨، ائتلاف ج ١٣١، شرح التصريح ج ٢/ ٢٠٧، مع ج ٢/ ٥١٥، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٣٠.

(٢) سورة يونس آية ٨٩.

(٣) الإنصاف ج ٢/ ٦٥٠ وما بعدها.

(٤) مع ج ٢/ ٥٠٩، الإنصاف ج ٢/ ٦٥٠، ارتشاف ج ١/ ٣٠٣، مغنى ج ٤٤٣، شرح التصريح ج ٢/ ٢٠٣، ٢٠٧، ائتلاف ج ١٦٤، وفي شرح الأشموني: «وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة وقيل بالعكس» ج ٣/ ٣١٤.

(٥) ارتشاف ج ٢/ ٤٨٦، وانظر ج ١/ ٣٠٤، الكوكب الدرر ج ٣٩٠، مع ج ٢/ ٤٠٠، شرح الأشموني ج ٣/ ٣١٩، حاشية الصبان ج ٣/ ٣١٩.

(٦) انظر ارتشاف ج ١/ ٣٠٨، مع ج ٢/ ٥١٥، شرح الأشموني ج ٣/ ٣٢٩ وما بعدها.

(٧) مع ج ١/ ٥٠٩.

ما لا ينصرف

(١٥٦) ذهب الكوفيون إلى أن علة منع صرف « فعلان » المزيد بالالف والنون الذي مؤنثه « فعلى » كونها « زائدتين لا يقبلان الهاء ، لا للتشبيه بألفى التأنيث »^(١).

(١٥٧) « ذهب الكوفيون إلى أن « أفعل منك » لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر »^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا ذلك ؛ لأن « مِنْ » لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ؛ ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد ، نحو « زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والزيدان أفضل من العمرين ، والزيدون أفضل من العمرين » وما أشبه ذلك ، فدل على قوة اتصالها به ، فلهذا قلنا : لا يجوز صرفه ... »^(٣).

(١٥٨) « ذهب الكوفيون »^(٤) إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر »^(٥) واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيرا في أشعارهم ، قال الأخطل :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوث بشيب غائلة الثُّغُور غدور

فترك صرف « شيب » وهو منصرف ، وقال حسان :

نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنين يوم تواكل الأبطال

(١) شرح الأشموني ج ٣ / ٣٤٥ ، ارتشاف ج ١ / ٤٢٨ ، مع ج ١ / ١٠٣ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٣٤٥ ، وفي المغنى : « قولهم : امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ... هذا قول الكوفيين » / ٨٥٧ ، ومثله في اختلاف / ١٠١ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٤٨٨ ، ارتشاف ج ١ / ٤٤٨ ، اختلاف / ٦٤ ، مع ج ١ / ١٢١ ، الأشباه ج ٣ / ٦٩ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٠٢ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٤٨٨ .

(٤) خالف الكوفيين في هذه المسألة أبو موسى الخامض حيث ذهب « إلى أنه لا يجوز » ارتشاف ج ١ / ٤٤٨ « لأنه خروج عن الأصل » مع ج ١ / ١٢٢ ، وزاد في شرح التصريح مخالفة ثعلب « وعن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنه أجاز ذلك ، وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا » ج ٢ / ٢٢٨ ، أى : أنه لم يخصه بالضرورة فقط ، ومثله في الجمع ج ١ / ١٢١ وما بعدها ، وفي شرح الأشموني : « وأجاز قوم منهم ثعلب أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختياريًا » ج ٣ / ٤٠٤ ، ولم يذكر مخالفة أبي موسى الخامض .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٤٩٣ ، شرح المفصل ج ١ / ٦٨ ، اختلاف / ٥٩ ، الإغراب / ٤٩ ، ونقله عنه في الاقتراح . انظر / ٦٧ .

فترك صرف « حنين » وهو منصرف ، قال الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾^(١) ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه ... »^(٢).

(١٥٩) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا سميت مذكرا بوصف خاص بالمؤنث نحو : حائض وطامث وطالق « فإنه يمنع الصرف »^(٣) « بناء على مذهبهم في أن نحو : حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث ، والتاء إنما تدخل للفرق »^(٤).

(١) سورة التوبة آية ٢٥ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٤٩٣ وما بعدها .

(٣) ارتشاف ج ١ / ٤٤٠ ، مع ج ١ / ١١٤ ، الأشباه ج ٣ / ٣٣٣ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٣٧٤ .

(٤) مع ج ١ / ١١٤ .

إعراب الفعل

(١٦٠) «ذهب الكوفيون إلى أن «كى» لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض»^(١).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إن «كى» لا يجوز أن تكون حرف خفض؛ لأن «كى» من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء، والذي يدل على أنها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها كقولك: جئت لكى تفعل هذا؛ لأن اللام... حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض، وأما قول الشاعر:

فلا والله ما يُلقَى لما يبي ولا ليلما بهم أبدا دواء

فمن الشاذ الذي لا يعرج عليه ولا يؤخذ به»^(٢).

(١٦١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين أن ومعمولها «بالشرط نحو: أردت أن إن تزرنى أزورك بالنصب»^(٣) «وأجازوا أيضا إلغاءها وتسليط الشرط على ما كان يكون معمولا له لولاه نحو: أردت أن إن تزرنى... أزرك، بالجزم جوابا للشرط»^(٤).

(١٦٢) «ذهب الكوفيون إلى أن «أن» الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل»^(٥) «ورآه الكوفيون مقبولا»^(٦).

واحتجوا «بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف قراءة عبد الله بن مسعود:

(١) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٠، شرح المفصل ج ٩ / ١٥، ارتشاف ج ٢ / ٣٩٢، اتلاف / ١٥٠، مغنى / ٢٤٢، شرح التصريح ج ٢ / ٢٣٠، مع ج ٢ / ٢٨٩، ٣٦٦، شرح الأشموني ج ٣ / ٤١١، حاشية يس ج ٢ / ٢٣٠.

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٠ وما بعدها.

(٣) مع ج ٢ / ٢٨٤، ونقله عنه في حاشية الصبان ج ٣ / ٤١٦، ارتشاف ج ٢ / ٣٨٩.

(٤) ارتشاف ج ٢ / ٣٨٩، الأشباه ج ٥ / ١٩، مع ج ٢ / ٢٨٤.

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٥٥٩، الإغراب / ٦٧، ١٣٧، اتلاف / ١٥٠.

(٦) شرح التسهيل ج ٤ / ٥٠، شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٥، مع ج ٢ / ٢٣٢ وما بعدها، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٦١، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٦١.

«وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله»^(١) فنصب «لا تعبدوا» بأن مقدرة؛ لأن التقدير فيه: أن لا تعبدوا إلا الله، فحذف «أن» وأعملها مع الحذف فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف...»^(٢).

(١٦٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إهمال «أن» ورفع المضارع بعدها كقراءة مجاهد «لمن أراد أن يتم الرضاعة»^(٣)... على أنها المخففة... عن الثقيلة»^(٤) «وشذ اتصالها بالفعل»^(٥).

(١٦٤) «ذهب الكوفيون»^(٦) إلى أن «لام كى» هي الناصبة للفعل من غير تقدير «أن» نحو: جئت لكى لتكرمنى»^(٧).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إنها هي الناصبة؛ لأنها قامت مقام كى؛ ولهذا تشتمل على معنى «كى» وكما أن «كى» تنصب الفعل، فكذلك ما قام مقامه...»^(٨).

وذهبوا إلى جواز «إظهار أن بعدها توكيدا»^(٩).

(١) سورة البقرة آية ٨٣.

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٥٦٠.

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٣.

(٤) ارتشاف ج ٢ / ٣٩٠، شرح التسهيل ج ٤ / ١٠ وما بعدها، مغنى / ٤٦، شرح التصريح ج ٢ / ٢٣٢،

مع ج ٢ / ٢٨٤، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٢١، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٢١، وفي شرح المفصل

«قول الآخر: أن تهبطين بلاد قوم يرتعون عن الطلاح

... فأما البصريون فيحملونه وأشباهه على أنها المخففة من الثقيلة» ج ٧ / ٩، فنسب المذهب إلى

البصريين لا إلى الكوفيين.

(٥) مغنى / ٤٦.

(٦) في شرح المفصل: «وقال ثعلب قولا خالف فيه أصحابه... وذلك أنه قال في: جئت لأكرمك... أن

المستقبل منصوب باللام... لقيامها مقام «أن» فخالف أصحابه؛ لأنهم يقولون: إن النصب بها

بطريق الأصل» ج ٧ / ٢٠ بتصرف بسيط، مغنى / ٢٧٧، شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٣ وما بعدها،

مع ج ٢ / ٣٢١، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٢٨، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٢٨.

(٧) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٥، شرح المفصل ج ٩ / ١٦، ارتشاف ج ٢ / ٤٠١، اتلاف / ١٥١.

(٨) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٥ وما بعدها.

(٩) شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٣، وفيه نسب المذهب إلى الجمهور، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٢٨، وزاد في

الارتشاف ذهابهم إلى جواز إظهار «كى» بعد اللام. انظر ج ٢ / ٤٠١، ومثله في مع ج ٢ / ٣٢١.

(١٦٥) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار « أن » بعد « كى » نحو : جئت لكى أن أكرمك ، فت نصب أكرمك بكى »^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إظهار « أن » بعدها النقل والقياس ، أما من جهة النقل فقد قال الشاعر :

أردت لكيا أن تطيرَ بِقُرْبَتِي فتركها شتاً ببيداء بَلَقِعَ ... »^(٢).

(١٦٦) « ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هي الناصبة^(٣) بنفسها^(٤) ، ويجوز إظهار « أن » بعدها للتوكيد نحو : ما كان زيد لأن يدخل دارك ، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك^(٥) ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها^(٦) ، نحو : ما كان زيد دارك ليدخل ، وما كان عمرو طعامك ليأكل »^(٧).

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها هي العاملة بنفسها ، وجواز إظهار « أن » بعدها ما قدمناه في مسألة لام كى^(٨) . وأما الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد فما قال الشاعر :

لقد عَدَلْتَنِي أُمُّ عَمْرُو وَلَمْ أَكُنْ مقالتها ما كنت حيا لأَسْمَعَا

(١) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٩ ، شرح المفصل ج ٧ / ١٩ ، ارتشاف ج ٢ / ٣٩٣ ، ائتلاف / ١٥١ ، الأشباه ج ٢ / ٤٢٦ ، مع ج ٢ / ٣٢٦ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٥٧٩ وما بعدها .

(٣) قال في الارتشاف : « ولقيامها مقام « أن » عند ثعلب » ج ٢ / ٣٩٩ ، ومثله في الهمع ج ٢ / ٢٩٧ وما بعدها ، وشرح الأشموني ج ٣ / ٤٢٨ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٣ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٣١٤ ، شرح المفصل ج ٧ / ٢٩ ، شرح التسهيل ج ٤ / ٢٣ ، ارتشاف ج ٢ / ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ائتلاف / ١٥٣ ، مغنى / ٢٧٤ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٣٥ وما بعدها ، الأشباه ج ٣ / ٣٥٨ وما بعدها ، مع ج ٢ / ٢٩٧ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٢٨ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٢٣٥ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٢٨ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٣ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٠٣ ، ائتلاف / ١٥٣ ، مع ج ٢ / ٣٠٠ ، الأشباه ج ٣ / ٣٥٩ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٣٦ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٢٨ ، ونسب المذهب إلى بعض الكوفيين في الهمع ج ٢ / ٢٩٨ .

(٦) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٣ ، شرح المفصل ج ٧ / ٢٩ ، شرح التسهيل ج ٤ / ٢٣ ، ائتلاف / ١٣٩ ، الأشباه ج ٣ / ٣٥٩ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٢٩ .

(٧) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٣ .

(٨) انظر ٢٨٩ من هذا البحث مسألة رقم ١٦٤ .

أراد : ولم أكن لأسمع مقالتها ، وقدم منصوب « لأسمع » عليه ، وفيه لام الجحد ، فدل على جوازه ، وفيه أيضا دليل على صحة ما ذهبنا إليه من أن لام الجحد هي العاملة بنفسها من غير تقدير « أن » إذ لو كانت هاهنا مقدرة لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر ، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه^(١) .

وذهبوا إلى أن الفعل بعد اللام في نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾^(٢) « في موضع نصب على أنه الخبر ، واللام زائدة للتأكيد »^(٣) .

(١٦٧) « ذهب الكوفيون إلى أن « حتى » تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير « أن » نحو قولك : أطع الله حتى يدخلك الجنة ، واذكر الله حتى تطلع الشمس »^(٤) « وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض^(٥) نحو قولك : مطلته حتى الشتاء ، وسوفته حتى الصيف »^(٦) . واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنها تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها لا تخلو : إما أن تكون بمعنى « كى » كقولك : أطع الله حتى يدخلك ، أى : كى يدخلك الجنة ،

(١) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٣ وما بعدها .

(٢) سورة الأنفال آية ٣٣ .

(٣) مع ج ٢ / ٢٩٩ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٣١٤ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٣٥ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٢٨ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٧ ، مغنى / ١٦٨ وما بعدها ، الكوكب الدرى / ٢٢٩ ، ائتلاف / ١٥٣ وما بعدها ، الأشباه ج ١ / ١٧٠ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٣٦ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٠٣ ، مع ج ٢ / ٣٠٠ ، وفي شرح المفصل : « وقال ثعلب قولا خالف فيه أصحابه ... وذلك أنه قال في ... سرت حتى أدخل المدينة : إن المستقبل منصوب بحتى لقيامها مقام « أن » فخالف أصحابه ؛ لأنهم يقولون : إن النصب بها بطريق الأصل « ج ٧ / ٢٠ بتصرف بسيط .

(٥) خالف الكوفيين في هذه المسألة الكسائي حيث ذهب « إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة » واحتج « فقال إنما قلت : إنها تخفض بإلى مضمرة أو مظهرة ؛ لأن التقدير في قولك : ضربت القوم حتى زيد : حتى انتهى ضربى إلى زيد ، ثم حذف انتهى ضربى إلى تخفيفا فوجب أن تكون « إلى » هي العاملة » الإنصاف ج ٢ / ٥٩٧ وما بعدها ، ائتلاف / ١٥٣ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٤٠٣ ، الأشباه ج ٢ / ٩٨ ، مع ج ٢ / ٣٠٠ .

(٦) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٧ ، شرح المفصل ج ٧ / ١٩ وما بعدها ، ائتلاف / ١٥٣ وما بعدها ، الأشباه ج ١ / ١٧٠ ، وقال في الارتشاف بعد أن ذكر مذهب الكسائي في كونها لا تجر إنما الجر بإضمار إلى « رمذهب الفراء ... أن الجر للاسم بعدها إنما هو لئلا يثبتها متاب إلى » ج ٢ / ٤٠٣ ، فنسب المذهب إلى الفراء . ومثله في مع ج ٢ / ٣٠٠ .

وإما أن تكون بمعنى « إلى أن » كقولك : اذكر الله حتى تطلع الشمس ، أى : إلى أن تطلع الشمس ، فإذا كانت بمعنى كى فقد قامت مقام كى ، وكى تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وإن كانت بمعنى « إلى أن » فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ^(١) .

وذهبوا إلى أنه يجوز إظهار « أن » بعدها ويكون « النصب » بحتى » و « أن » تأكيد لحتى » ^(٢) واحتجوا لكونها تخفض الاسم بنفسها بقولهم : « قلنا : إنها تخفض الاسم ؛ لأنها قامت مقام إلى ، وإلى تخفض ما بعدها ، فكذلك ما قام مقامها » ^(٣) .

(١٦٨) ذهب الكوفيون إلى أن المضارع المنصوب بعد الفاء في الأجوبة الثمانية ^(٤) يجوز أن يتقدم على سببه « فيقال : ما زيد فتكرمه يأتينا ؛ لأن الفاء عندهم ليست للعطف » ^(٥) .

(١٦٩) ذهب الكوفيون ^(٦) إلى أنه لا يشترط لصحة الجزم بعد النهى وقوع « إن لا » في موضعه أى : إنهم يجزمون بعد النهى ولا يقدرّون نفى الفعل « بلا » بعد « إن » الشرطية فنحو : لا تدن من الأسد يأكلك ، يصح عندهم جزم يأكلك ، مع أن التباعد عن الأسد لا يكون سبباً لأكله .

« واحتجوا بالقياس على النصب فإنه يجوز : لا تدن من الأسد فيأكلك بالنصب ، وفي

(١) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٨ .

(٢) شرح المفصل ج ٧ / ٢٠ ، الإنصاف ج ٢ / ٥٧٩ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٠٣ ، مع ج ٢ / ٣٠٠ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٤٣٦ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٥٩٨ .

(٤) انظر ١٨٠ من هذا البحث حاشية (٣) .

(٥) مع ج ٢ / ٣١٠ ، شرح التسهيل ج ٤ / ٣٤ ، ارتشاف ج ٢ / ٤١٣ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٤٧ ، وفي الأشباه ج ٣ / ٣٥٧ ، نسب المذهب إلى الكسائي وأصحابه ، وفي الصفحة التي تليها نسبه إلى الكوفيين .

(٦) نسب المذهب إلى الكسائي في شرح التسهيل . انظر ج ٤ / ٤١ ، ٤٣ ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٥٥ وما بعدها ، وفي الارتشاف بعد أن نسبه إلى الكسائي قال : « وقد نسب ذلك إلى الكوفيين » ج ٢ / ٤٢٠ ، وفي شرح التصريح : « ولم يشترط الكسائي قيل : والكوفيون قاطبة هذا الشرط » ج ٢ / ٢٤٣ ، وفي الهمع بعد أن نسبه إلى الكسائي : « ونسبه ابن عصفور إلى الكوفيين » ج ٢ / ٣١٦ ، وفي شرح الأشموني نسبه إلى الكسائي في ج ٣ / ٤٥٥ ، وفي الصفحة التي تليها : « قال في شرح الكافية : لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي ، وقال المرادى : وقد نسب ذلك إلى الكوفيين » .

التنزيل : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ ^(١) ويقول أبى للنبي ﷺ : لا تشرف يصبك سهماً ، ويروى : لا تتناول يصبك ، وبالحديث : لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ^(٢) .

(١٧٠) « ذهب الكوفيون إلى أن « كما » تأتي بمعنى « كيما » وينصيون بها ما بعدها ولا يمنعون جواز الرفع » ^(٣) .

« واحتجوا » بأن قالوا : الدليل على أن « كما » تكون بمعنى « كيما » وأن الفعل ينصب بها أنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم ، قال الشاعر وهو صخر الغي :

جاءت كبيرٌ كما أخفّرها والقوم صيدٌ كأنهم رمدوا

أراد « كيما أخفّرها » ولهذا المعنى انتصب : أخفّرها ... ^(٤) .



(١) سورة طه آية ٦١ .

(٢) شرح التصريح ج ٢ / ٢٦٣ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٥٨٥ ، الإغراب / ٦٥ وما بعدها ، ١٣٦ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٣٩٥ ، اتلاف / ١٥٢ ، مع ج ٢ / ٢٩٣ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٥٨٥ وما بعدها .

عوامل الجزم

(١٧١) « ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار »^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مجزوم على الجوار ؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ملازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم ، فكان مجزوماً على الجوار ، والحمل على الجوار كثير ، قال الله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾^(٢) وجه الدليل أنه قال : ﴿ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفاً على الذين فهو مرفوع لأنه اسم ﴿ يَكُنِ ﴾ ... »^(٣).

(١٧٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم الجواب على الشرط^(٤) « ماضياً كان أو مضارعاً نحو : قمت إن قمت ، وأقوم إن قمت »^(٥).

(١٧٣) أجاز الكوفيون نصب المضارع « المعطوف على الشرط » بثم « كما في « الواو » و « الفاء » ومنه قراءة الحسن^(٦) : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ ﴾^(٧) « بنصب يدرك »^(٨).

(١٧٤) « ذهب الكوفيون إلى أن « إن » الشرطية تقع بمعنى إذ »^(٩).

(١) الإنصاف ج ٢ / ٦٠٢ ، أسرار ج ٢ / ٣٣٧ وما بعدها ، شرح التسهيل ج ٤ / ٧٩ ، ارتشاف ج ٢ / ٥٥٧ ، اتلاف ج ٢ / ١٢٨ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٤٨ ، مع ج ٢ / ٤٦١ ، الأشباه ج ٢ / ٤٦١ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٤ .

(٢) سورة البينة آية ١ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٦٠٢ وما بعدها .

(٤) انظر شرح التسهيل ج ٤ / ٨٥ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٥٥٨ ، مغنى ج ٦ / ٧٠٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٥٣ ، مع ج ٢ / ٤٦٢ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٢ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ٣ / ٤٤٧ .

(٥) مع ج ٢ / ٤٦٢ .

(٦) سورة النساء آية ١٠٠ .

(٧) شرح التسهيل ج ٤ / ٤٥ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٢٠ ، مغنى ج ٦ / ١٦١ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٥٢ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٣٦ ، هذا ، ويفهم من كلمة « أجاز » التي في أول نص شرح التسهيل أن الوجه في هذا الفعل هو « الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً ، ويجوز النصب بأن مضمرة وجوباً بعد « الفاء » أو « الواو » ... وامتنع الرفع إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب » شرح التصريح ج ٢ / ٢٥١ .

(٨) مغنى ج ٦ / ١٦١ .

(٩) الإنصاف ج ٢ / ٦٣٢ ، شرح التسهيل ج ٤ / ٩٢ ، مغنى ج ٦ / ٣٩ ، اتلاف ج ٢ / ١٥٤ ، مع ج ١ / ٣٩٥ وما بعدها ، ج ٤ / ٤٥٢ ، حاشية الصبان ج ٤ / ١٣ .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن « إن » قد جاءت كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى « إذ » قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾^(١) أى : وإذا كنتم في ريب ؛ لأن « إن » الشرطية تفيد الشك بخلاف « إذ » ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : إن قامت القيامة كان كذا ؛ لما يقتضيه من معنى الشك ، ولو قلت : إذ قامت القيامة أو إذا قامت القيامة كان جائزاً ؛ لأن « إذ » و « إذا » ليس فيهما معنى الشك ، وإذا ثبت أن « إن » الشرطية فيها معنى الشك فلا يجوز أن تكون هاهنا الشرطية ؛ لأنه لا شك أنهم كانوا في شك ، فدل على أنها بمعنى إذ ... »^(٢).

(١٧٥) « وذهب الكوفيون إلى أن « كيف » يجازى بها »^(٣).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز المجازاة بها ؛ لأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام ، ألا ترى أن « كيف » سؤال عن الحال ، كما أن « أين » سؤال عن المكان ، و « متى » سؤال عن الزمان إلى غير ذلك من كلمات المجازاة ، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة ، ألا ترى أن معنى « كيفما تكن أكن » في أى حال تكن أكن ، وكما أن معنى « أينما تكن أكن » في أى مكان تكن أكن ... فلما شابهت « كيف » ما يجازى به في الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة »^(٤).

وأجازوا « الجزم بها قياساً »^(٥).

(١٧٦) أجاز الكوفيون^(٦) « أن يحذف جواب الشرط في الاختيار ، وفعل الشرط مستقبل ، قياساً على الماضي ، فأجازوا : أنت ظالم إن تفعل »^(٧).

(١) سورة البقرة آية ٢٣ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٦٣٢ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٣ ، شرح التسهيل ج ٤ / ٦٦ ، ١٠٤ ، اتلاف ج ٢ / ١٥٦ .

(٤) الإنصاف ج ٣ / ٦٤٣ .

(٥) شرح التسهيل ج ٤ / ٧١ ، وانظر ج ٦ / ٦٦ ، ارتشاف ج ٢ / ٥٥١ ، مغنى ج ٢ / ٢٧٠ وما بعدها ، مع ج ٢ / ٤٥٣ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٠ .

(٦) خالف الكوفيين في هذه المسألة الفراء حيث اشترط لجواز الحذف في الاختيار « مضي الشرط لفظاً أو معنى ، بأن كان مضارعاً مقترناً بلم نحو : قمت إن قمت ، وأقوم إن قمت ، وأقوم إن لم تقم » مع ج ٢ / ٤٦٢ ،

شرح التصريح ج ٢ / ٢٥٤ ، ارتشاف ج ٢ / ٥٥٨ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٤٣ .

(٧) مع ج ٢ / ٤٦٢ .

لو

(١٧٧) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا وقعت « أن » بعد « لو » نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَآتَقَوْا ﴾^(١) وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾^(٢) وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾^(٣) فإن موضعها رفع « على الفاعلية ، والفعل مقدر بعدها ، أى : ولو ثبت أنهم آمنوا »^(٤) .

العدد

(١٧٨) ذهب الكوفيون إلى أن العدد المضاف يجوز إدخال « الألف واللام » على جزأيه « الأول والثاني فتقول : الثلاثة الأثواب »^(١) وقاسوه « على الحسن الوجه »^(٢) .

(١٧٩) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول « أل » على جزأى العدد المركب وتمييزه فأجازوا « أن يقال في خمسة عشر درهما : الخمسة العشر درهما ، والخمسة العشر الدرهم »^(٣) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد صح عن العرب ما يوافق مذهبنا ، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم ، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب ، وإذا صح ذلك النقل وجب المصير إليه »^(٤) فالألف واللام عندهم « يجوز إدخالها في الثاني والثالث أيضا »^(٥) والمقصود بالثالث في العبارة التمييز .

(١٨٠) « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة نحو : خمسة عشر »^(٦) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء ذلك عنهم في استعمالهم ، قال الشاعر :

كُلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقَوْتُهُ بنت ثمانى عشرة من حَجَّتِهِ

(١) ارتشاف ج ١ / ٣٦٦ ، شرح المفصل ج ٢ / ١٢١ وما بعدها ، شرح التسهيل ج ٢ / ٤٠٩ ، ج ٣ /

٢٧٢ ، شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ٢١٦ ، مع ج ٣ / ٢٢٣ ، شرح الأشموني ج ١ / ٢٩٧ .

(٢) ارتشاف ج ١ / ٣٦٦ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣١٢ ، التبيين / ٤٣٤ ، ائتلاف / ٤٤ ، هذا ، وفي شرح المفصل قصر المذهب على

تعريف العدد المركب بجزأيه دون التمييز . انظر ج ٦ / ٣٣ ، ومثله في ارتشاف ج ١ / ٣٦٧ ،

وائتلاف / ٤٣ ، ومع ج ٣ / ٢٢٣ ، وشرح الأشموني ج ١ / ٢٩٨ ، وفي شرح التسهيل نسب

المذهب إلى بعض الكوفيين . انظر ج ٢ / ٤٠٩ ، وفي الأشباه : « وقد أجاز بعضهم ما فعلت الثلاثة

العشر درهما فأدخل الألف واللام في موضعين ... وأقبح منه إجازة بعضهم : ما فعلت الخمسة العشر

الدرهم ، فأدخل الألف واللام في ثلاثة مواضع » ج ٥ / ١٢٥ ، فنقل المذهب عن بعض النحويين .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٣١٣ .

(٥) التبيين / ٤٣٤ .

(٦) الإنصاف ج ١ / ٣٠٩ ، التبيين / ٤٣٢ ، ارتشاف ج ١ / ٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ائتلاف / ٤٣ ، شرح

التصريح ج ٢ / ٢٧٥ وما بعدها ، مع ج ٣ / ٢١٩ ، شرح الأشموني ج ٣ / ٣٦٨ ، ج ٤ / ٩٨ ، ١٠٢ ،

هذا ، وفي شرح التسهيل نقل المذهب عن الفراء ج ٢ / ٤٠٢ ، ومثله في شرح الأشموني ج ٤ / ١٠١ ،

ونبه الصبان على اختلاف نقل الأشموني ، ففي ج ٤ / ٩٨ ، ١٠٢ نقله عن الكوفيين ، وفي ج ٤ /

١٠١ نقله عن الفراء . انظر حاشية الصبان ج ٤ / ١٠١ وما بعدها .

(١) سورة البقرة آية ١٠٣ .

(٢) سورة الحجرات آية ٥ .

(٣) سورة النساء آية ٦٦ .

(٤) منتهى / ٣٥٥ وما بعدها ، ارتشاف ج ٢ / ٥٧٣ ، شرح التصريح ج ١ / ٢١٧ ، ج ٢ / ٢٥٩ ، شرح

الأشموني ج ٤ / ٥٧ وما بعدها ، مع ج ١ / ٤٤٢ ، حاشية الصبان ج ١ / ٤٢٧ .

ولأن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة ، فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها ^(١).

(١٨١) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يضاف العدد المركب إلى مثله فلا يقال : « ثالث عشر ثلاثة عشر » ^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أنه لا يمكن أن يبنى من لفظ ثلاثة عشر فاعل ، وإنما يمكن أن يبنى من لفظ أحدهما ، وهو العدد الأول الذي هو الثلاثة ، ولا يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثاني ، وهو العشر ، فذكر العشر مع ثالث لا وجه له » ^(٣).

كم وكاين وكذا

(١٨٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في تمييز « كم » الاستفهامية « أن يكون جمعا فيكون : كم غلمانا لك » ^(١).

(١٨٣) « ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين « كم » في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضا نحو : كم عندك رجل ، وكم في الدار غلام » ^(٢).

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يكون مخفوضا بدليل النقل والقياس ، أما النقل فقد قال الشاعر :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

فخفض « مقرف » مع الفصل ... » ^(٣) فالجر عندهم يجوز في الكلام كما هو واضح من المثالين « بناء على رأيهم أن الجر بمن مضمرة » ^(٤).

(١٨٤) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين « كم » الخبرية وتميزها بالجملة فإنه يجوز الجر في الكلام والشعر « بناء على أن الجر بمن لا بالإضافة » ^(٥).

(١٨٥) أجاز الكوفيون جر ميمز « كذا » المكنى بها عن العدد بالإضافة ، فأجازوا « في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوب وكذا أثواب بالجر قياسا على العدد الصريح » ^(٦) ولم يميزوا أن « تقول : كذا كذا درهم ، ولا كذا كذا دراهم » ^(٧).

(١) ارتشاف ج ١ / ٣٧٨ ، شرح التسهيل ج ٢ / ٤٢٠ ، مغنى / ٢٤٥ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٧٩ ، مع ج ٢ / ٢٧٤ ، شرح الأشموني ج ٢ / ١١٢ وما بعدها .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٠٣ ، التبيين / ٤٢٩ وما بعدها ، ارتشاف ج ١ / ٣٨٠ ، اتلاف / ٤١ وما بعدها ، مع ج ٢ / ٢٧٧ ، شرح الأشموني ج ٤ / ١١٥ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٠٣ وما بعدها .

(٤) مع ج ٢ / ٢٧٧ .

(٥) مع ج ٢ / ٢٧٨ ، ارتشاف ج ١ / ٣٨٠ ، حاشية الصبان ج ٤ / ١١٧ .

(٦) شرح التصريح ج ٢ / ٢٨١ ، مع ج ٢ / ٢٨٠ ، اتلاف / ٩٨ ، الأشباه ج ٧ / ٢٨٢ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٤ / ١٢٢ .

(٧) الأشباه ج ٧ / ٢٨٣ .

(١) الإنصاف ج ١ / ٣٠٩ وما بعدها .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٢٢ ، التبيين / ٤٣٦ ، ارتشاف ج ١ / ٣٧٤ ، اتلاف / ٤٥ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٧٨ ، شرح الأشموني ج ٤ / ١٠٩ ، ونسب المذهب إلى الجمهور على إطلاقه في مع ج ٣ / ٢٢٥ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٢٢ .

التأنيث

(١٨٦) ذهب الكوفيون إلى أن هاء التأنيث « هي الأصل »^(١) « وأن التاء في الوصل بدل منها »^(٢).

(١٨٧) ذهب الكوفيون إلى أن ألف التأنيث الممدودة « موضوعة للتأنيث »^(٣) و « ليست مبدلة من الألف »^(٤) و « هي أصل أيضا »^(٥) نحو : صحراء وثلاثاء وأربعاء وقاصعاء ونفساء ونحوها .

المقصور والممدود

(١٨٨) « ذهب الكوفيون^(١) إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر »^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على جواز مد المقصور أنه قد جاء ذلك عن العرب في أشعارهم ، قال الشاعر :

قد علمت أم أبى السعلاء وعلمت ذاك مع الجراء
أن نعم مأكولا على الخواء يالك من تمر ومن شيشاء

ينشب في المسعل واللهاء

والسعلاء والخواء واللهاء كله مقصور في الأصل ، ومد لضرورة الشعر فدل على جوازه ... »^(٣) .

(١) خالف الكوفيين في هذه المسألة الفراء حيث منعه فيما « كان له ما يوجب قصره نحو : سكرى » ارتشاف ج ١ / ٢٣٦ وما بعدها ، ج ٣ / ٢٧٦ وما بعدها ، الإنصاف ج ٢ / ٧٤٥ ، مع ج ٣ / ٢٤٠ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٤ / ١٥٤ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٧٤٥ ، هذا ، ولم يذكر مخالفة الفراء في شرح التصريح ج ٢ / ٢٩٣ ، ائتلاف / ٧١ ، الإغراب / ٤٧ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٧٤٦ وما بعدها .

(١) شرح المفصل ج ٥ / ٨٩ .

(٢) مغنى / ٤٥٥ ، ائتلاف / ١٠٨ ، الأشباه ج ١ / ١١٢ ، شرح الأشموني ج ٤ / ١٣٤ ، حاشية الصبان ج ٤ / ١٣٤ .

(٣) شرح التسهيل ج ١ / ٩٢ ، ارتشاف ج ١ / ٢٥٩ ، ائتلاف / ١٠٩ ، شرح التصريح ج ٢ / ٢٨٥ ، مع ج ٣ / ٢٨٩ وما بعدها ، حاشية الصبان ج ٤ / ١٣٤ ، ١٣٨ .

(٤) ارتشاف ج ١ / ٢٩٣ .

(٥) مع ج ٣ / ٢٨٩ وما بعدها .

كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحاً

(١٨٩) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية فقالوا في تثنية خوزلى وقهقرى : خوزلان وقهقران »^(١).

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا : إنه يجوز ذلك ؛ لأنه لما كثرت حروفها ، وطال اللفظ بهما والتثنية توجب زيادة ألف ونون ، أو ياء ونون عليهما ، ازدادا كثرة وطولاً ، فاجتمع فيهما ثقلان : ثقل أصلي ، وثقل طارئ ، فجاز أن يحذف منهما ؛ لكثرة حروفها كما يحذفون لكثرة الاستعمال ... »^(٢).

(١) الإنصاف ج ٢ / ٧٥٤ ، شرح المفصل ج ٤ / ١٤٩ ، شرح التسهيل ج ١ / ٩٥ وما بعدها ، ارتشاف ج ١ / ٢٦٠ ، اتلاف / ٧٠ ، شرح الأشموني ج ٤ / ١٦٠ ، هذا ، ونقل أبو حيان عن بعض أصحابه « وقال بعض أصحابنا في المقصور الزائد على ثلاثة أحرف : لا خلاف بين النحويين في أنه لا يثنى إلا بالياء » ج ١ / ٢٦٠ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٧٥٤ وما بعدها .

جمع التكسير

(١٩٠) ذهب الكوفيون « إلى جواز حذف الحرف الذي قبل الرابع في مثل فيزدق وخدرنق ، فيجيزون في الجمع : فرادق وخدائق ، بحذف الزاى والراء »^(١).

(١٩١) « أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل ، وحذفها من مماثل مفاعير ، فيحيزون في جعافر جعافير ، وفي عصافير عصافر ، وهذا عندهم جائز في الكلام ، وجعلوا من الأول : ﴿ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ ﴾^(٢) ومن الثاني : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾^(٣) .

(١) ارتشاف ج ١ / ٢١٣ ، مع ج ٣ / ٣٢٩ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٠٧ .

(٢) سورة القيامة آية ١٥ .

(٣) سورة الأنعام آية ٥٩ .

(٤) شرح الأشموني ج ٤ / ٢١٣ ، ارتشاف ج ١ / ٢١٤ ، مع ج ٣ / ٣٢٥ ، ويرى

التصغير

(١٩٢) ذهب الكوفيون إلى أن ما كان ثانيه ياء نحو : بيت وشيخ وميت وسيد ، وما كان ألفه منقلبة عن ياء : كتاب للسن ، فإنه عند التصغير يجوز إقرار الياء ، فيقال : بُيِّت وشُيِّخ ومُيِّت وسُيِّد ومُيِّب ، كما يجوز « قلب الياء واوا لضمه ما قبلها نحو : شويخ »^(١) « ومويت وسويد ونويب »^(٢) .

(١٩٣) ذهب الكوفيون إلى جواز تصغير أسماء الأسبوع « تقول : أحيد وثنيان وثليشاء وأزيبعاء ومُحيس وجميعه وسبيت »^(٣) .

(١٩٤) ذهب الكوفيون إلى جواز تصغير جمع الكثرة إذا كان له « نظير في الأحاد كزعران ، صغروه على زعفران كعثيان »^(٤) .

النسب

(١٩٥) ذهب الكوفيون^(١) إلى أن ياء النسب « اسم في موضع مجرور بإضافة الأول إليه ، واحتجوا بما يحكى عن العرب : رأيت التيمى تيم عدى ، بجرّ تيم الثانى ، جعلوه بدلا من الياء فى التيمى ، وإذا كان بدلا منه كان اسما ؛ لأن حكم البدل حكم المبدل منه »^(٢) .

(١) نسب المذهب إلى بعض الكوفيين فى الائتلاف / ١٧٦ .

(٢) شرح المفصل ج ٥ / ١٤٢ ، وفى الارتشاف نسب المذهب إلى الكوفيين ، ثم قال : « وقال أبو القاسم الزجاجى فى المسائل الطبرية : يختار الكوفيون فيه الخفض على معنى زيد من سعد ثم تقول : سعد بكر على الترجمة ، وليس يمنعون من إجازة نصبه » ج ٢ / ٥٣٢ ، ومثله فى الأشباه ج ٥ / ١١٤ .

هذا والعبارة المنقول قول الزجاجى فيها هى : « هذا زيد السعدى ، سعد بكر » وهى نفس عبارة المتن المنقولة عن شرح المفصل : رأيت التيمى تيم عدى من حيث الاستشهاد ، بدليل أنه - فى الارتشاف - أتى بنص الزجاجى بعد تناوله القول فى قولهم : رأيت التيمى تيم عدى مباشرة ، والضمير فى كلمة « فيه » من نص الزجاجى يعود على موضع « تيم » إلا أن نص الزجاجى الذى نقل فى الارتشاف والأشباه يجعل سعدا الثانية بدلا من الاسم المجرور بمن التى حذفت ثم قدرت ، ولا يجعلها بدلا من الياء التى آخر السعدى ، وعليه فلا يكون نص الزجاجى صريحا فى نسبة القول باسمية ياء النسب إلى الكوفيين كما هو موجود فى شرح المفصل والارتشاف والائتلاف ، كما أن النص كذلك ينسب إليهم القول بجواز النصب وإن كان المختار هو الجر .

(١) ارتشاف ج ١ / ١٧٤ ، مع ج ٣ / ٣٤١ وما بعدها ، شرح الأشمونى ج ٤ / ٢٣٣ .

(٢) مع ج ٣ / ٣٤٢ .

(٣) ارتشاف ج ١ / ١٦٩ ، شرح المفصل ج ٥ / ١٣٩ ، مع ج ٣ / ٣٥٣ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٢٢٠ .

(٤) ارتشاف ج ١ / ١٧٠ ، ١٧٥ ، مع ج ٣ / ٣٤٩ وما بعدها ، شرح الأشمونى ج ٤ / ٢٤٦ .

الوقف

(١٩٦) ذهب الكوفيون^(١) إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف : رأيت البكر^(٢) بفتح الكاف في حالة النصب^(٣) « فأجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقاً وإن لم يكن مهموزاً ، فيقولون : رأيت البكر في : رأيت البكر^(٤) » .

واحتجوا « بأن قالوا : أجمعنا على أنه إنما جاز هذا في المرفوع والمخفوض نحو : هذا البكر ، ومررت بالبكر ؛ ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف ، وأنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض ؛ لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ، فكانت أولى من غيرها ، كما قال الشاعر :

أنا ابن مَآوِيَّةَ إذ جَدَّ النَّقْرُ

... وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض فكذلك أيضاً في المنصوب ؛ لأن الكاف في قولك : رأيت البكر في حالة النصب ساكنة ، كما هي ساكنة في قولك : هذا البكر ، ومررت بالبكر في حالة الرفع والخفض ، فكما حركت الكاف في المرفوع والمخفوض ؛ ليزول اجتماع ساكنين ، فكذلك ينبغي أيضاً في المنصوب ؛ ليزول اجتماع الساكنين^(٥) .

التصريف

(١٩٧) ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه عن ثلاثة أحرف ففيه زيادة . فـ كان على أربعة أحرف نحو : جعفر ففيه زيادة حرف واحد ... وإن كان على خمسة أحرف نحو : سفرجل ففيه زيادة حرفين^(١) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأننا أجمعنا على أن وزن جعفر : فَعْلَل ، وسفرجل : فَعْلَل ، وقد علمنا أن الأصل في فَعْلَل وفَعْلَل فاء وعين ولام واحدة ، فقد علمنا أن إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة ، واللامان في وزن سفرجل زائدتان ، فدل على أن جعفر حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين ، وأن في سفرجل حرفين زائدين على ما بينا^(٢) » .

(١٩٨) ذهب الكوفيون إلى أن فعلل بضم الأول وفتح الثالث من أبنية الاسم الرباعي المجرد^(٣) « ويكون اسماً نحو : جُحْدَب لذكر الجراد ، وصفة نحو : جُرْشَع بمعنى : جُرْب بالضم^(٤) » .

« واستدلوا لذلك بأمرين : أحدهما : أن الأخفش حكى : جُودرا ، ولم يحك فيه الضمة . على أنه غير مخفف ... والآخر : أنهم الحقوا به ، فقالوا : عندد ، يقال : ما لي عن ذلك عندد . أي : بد^(٥) » .

(١٩٩) ذهب الكوفيون^(١) إلى أنه إذا تماثلت أربعة أحرف في كلمة ولا أصل للكلمة

(١) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٣ ، ارتشاف ج ١ / ١٧ ، ائتلاف / ٨٤ ، مع ج ٣ / ٤٠٩ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٥٦ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٣٥٦ .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٣ .

(٣) الاسم الرباعي المجرد له خمسة أبنية أصلية . انظر ١٩٥ حاشية (٤) من هذا البحث .

(٤) شرح الأشموني ج ٤ / ٣٤٧ ، ارتشاف ج ١ / ٥٨ ، ائتلاف / ١٠٨ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٥٦ . مع ج ٣ / ٢٥٨ .

(٥) شرح الأشموني ج ٤ / ٣٤٧ .

(٦) قال في الارتشاف : « واختلف النقل عن النحاة ... وعن الخليل ومن تابعه من بصرى وكوفي أن ... فَعْلَل في نقل ... وعن سيبويه وأصحابه وبعض الكوفيين وزنه فعل في نقل ، فأصل ريرب ... استقلت للأمثال ، فأبدلوا من الثالث حرفاً من جنس الأول ، وعن الفراء قولان : أحدهما : أن ... ففعف ، والثاني : فعل حث حث ... وعن الكوفيين في نقل أنه ثلاثي الأصل^(١) ج ١ / ١٠٠ . مع ج ٣ / ٣٩٦ .

بعدها ، وفي شرح التصريح : « وحكى عن الخليل والكوفيين أن وزنه فعفل ، تكررت فاءه ، =

(١) نسب المذهب إلى الكسائي والفراء من الكوفيين فقط في الارتشاف ج ١ / ٣٩٩ .

(٢) هذا الوجه أحد وجوه خمسة تجوز في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التأنيث . انظر هذه الوجوه في الارتشاف ج ١ / ٣٩٧ وما بعدها ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٤٠ وما بعدها ، مع ج ٣ / ٣٩٠ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٩٤ وما بعدها .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٧٣١ ، شرح المفصل ج ٩ / ٧٢ ، ائتلاف / ٨٣ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٤٢ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٢٩٨ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٢٩٨ .

(٤) مع ج ٣ / ٣٩٦ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٧٣٢ وما بعدها .

غيرها نحو : سمسّم وقمقم وفلّفل وزلزل فلن « هذا الباب ونحوه ثلاثي أصله : فعل ، فاستقلّ التضعيف فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل »^(١) .

(٢٠٠) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا بنى الرباعي من حرفين وصح إسقاط ثالثه « كَلَمَلِم أمر من للمم ، وكَفَكِف ، أمر كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم »^(٢) فلن « الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين ، فأصل للمم : لم فاستقلّ توالى ثلاثة أمثال ، فأبدل من أحدهما حرف يماثل الفاء »^(٣) .

زيادة همزة الوصل

(٢٠١) « ذهب الكوفيون^(١) إلى أن قولهم في القسم : أيمن الله جمع يمين »^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن أيمن جمع يمين أنه على وزن أفعل ، وهو وزن مختص به الجمع ، ولا يكون في المفرد ، يدل عليه أن التقدير في قولهم : أيمن الله : على أيمن الله أي : أيمن الله على فيما أقسم به ، وهم يقولون في جمع يمين : أيمن ، قال زهير :

فَتُجْمَعُ أَيْمَنُ مِنَّا وَمِنْكُمْ بِمُقَسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدَّمَاءُ

.... والأصل في همزة أيمن أن تكون همزة قطع ؛ لأنه جمع ، إلا أنها وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال ، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل ... »^(٣) .

(٢٠٢) « ذهب الكوفيون^(٤) إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل فتكسر في : اضرب ؛ إتباعاً لكسرة العين ، وتضم في : ادخل ؛ إتباعاً لضمة العين »^(٥) « ولا يفعلون ذلك في المفتوحة ؛ لثلاثي لا يتيسر الأمر بإخبار المتكلم عن نفسه نحو : اعلم وأعلم »^(٦) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفاً ؛ لثلاثي يتبدأ بالساكن ، ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً ، وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلباً

(١) نسب المذهب إلى الفراء في الارتشاف . انظر ج ٢ / ٤٦٩ ، ٤٨٠ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٤٠٤ ، شرح التسهيل ج ٣ / ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ائتلاف / ٥١ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٤٠٤ وما بعدها ، شرح المفصل ج ٩ / ٩٢ ، مغني / ١٣٦ ، شرح التصريح ج ٢ /

٣٦٥ ، الأشباه ج ٣ / ٣٥٣ وما بعدها ، شرح الأشموني ج ٤ / ٣٨٧ .

(٤) قال في الإنصاف : « وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة ، وإنما تحرك لالتقاء

الساكنين » ج ٢ / ٧٣٧ ، يعني بعض الكوفيين ، ومثله في ائتلاف / ١٣٢ ، واحتج هؤلاء البعض

فقالوا : « أجمعنا على أن همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة ، وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة أولى

من تقديرها متحركة ؛ وذلك لأننا إذا قدرناها ساكنة كان زيادة حرف واحد مجرد عن شيء آخر ،

والزيادة كلما كانت أقل كانت أولى ، ثم يجب تحريك الهمزة ؛ لالتقاء الساكنين ، فلا يؤدي إلى الابتداء

بالساكن » الإنصاف ج ٢ / ٧٣٨ ، هذا ، ولم تذكر مخالفة بينهم في أسرار العربية / ٤٠٢ ، وشرح

المفصل ج ٧ / ٥٨ ، مع ج ٣ / ٤٠٤ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٣٩١ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٣٩١ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٣٧٣ .

(٦) شرح المفصل ج ٧ / ٥٨ ، مع ج ٣ / ٤٠٤ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٣٩١ .

= ج ٢ / ٣٦٠ ، فنص الارتشاف ينقل عن بعض الكوفيين أن وزنه فعفل ، ونسبه في شرح التصريح إلى الكوفيين ، وينقل عن بعضهم أن وزنه فعل ، وعن الفراء قولان ، وأخيراً ينقل عن الكوفيين أنه ثلاثي الأصل ، وهذا يعكس كثرة اختلاف النقول عنهم في هذه المسألة .

(١) مع ج ٣ / ٤١٥ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٣٥٨ ، التبيان في إعراب القرآن ج ٤ / ٤٠٠ .

(٢) شرح الأشموني ج ٤ / ٣٥٩ .

(٣) شرح الأشموني ج ٤ / ٣٥٩ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٦٠ ، مع ج ٣ / ٤١٥ .

للمجانسة ؛ لأنهم يتوخون ذلك في كلامهم ، ألا ترى أنهم قالوا : مُتَتْنٌ ، فضموا التاء إتباعاً لضممة الميم ، وإن كان الأصل في التاء أن تكون مكسورة ؛ لأنه من أَتَتْنٍ فهو مُتَتْنٌ ، كما تقول : أَجْمَلٌ فهو مُجْمَلٌ ، وأحسن فهو مُحَسِّنٌ ، إلا أنهم ضموها للإتباع ، وكذلك قالوا فيها أيضاً : مُتَتْنٌ ، فكسروا الميم إتباعاً لكسرة التاء ^(١) .

الإدغام

(٢٠٣) « ذهب الكوفيون ^(١) إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان : تاء المضارعة ، وتاء أصلية ، نحو : تتناول وتتلون ؛ فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية نحو : تناول وتلون » ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنه لما اجتمع في أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد ، وهما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية ، استقلوا اجتماعهما ؛ فوجب أن تحذف إحداهما ، فلا يخلو : إما أن تحذف الزائدة أو الأصلية ، فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية ؛ لأن الزائد أضعف من الأصلي ، والأصلي أقوى من الزائد ، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى » ^(٣) .

(١) قال في شرح الأشموني : « وقال في التسهيل : والمحذوفة هي الثانية لا الأولى ، خلافاً لهشام ، يعني أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ، ونقله غيره عن الكوفيين » ج ٤ / ٤٩٣ وما بعدها ، وفي المغنى نسب المذهب إلى هشام . انظر / ٨٠٨ وما بعدها .

(٢) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٨ ، ارتشاف ج ١ / ١٦٣ ، اتلاف / ١٣١ ، مع ج ٣ / ٤٤٦ ، شرح التصريح ج ٢ / ٤٠١ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٨ .

مسائل متفرقة

(٢٠٤) ذهب الكوفيون إلى جواز تفسير الضمير الذي سموه ضمير المجهول ^(١) « بمفرد له مرفوع ، نحو : كان قائماً زيد ، وظننته قائماً عمرو » ^(٢) كما أجازوا « إنه قام وإنه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبيناً للفاعل أو للمفعول » ^(٣) فلم يشترطوا كون المفسر له جملة ، ولا أن يصرح بجزأيا .

(٢٠٥) ذهب الكوفيون إلى أن « سوى » تكون اسماً وتكون ظرفاً ^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أنها تكون اسماً بمنزلة « غير » ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

فأدخل عليها حرف الخفض ... فدل على أنها لا تلزم الظرفية » ^(٥) .

(٢٠٦) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض ^(٦) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها قلنا ذلك ؛ لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلغون الواو من القسم ويخفضون بها ، قال الفراء : سمعناهم يقولون : الله لتفعلن ، فيقول المجيب : الله لأفعلن بألف واحدة مقصورة في الثانية ، فيخفض بتقدير حرف الخفض ، وإن كان محذوفاً ، وقد جاء

(١) قال في شرح التسهيل : « إذا قصد التكلم أن يستعظم السامع حديثه فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير المسمى ... ضمير المجهول عند الكوفيين » ج ١ / ١٦٣ ، وانظر شرح المفصل ج ٣ / ١١٤ ، مع ج ١ / ٢٢٤ .

(٢) مغنى / ٦٣٧ .

(٣) المغنى / ٦٣٧ ، ارتشاف ج ١ / ٤٨٦ ، شرح التسهيل ج ١ / ١٦٤ ، مع ج ١ / ٢٢٥ .

(٤) الإنصاف ج ١ / ٢٩٤ .

(٥) الإنصاف ج ١ / ٢٩٤ ، شرح المفصل ج ٢ / ٨٤ ، التبيين / ٤١٩ ، شرح الرضى على الكافية ج ٢ / ١٣٢ ، ائتلاف / ٤٠ ، شرح التصريح ج ١ / ٣٦٢ ، مع ج ٢ / ١١٨ ، وفي الارتشاف نقل المذهب منسوباً إلى الكوفيين ثم نسب إلى الفراء القول بأنها « لازمة الظرفية لا تنصرف » ج ٢ / ٣٢٦ .

(٦) الإنصاف ج ١ / ٣٩٣ ، شرح التسهيل ج ٣ / ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٧٩ ، ائتلاف / ١٤٦ وما بعدها ، مع ج ٢ / ٣٩١ .

في كلامهم إعمال حرف الخفض مع الحذف ، حكى يونس بن حبيب البصرى أن من العرب من يقول : « مررت برجل صالح إلا صالح فطالح ، أى : إلا أكن مررت برجل صالح ، فقد مررت بطالح ... » ^(١) .

(٢٠٧) ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم : لزيد أفضل من عمرو جواب قسم مقدر ، والتقدير : والله لزيد أفضل من عمرو ، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها ^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : الدليل على أن هذه اللام جواب القسم وليست لام الابتداء أن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب ، وذلك نحو قولهم : لطعامك زيد آكل ، فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعاً ، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوباً » ^(٣) .

(٢٠٨) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية نحو : إن زيد أتاني آتة فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنها جوزنا تقديم المرفوع مع « إن » خاصة ، وعملها في فعل الشرط

(١) الإنصاف ج ١ / ٣٩٣ وما بعدها .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٣٩٩ ، ارتشاف ج ٢ / ٤٩٣ ، ائتلاف / ١٤٧ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٣٩٩ .

(٤) هكذا سقت المسألة في الإنصاف ج ٢ / ٦١٥ وما بعدها ، ائتلاف / ١٢٩ ، وفي شرح المفصل نسب المذهب إلى الفراء ، انظر ج ٩ / ١٠ ، أى : أن المراجع السابقة جعلت مذهبهم ارتفاع الاسم بالعائد عليه من الفعل من غير تقدير فعل ، غير أنه قد نسب إليهم في مراجع أخرى القول بتقدير فعل : « وأجازوا أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل » مغنى / ٧٥٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ٤٠ . وإلى جانب هذا نسب إليهم القول بجواز أن يرتفع على الابتداء « إن المرفوع مبتدأ ... هذا مذهب ذهبوا إليه » مغنى / ٧٥٧ ، شرح التصريح ج ١ / ٢٧٠ ، ج ٢ / ٤٠ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٣٩٥ ، حاشية الصبان ج ٢ / ٣٩٠ .

هذا ، وفي الإنصاف : « يبطل قول من ذهب من الكوفيين ... إلى أن الاسم بعد إذا مرفوع لأنه مبتدأ ... نحو : « إذا السماء انشقت » ج ٢ / ٦٢٠ ، وإلى هنا يكون للاسم المرفوع بعد « إن » ثلاثة أوجه : الأول : أن يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير الفعل ، والثاني : أن يكون مرفوعاً بتقدير فعل ، والثالث : يرتفع بالابتداء . وهذا الوجه الأخير هو الوحيد الذي نسب إلى بعضهم كما في الإنصاف ج ٢ / ٦٢٠ ، وهناك وجه رابع ذكره في المغنى : « وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير » ٧٥٧ وما بعدها ، ومثله في شرح التصريح ج ١ / ٤٣ ؛ بناء على مذهبهم في جواز تقديم الفاعل على العامل فيه . انظر ٢٤٠ من هذا البحث .

مع الفصل؛ لأنها الأصل في باب الجزاء، فَلَقَوْتَهَا جاز تقديم المرفوع معها، وقلنا: إنه يرتفع بالعائد؛ لأن المكتنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول؛ فينبغي أن يكون مرفوعاً به، كما قالوا: جاءني الظريف زيد، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقديم فعل^(١).

(٢٠٩) «ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو: يعد ويزن إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدى»^(٢).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين: إلى فعل لازم، وإلى فعل متعد، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو، فلما تغايرا في اللزوم والتعدى، واتفقا في وقوع فائهما واوا، وجب أن يفرق بينهما في الحكم، فأبقوا الواو في مضارع اللازم نحو: «وجل يوجل، ووحل يوحل» وحذفوا الواو من المتعدى نحو: «وعد يعد ووزن يزن» وكان المتعدى أولى بالحذف؛ لأن التعدى صار عوضاً من حذف الواو...»^(٣).

(٢١٠) «ذهب الكوفيون إلى أن: علامة التأنيث إنما حذفت من نحو: طالق وطامث وحائض وحامل لاختصاص المؤنث به»^(٤).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف، من الطلاق والطمث والحيض والحمل، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال محال»^(٥).

(٢١١) ذهب الكوفيون إلى أن الباء في: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» متعلق «بفعل، فتكون الجملة فعلية»^(٦) والتقدير: «ابتدأت أو أبدأ، فالجار والمجرور في موضع نصب لمحذوف»^(٧).

(١) الإنصاف ج ٢/ ٦١٦.

(٢) الإنصاف ج ٢/ ٧٨٢، شرح المفصل ج ١٠/ ٥٩، اتلاف/ ١٣٣.

(٣) الإنصاف ج ٢/ ٧٨٢.

(٤) الإنصاف ج ٢/ ٧٥٨، شرح المفصل ج ٥/ ١٠١، اتلاف/ ٦٩، ونسب المذهب إلى الكسائي في الهمع ج ٣/ ٢٩١.

(٥) الإنصاف ج ٢/ ٧٥٩.

(٦) اتلاف/ ١٥٨، التبيان في إعراب القرآن ج ١/ ٣، مع ج ٣/ ١٩٣.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ج ١/ ٣.

(٢١٢) ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء تزداد^(١) «حيث يظهر أن المعنى مفتقر إلى دعوى الزيادة، كما في قول لييد:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

فإنهم قالوا: «اسم» زائد، لأنه إنما يقال: السلام على فلان، ولا يقال: اسم السلام عليك»^(٢).

(٢١٣) «ذهب الكوفيون»^(٣) إلى أن «إنسان» وزنه إفعان»^(٤).

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الأصل في إنسان: إنسيان على إفعان من النسيان، إلا أنه لما كثرت في كلامهم وجري على ألسنتهم حذفوا منه الياء - التي هي اللام - لكثرة في استعمالهم، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم، كقولهم: أيش في: أي شيء... والذي يدل على أن إنسان مأخوذ من النسيان، أنهم قالوا في تصغيره: أُتَيْسِيَان فردوا الياء في حال التصغير؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغراً كثرة استعماله مكبراً، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فدل على ما قلناه»^(٥).

(٢١٤) «ذهب الكوفيون»^(٦) إلى أن خطايا جمع خطيئة على وزن فعالي»^(٧) وكذلك ما كان نحوه، مثل: رزايا جمع رزيئة.

واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا: إن وزنه فعالي؛ وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع

(١) انظر شرح التصريح ج ١/ ١٣٩، مغنى/ ٤٣٤، الأشباه ج ٧/ ٩٥ وما بعدها، وحاشية يس ج ١/ ١٣٩، حاشية الصبان ج ١/ ٢٥٦.

(٢) الأشباه ج ٧/ ٩٦.

(٣) نسب في الإنصاف إلى بعض الكوفيين القول بأن وزنه «فعلان» انظر ج ٢/ ٨٠٩.

(٤) الإنصاف ج ٢/ ٨٠٩، اتلاف/ ٨٥، حاشية الصبان ج ٤/ ٢٢٤، وفي الارتشاف نسب إلى معظم الكوفيين القول بأن وزنها «أفعال». انظر ج ١/ ١٨٥.

(٥) الإنصاف ج ٢/ ٨٠٩ وما بعدها.

(٦) قال في الارتشاف: «وأما خطايا فمذهب الفراء أنه جاء على فعالي، ولا قلب فيه. ولا معنى وراءه فعائل، وهو مذهب الخليل وبعض الكوفيين وقلب» ج ١/ ١٦١. فنسب المذهب إلى من نسب إلى بعض الكوفيين القول بأنه على وزن فعائل وفيه قلب.

(٧) الإنصاف ج ٢/ ٨٠٥، ونقله عنه في الارتشاف ج ١/ ١٢٩، اتلاف/ ٨٥، شرح الأشموني ج ٤/ ٤١٠ وما بعدها.

خطيئة : خطائيء مثل : خطايح ، إلا أنه قدمت الهمزة على الياء ؛ لثلاثي يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة و صحائف ، وكتيبة وكتائب ... فلو لم تقدم الهمزة على الياء في خطائيء لكان يؤدي إلى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض في كلامهم ... فصارت خطائي مثل خطاعي ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا فصارت خطاء مثل خطاعا ، فحصلت همزة بين ألفين ، والألف قريبة الهمزة ؛ فقلبوا من الهمزة ياءً فراراً من اجتماع الأمثال ، فصار خطايا على وزن فعالي ...^(١)

(٢١٥) « ذهب الكوفيون^(٢) إلى أن وزن « سيد وهين وميت » في الأصل على فَعِيل نحو : سَوِيد وهَوِين ومَوِيْت^(٣) وكذلك ما كان نحوها نحو : صيب .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إن أصله فَعِيل نحو : سويد وهوين ومويت ؛ لأن له نظيراً في كلام العرب ؛ بخلاف فَعَل ، فإنه ليس له نظير في كلامهم ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلّوا عين الفعل كما أُعْلِت في : ساد يسود ، وفي مات يموت ، فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا ، والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياءً ، وجعلوها ياءً مشددة ...^(٤) »

(٢١٦) « ذهب الكوفيون إلى أن « صمحمح ودمكمك » على وزن فَعَلَل^(٥) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه على وزن فَعَلَل ، وذلك أن الأصل في صمحمح ودمكمك : صَمَحَح ودمَكَك ، إلا أنهم استقلوا جمع ثلاث حاءات ، وثلاث كافات ، فجعلوا الوسطى منها ميماً ، والإبدال لا اجتماع الأمثال كثير في الاستعمال ، قال الله تعالى : ﴿ فَكُيِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْعَاوُنَ ﴾^(٦) والأصل : كَيَّبُوا ؛ لأنه من كَبِيت الرجل على وجهه ،

إلا أنهم استقلوا اجتماع ثلاث باءات فأبدل من الوسطى كاف^(١) .

(٢١٧) « ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم ، وهو العلامة^(٢) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مشتق من الوسم ؛ لأن الوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أو عمرو دل على المسمى ، فصار كالوسم عليه ؟ فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوسم^(٣) .

(٢١٨) « ذهب الكوفيون إلى أن « السين » التي تدخل على الفعل المستقبل نحو : سأفعل : أصلها سرف^(٤) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن « سوف » كثر استعمالها في كلامهم ، وجريها على ألسنتهم ، وهم أبداً يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم : لا أدري ، ولم أبلى ، ولم يك ، وخُذْ ، وكُلْ ، وأشبه ذلك ، والأصل لا أدري ، ولا أبال ، ولم يكن ، وأخذ ، وأكل ، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال ، فكذلك هاهنا : لما كثر استعمال « سوف » في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً^(٥) .

(٢١٩) « ذهب الكوفيون إلى أن « كم » مركبة^(٦) .

واحتجوا « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن الأصل في « كم » « ما » زيدت عليها « الكاف » لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره ، فما وصلت في أوله نحو : هذا وهاذا ، وما وصلت في آخره نحو قوله تعالى : ﴿ إِمَّا تُرِيتِي مَا يُوعَدُونَ ﴾^(٧) فكذلك هاهنا زادوا « الكاف » على « ما » فصارتا جميعاً كلمة واحدة ، وكان الأصل أن يقال : في كم مالك : كما

(١) الإنصاف ج ٢ / ٧٨٨ .

(٢) الإنصاف ج ١ / ٦ ، أسرار / ٥ ، التبيين / ١٣٢ ، شرح المفصل ج ١ / ٢٣ ، التبيان ج ١ / ٣ ، ارتشاف ج ١ / ١٢٢ ، ائتلاف / ٢٧ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٦٤ ، مع ج ٣ / ٤٢٦ ، شرح الأشموني ج ٤ / ٣٨٥ ، حاشية الصبان ج ٤ / ٣٨٥ .

(٣) الإنصاف ج ١ / ٦ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٦ ، شرح المفصل ج ١ / ١٤٨ ، مغنى / ١٨٤ ، ائتلاف / ١٥٦ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٦٤٦ .

(٦) الإنصاف ج ١ / ٢٩٨ ، التبيين / ٤٢٣ ، ائتلاف / ٤١ .

(٧) سورة المؤمنة ، آية ٩٣ .

(١) الإنصاف ج ٢ / ٨٠٥ وما بعدها .

(٢) نسب المذهب في شرح المفصل إلى الفراء . انظر ج ١٠ / ٩٥ .

(٣) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٥ ، التبيان في إعراب القرآن ج ١ / ٣٥ ، ائتلاف / ٨٤ .

(٤) الإنصاف ج ٢ / ٧٩٦ .

(٥) الإنصاف ج ٢ / ٧٨٨ ، ارتشاف ج ١ / ٩٤ ، ائتلاف / ٨٤ ، شرح التصريح ج ٢ / ٣٦٠ ،

شرح الأشموني ج ٤ / ٣٦٠ .

(٦) سورة الشعراء آية ٩٤ .

مالك، إلا أنه لما كثرت في كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها كما فعلوا في «لم» فصار: كم مالك... وزيادة الكاف كثيرة، قال الله تعالى: ^(١) «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» ^(٢)

(٢٢٠) ذهب الكوفيون ^(٣) إلى أن «هلم» مركبة «من» «هل» مع «أم» محذوف همزتها ^(٤).

(١) سورة الشورى آية ١١.
(٢) الإنصاف ج ١ / ٢٩٨ وما بعدها.
(٣) نسب المذهب إلى الفراء في التبيان في إعراب القرآن. انظر ج ١ / ٤٧، ارتشاف ج ٣ / ٢٠٩، ونسب إلى الكوفيين في المفصل، وإلى الفراء في شرحه. انظر ج ٤ / ٤١ وما بعدها، وفي شرح التصريح بعد أن نسب إلى الفراء قال: «ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين» ج ٢ / ٤٠٢، ومثله في شرح الأشموني ج ٤ / ٤٩٨.
(٤) المفصل، انظر شرح المفصل ج ٤ / ٤١.

تعقيب

ما يستخلص من الفصل

في هذا الفصل وردت مائتان وعشرون مسألة، وهي مجموع ما ترصل إليه البحث من المسائل المجمع عليها بين نحاة مدرسة الكوفة، وحتى تكتمل الفائدة فقد صنفت هذه المسائل - كما سبق في التعقيب على الفصلين السابقين - حسب عدد المخالفين في كل مسألة، كما هو موضح بالجدول التالي :-

أرقام المسائل التي خالف فيها عالم	مسائل خالف فيها عالمان	مسائل خالف فيها أكثر من ثلاثة	مسائل ليس فيها خلاف
٤، ٩، ١٧، ٢٢، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٧، ٥٤، ٥٥، ٥٩، ٦٣، ٦٤، ٦٩، ٨٣، ١٠٠، ١٠٩، ١٢٠، ١٢٧، ١٣٠، ١٤٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٥١، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٦، ١٨٨، ١٩٩، ٢٠٥	٥، ٤٦، ٨٢، ١٠٧، ١٠٦، ١٦٧	٥٠، ٦٨، ١١٣، ٢٠٨، ٢٠٢، ١٥٨، ٢١٣، ٢١٤	بأقي المسائل التي لم تذكر في الجدول.
مجموع	٦	٨	١٧٤

ومن خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي :

- ١ - أن نحو ثمانين في المائة من مجموع مسائل هذا الفصل - وهو مائتان وعشرون مسألة - ليس فيها أي خلاف بين علماء المدرسة .
- ٢ - أن نحو خمسة عشر في المائة فقط من مجموع المسائل هي التي خالف فيها عالم واحد .
- ٣ - أن نحو ستة في المائة فقط من مجموع المسائل مقسمة بين مسائل خالف فيها عالمان ، ومسائل خالف فيها أكثر من ثلاثة علماء ، ولا توجد مسائل خالف فيها ثلاثة علماء فقط .

ويلاحظ من خلال الجدول : قلة المسائل التي فيها خلاف بين علماء مدرسة الكوفة إذا قيس بمجموع مسائل هذا الفصل ، فجملة المسائل التي فيها مخالفة ست وأربعون مسألة وقد يكون هذا عائداً إلى قلة عدد علماء مدرسة الكوفة ، إذا قيس بعدد علماء مدرسة البصرة الذي وصل إلينا ذكرهم على الأقل - والقلة داعية بالطبع إلى قلة وجود المخالفات ، على

عكس علماء البصرة فكثرتهم نتج عنها وجود المخالفات والاجتهادات الكثيرة .

وبعد هذا أقول : إن الفراء يحتل المركز الأول في مخالفة مدرسته ، حيث بلغ عدد المسائل التي خالف فيها اثنتين وعشرين مسألة ، ثم يأتي الكسائي حيث خالف في عشر مسائل ، ثم ثعلب حيث خالف في تسع مسائل ، ثم هشام حيث خالف في أربع مسائل ، ثم أبو موسى الحامض وابن سعدان حيث خالف كل منهما في مسألة واحدة .

وظهور الفراء كمخالف لمدرسته بالصورة السابقة قد يكون راجعا إلى سعة علمه واطلاعه ونظرة في مسائل النحو .

أرقام المسائل التي خالف فيها الفراء	المسائل التي خالف فيها الكسائي	المسائل التي خالف فيها ثعلب	المسائل التي خالف فيها هشام	المسائل التي خالف فيها أبو موسى الحامض	المسائل التي خالف فيها ابن سعدان
٥ ، ١٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ١٢٧ ، ١٢٠ ، ١٤٧ ، ١٤٢ ، ١٧ ، ١٥١ ، ١٤٨ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٥	٥ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٨٢ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٦٧ ، ١٠٩	٢٢ ، ٣٧ ، ٤٧ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ١٥٨ ، ١٦٦ ، ١٦٤ ، ١٦٧	٤ ، ٩ ، ١٠٦ ، ١٠٧	١٥٨	١٣٠
المجموع	١٠	٩	٤	١	١

خاتمة

لقد أوصلتني الدراسة لموضوع هذا الكتاب إلى مجموعة من النتائج ، تتمثل فيما يلي :

١ - أن مسائل الإجماع - في النحو العربي - كثيرة وتشكل نسبة كبيرة وصلت إلى ثلث مسائل الخلاف فيه ، كما سبق أن وضحت ^(١) .

٢ - أن عدد المسائل التي لم يرد فيها خلاف على الإطلاق بلغ خمسين مسألة ^(٢) من جملة المسائل المجمع عليها - مائة وست وخمسون مسألة - وهي نسبة ليست بالقليلة إذا وضع في الاعتبار رحابة علم النحو وسعته وتشعبه وكثرة علمائه .

٣ - أنه نتيجة لكثرة علماء مدرسة البصرة كانت نسبة المسائل التي فيها خلاف كبيرة إذا قيست بالمسائل التي ورد فيها خلاف عند مدرسة الكوفة ، حيث بلغ عدد المسائل التي فيها خلاف عند مدرسة البصرة اثنتين وثمانين مسألة من جملة المسائل التي فيها إجماع عند مدرسة البصرة - مائة وخمس وثمانون مسألة ^(٣) - بينما بلغ عدد المسائل التي فيها خلاف عند مدرسة الكوفة ستا وأربعين مسألة فقط من جملة المسائل التي فيها إجماع عند مدرسة الكوفة - مائتان وعشرون مسألة - وهي نسبة قليلة إذا قيست بحدود المسائل المجمع عليها في هذه المدرسة .

٤ - أن الأخفش ^(٤) يتصدر المركز الأول في المخالفة مطلقا سواء في مخالفة النحاة جميعا أو نحاة مدرسته ، حيث بلغ عدد المسائل التي خالف فيها النحاة ستا وعشرين مسألة وبلغ عدد المسائل التي خالف فيها مدرسته سبعا وأربعين مسألة ، وهذا إن دل على شيء فيدل على سعة علمه واجتهاده .

٥ - أن الفراء ^(٥) يأتي في المركز الثاني في المخالفة بعد الأخفش حيث بلغ عدد المسائل التي خالف فيها النحاة تسع عشرة مسألة ، والمسائل التي خالف فيها مدرسته اثنتين وعشرين مسألة ، ولا عجب أن يكون الأخفش والفراء أكثر النحاة مخالفة واجتهادا فهما رأسان في مدرستيها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(١) انظر ١٠٧ من هذا البحث .

(٢) السابق .

(٣) انظر : ٢٠٧ من هذا البحث .

(٤) انظر : ١٠٨ ، ٢٠٨ من هذا البحث .

(٥) انظر : ١٠٨ ، ٣٢٠ من هذا البحث .

الفهارس الفنية

- ١- فهرس الآيات القرآنية .
- ٢- فهرس الحديث النبوى الشريف .
- ٣- فهرس شواهد الشعر والرجز .
- ٤- فهرس أنصاف الأبيات وأجزائها .
- ٥- فهرس المراجع .
- ٦- فهرس موضوعات الكتاب .

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٢٣	٢٩٥	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾
٢٦	٢٢٢	﴿مَا بَعُوضَةٌ﴾
٤١	٤٤	﴿وَمَا آمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا﴾
٨٣	٢٨٩	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾
٨٥	٢٧٧، ٢٢٠، ١٦٦	﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾
١٠٣	٢٩٦	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾
١٥٠	٢٤٨، ١٦٣، ١٤٠	﴿لَئِنْ لَا يَكُونِ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾
١٩٧	٢٢٧، ١٢٠	﴿الْحَيْحِ أَشْهَرُ مَعْلُومَتٍ﴾
٢١٥	٤٢	﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾
٢٣٣	٢٨٩، ١٧٦	﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ مِنْ الرِّضَاعَةِ﴾
٢٤٦	٩١	﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُفْتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾
٢٥١	٧٣	﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾
٢٦٠	٢٥١	﴿ثُمَّ آدَعُهُنَّ يَا بَيْتِكَ سَعِيًّا﴾
٢٦٥	١٣٨	﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾
٢٧٤	٢٥١	﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾

سورة آل عمران

١٢٩	١٩٧	﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾
١٣٥	٢٤٨، ١٤٠	﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾

سورة النساء

١	٢٧١، ١٦١	﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾
٣	٨٦	﴿فَإِنْ كُنْهَ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَثَلَاثَ وَرُبْعَ﴾
١٦	٢١٩، ١١٦	﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ﴾
٢٤	٢٨٤، ١٧٠	﴿كِتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾



رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٤٠	٤٩	﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفَهَا﴾
٦٤	١٩٧	﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَهُمْ الرَّسُولُ﴾
٦٦	٢٩٦	﴿وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾
٦٦	٢٤٨، ١٤٠	﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾
٩٠	٢٥٣، ١٤٤	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾
١٠٠	٢٩٤	﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾
١٠٩	٢٢٠	﴿هَتَأْتُمْ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾
١٢٧	٢٧١	﴿وَسْتَغْفِرُونَكَ فِي الْبَسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾
١٢٨	٢٠١	﴿وَإِنْ أَمْرًا﴾
سورة المائدة		
٨٤	٩١	﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾
١١٤	٢٧٤، ١٦٣	﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾
١١٧	١٩٩، ١٩٨	﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾
١١٩	٢٥٨	﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾
سورة الأنعام		
١٢	٢٧٤، ١٦٣	﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا﴾
٥٩	٣٠٣	﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾
١١٧	٧٧	﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾
١١٩	١٤٤	﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ عَلَيْكُمْ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ﴾
١٢٤	٧٧	﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾
١٥٤	٢٢٣، ٢٢٢	﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾
سورة الأعراف		
٥٦	٢٥١	﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾
١٥٧	١٩٩	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
سورة الأنفال		
٢٥	٨٥	﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾
٣٣	٩١، ١٧٨	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾
سورة التوبة		
٢٥	٢٨٧	﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾
١٠٨	٧٥٧، ١٤٨	﴿لَمَسْجِدُ أَبِي سَعْدٍ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾
١١٨	٢٧٢	﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾
سورة يونس		
٥٨	٢١١	﴿فَبَدَّلَ لَكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾
٨٩	٢٨٥	﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾
٩٠	٢٤٠	﴿إِلَّا الَّذِي ءَامَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾
سورة هود		
٨	١٧٢	﴿وَلَيْنَ أَخْرَجْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا مَحْبُوسُهُ﴾
٨	٢٣٠، ١٢٤	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾
١٠٨	٢٥٤، ١٤٥	﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾
١١١	١٢٩	﴿وَإِنْ كُلًّا لَوْ فِئْتُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ﴾
سورة يوسف		
٥١، ٣١	٢٤٩	﴿حَسْبُ لِلَّهِ﴾
٣١	١٢٦	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾
٩٦	٩١	﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾
١٠٠	١٥٠	﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بَيَ﴾
سورة الحجر		
٥٦	٢٤٨، ١٤٠	﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾

سورة النحل

﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَبْرِئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾

٤٦ ٤١

سورة الإسراء

﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾

١٢٩ ٥٢

﴿أَهْدَى سَبِيلًا﴾

٧٧ ٨٤

سورة الكهف

﴿كَلِمَاتٍ آلَجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أَكْطَهَا﴾

١١٢ ٣٣

﴿إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾

١٩٩ ٣٩

﴿هَئِذَاكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾

٦٨ ٤٤

﴿ءَاتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾

١٣٦ ٩٦

سورة مريم

﴿وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾

٤٩ ٢٠

﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾

٢٣٦ ٢٦

﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْدِيَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾

٢٢١ ٦٩

سورة طه

﴿إِنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾

٥٢ ١٥

﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَى﴾

١١٧ ١٧

﴿لَا تَقْرُؤُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَـتْكُمْ بِعَذَابٍ﴾

٢٩٣ ٦١

﴿وَلَا صَلْبِنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾

١٥٠ ٧١

﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾

٩٠ ٨٩

سورة الأنبياء

﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾

١١ ٩٧

﴿سَمِعْنَا قَتَى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾

٥٥ ٦٠

سورة الحج

﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾

٧٣ ٤٠

سورة المؤمنون

﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾

٧٣٢ ١

﴿إِمَّا تُرِيتُنِي مَا يُوعَدُونَ﴾

٧١٧ ٩٣

سورة النور

﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٥٥﴾ رِجَالٌ﴾

٥٨ ٣٦

سورة الشعراء

﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ﴾

٢٥٨ ٨٨

﴿فَكُتِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾

٣١٦ ٩٤

﴿أَنْتُمْ مِنْ لَدُنْكَ وَتَبِعَكَ الْآرْذَلُونَ﴾

١٤٤ ١١١

﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾

٤٣ ٢٢٧

سورة النمل

﴿مَا لِي لَا أَرَى إِلَهًا هَدًى﴾

٩١ ٢٠

﴿وَهُمْ مِنْ قَرَعِ يَوْمِئِذٍ ءَامِنُونَ﴾

١٥٢ ٨٩

سورة القصص

﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾

٢١٩ ٢٧

﴿فَذَيْنِكَ بَرَهْنَانِ﴾

٢١٩، ١١٦ ٣٢

﴿أَيْنَ شُرَكَاءِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾

٥٥ ٦٢

سورة العنكبوت

﴿ءَاْمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾

٢٢٢، ١١٨ ٤٦

سورة سبا

﴿غُدُوها شَرْوَرًا حُها شَرْ﴾

٢٢٧، ١٢٠ ١٢

﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾

٤١ ٣١

الآية رقم الآية رقم الصفحة

سورة فاطر

٨٦	١	﴿أَوَّلَىٰ أُخْرِجَ مَثْنَىٰ وَتِلْكَ وَرُتِعَ﴾
٥٨	٢٨	﴿إِنَّمَا نَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾

سورة الصافات

١٦٢	١٠٥-١٠٣	﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٥﴾ وَنَدَيْنَهُ أَنْ يَتَّبِعْهُمُ ﴿١٠٣﴾ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّيَا﴾
٢٧٣	١٤٧	﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾
١٩٩	١٦٥	﴿وَإِنَّا لَنَخُنُّ الصَّافُونَ﴾

سورة ص

٥١	٣	﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾
----	---	-------------------------

سورة الزمر

١٤٣	٦٧	﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾
٢٧٢	٧١	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾
٢٧٢، ١٦٢	٧٣	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾

سورة غافر

١٨٢	٣٧-٣٦	﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ﴾
٧٩	٤٨	﴿إِنَّا كُلُّ فِيهَا﴾
٢٥٨	٥٢	﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ﴾

سورة فصلت

٢١٩	٢٩	﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ﴾
-----	----	------------------------------

سورة الشورى

٣١٨	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
-----	----	----------------------------

سورة الجاثية

٢٤١	١٤	﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾
-----	----	------------------------------------------------

الآية رقم الآية رقم الصفحة

سورة الأحقاف

١٢٠	١٥	﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾
-----	----	--------------------------------------------

سورة الفتح

٩٩٧	٢	﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾
-----	---	---------------------------

سورة الحجرات

٢٩٦	٥	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾
-----	---	-----------------------------

سورة الطور

٤٢	٦-٥	﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ﴿٥﴾ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾
١٩٧	٤٨	﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾

سورة النجم

٢٧١	٧-٦	﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾
-----	-----	-------------------------------------------------------------

سورة الواقعة

٢٥٨	٩٥	﴿إِنَّ هَذَا هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾
-----	----	-------------------------------------

سورة الحديد

٤٢	١٨	﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾
----	----	---------------------------------------------

سورة الحشر

٨٩	٧	﴿حَتَّىٰ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾
٢٥٤	١٧	﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾

سورة الممتحنة

٢٤٠	١٢	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾
-----	----	--------------------------------

سورة الصف

٩٣	١٢-١١	﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾
----	-------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

سورة نوح	٨	٢٥١	﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾
سورة المزمل	١٢	١٢٢	﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَحَجِيمًا﴾
	٢٠	٩٠	﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾
	٢٠	١٩٩	﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾
سورة القيامة	١٥	٣٠٣	﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ﴾
سورة الإنسان	٣	٨٠	﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾
سورة النازعات	٤١	٢٢٤	﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾
سورة الانفطار	١٩	٢٥٨	﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾
سورة الانشقاق			﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾
سورة البلد	١٥-١٤	٢٦٠	﴿أَوْ اطَّعْنِي فِيَوْمِ ذِي مَسْفَرَةٍ ﴿١٥﴾ يَتِيمًا﴾
سورة البينة	١	٢٩٤	﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾
سورة الإخلاص	١	١١	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

فهرس الحديث النبوى الشريف

رقم الصفحة	الحديث
٢٦٢	«أعور عينه اليمنى» .
٣٢، ٣١	«أمتى لا تجتمع على ضلالة» .
١٦٦	«ثوبى حجر» .
٢٦٣	«صفر وشاحها» .
٨٦	«صلاة الليل مثنى مثنى» .
٢٩٣	«لا ترجعوا بعدى كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض» .
٢١١	«لتأخذوا مصافكم» .
٣٨	«لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» .

فهرس شواهد الشعر والرجز

الشاهد	رقم الصفحة	الهمزة المضمومة
فتجمع أيمنا ومنكم	٣٠٩	بمقسمة ثمور بها الدماء
أمن يهجو رسول الله منكم	٢٢٢، ١١٨	ويمدحه وينصره سواء
فلا والله ما يلقى لابي	٢٨٨	ولا للما بهم أبدا دواء
وبلد عامية أعماؤه	٢٥٧، ١٤٩	
لا أقعد الجبن عن الهيجاء	١٣٨	الهمزة المكسورة
قد علمت أم أبي السعلاء	٣٠١	
وعلمت ذاك مع الجراء	٣٠١	
أن نعم مأكولا على الخواء	٣٠١	
يا لك من تمر ومن شيشاء	٣٠١	
ينشب في المسعل واللهاء	٣٠١	
إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا	٩٤	الباء المفتوحة
ولو ولدت قفيزة جرو و كلب	٢٤١	ملأتم أنفس الأعداء إرهابا
		لسب بذلك الجرو والكلابا
أخلأى لو غير الحمام أصابكم	١٨٥	الباء المضمومة
بأى كتاب أم بأية سنة	٥٥	عنت ولكن ما على الدهر معتب
فيناها بشرى رحله قال قائل	٢١٥	نرى حبيهم عازا على وتحسب
أنهجر سلمى بالفراق حبيبها	١٤٦	لن حمل رخو الملاط نجيب
لكنه شاقه أن قيل ذا رجب	٢٦٩	وما كان نفسا بالفراق تطيب
كذاك أدبت حتى صار من خلقي	٢٣٩، ١٣١	بأيت عدة حول كله رجب
منا الذي هو ما إن طر شاربه	٢١٤، ١١٣	إنى وجدت ملاك الشيمة الأدب
وإنما يرضى النيب ربه	١٣٣	والعانسون ومنا الرد والشيب
		مادام معينا بذكر قلبه

ربه فتية دعوت إلى ما	١٤٨	يورث المجد دائبا فأجابوا
فوالله ما نلتكم وما نيل منكم	١١٨	بمعتدل وفق ولا متقارب
الله نجاك بكفى مسلمت	١٨٩	التاء الساكنة
خبر بنو لهب فلاتك ملغيا	٢٥، ١١٩	مقاله لبي إذا الطير صرت
كلف من عنائه وشقوته	٢٩٧	بنت ثباني عشرة من حخته
أن تهيطنين بلاد قو	٢٨٩	م يرتعون عن الطلاح
ألا إن جيراتى العشية رائح	١٩١	دعتهم دواع من هوى ومنادح
إذا الزجال شتوا واشتد أكلهم	٢٦٤	فأنت أبيضهم سريال طباخ
يا حكم بن المنذر بن الجارود	١٦٤	سراق المجد عليك ممدود
قنانيذ هداجون حول بيوتهم	٢٠، ١٢٥	بما كان إياهم عطية عودا
فما كعب بن مامة وابن سعدى	٢٧٥	بأجود منك يا عمر الجوادا
في كلت رجليها سلامى واحده	٢١٣	كلتاها مقرونه بزائده
ما للجمال مشيها وثيدا	٢٤٠	أجنلا يحملن أم حديددا
كاللذ تزيى زية فاصطيدا	٢١٩	
جاءت كبير كما أخفرها	٣، ٢٨٢	والقوم صيد كأنهم رمدوا
إنما الفقر والغناء من الل	١٩٠	فهذا يعطى وهذا يحدد

كم نالتى منهم فضلا على عدم
أرجو وأمل أن تلدنو مودتها
إذ لا أكاد من الإقترار أحتمل ١٨٨
وما إخال لدينا منك تنويل ٣١، ٢٣٩
اللام المكسورة

لعمري لأنت البيت أكرم أهله
فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة
وأقعد في أفائه بالأصائل ٢٢٠
كفاني ولم أطلب قليل من المال ٢٤٤
بيغداد ما كادت عن الصبح تنجلي ٢٢٤
حاممة في غصون ذات أوقال ٢٥٩
بحنين يوم تواكل الأبطال ٢٨٦
حبك النطاق فشب غير مهبل ١٧٣

اليوم الساكنة

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم ٢١٤

اليوم المفتوحة

ألت بنعم الجار يؤلف يته
أقول يا اللهم يا اللهما ٢٧٦
أخا قلة أو معدم المال مصرما ٢٦٦

اليوم المضمومة

إذا هملت عني لها قال صاحبي
أظلم إن مصابكم رجلا
بمثلك هفالوعة وغرام ١٦٦، ٢٧٧
أهدى السلام تحية ظلم ٧٣
طلب العقب حقه المظلوم ٢٦١
حتى تهجر في الرواح وهاجها
يصبح ظمآن وفي البحر فمه ٣٨

اليوم المكسورة

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم
لا طيب للعيش ما دامت متغصنة
وما هو عنها بالحديث المرجم ٢٦٠
لذاته بادكار الموت والمهرم ٤٨
في جسم خرعبة وحن قوام ٥٢
منى بمنزلة المحب المكرم ٥٦
صاليا نار لوعة وغرام ٤٦

النون المفتوحة

شجاك أظن ريع الظاعينا
ولم تعبأ بعذل العاذلينا ٣١

النون المضمومة

فأصبحوا والنوى على معرسهم
وليس كل النوى يلقي الساكين ٣١

النون المكسورة

ولا ينطق المكروه من كان منهم
سريت بهم حتى تكل مطيهم
إذا جلسوا منا ولا من سواننا ١٢
وحتى الجياد ما يقدن بأرسان ١٠٥
دع الخمر يشربها الفواة فلاني
فإن لا يكنها أو تكنه فإنه
أخوها غذته أمه بلبانها ١٢٣
ولست براجع ما فات منى
أنا ابن جلا وطلاع الثنايا
حتى إذا كانا هما اللذين
ما الذي دأبه احتياط وحزم
أخوها غذته أمه بلبانها ١٢٣
بلهف ولا بليت ولا لو أنى ٨٢
متى أضع العمامة تعرفوني ٨٨
مثل الجدلين المحملجين ٢٢٣
وهو أطياع يستويان ٢٢٢

الواو المكسورة

وأنت امرؤ لولاي طحت كها هوى
بأجرامه من قلة النيق منهوى ٤١

الياء المفتوحة

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى
فشم إذا أمسيت أمسيت غاديا ٢٧٢

فهرس أنصاف الأبيات وأجزائها

الشاهد	رقم الصفحة
أناؤ رجالك قتل امرئ	١٥٤
إن محلا وإن مرتحلا	٢٣٧
بنى غدانة ما إن أنتم ذهب	١٢٦
تريدين كيما تجمعينى وخالدا	٨٩
جزى ربه عنى عدى بن حاتم	٥٩
سموت ولم تكن أهلا لتسمو	١٧٨
شربن بهاء البحر	١٥٠
شلت يمينك إن قتلت لمسلما	١٢٩
ضعيف النكاية أعداءه	٢٦٠
طلبوا صلحنا ولات أوان	٥٠
عليك ورحمة الله السلام	٦٦
فإن لم تك المرأة أبدت وسامة	٤٩
فتى حتاك يا بن أبى يزيد	٢٥٦، ١٤٨
فسلم على أيهم أفضل	٤٤
فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه	٨٥
لعل أبى المغوار منك قريب	٥٣
ليك يزيد ضارع لخصومة	٥٨
وآلت حلقة لم تحلل	٦٣
ولكننى من حبها لعמיד	٢٣٦
يا تيم تيم عدى	٢٧٧، ١٦٥
يسر المرء ما ذهب الليالى	١٣٢

فهرس المراجع

المطبوعات

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي - تحقيق د / طارق الجنابى - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - طبعة أولى - ١٤٠٧ - ١٩٨٧ .
- الإجماع لابن المنذر - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - طبعة ثانية - ١٤٠٨ - ١٩٨٨ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى - تحقيق د / مصطفى أحمد النحاس - المكتبة الأزهرية للتراث - طبعة أولى ١٤٠٩ - ١٩٨٩ .
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكانى - المجلد الأول - تحقيق د / شعبان محمد إسماعيل - دار السلام - طبعة أولى .
- أسرار العربية لابن الأنبارى - تحقيق محمد بهجة البيطار - مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧ - ١٩٥٧ .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطى - تحقيق د / عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - طبعة أولى - ١٤٠٦ .
- أصول النحو العربى في نظر النحاة ورأى ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث - عالم الكتب - بيروت - د / محمد فرج عيد .
- الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب النحو - فقه اللغة - البلاغة د / تمام حسان - الهيئة العامة للكتاب .
- الإصباح في شرح الاقتراح د / محمود فجال - دار القلم - دمشق .
- الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنبارى تحقيق د / سعيد الأفغانى - بيروت - مطبعة الجامعة السورية - ١٩٥٧ .
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطى - دار المعارف - سوريا - حلب .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنبارى تحقيق محى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤٠٧ .
- الإيضاح في علل النحو - للزجاجى - تحقيق د / مازن المبارك - دار النفائس - بيروت .
- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى - الجزء التاسع - دار الفكر - بيروت ١٩٩٢ .

- ٣٤٢ - التبيان في إعراب القرآن للعكبرى - تحقيق على محمد البجاوى - دار الجيل - بيروت - طبعة ثانية - ١٩٨٧ .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى - تحقيق : عبد الرحمن سليمان العثيمين - دار الغرب الإسلامى - بيروت - طبعة أولى - ١٤٠٦ .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - الجزء الخامس عشر - دار إحياء التراث العربى - بيروت .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - المكتبة التوفيقية .
- حاشية يس على شرح التصريح - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابى الحلبي .
- الخصائص لابن جنى - تحقيق د/ محمد على النجار - دار الكتب المصرية - طبعة ثانية - ١٣٧١ - ١٩٥٢ .
- الخلاف النحوى - دراسة تحليل تقويم د/ السيد رزق الطويل - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - المعابد - ١٤٠٥ - ١٩٨٤ .
- الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف - د/ محمد خير الحلوانى - دار القلم العربى - حلب - ١٩٧١ .
- الرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيويه - د/ مازن المبارك - دار الكتاب اللبنانى - بيروت - ١٩٧٤ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - المكتبة التوفيقية .
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوى المختون هجر - طبعة أولى - ١٤١٠ - ١٩٩٠ .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابى الحلبي .
- شرح الرضى على الكافية - تحقيق : يوسف حسن عمر - منشورات جامعة بنغازى .
- شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .
- فى أصول النحو د/ سعيد الأفغانى - مطبعة دمشق - ١٣٨٣ - ١٩٦٤ .
- فى أصول النحو د/ محمود محمد نحلة - دار الكتب العلمية - بيروت .
- القاموس المحيط للفيروز آبادى - مصطفى البابى الحلبي بمصر - ١٣٧١ - ١٩٥٢ .
- الكوكب الدرى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإسنوى - دار عمار - الأردن - عمان - سوق البتراء - طبعة أولى .
- لسان العرب لابن منظور - دار المعارف - الجزء الأول والثانى .

- ٣ - الفهارس
- لغة الشعر دراسة فى الضرورة الشعرية - د/ محمد حماسة عبد اللطيف - دار الشروق - أولى - ١٤١٦ - ١٩٩٦ .
- لمع الأدلة فى أصول النحو لابن الأنبارى - تحقيق د/ سعيد الأفغانى - بيروت - مط الجامعة السورية - ١٩٥٧ .
- مجالس العلماء الزجاجى تحقيق : عبد السلام هارون - الخانجى - القاهرة ١٩٨٣ .
- محاضرات فى تاريخ النحو ألقاها الدكتور محمد عبد المجيد الطويل على طلاب السنة التمهيدى للماجستير ١٩٩٧ .
- مدرسة البصرة نشأتها وتطورها - د/ عبد الرحمن السيد - دار المعارف المصرية - طبعة أولى - ١٩٦٨ .
- مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو - د/ مهدي المخزومى - مصطفى الب - الحلبي - طبعة ثانية - ١٣٧٧ - ١٩٥٨ .
- مراتب الإجماع فى العبادات والمعاملات والعقائد لابن حزم - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .
- معانى القرآن للفراء - المجلد الثانى - تحقيق د/ محمد على النجار - الدار المصرية للتأليف والترجمة - ١٩٧٢ .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن - محمد فؤاد عبد الباقي - دار الحديث - القاهرة - ١٤١٤ - ١٩٨٤ .
- المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية - مطابع الأوفست شركة الإعلانات الشرقية - طب ثلاثة - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام - تحقيق د/ مازن المبارك وآخرين - دار الفكر - طبعة أولى - ١٤١٢ - ١٩٩٢ .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - الشيخ محمد الطنطاوى - دار المعارف - القاهرة - طبعة ثانية - جمع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى - تحقيق أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمى - بيروت - طبعة أولى - ١٤١٨ .

الرسائل العلمية

- الإجماع والقياس وأثرهما فى ثبوت اللغة رسالة ماجستير بمكتبة جامعة الأزهر للباحث عبد الحفيظ عبد الغنى محمد سالم - ١٩٨٤ .

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
١٣-٧	مقدمة
٣٤-١٣	تمهيد
١٣	المصطلحات الواردة في البحث ومدلولها
١٩	تعريف الإجماع
٢١	أنواع الإجماع
٢٣	نشأة الإجماع وظهور المصطلح في كتب النحاة
٢٨	منزلة الإجماع بين الأصول عند القدماء والمحدثين الذين كتبوا في العلم
٣١	بين حجية الإجماع وخرقه
١٠٨-٣٥	الفصل الأول : المسائل المجمع عليها من النحاة
٣٧	الكلام وما يتألف منه
٣٨	المعرب والمبني
٤٠	النكرة والمعرفة
٤٢	الموصول
٤٥	المعرف بأداة التعريف
٤٦	الابتداء
٤٨	كان وأخواتها
٥٠	ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
٥٢	أفعال المقاربة
٥٣	إن وأخواتها
٥٤	لا التي لنفى الجنس
٥٥	ظن وأخواتها

- ٣٤٤ الإجماع في الدراسات النحوية
- أصول النحو عند السيوطي بين النظر والتطبيق رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم للباحث : عصام عيد فهمي - ٢٠٠٠ .
- الأصول النحوية عند ابن الأنباري - رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم للباحث : محمد سالم صالح سالم ١٩٩٠ .
- أصول النحو في الخصائص لابن جني - رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم للباحث : محمد إبراهيم محمد حسين ١٩٨٢ .
- أصول النحو في معاني القرآن للفراء - رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم للباحث : محمد عبد الفتاح العمراوي ١٩٨٨ .
- مسائل الخلاف النحوية بين علماء البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم للباحث : كريم سلمان الحمد ١٩٨٠ .
- المعارضة والترجيح في النحو العربي رسالة دكتوراه بمكتبة كلية دار العلوم للباحثة : سناء يوسف فتح الباب .

الدوريات

- نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين مقال للأستاذ / مصطفى السقا بمجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة - الجزء العاشر ١٩٥٨ .

٥٧	أعلم وأرى
٥٨	الفاعل
٦٠	النائب عن الفاعل
٦١	تعدى الفعل ولزومه
٦٢	التنازع في العمل
٦٣	المفعول المطلق
٦٤	المفعول له
٦٥	المفعول فيه وهو المسمى ظرفا
٦٦	المفعول معه
٦٧	الاستثناء
٦٨	الحال
٧٠	التمييز
٧١	حروف الجر
٧٢	الإضافة
٧٣	إعمال المصدر
٧٤	الصفة المشبهة باسم الفاعل
٧٦	التعجب
٧٧	أفعل التفضيل
٧٨	النعت
٧٩	التوكيد
٨٠	عطف النسق
٨٢	النداء
٨٣	الترخيم
٨٤	الاختصاص

٨٥	نونا التوكيد
٨٦	ما لا ينصرف
٨٩	إعراب الفعل
٩٤	عوامل الجزم
٩٥	العدد
٩٦	كم وكأين وكذا
٩٧	المقصود والممدود
٩٨	جمع التكسير
٩٩	التصغير
١٠٠	النسب
١٠١	الوقف
١٠٢	الإمالة
١٠٣	التصريف
١٠٤	الإبدال
١٠٥	مسائل متفرقة
١٠٧	تعقيب
١٠٩ - ٢٠٨	الفصل الثاني: المسائل المجمع عليها من نحاة البصرة
٢١١	المعرب والمبنى
٢١٤	النكرة والمعرفة
٢١٦	الموصول
٢١٩	الابتداء
٢٢٣	كان وأخواتها
٢٢٦	ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
٢٢٧	إن وأخواتها

١٣٠	لا التي لنفى الجنس
١٣١	ظن وأخواتها
١٣٢	الفاعل
١٣٣	النائب عن الفاعل
١٣٤	اشتغال العامل عن المفعول
١٣٥	تعدى الفعل ولزومه
١٣٦	التنازع في العمل
١٣٧	المفعول المطلق
١٣٨	المفعول له
١٣٩	المفعول معه
١٤٠	الاستثناء
١٤٣	الحال
١٤٦	التمييز
١٤٨	حروف الجر
١٥١	الإضافة
١٥٣	إعمال المصدر
١٥٤	إعمال اسم الفاعل
١٥٥	التعجب
١٥٧	نعم وبئس وما جرى مجراها
١٥٨	النعى
١٥٩	التوكيد
١٦٠	عطف النسق
١٦٣	البدل
١٦٤	النداء

١٦٧	الندبة
١٦٨	الترخيم
١٧٠	أسماء الأفعال والأصوات
١٧١	نونا التوكيد
١٧٣	ما لا ينصرف
١٧٥	إعراب الفعل
١٨٣	عوامل الجزم
١٨٥	لو
١٨٦	أما ولولا ولوما
١٨٧	العدد
١٨٨	كم وكأين وكذا
١٨٩	التأنيث
١٩٠	المقصود والمدود
١٩١	جمع التكسير
١٩٢	التصغير
١٩٣	الوقف
١٩٤	زيادة همزة الوصل
١٩٥	التصريف
١٩٧	الإدغام
١٩٨	مسائل متفرقة
٢٠٧	تعقيب
٢٠٩ - ٢٢٠	الفصل الثالث : المسائل المجمع عليها من نحاة الكوفة
٢١١	المعرب والمبنى
٢١٥	النكرة والمعرفة

العلم	٢١٧
اسم الإشارة	٢١٨
الموصول	٢١٩
المعرف بأداة التعريف	٢٢٤
الابتداء	٢٢٥
كان وأخواتها	٢٢٩
ما ولا ولات وإن المشبهات بليس	٢٣٢
أفعال المقاربة	٢٣٤
إن وأخواتها	٢٣٥
لا التي لنفى الجنس	٢٣٨
ظن وأخواتها	٢٣٩
الفاعل	٢٤٠
النائب عن الفاعل	٢٤١
اشتغاف العامل عن المفعول	٢٤٢
تعدى الفعل ولزومه	٢٤٣
التنازع في العمل	٢٤٤
المفعول المطلق	٢٤٥
المفعول له	٢٤٦
المفعول معه	٢٤٧
الاستثناء	٢٤٨
الحال	٢٥١
التمييز	٢٥٥
حروف الجر	٢٥٦
الإضافة	٢٥٨

إعمال المصدر	٢٦٠
إعمال اسم الفاعل	٢٦٥
الصفة المشبهة باسم الفاعل	٢٦٣
التعجب	٢٦٤
نعم وبش وما جرى مجراها	٢٦٧
النعث	٢٦٨
التوكيد	٢٦٩
عطف النسق	٢٧٠
البدل	٢٧٤
النداء	٢٧٥
أسماء لازمت النداء	٢٧٩
النسبة	٢٨٠
الترخيم	٢٨٢
أسماء الأفعال والأصوات	٢٨٤
نونا التوكيد	٢٨٥
ما لا ينصرف	٢٨٦
إعراب الفعل	٢٨٨
عوامل الجزم	٢٩٤
لو	٢٩٦
العدد	٢٩٧
كم وكأين وكذا	٢٩٩
التأنيث	٣٠٠
المقصود والممدود	٣٠١
كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعها تصحيحا	٣٠٢

٣٠٣ جمع التكسير
٣٠٤ التصغير
٣٠٥ النسب
٣٠٦ الوقف
٣٠٧ التصريف
٣٠٩ زيادة همزة الوصل
٣١١ الإدغام
٣١٢ مسائل متفرقة
٣١٩ تعقيب
٣٢١ خاتمة
٣٢٣ الفهارس الفنية
٣٢٥ فهرس الآيات القرآنية
٣٣٣ فهرس الحديث النبوي الشريف
٣٣٤ فهرس شواهد الشعر والرجز
٣٤٠ فهرس أنصاف الأبيات وأجزائها
٣٤١ فهرس المراجع
٣٤٥ فهرس موضوعات الكتاب



جامعة البصرة
مكتبة كلية
دار العلوم
الرقم
١٠٦٧٠
رقم التصنيف
٤١٥/٢
رقم الرف